

رقم ١٤١

اللكان قانون

قَانُونُ
المَصْرِ لِحَدِّ الْمَالِيَّةِ
المَصْرِ



(طبع)

بالمطبع الكبري الاميري ببولاق مصر لخمسة

سنة ١٨٩٢

ميلادية

مقدمه

ان الغرض الذى لاجله أصدر جناب السراويلين بالمرمذ كان مديرا عموميا للحسابات
المصريه أول طبعة من قانون المصلحة المالية قد صار الحصول عليه بغاية ما يرام
وهذا القانون قد أتى بسهولة عظيمة في أعمال الاقلام اذ أن كافة التعليمات المتعلقة
بالمصلحة المالية نخصت فيه بنص واضح ومحكم فاصبح بذلك دليلا لدى العمال
يستشيرونه بسهولة

والتغيرات التى حصلت في سنة ١٨٨٩ في النص الاصلى كانت تعلن كل ثلاثة أشهر
الى مصالح الحكومة وبالنظر لاهميتها قد استلزم الحال لاعادة طبع القانون
فهذه الطبعة الجديدة تشتمل والحالة هذه على كافة الاضافات والتصحيات التى
أحدثت في القانون لغاية شهر جونيوس سنة ١٨٩٢ وقد زيد فيها بعض أحكام تكملا
للتعليمات الاولى

وأما التعديلات التى يصير احداثها في المستقبل فيصير اعلانها في آخر كل شهر للمصالح
لاجل أن يتيسر لها الحاقها أولا فاولا بالقانون والاستكشاف منها بفائدة

وحيث ان المحققات المشتملة عليها الطبعة الاولى لم يصير اعادتها طبعا والحقاقها بهذه
الطبعة الثانية فيجب على المصالح أن تحفظ عندها الطبعة الاولى لاجل الاستكشاف
من المحققات المذكورة عند الزوم

مراقب حسابات

مصر في أول يوليو سنة ١٨٩٢

مصريه

الامضا هسراوى

فصل اول الميزانية

١ - تقديرات الإيرادات والمصروفات السنوية تحرر بمعرفة رؤساء المصالح فيجب عليهم قبل تقدير المبالغ المقتضى عرضها لنظارة المالية أن يراعوا الاسباب التي تكون قابلة لاجداث تغيير في الإيرادات والمصروفات العادية هذه الاحكام تسرى على كافة المصالح حتى على المصالح الخارجة عن الميزانية

٢ - فصول الإيرادات والمصروفات لا يجب أن يحدد فيها أنواع غير مندرجة بميزانية الحكومة الا اذا تصرح بها البدء من نظارة المالية

٣ - تقديرات الإيرادات يجب أن تكون عن قيمة الإيرادات الاصلية بدون أن تستثزل منها مصاريف التحصيل وتعلن هذه التقديرات لنظارة المالية بواسطة كشف (استمارة نمرة ٢٩ حسابات) ميناقيه أنواع الإيرادات والمبالغ المصدق عليها للسنة الجارية والتقديرات المعروضة للسنة التالية والمحفوظات الموضحة للفروقات الكائنة بين السنتين

٤ - تقديرات المصروفات بصيرا عا لنظارة المالية بواسطة كشف (استمارة نمرة ٢٩ حسابات) ميناقيه أنواع المصروفات والمبالغ المصدق عليها للسنة الجارية والمبالغ المطالبة للسنة التالية واسباب استجداد أو الغاء الوظائف والزيادة أو النقص في مبالغ فصول المصروفات

٥ - ماهيات المستخدمين تورد بحسب متوسط كل درجة

٦ - تقديرات الإيرادات والمصروفات يجب أن يكون وصولها لنظارة المالية في يوم ١٥ سبتمبر على الكثير ويلزم أن تكون كسوفة الإيرادات محررة على ثلاث نسخ أما كسوفة المصروفات فينبئ أن تكون محررة على نسختين

معداد ارسال
الميزانيات

٧ - بعد أن تنظر نظارة المالية في التقديرات المحررة بمعرفة المصالح تحصرها في مشروع ميزانية عمومية تشمل على كافة إيرادات وكافة مصروفات السنة وتعرض هذا المشروع على مجلس النظار في الخامس والعشرين من شهر نوفمبر لاجل أن يصير تقديمه الى مجلس شورى القوانين في يوم أول ديسمبر

٨ - بعد التصديق من مجلس النظار على التقديرات السنوية يصير نشرها بصفة قانون مالي بمقتضى أمر عال

٩ - بعد صدور الامر العالى على الميزانية العمومية ترسل نظارة المالية لكل مصلحة ميزانيتها النهائية حيث تسين المصروفات تحت فصول وأقسام وبنود وأنواع البنود يجب على أى مصلحة من المصالح أن لا ترتبط بصرف مصروفات ولا تجرى صرف مبالغ لا تكون مندرجة في ميزانيتها الا اذا استحصلت لاجلها على اعتماد اضافى مصدق عليه من مجلس النظار

١٠ - يجوز لرؤساء المصالح أن يجيروا بحسب لزوم المصلحة نقل اعتمادات ما بين الأنواع المختصة ببنود واحد بدون أن يستأذوا ابتداء من ذلك بشرط أنهم لا يتجاوزوا مقدار الاعتماد المقرر لهذا البند

وأما الاعتمادات الأخرى فيجب تقديم الطلب بنقلها الى نظارة المالية ماعدا ما يكون مختصا بنقل اعتمادات في ميزانية نظارة الاشغال العمومية اذا أنه مصرح لهذه النظارة أن تجرى هي بنفسها تنقل الاعتمادات في ميزانيتها على الشروط المبينة في المادة (٤) من الفصل السابع

١١ - أى طلب باعتمادات اضافية أو بنقل اعتمادات بين فصول أو أقسام أو بنود الميزانية يقدم في شهر ديسمبر لا يصير قبوله وعلى المصالح أن تعين مقدما ما يلزمها من الاعتمادات وتتخذ الاجراءات اللازمة لاجل تقديم الطلبات الماثلة لذلك لنظارة المالية قبل أول ديسمبر

١٢ - نقل الاعتمادات فيما بين البنود والاقسام يصرح به ابتداء من اللجنة المالية وأما نقل الاعتمادات بين الفصول وبعضها فيكون التصديق عليه من مجلس النظار النقل بين الاعتمادات المقررة للمداخيل والمصروفات المتنوعة يجب التصديق عليها ابتداء من مجلس النظار مهما كانت أنواع الميزانية

١٣ - الاعتمادات المتدرجة بالميزانية والاعتمادات الإضافية التي لا تكون استعملت لغاية السنة يصير بإبطالها

ومع ذلك فالاعتمادات الإضافية المخصصة لشيء مخصوص ويكون مقرريه معلوم لاجل استعمالها فهذه يجوز تزجيلها من سنة إلى أخرى بموجب تصريح مخصوص من مجلس النظارة إلى أن ينتهى صرفها بالكامل أو حين انتهاء الشغل المخصصة لاجله

فصل ثانى تخصـصـ يـل الاموال قى البلاد

قسم ١ - صيارف

- ١ - كل من يطلب الاستخدام بوظيفة صراف يجب أن يكون حائزاً للشرط الاتيمية شروط القبول
أ أن يكون من رعايا الحكومة المصرية وسنه عشرون سنة على الأقل
ب لم يصدر في حقه أحكام يكون من مقتضاها خدش الشرف والاعتبار
ث يقدم شهادة على ورق تغمد الله على حسن سيره وأخلاقه
ث يقدم شهادة على ورق تغصه من اثنين أطباء من أطباء الحكومة مثبتون فيها
لياقتهم للاشغال ذات الحركة
ج يكون له معرفة بطريقه ربط الاموال والقواعد المتبعة في عملية حسابات
الصيارف
ح يقدم ضماناً مقبولين لدى المدير ليكون مسؤولين عن كافة المبالغ التي يحصلها
الصراف بأسباب تأدية وظيفته
- ٢ - تعيين الصيارف يكون بمعرفة نظارة المالية (ادارة عموم الحسابات) بناء على
طلب المديرين اللازم تقديم طلبات الاستخدام اليهم مباشرة ومرفوق معها الاوراق
اللازمة
والمديرون مكلفون بالتثبت من سن طالب الاستخدام ومن كفاءته ومن حميد سوابقه
وكفاءة الضمانه كل هذا قبل تقديم طلب تعيينه للنظاره
أما الطلبات التي تقدم مباشرة لنظاره المالية فيجوز إرسالها للمدير لاجل فحصها
- ٣ - يفضل في الاستخدام الطلبة الذين يدفعون التامين التقيدى علاوة على الضمانه
وهذا التامين مقرر بصفة عمومية باعتبار خمسة في المائة على قيمة محصلات الصيرافية
ولكنه لا يتقص عن عشرين جنبها مضرباً

٤ - طلبات تعيين الصيارف (استمارة نمرة ٢٠ حسابات) ترفق معها الاوراق المتوعدتها في شروط قبول الاستخدام (بند ١) أما الطلبة الذين يكون سبق لهم الاستخدام بالحكومة فيتوضخ في طلبات تعيينهم وظائفهم السابقة ومقدار ما كان من تاليهم من الماهية

٥ - أذونات تعيين الصيارف (استمارة نمرة ٢١ حسابات) تحفظ بالمديرية من بعد التأشير عنها بدفتر سجل الصيارف (استمارة نمرة ٢٢ حسابات) وتلخص جميع الاوراق المختصة بالصراف بالسجل المذكور

٦ - الضمانة (استمارة نمرة ٢٣ حسابات) يجري تجديدها سنوياً قبل يوم ٣٠ نوفمبر المدون فيها بنوع خصوصي أنه لا يجوز للضمان أن يتصرفوا في شيء من أملاكهم سواء كان بالبيع أو الرهن الا اذا أخبروا المديرية عنه يجب أن تكون أملاك الضمان تساوي ربع مروط أموال الصيرافية السنوى وتبين هذه الاملاك يكون بمعرفة أصحاب الاملاك المقتردين و يتحرر عنه محضر بمعرفة المشايخ وعمدة الناحية ويختم عليه منهم ويصدق عليه من بأمر المركز ثم يتأثر عن الضمانة بدفتر سجل الصيارف وتحفظ بالمديرية المتعين عليها ملاحظة تجديدها في المعاد المقرر

أعمال الصيارف ٧ - صيارف البلاد كمكفون

١ يتحرر بالجرأثوا وأراد الاموال

٢ بتحصيل الاموال المقررة واجبايات أملاك الحكومة ونور يدها خزينة المديرية

٣ بتوريد ما يستلونه من المأمورين التابعين لإدارة الاموال الغير مقرره بخزينة المديرية

٤ بقيد المتوفين والمولودين والمطاهين وبحرير كشوفات القرعة العسكرية

٨ - يجوز للصيارف أن يتخذوا لهم مساعدين تحت مسؤوليتهم لمساعدتهم في الاعمال الحسابية فقط باجرة من طرفهم بحيث لا يجوز للمساعدين المذكورين تحصيل شيء من الاموال ولا قيد قعيات المولين في الاوراد

- ٩ - الضياف مكلّفون بالأقامة في أشهر ثلاثة من بلاد الصرافية ولا يجوز قيامهم على أقامة الضياف منها إلا في لزوم الملحق
- ١٠ - ماهية كل صراف جنيه واحد شهريا ماعدا بعض النواحي الموجود بها ماهية أشغال جسمية ومحصلات قليلة فتقدار الماهية بعين معرفة المالك وهذه الماهية لا يستقطع منها اليوم الاحتياطي وإذ لا يكون للضياف أدنى حق لافي المكافأة ولا في المعاش
- ١١ - يستولى الضياف على خدمة باعتبار المائة واحد على متحصلات الأموال المقررة وإيجارات أملاك الحكومة وتحتسب لهم هذه الخدمة أيضا على ما يجري تسديدهم مباشرة بخزينة نظارة المالية أو بصندوق الدين ولا تحتسب لهم خدمة على الأموال المطلوبة من الدائرة السنوية ومصلحة الأراضي الميرية
- ١٢ - تصرف الماهية والخدمة على واقع المتحصلات عن الشهر الماضي دفعة واحدة شهريا من بعد خصم عن ورق التفتة والصراف يعطى باستلامها إيصالا على كشف الخدمة (استمارة نمرة ١١ حسابات)
- ١٣ - كشوفات الخدمة يجري تحريرها عن كل مركز كشف وتورد قيمتها بكشف إجمالي (استمارة نمرة ١٢ حسابات) يصدر عليه الأذن باحتساب المبالغ المنصرفة والاستقطاعات بأنواعها وأذن الصرف إلى صراف الخزينة
- ١٤ - كشوفات صرف الخدمة تبقى بطرف صراف الخزينة مدققة شهرا واحدا ومن بعد مضيه يصير ارتداد مبالغ الخدمة التي لم تصرف بحساب الأمانات بأسماء أربابها وقيمة هذه المبالغ تورد بكشف (استمارة نمرة ١٣ حسابات) وهذا الكشف يرسل في اليوم الثاني من كل شهر إلى إدارة عموم الحسابات
- ١٥ - كشوفات الخدمة ومجموعها ترسل أيضا إلى إدارة عموم الحسابات مع الحساب الشهري كاستندات عن المبالغ المنصرفة إلى الضياف
- ١٦ - طلبات الاجازات تكون على عرض حال يقدم إلى المديرية من بعد قيده بدفتر الاجازات تحريرات الصراف

١٧ - لا يجوز لأى صراف القيام من محل صرافيته قبل أن يتصرح له بيمينان المدير بمدة الاجازة التي يقرها على حسب لزوم المصلحة ولا تعطى تلك الاجازات الا في الاوقات التي تكون فيها التحصيلات قليلة الاهمية والتصرح بالاجازة يجري قبله بدفع قيمودات الصراف والمديرية تشعر بأمر المراكز منه
صكاته

١٨ - الصيارف الذين تعطى لهم اجازات لا يكون لهم حق الا في الماهية الثابتة مدة شهرين على الأكثر واذا تعين بدلهم فالتحذيرة تصرف للبدل

١٩ - كل صراف يتخلف عن محل صرافيته بغير اذن من المديرية يجازى باسقاطاع يومين من مرتباته في الماهية والتحذيرة عن كل يوم واذا تكررت منه ذلك يعاقب بجزاء تأديبي شديد.

٢٠ - عند خلو أى محل بسبب الوفاة أو العزل أو الرفض أو الاستعفاء فالمديرية تعلنه بواسطة تحرير اعلانات واضحة فيها مقدار التحذيرة الشهرية ومبلغ التأمين المطلوب تقديمه ومع ذلك يعطى الامتياز للصيارف الموجودين بالتحذيرة الذين يدفعون التأمين المذكور

٢١ - نقل الصيارف من صرافية لآخرى لا يصح اجراؤه الا في أول السنة التالية وفي هذه الحالة يجب على المديرية أن تخبر نظارة المالية قبل حلول السنة الجديدة بثلاثة شهور على الأقل والصيارف الذين يصدق على نقلهم بناء على طلب المديرية يتنبه عليهم بتقديم الضمانات المطلوبة عن الصيرافيات المتقولين اليها قبل يوم ٣٠ نوفمبر أما في الاحوال الاضطرابية فصيراف النقل جالا

٢٢ - كل صراف يستعفى من وظيفته لا يحق طرفه وطرف ضمانته الا من بعد عمل حساباته وتسليم مآبعهته تطلقه وكل صراف لم يقدم ضمانته في وقت لزمها يعتبر مستعفيا

٢٣ - تسليم عملية الصراف السابق للصراف الخلف يتصرع عنها محضر موقع عليهم من الاثنين بما فيه تسليم الدفاتر والاوراق وبقاى النقدية . وهذا المحضر يرسل

الى المدير به لاجل اعطاء خلو الطرف الى الصراف السلف وضمانه من بعدم مراجعة
الاوراد على كشوفات الباقي وأما اذا ظهر طرفه بغير المديرية فخطورة نظارة المالية عنه

٢٤ - العزل يصدر به أو أواخر من نظارة المالية (ادارة عموم الحسابات) بناء على
طلب المدير الذي يقدم عنه تقرير امر فوقامعه أصل الشكوى التي أوجبت التوقيف
مع تقرير الأمور الذي كلف بعمل التحقيق واجابات الصراف المعطاة بالكاتب
ويجوز للدبر توقيف الصراف عن وظيفته وتسليم الصيرافية للصراف الاقرب اليها
لحين عمل التحقيق وتقرير مآثره نظارة المالية

٢٥ - الصراف المختلسون يصير عزلهم وتحال محاكمهم على المحاكم وتعزل أيضا
الصراف الذين يصدر في حقهم أحكام من المحاكم أو المجالس العسكرية يكون من
مقتضاها خدش الشرف والاعتبار

٢٦ - في حالة خلو أى صيرافية من صرافها سواء كان بأسباب الوفاة أو التوقيف في حالة الصيرافيات
أو الاستعفاء أو غيره فالمدبر يصحيل الصيرافية على الصراف الاقرب بالضمانة اللازمة
لحين تعيين البديل

التقديده عهددة الصراف المتوفى أو الموقوف تسلم ليد ضمانه اذا كانوا موجودين بالناحية
وفي حالة عدم وجودهم بها تسلم الى مشايخها وذلك لحين حالة الصيرافية على صراف آخر
٢٧ - يعمل حساب الصراف المتوفى أو المرفوق بعرفة المديرية بنفسها ثم انهم تحدد
كشفا بالمبالغ المطلوبة من كل محمول من واقع الوارد بالجرينة وترسله الى مأمور المركز
ليراجع الوارد به على الوارد باوراد الممولين

عمل الحساب بالمديرية لا يتجاوز لثلاثة أيام ومراجعة الوارد بـ كشف المطلوب من
الممولين لا تزيد عن خمسة عشر يوما وفي حالة التأخير يستقطع ماهية يوم واحد عن كل
يوم تأخير من المستخدمين الدائنين سواء كان من مستخدمى المديرية أو من مستخدمى المركز

٢٨ - مشايخ البلاد مكلفون

علاقة مشايخ البلاد
مع الصيراف
وحدودهم

أولا - تعيين من يلزم لحفظ نقود الحكومة من وقت بحصيلها لحد توريدها
بالمديرية

- ثانيا - انظم على اجمالي يومية المتحصلات يوميا
- ثالثا - الاتحاد مع الصيارف في تحرير كشوفات واضعي اليد
- رابعا - جمع الممولين بطرف مأذون القاضى في الميعاد المقرر ببنده ٨٠ لاجل سماع تلاوة المقاصدة وقبول ما يندويه من التسيكات
- لا يجوز للشايخ التدخل في مسائل تعيين ونقل ورفق الصيارف

فصل ثانى محصلة الاموال فى البلاذ

قسم ٢ - كيفية ربط الاموال

الاموال

٢٩ - الاموال الجارى تحصيلها بعرفة صيارف البلاذ
أموال الاطيان
عواید الاملاك

والاموال المذكورة من ضمنها من الاوراد وخدمة الصيارف
الصيارف مكلفون أيضا بتحصیل ايجارات أملاك الميرى

ربط الاموال على
المولين

٣٠ - واضعو اليد على الاطيان مكلفون بسداد أموالها
وفى أول يوم من يناير يضيف الصيارف بحساب كل واضع يد بالجريدة بيان أموال السنة
من واقع الوارد باسمه فى جريدة السنة الماضية مع ملاحظة التغييرات التى تكون حدثت
فى بحر السنة من نحو رفع أموال بصفة قطعية أو عواید تكون قد استجبت

٣١ - وفى حالة ما إذا كان يحصل مبيع جزء من ملك أى عمول فالاموال تنوزع على
البائع والشارى بنسبة مقادير الاطيان التى صارت فى حيازة كل منهما من تاريخ
تسجيل المبايعه أمام المجالس أو أياها كالمشرعيه

المستجبات

٣٢ - المستجبات يصدر بها اذن (استمارة فقرة ٦ أموال مقرره) وهذا الاذن
يقطع من دفتر قسمة و يعطى به الصراف ايضا لعل على ظاهر القسمة الجوانية ومن واقع
يضيف الصراف بحساب كل عمول تلك المستجبات بالبيان

التجهيات

٣٣ - لا يجوز التجهيه بأى مبلغ كان نظير مال ما لم يكن بمقتضى اذن يصدر من
المدير به والاذن المذكور يقطع من دفتر قسمة (استمارة فقرة ٧ أموال مقرره) ويسلم
للاصراف بعرفة المدير به بمقتضى اتصال يحرره على ظاهر القسمة الجوانية والصراف
ينزل من أصل الاموال المطلوبه من الممول المبالغ الواردة فى اذن المدير به كالتفصيلات
الواضحة فيه من نحو مقدار المبلغ والاسباب ومدة التجهيه وعدد القدر المحييه بأموالها

- ٣٤ - في أول السنة يجرى خصم قيمة تعويض المقابلة بحساب الممول بحريدة السنة الجديدة وبالورد من واقع حريدة السنة الماضية والتغيرات التي تكون حدثت موايد الاملاك
- ٣٥ - كشوفات جرد الاملاك المبينة (استمارة نمرة ٣٢ أموال مقرره) يجرى تحريرها بعرفة المدير يات وتسلم الى صيارف البلاد
- وهؤلاء يقدرون بطرفهم مدة ثلاثين يوما ليطلع عليها الممولون ويدون معارضاتهم بخصوصها للمديرية عند الاقتضاء
- ووجود الكشوفات المذكورة بطرف الصيارف يعلم للمولين بواسطة الاعلان عنه وعن ابتداء مدة الثلاثين يوما
- ٣٦ - فضلا عن تشكيلات الممولين اصحاب الشأن للصيارف ان يحرزوا كشوفات بالعوائد التي يترأى لهم ان توريد بها بالكشوفات المذكورة هو بغريح ويكون ذلك في بحر الثلاثة شهور التي تلي الاعلان وهذه الكشوفات ترسل الى المديرية لارسالها الى مجالس المراجعة
- ٣٧ - حيث ان جداول ربط العوائد جاري بحسب رها من واقع كشوفات الجرد وكشوفات التقدير فالمدبر ياذن الصراف بتدقيقها وهو يضيف بحساب كل بمول بالجزئية وبالورد قيمة عوائد الاملاك المطلوبة منه ويلزم ان مجموع تلك العوائد يضاهي للمجموع الوارد في اذن المديرية
- ٣٨ - الشريطيات التي تدون في كوتراتان ايجارات أملاك المديري يجري اعلان الصراف بها حتى انه يجري الاضافة بحساب المستأجرين من واقعها
- ٣٩ - يجب على مأمور المركز ملاحظة تفصيل ايجارات أملاك الحكومة في مواعيدها المقررة في شروط التاخير
- ومأمور المركز مكلف بمساحة الاطيان المؤجرة سنويا ليسا كد من ان الايجار جاري سداه عن جميع الاطيان المنزوعة

ايجارات أملاك
المديري

فصل ثانى تحصيل الاموال فى البلاد

قسم ٣ - فى كيفية تحصيل الاموال

٤٠ - بعد ربط الاموال بحوزة الصراف فى الحال الورد (استمارة نمرة ٣ حسابات) الذى هو عبارة عن سند تحصيل المال . وجميع الاوراد تقطع من دفتر قيمة لها عدد معين ويضع عليها الصراف نمرة مسلسلته مع وضع نمرة حساب الممول بالجرينة وهذه الاوراد هى نفس صورة حساب الممول وتلك التوضيحات تكتب على القسيمة الجوانبة

لايصح ختم الاوراد بختم المديرية قبل تسليمها للصراف بل انها تختم بعد تحريرها وترحيل التاخرات بها و مراعاة معرفة المديرية على المكلفه والجرينة وهذه المراجعة تكون تحت مسؤولية رئيس قلم الإيرادات
الاوراد التى تبقى على يداى لايجتم عليها بختم المديرية والاوراد التى تستجد فى بحر السنة يحوزها الصراف ويقدمونها للمديرية فى اوقات توزيع المخصصات لاجل مراجعتها على حسب الطريقة المدونة اعلامه

٤١ - الورد يصير بحوزة باسم واضع اليد الجارى سداد المال ويتوضع فيه اسماء أصحاب الملك المسجلة باسمائهم الاطيان الموضوع عليها اليد وتبين امام اسم كل منهم نوع ومقدار الاطيان والمال المرتبط عليها بحيث ان المجموع يكون هو قيمة المطلوبين من واضع اليد

٤٢ - الاوراد يورد فى باطنها بيان المطلوبين من الممول وتواريخ اقساط اموال الاطيان وعشور التخيل ويورد فيها ايضا المبالغ المتأخرة من العام الماضى والتخيمات الصادرة عنها اذونات من المديرية وفى ظاهرها ثبتت الصراف دفعات الممول من كل نوع من انواع الايرادات ويقط الجمله ويضع امضاءه

٤٣ - بوردا بوردا أيضا الدفعات التي يوردها الممول بالمديرية أو نظارة المالية أو بصندوق الدين العمومي مباشرة وكذلك تعويض المقابلة
المبالغ المتبوبة بخط الصراف نفسه بالاوراد هي التي تعتبر أنهم لمسددة من أصل الاموال

٤٤ - يجب أن يكون تسليم الاوراد الى الممولين أولن ينوب عنهم في بحرا الخمسة عشر يوما التالية لفتح حسابات الممولين بالبريد و إضافة الاموال عليهم . ويجب على المديرية أن تصرف القدر اللازم من الاوراد بحسب عدد الممولين

٤٥ - أو راد ديوان الاوقاف ونظارة المعارف العمومية يجري تحريرها بعرفة صيارف البلاد ثم يسلمونها بالمديرية لارسالها الى نظارة المالية

٤٦ - بحرا الصراف أو راد اخصوصية (من استمارة نمرة ٤ حسابات) للمولين الذين ليس مطلوب منهم أموال أطيان بل أموال أخرى مقرر

٤٧ - اذا فقد ورد أحد المولين وكان مربوط الاموال عليه سنويا يزيد عن ٥٠٠ ميليم يقدم الى مأمور المركز طلبا بذلك محررا على ورق تغصه وعلى مأمور المركز أن يحيل على قاضي محكمة المركز اثبات فقد الورد ويخطر المديرية وهي عند اللزوم تأذن الصراف بتحرير ورد آخر

والورد المذكور يكون له نمرة خلاف النمرة الموضوعة على الورد الاول ويؤشر على القسيمة الجوانية وعلى الورد بما يفيد صرفه قبل ضايع

٤٨ - الاموال تسدد بطرف صراف الناحية المطلوب فيها الاموال ويستثنى من هذه القاعدة مصلحة الاراضي الميرية والدائرة السنية والاوقاف ونظارة المعارف العمومية الذين يسددون الاموال المطلوبة منهم بخزينة نظارة المالية أو بصندوق الدين العمومي مباشرة

٤٩ - أموال الاطيان يجري تحصيل أقساطها على حسب التعرفة الميئنة في الجدول بعده

اقساط
أموال الاطيان

[illegible]

أما إذا كان جدي بعض من المولين يرغب حقيقة دفع شئ عمما عليه مقدمًا فيكون ذلك بتقديم مكاتبات رسمه للدريعية عن ذلك

٥٠ - عوايد الاملاك تحصل بمعرفة الصيارف في المواعيد المقررة بالتعليمات التي تصدرها المديرية وإيجارات أملاك الحكومة يجري تحصيلها في المواعيد المعينة في شريطة تأجيرها

٥١ - كل من مأموري عوايد الدخوليات وما دوني القضاة يورد إيراداته إلى صراف الناحية بمقتضى حافظة توريد النقدية (استمارة نمرة ٣٧ حسابات) موضحاً فيها بمقدار الإيراد والصيارف يعطون سندات لموردى هذه النقود بواسطة توريد كل دفعة بالورد (استمارة نمرة ٥ حسابات)

وإيرادات المحاكم الشرعية يصير يوردها الصيارف البلاد بمقتضى إيصال وقتي يجري استبدالها فيما بعد بعلم خبرتها في يقطع من حافظة التوريد (استمارة نمرة ٣٧ حسابات) تجري تسليمها لمديرية الصراف عند توريد الإيرادات بخزنها

٥٢ - يحصل الصيارف عوايد التصديق على الاختتام ويقيدها في دفتر الإيالات (استمارة نمرة ٣٣ حسابات) ومنه يعطون الإيصال إلى من أورد النقدية

٥٣ - إذا وقعت معارضة في شأن الاموال المطلوبة والممولون وضعوها بالمديرية على سبيل الأمانة فالمديرية تصدر أذنًا للصراف على (استمارة نمرة ١٠ حسابات) بتسديد المبالغ التي تكون من هذا القبيل لأسماء أربابها وخصمها لهم بالأوراد

٥٤ - يقبل الصيارف على سبيل الأمانة المبالغ التي يدفعها اليهم الممولون للحصول على فلك الخبز عن أطيانهم أو لتوقيف البيع بالطريقة الادارية . وهذه المبالغ ترد ضمن محصلات الصراف الاعتيادية أي أنها تخصم لاسم صاحبها في الجريدة وفي الأوراد ويشعرون المديرية بذلك

٥٥ - في يوم ٢٥ من كل شهر يحضر الصراف كشفاً بأسماء الممولين الذين لم يسددوا القسط الشهري و يوضح فيمقدار هذا القسط والاقساط التي قبله ويسلم الكشف المذكور إلى مأمور المركز والمأمور يجري تجزئ ببيع أملاك الممولين المتأخرين تساعاً للأوامر العالية الصادرة في ٢٥ مآرت سنة ١٨٨٠ وفي ٤ فوفبر سنة ١٨٨٥ ويجب اعلان الصيارف عن التاريخ الذي يتعدد البيع

٥٦ - المندوبون المكلفون بتنفيذ الاجراءات يوردون الى الصراف المبالغ المتحصلة من ائتمان المبيع بمقتضى حافظة توريد النقود موضحاً بها أصل الاثمان كالبيان الآتي

١ مصاريف الاجراءات

٢ رسوم البيع

٣ قيمة الاموال المتأخره

والصراف يستلم هذه التقديرات بالايصال اللازم على دفتر الموجود بيد المندوب ويخصم في أورداد المولين صافي المبلغ اللازم خصمه نظير الاموال المتأخره

٥٧ - المندوبون المكلفون بعمل الاجراءات يصرفون أجر الخفراء المعينين لحفظ الاشياء المحجوز عليها نظيراً موال متأخرة والصرف يكون بحضور مآدون القاضي وعمد ومشايخ الناجيه كما أنهم يحررون كشوفات باسماء الخفراء ومقدار أجرهم وهذه البيانات تورد أيضاً بدفتر المحوزات مع توضيح تاريخ تعيين ورفت كل منهم وعلى المندوبين المذكورين أن يصرفوا هذه الاجر من أصل ائتمان الاشياء المباعه يأخذوا بها ايصالات من الخفراء على الكشوفات المحررة بالاسماء

ومراجعة الكشوفات المحررة باسماء الخفراء بصير اجراءها بمعرفة المديرية بواسطة مقارنة اعلی الاوراق المتعلقة بالجزر ويتأشر عليها بالحصصه من رئيس قلم الحسابات

فصل ثانى

تخصييل الاموال فى البلاد

قسم ٤ - حسابات الصيارف

بيان الدفاتر

٥٨ - الدفاتر لعملية الصيارف تشتمل على

١ - يومية التقديبه - (استمارة نمرة ١ و ٢ حسابات)

٢ - حسابات المولين - (الجريدة استمارة نمرة ٦ حسابات)

وأيضاً دفتر قيد التحريرات - (استمارة نمرة ٨ حسابات)

توزيع المطبوعات

٥٩ - الدفاتر الموضحة قبل والاستمارات التى تلزم لاجمال الصيارف ترسل للديريات بمعرفة نظارة المالية (ادارة عموم الحسابات) قبل حلول السنة ويجرى قيدها بالنظارة ماهو الدفاتر بدفتر (استمارة نمرة ٣٦ حسابات) والاستمارات بالدفتر (استمارة نمرة ٢٧ حسابات) وبورودها فالمديرية تجرى ختمها وتوضع فى آخر كل صفحة من كل دفتر عدد أوزاقه بالرقم والكتاب

وعند حضور الصيارف لتوريد آخر دفعة فى شهر ديسمبر تصرف اليهم الدفاتر بملاحظة عدد مولى كل صيرافية بالاىصال اللازم على كشف المصرف (استمارة نمرة ٢٨ حسابات)

العمل فى الدفاتر

٦٠ - لا يجوز ان القسط فى الدفاتر انما اذا وقع غلط فى حال القيد فى الدفاتر أو اختلاف فى الكتابة يضرب عليها وتوضع صححتها فوقها

يجرى تقبيل حسابات الصيارف بعد توريد آخر دفعة فى شهر ديسمبر. وبما أن الايرادات التى تحصل فى بحر السنة جارى توريد بها بحسابات ذات السنة والنقود الجارى توريدها بخزينة المديرية تشمل جميع الايرادات فبالطبع لاتبى نقديه طرف الصراف يلزم ترجيلها

يومية التقديبه

٦١ - كل بلد من بلاد الصيرافية يكون لها يومية مخصوصة (استمارة نمرة ١ و ٢ حسابات) يوردها فيها الصيارف مخلصاتهم فى الحال وكذلك يوردها فى الاوراد أيضاً

والانفجازوا بالرفت مع حالة محاسبهم على المجالس وكل دفعة تورد في اليومية يلزم كتابتها في سطر واحد

٦٢ - اليومية تنقسم الى قسمين أحدهما هو (استمارة نمرة ١ حسابات) تورد وضع اليومية فيه المحصلات اليومية والثاني (استمارة نمرة ٢ حسابات) تورد فيه التسديدات فالقسم الاول (استمارة نمرة ١ حسابات) يتوضح فيه أسماء المولين وأنواع الايرادات التي تخصم منها التسديدات

والخاتمان الباقيتان يوضع فيهما نمرة حساب المولين بالجريدة والمحصل حساب المديرية و يوضح الصيارف في محل اسم المول وظيفة من أورد هذه المحصلات ونوعها و مجموع الخاتمة التي عنوانها «جمله تمحصلات اليوم» الجاري ترحيله من صفحة لآخرى يدل على جمله تمحصلات الصراف كما أن اجاليات أنواع الايرادات التي يجري جمعها في آخر كل صفحة وتطبعها في الصفحة الأخرى ببيان كل نوع من أنواع الايرادات على حدة يمكن من معرفة جمله المحصل من كل نوع

٦٣ - والقسم الثاني من اليومية (استمارة نمرة ٢ حسابات) يشتمل على التسديدات وهي

- ١ تسديدات الصراف لحزينة المديرية بموجب حافظة (استمارة نمرة ٩ حسابات)
 - ب تسديدات المولين سواء كانت بحزينة المديرية أو بنظارة المالية أو بصندوق الدين العمومي وتعويض المقابلة بمقتضى حافظة (استمارة نمرة ١٠ حسابات)
 - ب التسدد من ايرادات الدخول ليرة ورسوم المحاكم الشرعية وتسديدات الأختام الثبوتية بحسابات الصراف لاجل توريدها للمديرية بموجب حافظة (استمارة نمرة ٣٧ حسابات) المحررة بمعرفة محصلي الاموال الغير مقرر
- يوجد أيضا باليومية خانة مخصوصة لوضع أختام والمحفوظات المشايخ المعين عليهم جرد باقي التقديرات في كل يوم والتوقيع منهم على ذلك الجرد

حسابات المولين
أي (الجريدة)

٦٤ - الجريدة (استمارة نمرة ٦ حسابات) هي دفتر يقيد فيه الصراف كافة المبالغ المطالبة من كل محمول والتسديدات التي يسدها . وكل بلد لها دفتر جريدة وكل صفحة منها مخصصة لحساب محمول واحد

٦٥ - وضع الجريدة - حيث ان الجريدة محرقة من واقع الوارد بالمكلفة فبين بها حساب واضي اليد على الاطيان وحساب كل بمول ينقسم الى قسمين الاول يتوضع فيه مقرى الورد والمكلفة وأنواع الاموال والتغيرات التي تحدث بأسباب بيع أو شراء أطيان في بحر السنة

والقسم الثاني من الجريدة يقيد فيه الصراف تسديدات الممولين من كل نوع من أنواع الايرادات في ذات اليوم من واقع الوارد في اليومية

وفي حالة ما اذا كان التسديد بالمديرية أو بوزارة المالية أو بصندوق الدين العمومي أو يكون قيمة تعويض المقابلة فالصراف يضع في حانة المحفوظات مرة علم ان خبر الوارد اليه من المديرية مع توضيح نوع التسديد

وأيما ارات أملا لالحكومة تورد باسم المستأجر في حسابه بالجريدة اذا كان مقتوحا له حساب والا ففتح له حساب مخصوص وبعد انشاء الجريدة يجب على المديرية مقارنتها على المكلفة للوقوف بغطا بقمها

٦٦ - بعد توريد آخر دفعة في شهر ديسمبر يقفل الصراف حساب كل بمول ويقطع باقيه بالجريدة وترحيل المتأخرات والفوايض يكون بالبيان نوع نوع واذا ظهر في حساب الممول فوايض في بعض الأنواع ومتأخرات في البعض الآخر فالصراف يجري تسوية ذلك بالجريدة قبل الترحيل تلك المتأخرات أو الفوايض بكيفية خصم الفوايض من النوع الباقي به متأخر

٦٧ - يقيد الصراف في مخاطباتهم في دفتر (استمارة رقم ٨ حسابات) وهو ينقسم الى قسمين أحدهما للوارد والثاني الصادر . ويجوز استعمال الدفتر المذكور بجملة سنوات . ففي القسم الاول منه يقيد الصراف مآل المخاطبات والاوراق الواردة اليه وفي القسم الثاني يقيد صرفيا بصورة الافادات التي يجرها وفي حانة المحفوظات يوضح امام كل افادة صادرة كانت أو واردة بجماعتها فيها وحفاظ توريد النقدية لا يصير قديها بالدفتر المذكور الصراف يجب عليه حفظ أوراقه بأنواعها بحسب ترتيب وارجحها داخل ملفات

فصل ثانی محصیل الاموال فی البلاد

قسم ٥ - كيفية توريد النقود بمعرفة الصيارف بالمديرية

٦٨ - يورد صيارف البلاد بخزينة المديرية جميع متحصلاتهم مهما كان نوع
الارادات المتحصلة منه بدون بقاء شئ منها بطرفهم

يورد الصيارف متحصلاتهم دفعة واحدة في الشهر أعني من ٢٠ الى ٢٥ منه
ومع ذلك فإنه يجب على الصيارف توريد متحصلاتهم في أوقات غير الاوقات المقررة
بناء على اذن المديرية متى كانت تلك المتحصلات جسمة

أما عن شهر دمبر فإن طريقة التوريد تختلف فيه بكيفية تبليج للصيارف تحصيل قسطه
لغاية يوم ٢٥ منه وعلى ذلك تكون تسديداتهم للدرييات من ابتداء ٢٦ لغاية ٣١ دمبر
ويجب على مأووى الدخوليات تسليم ما يكون موجودا بطرفهم من النقدية إلى
الصراف في اليوم الذي يليه يوم توريد متحصلاته بالمديرية

٦٩ - مصاريف اتقال الصيارف تكون على طرفهم الا اذا كان اتقالهم بواسطة
وابورات البوستة بحيث نزولهم فيها يكون بالدرجة الثانية

٧٠ - نقود الحكومة معافاة من قبل مصلحة البوستة من دفع تولون عليها بمجرد
تقديم حافظة توريد النقود

٧١ - توريد تلك المتحصلات يكون بمقتضى حافظة (استمارة نمرة ٩ حسابات)
يحررها الصراف ببيان المتحصل من كل ناحية ومن كل نوع من أنواع الارادات بتوضيح
أصنافه المبلغ المقتضى توريده
وحافظة توريد النقود يكون لها نمرة متسلسلة من أول يناير لغاية ٣١ دمبر وهذه النمرة
توضع باليومية

٧٢ - قبل توريد المتحصلات بالخزينة يجب على قلم ايرادات المديرية أن يراجع
حافظة توريد نقود الصيارف على يومياتهم

مواعيد التوريد

اتقال الصيارف

نقل النقدية

كيفية توريد
المتحصل من
الاموال المقررة

اذا كانت المراجعة لم تظهر فروقات في تأثر على الحافظة واليومسية بامضاء رئيس قلم الإيرادات بما يفيد الصحة . ومن بعد تلك المراجعة يورد الصيارف متحصلاتهم بجزينة المديرية

٧٣ - ويعطى اليهم بها علم خبر يقطع من ذات الحافظة موضحا به بالكتابة مقدار المبلغ الذي ورد بالخزينة بامضاء الباشكاتب وختم المدير . ويتوضح في علم الخبر أسماء النواحي المركبة منها الصيرافية وقيمة المحصل من كل ناحية والتمرة المتسلسلة الموضوعية على الحافظة وتوضع أيضا على علم الخبر

٧٤ - يورد الصيارف المتحصل من رسوم المحاكم الشرعية وعوائد الدخليات بجمتضى الحواظ (استمارة رقم ٣٧ حسابات) المسجلة اليهم من محصل هذه الإيرادات أما رسوم التصديقات فيصرف عنها الصراف حافظة مخصوصة (استمارة رقم ٢٧ حسابات) وتوريد المتحصلات المذكورة بالمديرية بمعرفة الصيارف يكون في المواعيد المعينة لتوريد الاموال المقررة والمراجعة تكون على حسب الجارى في مراجعة حواظ توريد نقود الاموال المقررة أعني مراجعة الحواظ على اليومية . أما مراجعة رسوم التصديق على الاختتام فتكون بواسطة مضاهاة الحافظة على دفتر القسيمة (استمارة رقم ٣٣ حسابات) الجارى اعطاء علوم خبر يورد تلك الرسوم منه والايصال الذى يعطى الى الصراف يقطع من الحافظة (استمارة رقم ٣٧ حسابات) ويكون عليه امضاء الباشكاتب وختم المدير

٧٥ - حيث ان ديوان الاوقاف ونظارة المعارف العمومية مجريان سداد الاموال المطلوبة منها جابتلزن العمومية رأساً فقطم الإيرادات بحرق علم الخبر (استمارة رقم ١٠ حسابات) ويرسل الى الصراف بمقدار المتسدد ويورد هذه العلوم يضيف الصيارف لحساب النقدية مقدار المتسدد بالتصميم لحساب المصلحة التى أخرجت السداد والعلوم المذكورة تحتفظ بطرف الصيارف بحسب ترتيب وأريخها مع الحواظ (استمارة رقم ٩ وغرة ٣٧ حسابات) الجارى اعطاؤها اليهم من المديرية بما يسددونه اليها من الاموال المقررة والغريم مقرره

كيفية توريد المتحصل من الاموال الغير مقرره

كيفية تسديد الاموال مباشرة للمديرية أو للمالية أو بصندوق الدين العموى

قسم ٥ - كيفية توريد النقود بمعرفة الصيارف بالمديرية ٣٣

علم الخبر (استمارة نمرة ١٠ حسابات) ترسل الى الصيارف عن الاموال التي تكون
وردت بخزينة المديرية وحاصل في شأنهم معارضات

٧٦ - يستعمل أيضا علم الخبر (استمارة نمرة ١٠ حسابات) في اعتماد الخصم
للصيارف بقيمة تعويض المقابلة . وعند توقيع خصم التعويض فالقيمة تورد بدقتر
اليومية بأصول النقدية وبمخصصها كتمسدد بخزينة المديرية

٧٧ - يجب ان الصيارف لا يقيمون بالمديرية زيادة عن يومين بغير اذن



فصل ثانى محصيل الاموال فى البلاذ

قسم ٦ - المقاصده

المقاصده ٧٨ - المقاصده (استمارة نمرة ١٤ حسابات) هى مختصر مايجريه الصراف من العمليات الحسابية فى بحر السنة .

وضع المقاصده ٧٩ - المقاصده تنقسم الى أربعة أقسام

(١) القسم الاول يشغل

أولا على مجموع الاموال المربوطة على الناحية من واقع حساب الممولين
ثانيا على مقدار المرافيع أو القوايض المتسدة من الممولين فى السنة الماضية وهذا المقدار يستزل من أصل المربوط والباقي يكون صافي الاموال المقتضى تحصيلها بمعرفة الصراف

ثالثا مجموع ما أجرى تحصيله من الصراف بما فيه تسديدات الممولين بخزينة المديرية أو المالية أو صندوق الدين وتعويض المقابلة . وهذا المجموع يجرى تنزيله من أصل صافي الاموال المقتضى تحصيلها والباقي يكون هو المتأخر

رابعا تسوية الخصم من أنواع الميزانية الذى بواسطة اجرائه سواء كان بالاضافة أو التزليل يظهر المتأخر من كل نوع من أنواع الإيرادات . وهذا المتأخر هو الذى يكون قد ترحل لغاية ٣١ دهر بحريه أو أراد السنة التالية

(ب) القسم الثانى يحتوى على مفردات توريدات الصراف للخرينة بالبيان الآتى

١ تاريخ التوريد

٢ نمرة اعلام الطبر

٣ التسدد من الصراف بخزينة المديرية بخلاف منحصلات الإيرادات الغير

مقرره

٤ المستند رأساً من الممولين للديرية أو للآلية أو لصندوق الدين أو تعويض القابلة

ومجموع تلك المبالغ يجب أن يكون مطابقة لجملة مقصلات الصراف
(ت) القسم الثالث يشتمل على القايض الذي ظهر في حساب كل محمول بكل نوع من أنواع الإيرادات ويقتضى ترحيله بحسابات الممولين المذكورين في السنة القابلة

ويجب على الصراف أن يوضح بقدر الامكان أسباب ظهور تلك القوايض
(ث) والقسم الرابع يحتوى على مفردات المتأخر طرف كل محمول من كل نوع من أنواع الإيرادات لغاية السنة ويكون مقتضى ترحيله بحساب الممولين في السنة القابلة

ويوضح الصراف في خانة المحفوظات الاسباب التي منعت المحمول عن تسديد جميع الاموال المطلوبة منه

٨٠ - يجب أن تحرير المقاصدات يكون تم لغاية ٢٠ يناير على الأكثر وفي يوم ٢١ تلاوة المقاصدات
يسلم الصراف مقاصدته الى القاضى أو المأذون المكلف بالتنبيه على مشايخ الناحية باستحضار الممولين بطرفه في يوم ٢٣ من الشهر لاستماع تلاوة المقاصدات وابداء ملحوظاتهم عنها أو الاقرار على صحتها

ثم في اليوم المحدد والإيلام التي تليه يتلوا لقاضى أو مأذونه القسم الثالث والرابع من المقاصدات المشتمل على بيان القوايض المسددة من طرف الممولين والمتأخرات الباقية عليهم

ملحوظات أو تشكيكات الممولين توضح في محضر تلاوة المقاصدات المهر على أول صفحة منها وهذا المحضر يفتح عليهم من القاضى أو المأذون والمشايخ والعبد المسؤلين جميعاً عن تلاوة المقاصدات على الممولين ودرج ملحوظاتهم بمحضرها

٨١ - متى تمت الاجراءات الموضحة قبله فالقاضى أو المأذون يسلم المقاصدات الى الصراف وهو يسلمها بالديرية مع دفاتر التمنية المضية أعني اليومية والجريدة وقسمة الاوراد وهذا التسليم يتدأ فيه في فجر شهر ربيع ويوجب انتهائه على الأكثر في أول فبراير

تسليم المقاصد
بالديرية

مراجعة المقاصد
بمعرفة المدير به

٨٢ - اعتبارا من أول يوم في شهر فبراير ترسل المديرية يوميا لإدارة عموم الحسابات بخلاصة مالية كشف (استمارة رقم ١٧ حسابات) يبين المقاصد التي تراجعت في اليوم ويستثنى من ذلك أيام الاعياد وإذا تصادف عيدين المراجعة فالدبر به يوضح في كشف اليوم التالي السبب الذي أوجب تأخير المراجعة والمدير به يحفظ بنظرها صورة الكشف المذكور

مراجعة المقاصد تجري أتملها في مدة غايتها شهران أعنى لغاية مارت وكشوفات المراجعة المثنى عنها يكون لها عمر متسلسل بدون استثناء إذا انقض من المراجعة مطابقة المقاصد لدفاتر الصراف ولدفاتر المديرية فالراجع يكتفي بوضع لفظة المقاصد صحيحة في خانة المدفوعات . أما إذا ظهرت مخالفات كناية فيوضحها بالاختصار

والكتاب الذي يحال عليه مراجعة المقاصد فهو مسئول شخصيا عن العمل وإذا أهمل فيه فترتب عليه الجزاء التأديبية والكشوفات المذكورة يضع اسمه عليها رئيس قلم الإيرادات ويختم عليها من المدير

طريقة مراجعة
المقاصد

٨٣ - يجب ان الصراف لا يقيم بالمديرية زيادة عن يومين من أجل مراجعة مقاصده ماعدا الصرافية الجسمية وهذه المراجعة تشتمل على الاوجه الآتية
أولا - مطابقة أقسام المتبادلة لدفاتر إيرادات المديرية بالنظر لبط الاموال في أول السنة والمراقب والمستحقات وتصحيح الخصم للأنواع وبعضها
ثانيا - مطابقة تسديدات الصراف للوارد بدفاتر الحسابات
ثالثا - مطابقة حسابات المولين بالخدمة للوارد بأسمائهم بالمقاصد سواء كان فائض أو متأخر وكشف المتأخر يتحرر على نسختين
رابعا - مراجعة الجمعيات

الكتاب الذي يكون أجرى المراجعة يؤثر على المقاصد نتيجة المراجعة سواء كان بالقرار على صفحتها أو بتوضيح التفرقات التي أظهرها وأنواعها
ورئيس قلم الإيرادات عليه أن يأخذ بصفة جسيمة مراجعة بعض أقلام في المقاصد لئلا كدمن أن أعمال المراجع جارية بدقة

٨٤ - بعد مراجعة المقاصد يسلم قلم الإيرادات صورة كشف الاموال المتأخرة (استقارة نمرة ١٥ حسابات) الى مراجعي أعمال الصيارف التابعين للمالية المكلفين بالتحقق من مطابقة المتأخرات للوارد بأوراد الممولين

تحقق متأخرات
الاموال معرفة
كاتب مراجعة
أعمال الصيارف
مظان المالية

يجب على المراجع أن يعرف عن يوم حضوره للتأخيرة قبل توجهه اليها يومين أو ثلاثة أيام والمشايع يعرفون عن ذلك بواسطة النداءة ليمكن الممولون أصحاب الشأن من الحضور في وقت المراجعة

يجب على المديرية مساعدة المراجعين في جمع الممولين

٨٥ - قبل البدء في تحقيق المتأخرات يجب على المراجعين جرد النقدية الموجودة بطرف الصراف ومقارنتها على الوارد باليومية ثم بشرعوا في مراجعة الاوراد ليتبينوا من أن المتأخرات لغاية السنة على حسب الوارد بالاوراد مطابقة غاية الضبط للوارد بكشف المتأخرات المحرر من واقع حسابات الممولين بالحريرة ويؤشر على كل ورد بما اتضح لهم من المراجعة ويضعوا امضاءهم

إذا اتضح للمراجع مطابقة الوارد بالاوراد على الوارد بالكشف فيؤشر أمام كل مبلغ بلفظة (صحيح) والافيووضع في حالة المخوفات مقدار المتأخرات من واقع الاوراد وفي حالة عدم حضور الممولين في وقت المراجعة يتأشر أمام أسمائهم بخانة المخوفات بلفظة (غائب)

٨٦ - إذا اتضح من مراجعة الاوراد ومن جرد النقدية اختلاس الصراف فالراجع يحظر المديرية بالتلغراف ويوضح لها وجه التقريب مقدار العجز حتى توقف الصراف وتطلب صدور اقرار الوقى عنه

٨٧ - ثم بعد جرد النقدية ومراجعة الاوراد يجري تفتيش باقي دفاتر الصراف بوجه الاختصار ليساكد المراجع من أن العمل جاري فيها بالضبط وأن جميع أدونات نقل التكاليف جرى قيدها بالجراند ويجب عليه أيضا فحص أوراق الصراف ليتثبت من أن حفظها جاري باعتناء

٨٨ - ومتى تم تفتيش الناحية يرسل المراجع بكتشفات المتأخرات (استمارة نمرة ١٥ حسابات) الى المديرية واذا كان يتضح له من التفتيش لزوم ابداء ملحوظات فيصرر عنها تقريراً مختصراً ويرفقه بالكتشفات المبررة عنها

وهذا التقرير (استمارة نمرة ١٦ حسابات) يجري تقديمه عن كل مديارية وليس عن كل ناحية مهما كان عدد نواحي المديارية لكن يلزم أن يتوضح في حصة النقدية مقدار الموجود بطرف الصراف عن كل ناحية على حدة ويتوضح أيضاً عدد الايراد التي تتراجع في كل ناحية

٨٩ - المديرية تفتش على سبيل الجشني حسابات بعض صيافر البلاد التي ليس باقيا عليهم متأخرات لغاية السنة للتحقق من أن فوايض تسديلات بعض الممولين ليس جارية استمالة في اخفاء متأخرات البعض الآخر

٩٠ - يرسل المراجع الى المديرية في الاول وفي الخامس عشر من كل شهر كشف (استمارة نمرة ١٨ حسابات) عن البلاد التي راجعها في بحر الخمسة عشر يوماً والمديرية ترسل الكشف المذكور الى نظارة المالية (ادارة عموم الحسابات)

٩١ - يجب أن المراجع لا يقيم في الناحية سوى يوم واحد أو اثنين واذا كانت المراجعة غير ممكن اجراؤها في هذه المدة فالمراجع يوضح الاسباب في كشف مراجعة البلاد وهذه القاعدة عمومية بالنسبة للبلاد ماعدا البنادر

٩٢ - لدى ورود كشفات المتأخرات وتقارير المراجعين فالمديرية ترسل الى مأمور المركز كشفاً بالممولين الذين لم تتراجع أوردتهم وتكلفه بمراجعة المتأخرات الباقية عليهم من واقع الايراد نفسها واذا توقفوا هؤلاء الممولين في تقديم أوردتهم واذا كانوا غائبين وفي غير الامكان اعلانهم بالحضور فالأمواد يشرع في عمل الاجراءات اللازمة لتحصيل المتأخراتهم

٩٣ - أما اذا كان الممولون أرباب المتأخرات يحضروا جميعهم وتتضح مطابقة كشفات المتأخرات للايراد وكذلك صحة باقي النقدية فالمديرية توضح في سجل الصيافر بما يقيد صحة عملية الصراف وتوضح اسم المراجع وتاريخ التفتيش ويحور خلوطرف الضمان

- ٩٤ - متى تمت المراجعة يجرى تسليم دفاتر الصراف بالدفتريته
 كيفية التسليم
 بالدفتريته
- ٩٥ - بعد اتمام مراجعة المقاصدة فالمديرية تصيف وتنزل بجريدة السنة الجديدة
 بالتصحيحات التي صار اجرائها في المقاصدة بالنسبة للنخصم لأنواع الميزانية ثم تقفل
 المديرية حساب الناحية وترحل بحساب السنة الجديدة المتأخرات والفوائض
 بتوضيح أنواع الإيرادات

كيفية التسويات
 التي أجراها
 بمعرفة المديرية

فصل ثانى تحصيل الاموال فى البلاذ

- قسم ٧ - فى المجوزات التى تظهر طرف الصيارف وفى خلوطرف ضماهم
- ٩٦ - اذا ظهر طرف الصراف عجز ما بأى طريقة كانت وبأى سبب كان فيجب على المديرية اخطار نظارة المالية فى الحال عن مقداره بوجه التقريب وتعمل حساب الصراف بالمكيفية السابقة وحالة أعمال وتحصيل أموال الصرافية موقتا على الصراف الاقرب لها
- عند ورود اخطار نظارة تصد رافق القرار الوقتى (استمارة نمرة ٢٢ حسابات) مع حفظ الحق لها فى تقدير المبلغ بنصفه نهائية فيما بعد وبدون اخلال بمحاكمة الصراف جنائيا القرار المذكور من مقتضاه الاذن للمدير بعمل الاجراءات اللازمة فى الحال بالطرق الادارية للجمع ولعلى المبالغ التى صادرا لصراف وضمانه مدينين فيها
- ٩٧ - المدير يباشر فى الحال اجراءات التحصيل اتبعا لنص الذكر يتو الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بشأن تحصيل الاموال والعشور
- للحكومتى الامتياز والتقدم على غيرها فى استحصالها من أموال الصيارف المنقولة والثابتة على ما يكون مستحقا لها بسبب أعمال وظائفهم وذلك اتبعا لاحكام الذكر يتو الصادر فى ٢١ ابريل سنة ١٨٨٥
- لا يجوز فى أية حالة توقف اجراءات الجزاء أو البيع لمجرد حصول مناقضات فى المبالغ المبينة فى القرار المأبوع من المناقض مقدارا لتلك المبالغ بجزئية المديرية
- ٩٨ - يستبدل القرار الوقتى فيما بعد بقرار نهائى بعد عمل حسابات الصراف الواجب عملها فى مسافة ثمانية أشهر واحد
- ٩٩ - المديرية ترصد حسابات الصيارف المختلسين فى دفتر مخصوص وتورد فى أصول حساب كل واحد بالمجوزات التى تظهر طرفه سواء كانت ناتجة عن مبالغ واردة بدقاظه ولم يوردها بالمديرية أو مبالغ أو وردها بالاوراد ولم يوردها بالدفاتر وفى خصوص الحساب تورد المديرية مقدارا للمبالغ المسددة من الصراف أو من ضمانه

١٠٠ - في حالة ما ان ائتمان مبيع مملوكات الصراف وضمانه لا تفي بسداد العجز فالمديرية تعرض الامر لنظارة المالية

مضى تم عمل حساب الصراف قطعيا وتصدق عليه من قطارة المالية يجب الخصم بحساب الممولين بقيمة الفروقات التي تظهر ما بين المبالغ الواردة بالاوراد والمبالغ المشبوهة في دفاتر الصراف و اضافتها بحساب يفتح للصراف المختلس بمجرد الناحية

١٠١ - لمدير عموم حسابات الحكومة الحكم في حسابات الصارف وله أن يعطى خلوط طرف الضمان خلوط الطرف الى ضمانهم

١٠٢ - نظارة المالية تبعث الى المديريات دفاتر خلوط الطرف (استمارة نمرة ١٩ دفاتر خلوط الطرف حسابات) وهي تحررها وتعيدها الى النظارة للتحكم عليها من مدير عموم الحسابات

١٠٣ - دفاتر خلوط الطرف تشتمل على قسمين وهما اقرار المديرية وقرارات مدير عموم الحسابات

القسم الاول اقرار المديرية يتحرر على القسيمة الخواصة وتبقى في الدفتر والمدير يثبت على القسيمة المذكورة بأنه صار مراجعة عملية الصراف وتظهرت صحيحة ويتوضع اسماء النواحي الباقية عليها متأخرات اولها فوايض لغاية ٣١ دسمبر وجرى تحويلها بدفاتر السنة القابلة ويتأشر عليها من كاتب المراجعة ورئيس قلم الاموال والباشكا تب بما يفيد صحة المراجعة

القسم الثاني قرار مدير عموم الحسابات يشتمل على اخلاء طرف الضمان وخلوط الطرف هذا تنوضع فيه اسمائهم

١٠٤ - خلوط الطرف المذكورة توضع عليها نمرة متسلسلة وتاريخ مرجع مراجعة المقاصدة وهذا التاريخ يكون مطابقا للتاريخ الموضوع على استمارة مراجعة المقاصدة التي ترسل يوميا الى ادارة عموم الحسابات

١٠٥ - المديريات ترفق مع دفاتر خلوط الطرف كشوفات المتأخرات الموقع عليها من مراجعي المتأخرات

ويصير مراجعة خلوط الطرف بالنظارة بمعرفة قلم الصارف فيما يتعلق بتحقيق المتأخرات

١٠٦ - وبهذه كل ما توضيح فدير عموم الحسابات يوقع على شهادات خلوطرف الضمان ويجري اعادة الدفاتر الى المديرية وهي تقطع من القسمة شهادات خلوطرف وتسلمها للضمان بالايصال اللازم على القسمة الجوانبية . ويلزم تسليم شهادات خلوطرف في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ وصولها .

١٠٧ - خلوطرف المرفوتين والمرفوتين والمستعدين يعطى بعد عمل الحساب نهائيا كمال الكيفية الواردة في بند ٢٧

عمل الحساب نهائيا يشتمل على الاوجه الآتية

أولا - تحرير كشف بالباقي على كل محول من واقع الجريدة

ثانيا - مراجعة جعيات اليومية ومقابلتها على علوم خبر توريد النقدية وقطع باقيا

ثالثا - مراجعة القيد بالجريدة بأنونات ربط الاموال أو التجهيزات الصادرة من المديرية

رابعا - مقابلة دفاتر المديرية على يومية وجريدة الصراف

مأمور المركز مكلف بمراجعة متأخرات الاموال الباقية على الممولين من واقع عمل الحساب

١٠٨ - يجب على المديرية أن ترسل للنظارة من بعد مضي شهر على الاكثر من تاريخ التوقيف عن العمل تقريرا بحجة حسابات الصراف وعدم ظهور شي طرفه من واقع مراجعة الباقي طرف الممولين

وبورود هذا التقرير فالنظارة تصرف خلوطرف للصراف أو ورثته وضمنه

فصل ٢ - تحصيل الاموال في البلاد

قسم ٨ - ملحقات أعمال الصيارف

١٠٩ - صيارف البلاد مكلفون بالعمل في دفاتر عقود تسجيل المواليد والوفيات
طبقاً للذكرين الصادر بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٨٩١ وبالعمل أيضاً في الدفاتر الصحية
المخصصة للمواليد والوفيات والتطعيم
والعمل في دفاتر تسجيل
المواليد والوفيات
ودفاتر الصحة

١١٠ - دفاتر عقود تسجيل المواليد والوفيات ودفاتر الصحة المخصصة للمواليد
والوفيات والتطعيم تصرف من مصلحة الصحة ويوضع بطرف صيارف النواحي تحت
ملاحظة المشايخ الذين يكلفون الصيارف بالقبض عليها ، أما العرب والكفور والاباعد
والترنل والقبائل التي تقص تبسداً أهلها عن ثلثمائة نسمة ولا يوجد فيها دفاتر قصيرة
التبليغ عن مواليدها ووفياتها في المدن أو البلاد التي هي تابعة لها . وبصير ضبط
وتتم كافة صفحات دفاتر تسجيل المواليد والوفيات ويوضع على كل ورقة منها بصمة ختم
المحافظة والمديرية

١١١ - القيد في دفاتر عقود تسجيل المواليد والوفيات يكون عن الاهالي فقط
بحسب منطوق الذكرين الرقم ١٥ يونيو سنة ١٨٩١ ويقرر عقد التسجيل على
نسختين أصليتين ويوضع على كل عقد رقم متسلسل يصير تجديدها في كل سنة
ولا يجب أن يترك يياض بالتسجيلات ولا يدرج بها كلمات مختصرة الاحرف وإذا
حصل شطب أو تمهيش فيصير التصديق عليها من جميع الموقعين على العقد ولا يجوز
تدوين التواريخ بالارقام . ويلزم أن توضع التواريخ بحسب التقويم الاقرب
ولا يسوغ بعد تحرير عقود المواليد والوفيات اجراء أى تعميم فيها ما لم يكن بقرار من
جهة القضاء بعد التحقيق وذلك مع حفظ حقوق الغير . ثم يوضع في دفتر العقود
عن التعجيل والنصر على القضايا الذي بناء عليه حصل التعجيل وكل تعجيل يحدث
في العقود يلزم التأشير عنه في دفتر الصحة

ولا يدفع رسم قاعن التبليغ والتسجيل ويعطى لذوى الشأن في الحال ويدون مصاريف صورته من عقود المواليد والوفيات مصدق عليها بغطا بفتحها للاصل على استقامة تعطى من المصلحة.

١١٢ - المواليد والوفيات يصير قيدها أيضا بالدفاتر الصحية المنقسمة الى قسمين أحدهما للمواليد والثاني للوفيات

الدفاتر الصحية
المخصصة لقيد
المواليد والوفيات

مواليد ووفيات الاجانب فقط يصير قيدها بآخر الدفاتر الصحية

١١٣ - يعتبرون اجانب جميع الاشخاص الذين لم يكن اصلهم مصريين أو عثمانيين أو يكونون متقين لحماية احدى الدول الاجنبية أما اولاد الاشخاص المتقين للحماية الاجنبية فيجب قيدهم بصفة وطنيين انما يجب على الصراف في احوال الحماية أن يوضح بخانة المحفوظات اسم الدولة المتقين اليها

١١٤ - التاريخ الذي يقيد بدفتر الصحة بالرقم يجب أن يكون هو تاريخ الولادة أو الوفاة الحقيقي وإذا كان لبعض أسباب حصل تأخير في التبليغ فيلزم توضيح ذلك في خانة المحفوظات

١١٥ - القيد يتوضع فيه بيان اصل الوالدين مثل مصرى أو سودانى أو بربرى أو شامى أو يونانى وما شابه ذلك ويوجد بدفتر الصحة طانة مخصوصة لتوضيح الديانة وفي حالة ما اذا كان الاب والام ناجسين من مختلفتين ينبغي توضيح كليهما

١١٦ - بعد قيد الوفاة يجب على الصراف أن يسلم لاصحاب الشأن تذكرة التصريح بالدفن طبقا للمواد ١٩ و ٢٠ و ٢٥ من الذكر بتر الرقم ١٥ يونيه سنة ١٨٩١

الوفيات

١١٧ - قيد المتوفين يلزم أن يكون تبجها للمولودين بحيث إن القيد في صفحتى الدفتر يكون على حذاء واحد ويطبقا البعضه عن كل شهر

وفي حالة ما اذا كان عدد المولودين يزيد عن عدد المتوفين أو بالعكس يجب على الصراف أن يترك الاسطر اللازمة من الصفحة الموجود بها يياض لعمل اليكون الشهرى عن المولودين والمتوفين على حذاء واحد

- ١١٨ - يجب على الصيارف أن يقيدوا عملية التطعيم وتكرار التطعيم في دفتر مخصوص لذلك وعليهم أن يؤثروا في هذا الدفتر بعد غاية أيام من اجراء هذه العملية عن نتيجة التطعيم وتكرار التطعيم ومن بعد قيد المطعين والتجيسة التي حصلت من التطعيم بحرر الصراف تذكرة مبينا بها اشجاح العملية
- ١١٩ - في بحر الخمسة عشر يوما الاولى من كل شهر يرسل الصيارف الى مصلحة الصحة ملخصا بمجموع المواليد والوفيات والتطعيم من واقع دفاتر الصحة عن الشهر السابق ويكون تحريره على الاسقارة المرسلة من المصلحة
- ١٢٠ - تحرير مستخرجات عقود المواليد والوفيات وتذاكر الدفن وقيد المطعين وتذاكر التطعيم هو الزامي ومجانا لاصحاب الشأن انما يحصل رسم عن كل صورة أخرى طبقا للذكر يتوارق ١٥ يونيو سنة ١٨٩١ بند ١٠ ولذكر يتوارق ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بند ٩
- ١٢١ - دفاتر عقود تسجيل المواليد والوفيات يصير تفضيلها وارسالها الى المديرية في منتهى كل سنة أما الدفاتر الصحية فيستمر العمل فيها
- ١٢٢ - الصيارف مكلفون بالاتحاد مع مشايخ البلاد ومشايخ الامتحان في تحرير كشف تعدادى عن شبان القرعة
- عند ما يراد عمل القرعة العسكرية فعلى المديرية أن تخبر بذلك الصيارف قبل البدء في العمل عدة شهرين ليحضروا كشفا عن الشبان التابعين لمقاطعتهم الذين من سن ١٩ الى ٢٣ سنة وهذا الكشف يتوضح فيه أسماء وألقاب الشبان وأسماء وصنائع آبائهم والقيد في الكشف المذكور يكون على ثلاثة أنواع وهي
- الشبان المولودون وقاطنون بالبلد
- الشبان المولودون بالبلدة وغير قاطنين بها
- الشبان القاطنون بالبلدة ولكنهم غير مولودين فيها
- ويوضح الصيارف بقدر الامكان محل إقامة وصناعة شبان النوع الثانى ومحل ولادة النوع الثالث وتحرير الكشف المذكور بعرفة الصيارف يكون من واقع الوارد بدفتر المواليد

تحرير كشوفات
القرعة العسكرية

١٢٣ - الأشخاص الغير مقيدين بدفاتر المواليد يصحروا الصيارف بهم كشفاً يورد فيه جميع الذين يظهر انهم لم يتجاوزوا سن الخمسة وثلاثين سنة ثم يقدمون لمجلس القرعة وهم يقدر منهم على نفس الكشف ثم يأخذونه الصيارف للاسترداد منه فيما بعد عند تقديم كشوفات القرعة

١٢٤ - الكشوفات المذكورة يصير لصقة في البلاد ثم يحجروا الصراف نسخة منها محتوماً عليها من شيخ البلد أو شيخ القن وتترسل بعرفة الصراف الى مأمور المركز

كشوفات المعافاة ١٢٥ - الصيارف مكلفون أيضاً بالاتحاد مع مشايخ البلاد أو مشايخ الايمان في تحرير كشوفات تحقيق عائلات الانفس الذين يعافون من القرعة ويتوضع في الكشوفات المذكورة أسماء الشبان اللازم معافاتهم وأسباب المعافاة بأسماء وألقاب وبن عائلاتهم مع بيان المترشحين من الاناث (البناات والمترجحات والارامل) وعدد الذكور (ومن يكون له مقدرة منهم على التكسب وعدمه)

مسئولية الصيارف ١٢٦ - الصيارف مسؤولون عن ضبط كشوفات القرعة والمعافاة وفي حالة وجود خلل بها أو اعطاء استعلامات على غير حجة فيصير حالتهم على المجالس العسكرية بناءً على طلب نظارة الحربية

فصل ثالث

مستخدمين

قسم ١ - لايحومه عموميه

- ١ - ترتيب درجات المستخدمين هو عبارة عن مجموع مستخدمي كل مصلحة ويجب ترتيب درجات المستخدمين
- أن يصدق عليهم من اللجنة المالية ومجلس النظار ويجوز لناظر كل ديوان أن ينقص عدد المستخدمين المقرر في الترتيب حسب احتياجات المصلحة
- كل تعديل يؤدي الى زيادة عدد الوظائف في احدى درجات الترتيب يجب أن يصدق عليه ابتداء من اللجنة المالية ومجلس النظار
- ٢ - ينقسم ترتيب درجات المستخدمين على الوجه الآتي
- قسم الوظائف الكبيرة
- » » الصغيرة
- » » القليلة في بعض المصالح
- قسم الوظائف الكبيرة يشمل جميع الوظائف التي فيسها ماهاياتها ١٨٠ جنينها مصريا سنويا خافوق
- وقسم الوظائف الصغيرة يشتمل جميع الوظائف الاخرى
- كل قسم يحتوي على عدة درجات منقسمة الى أنواع لكل منها ماهايات مختلفة
- يمكن تجاوز عدد وظائف كل درجة المقدر المقرر لها في الترتيب بشرط أن يكون موجودا في قسم الوظائف الاعلى منها عددا من الوظائف الحالية ومواثبات الزيادة
- ٣ - لا يسوغ أن يتجاوز مجموع الماهيات التي تصرف متوسط الماهيات المقررة بالترتيب ولا يجوز في أي حال من الاحوال اجراء ترقية أو اعطاء زيادات يترتب عليها الخروج عن الحد المتوسط المذكور

لا يمكن ضم الوفورات الناتجة من متوسط قسم ماهيات الوظائف الصغيرة الى قسم الوظائف الكبيرة

٤ - تعيين المستخدمين - كافة التعيينات تحصل بمعرفة نظار الدواوين بناء على طلب رؤساء المصالح

٥ - الوظائف التي يتخاير في فيها بالاولوية مستخدمون نفس المصلحة الموجود بها تلك الوظائف ومع ذلك لا يسوغ ترقى المستخدمين المذكورين من الوظائف الصغيرة الى الوظائف الكبيرة الا بعد اداء الامتحان المنبوء عنه بالمواد الآتية ما عدا ما يختص بمستخدمي الهندسة بتجارة الاشغال العمومية

٦ - الوظائف الخالصة التي لم يتيسر التعيين فيها باليكيفية البادي ذكرها وكذا الوظائف التي تتخاير بسبب ترقى مستخدمين نفس المصلحة يصير التعيين فيها بطريق الامتحان وأما التلامذة مدرسة الحقوق الحائزين على شهادة الدروس الابتدائية والتلامذة الحائزين على شهادة (دبلوم) من مدرسة المهندسخانة ومدرسة الطب والتلامذة الذين يحضرون من أوروبا ويكفون حائزين على شهادة (دبلوم) فهم مستثنون من تأدية الامتحان أمام اللجنة المستديعة المذكورة في المادة الآتية والجدول العمومي الذي يحرر على أثر الامتحان النهائي في مدرسة الحقوق ومدرسة المهندسخانة ومدرسة الطب يصير اعتماده في تعيين أولئك التلامذة بحسب استحقاق كل منهم

٧ - يصير امتحان طالبي الاستخدام بمعرفة لجنة تعرف باللجنة المستديعة لقبول طالبي الدخول في الخدمات الأميرية وتشكل هذه اللجنة من ناظر المعارف العمومية بصفة رئيس ومن خمسة أعضاء تنديهم نظارات الداخلية والحفانية والاشغال العمومية والمالية والحربية

وإذا اقتضى الحال امتحان طالبي الاستخدام في معلومات خصوصية أو فنية أو هندسية فللجنة أن تستحضر عند اللزوم شخصاً من أرباب هذه المعلومات للاشتراك معها في الامتحان

تلتزم اللجنة المذكورة ثلاث مرات في السنة في أول يناير وأول مايو وأول أكتوبر ولا تكون قراراتها صحيحة معتبرة الا اذا كان حاضرها الرئيس وعضوان على الاقل ويسوغ لها أن تلتزم بطريقة فوق العادة اذا اقتضى الحال ذلك طالبو الاستخدام في الوظائف الصغيرة يسوغ امتحانهم خارجا عن القاهرة بسكندرية وأسيوط بمعرفة مندوبين تعيينهم اللجنة المستدعية وترسل بعد ذلك نتيحة الامتحان الى هذه اللجنة للنظر فيها وتقر برماتراه

٨ - يجب على رؤساء المصالح الموجودة بها وظائف مقتض عمل امتحان عنها أن يقدموا لرئيس اللجنة المستدعية قبل المواعيد المعينة قبله بخمسة عشر يوما كشفا ببيان الوظائف والمهام المخصصة لكل منها

٩ - يجوز لرؤساء المصالح أن يدرجوا أيضا في الكشف المذكور عددا من وظائف عمال تحت التمرين بشرط أن لا يتجاوز عددهم جزءا من عشرين من مجموع مستخدمي المصلحة

العمال الذين تحت التمرين لا تربط لهم ماهية انما يسوغ لرؤساء المصلحة أن يعطوهم مكافأة لا تستقطع منها قيمة الاحتياطي ولا يتجاوز قدرها في أي حال من الأحوال ستة وثلاثين جنيها مصر ياسنويا هذا اذا سمح لهم متوسط مربوط الترتيب بذلك

١٠ - تقرر اللجنة المستدعية المواد المقتضى الامتحان فيها على حسب نوع الوظائف وأهميتها وتعلن ذلك في الجريدة الرسمية وعن اليوم الذي يحصل فيه الامتحان وتبين أقل المربوط لكل وظيفة من الوظائف الخالية

١١ - سن طالي الاستخدام في الوظائف الصغيرة يجب أن يكون ثمانى عشرة سنة على الاقل في أول يناير من السنة التي يحصل فيها الامتحان

أما طالبو الاستخدام في الوظائف الكبيرة فيكون تعيين سنهم بمعرفة رئيس المصلحة حسب ما تقتضيه حالة الوظيفة الخالية وعليهم أن يقدموا للرئيس اللجنة طلبا عن ذلك محررا على ورق عاده ويرفقون بهذا الطلب الاوراق الاتى ذكرها

أولا - صورة من شهادة ولادته أو ما يقوم مقامها
وفي حالة عدم وجود هذه الشهادة يجوز الا كسقاء بتقدير السن بشهادة تعطى من طبيين مستخدمين بالحكومة

- ثانيا - شهادة تدل على حسن سيرته وأخلاقه
- ١٢ - يجب على المتقدمين (بكسر الحاء) أن لا يعللوا أسماء طالبي الاستخدام وذلك بعد تسليم الامتحانات الى رئيس اللجنة بوضع عليها رقم متسلسلة التي يصير وضعها ايضا في كشف طالبي الاستخدام
- ١٣ - بعد انتهاء الامتحان يتحرر كشف بيان طالبي الاستخدام الجائز قبولهم أي الذين استحصلوا على ثلثي غر الامتحان المعينة اذا كان الامتحان متعلقا بالوظائف الكبيرة وعلى نصف الغر المذكورة اذا كان مختصا بالوظائف الصغيرة
- طالبو الاستخدام الجائز قبولهم يدرجون في الكشف المذكور على الترتيب الآتي
- (فيما يتعلق بالوظائف الكبيرة)

مستخدمو المصلحة الحالية الوظيفة فيها

مستخدمو المصالح الاخرى

غيرهم من طالبي الاستخدام

وفي هذا النوع الاخير تعطى الاولوية عند تساوى درجة الاستحقاق الى أرباب المعاشات

أولا ثم الى المستودعين ثم الى غيرهم من طالبي الاستخدام المصريين

وأما فيما يتعلق بالوظائف الصغيرة فيدرج طالبو الاستخدام على الصورة الآتية

أولا - أرباب المعاشات

ثانيا - المستخدمون المستودعون

ثالثا - غيرهم من طالبي الاستخدام المصريين

ويصير ترتيب طالبين في كل من الانواع المذكورة بحسب عدد غر الاستحقاق التي

استحصلوا عليها وعلى رئيس اللجنة أن يبلغ نتيجة الامتحان للمصالح ذات الشأن

١٤ - طالبو الاستخدام المصريون المذكورون في المادة السابقة يدخل

في عدادهم

أولا - رعايا الدولة العلية المولدون في القطر المصري ومواطنون فيه

ثانيا - رعايا الدولة العلية المتوطنون في القطر المصري منذ خمسة عشر سنة

على الأقل

١٥ - يعين ناظر الديوان في الوظائف الخالية الاشخاص المقبولين بحسب ترتيبهم بالكشف المحرر بعرفة اللجنة وذلك بعد أن يقدموا شهادة محررة من طبيين من مستخدمي الحكومة تدل على صحة بنيتهم ومع ذلك من يعين من المذكورين ممن لم يسبق لهم خدمة بالحكومة لا يجوز تعيينهم قطعيا الا بعد مكثهم تحت التجربة والقرين مدة ثلاثة شهور بالاقبل وسنة واحدة بالاكتر

ويجوز اعطاء ماهية الوظائف التي يعينون فيها بتملها أو جزأ منها لمن منهم لا يكونوا سبق لهم خدمة بالحكومة ولا تستقطع منها قيمة الاحتياطي ولا تحسب المدة التي يمضونها تحت القرين ضمن مدد المعاش

وبعد انقضاء مدة التجربة يعلن رؤس المصلحة من انضج عدم أهليتهم ممن تعينوا تحت القرين بانهم منفصلون من وظائفهم وأما من تحققت أهليتهم فيعينون فيها بصفة قطعية

١٦ - ولاحل التعيين في الوظائف التي تتلوا في بحر المدد التي لا تجتمع فيها اللجنة المستدعية فلو رؤساء المصالح اختيار أما في اجراء امتحان عن الوظيفة الخالية وأما بطلب التصديق من ناظر الديوان على تعيين من حاز أعلى نسبة من طالبي الاستخدام الجائز قبولهم الواردين بالكشف الذي أقرت عليه اللجنة في اجتماعاتها السالفة

١٧ - كل طالب للاستخدام يعين في وظيفة بعد امتحان إذا معنها لا يقبل في امتحان يعمل في وظيفة أخرى الا بعد اقامته سنة كاملة في الوظيفة التي تعين بها وتحسب هذه السنة من يوم التعيين

١٨ - وكل طالب لم تدرج اللجنة المستدعية اسمه في قائمة الاشخاص المقبولين أي أنه لم يتحصل على أقل النفر المحددة في المادة الثالثة عشر لا يجوز له الدخول في امتحان آخر يعمل عن وظيفة من درجة الوظيفة التي امتحن لاجلها أو أعلى منها الا بعد مضي سنة من تاريخ الامتحان الذي لم ينجح فيه وانما يقبل في الامتحانات التي تعمل عن الوظائف التي تكون درجتها أقل من الوظيفة التي امتحن لها

١٩ - جميع الترقيات في الوظائف الكبيرة تكون اجزاؤها بالانتخاب حسب أهلية واستعداد المستخدمين وأما في الوظائف الصغيرة فيكون بقدر الامكان نصفها بالانتخاب والنصف الآخر بالاقدمية

الترقي

٢٠ - الترقيات والعلاوات بصراحتها بمعرفة ناظر الديوان بناء على طلب رؤساء المصالح
العلاوات التي تمنح للمستخدمين في نفس الدرجة الموجودين بها يكون اعطاؤها لهم في
أول يناير ولا يجوز اعطاء أى علاوة في بحر السنة الا اذا حصل نقل المستخدم من جهة
الى أخرى

٢١ - جميع المستخدمين سواء كانوا من أصحاب الوظائف الكبيرة أو من أصحاب
الوظائف الصغيرة لا يجوز ترقية من درجة الى أخرى الا اذا مضى عليهم في الدرجة التي
هم فيها ثلاث سنوات بالاقل
ولا يسرى هذا الحكم على من يعين في وظيفة خالية بمقتضى امتحان ولا على مستخدمى
الهندسة بنظارة الاشغال العمومية

٢٢ - كل مستخدم يتعين خذ بنأ أو يترقى الى درجة أعلى من الدرجة التي هو فيها
يستوى على أقل فئة مربوط الدرجة التي تعين فيها أما اذا كان أقل فئة الدرجة التي
ترقى اليها المستخدم فوازى أعلى فئة الدرجة المشغل منها ففي هذا المدة يعطى للمستخدم
المرتقى الفئة التي فوق أدنى فئة مربوط الدرجة المنقول اليها

٢٣ - معلو المدارس ومستخدمو قسم البوليس العسكرى يعاملون بمقتضى لوائح
خصوصية (راجع الامر العالى الصادر فى ٢٣ مايو سنة ١٨٨٧ بالتصديق على لائحة
ترتيب نظارة المعارف العمومية والقرار الصادر فى ٢١ فبراير سنة ١٨٨٦ الشامل
للائحة مصلحة البوليس)

٢٤ - يسوغ لناظر الديوان فى أحوال استثنائية ولا سباب تقتضيه ادواعى المصلحة
أن يعين مستخدمين أو يرقمهم أو يعطيهم علاوات بدون مراعاة القواعد المقررة فى هذه
اللائحة وذلك بعد تصديق اللجنة ومجلس النظار

أما وظائف صيارف الخزن ومستخدمى أشوان المصلح فيسوغ لناظر المالية فى حالة خلوها
أن يعين فيها من يقوم به بدون أن يستحصل على مصادقة اللجنة المالية ومجلس النظار
٢٥ - يسوغ لرؤساء المصالح أخذ مستخدمين بصفة مؤقتة بشرط أن يكون متوفرا
من مربوط ماهيات المصلحة مبلغ كاف للقيام بعبائهم وعند عدم وجوده فربيعي
الاستئذان عن ذلك من اللجنة المالية ومجلس النظار قبل التعيين

المستخدمين
الظهورات

٢٦ - المستخدمون الظهورات يكون انتخابهم بقدر الامكان من ارباب المعاشات او من المستودعين ولايسوغ تعيينهم بصفة قطعية الا بعد الامتحان المنووع عنه بهذه الالاحة

المستخدمون الظهورات لايسرى عليهم حكم الاستقطاع ومدة خدمتهم بهذه الصفة لاتحسب لهم في المعاش

المستخدمون المنقولون من وظيفة تالية الى وظيفة وثقة يعتبرون بصفة مستخدمين تالية ويسرى عليهم حكم الاستقطاع القانوني لاجل المعاش

٢٧ - لايسرى الاحكام السابقة على الموظفين المعينين بمقتضى أمر عال موظفون معينون بمقتضى أمر عال

٢٨ - لايجوز الاستيلاء في آن واحد على ماهية ومعاش مكتسب بطريق الارث وكذلك لايسوغ الاستيلاء على ماهيتين الا بموجب قرار خصوصي من مجلس النظار ضم الماهية على المعاش

٢٩ - تستحق الماهيات لأربابها من تاريخ القرار الصادر بالتعيين أو بالتزقي الحق المكتسب في الماهية الا اذا تقرر بنوع خصوصي بخلاف ذلك

٣٠ - لا تعطى مكافأة من أشغال غير اعسادية أشغال غير اعتيادية

٣١ - المبالغ المستحق دفعها من طرف الحكومة أو مصالحها بصفة ماهية للموظف أو المستخدم ملكا كان أو عسكريا والمرتبكات الاضافية لايسوغ التنازل عنها ولا توقيع الخبز عليها الا لسداد ما يكون مطلوباً للحكومة من الموظف أو المستخدم بسبب ما يتعلق باداء وظيفته أو لوفاء نفقة مستحقوقها من جهة الاختصاص

وفي كلتا الحالتين لايجب أن يتجاوز مقدار ما يحجز ربع ماهية الموظف أو المستخدم ملكا كان أو عسكريا أو ربع المرتبات الاضافية

٣٢ - لايجوز لجميع مستخدمي الحكومة أن يعطوا أخبارا الى الجرائد التي تنشر في القطر المصري أو في الديار الاجنبية باللغة العربية أو بأي لغة أخرى كانت ولا أن يندو لمخبريات شخصية بواسطة الجرائد ولا أن يكونوا مكاتبين أو وكلاء للجرائد العمومية كل مستخدم يخالف هذا الحكم بطرده من الخدمة بدون أن يجري اذاره أولا ولا يقبل في المستقبل في خدمة الحكومة

الاستعفاء

٣٣ - كل استعفاء يقدم يجب أن يكون بالكتابة

عند إعلان المستعفى بقبول استعفائه يجب على رئيس المصلحة إذا كان المستخدم من الجارى معاملاتهم على لأجحة المعاشات الصادرة في مدة سعيه أن يعلنه بأن المجلس المخصوص هو الذى يحكم فى قبول الاسباب المبني عليها الاستعفاء وأما إذا كان المستخدم من الجارى معاملاتهم على مقتضى لوائح المعاشات الأخرى فيجب على رئيس المصلحة أن يعلنه بأن الاستعفاء يترتب عليه ضياع الحق فى المعاش

٣٤ - حالة أى مستخدم على المعاش فيما عدا أحوال المرض المثبوت أو إلغاء الوظيفة يلزم الموافقة عليها ابتداء من اللجنة المالية ومجلس النظار أحوال المرض بصيرتحقيقها على حسب الاحكام المبينة فى المادة (١٠٦) و (١٠٧) الواردة بعد

٣٥ - المستخدمون المرفقون بسوغ ابقاؤهم مدة لا تتجاوز شهرا واحدا بعد رقتهم وذلك لاجل تسليم الأوراق التى بعهدتهم أما إذا كانت هذه المدة غير كافية فيجب على المصلحة صاحبة الشأن أن تستحصل ابتداء على تصريح مخصص من مجلس النظار بعد أخذ رأى اللجنة المالية لاجل ابقاء المستخدم زيادة عن شهر واحد

المستخدم المرفق له حق أن يستولى فى مدة التسليم على مكافأة تعادل ماهيته بدون استقطاع شئ منها بما أن مدة تسليم لا تحسب فى المعاش

مجلس التأديب

٣٦ - فى كل مصلحة تشكل مجلس يدعى مجلس التأديب

لا يسوغ لمجلس التأديب أن يحكم ولا يكون حكمه نافذا المفعول الاجمصور ثلاثة من أعضائه وقد درقرارانه بأغلبية الآراء وإذا تساوت الآراء كان رأى الرئيس مرجحا

٣٧ - يكون لمجلس التأديب فروع فى المديریات

٣٨ - قرارات مجلس التأديب لا تستأنف بعد تصديق الناظر عليها

٣٩ - المستخدمون الظهورات إذا كانوا من أرباب المعاشات أو من المستودعين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وسوغ عموى بجسع المستخدمين الذين ليس لهم حق فى المعاش لا يصير احالهم على مجلس التأديب

الجزأآت التأديبيه

٤٠ - الجزأآت التأديبيه

الانذار

الاستقطاع من الماهيه عن مدة لا تتجاوز الخمسة عشر يوما
التوقيف مع الحرمان من الماهيه في زمن لا يتجاوز للثلاثة شهور
التنزيل من وظيفه أو درجة أو وظيفه أو درجة أدنى منها
الرفق

الانذار والاستقطاع من الماهيه يجوز الحكم بهما من رؤساء المصالح والجزأآت الاخرى
يكون الحكم فيها بمرقة الناظر بناء على قرار مجلس التأديب الذي يصير اصداره على
مقتضى تقرير رئيس المصلحة وبعد النظر في مستندات براءه قساحه المستخدم شفاهيه
كانت أو بالكتابة

٤١ - أما في الاحوال المستجيلة فيسوغ لرؤساء المصالح أن يمنعوا المستخدمين
موقتاً عن العمل بشرط أن يعرضوا عن ذلك حال المجلس التأديب
يترتب على توقيف المستخدم عن العمل حرمانه من ماهيته مالم يقرر مجلس التأديب
غير ذلك

٤٢ - وان لم يصادق الناظر على قرار مجلس التأديب فيحيل المسأله على المجلس
المختص المنوع عنه في المادة التالية فيصدر فيها قراراً قطعياً وله أيضاً أن يحكم بكافه
الجزأآت التأديبيه بما فيها ضياع حقوق المعاش
الطرد من الخدمة يلزم قانوناً النظارة ذات الشأن بأحالة التظرفيه على المجلس المختص
وذلك لاجل الحكم في مسأله ضياع حقوق المعاش

٤٣ - لا يسوغ الحكم بضياع حقوق المعاش الا بمرقة المجلس المختص المركب
من النائب العمومي الذي الحاكم الاهليه بصفه رئيس ومن أحد المستشارين الجديويه
ومن وكيل النظارة صاحبه الشأن بصفه أعضاء
وأما إذا كان المستخدم تابعاً لرأسة مجلس النظار فيكون باشكاتب هذا المجلس بدلاً
عن وكيل النظارة في المجلس المختص

وعمل يختص بمستخدمي المحاكم الاهلية والنيابات فالجلس المختص بركب من وكيل
تظارة الحقاية بصفة رئيس ومن رئيس محكمة الاستئناف الاهلية وأحد المستشارين
المدنيون بصفة أعضاء.

وعمل يختص بالقضاة ونواب القضاة المنفصلين من وظائفهم فالجلس المختص الذي
يجب أن يحكم عند اللزوم بضائع حقوقهم في المعاش بركب من ناظر الحقاية بصفة
رئيس ومن قاضي المحكمة الشرعية الكبرى ومفتي الديار المصرية ووكيل تظارة الداخلية
ورئيس محكمة الاستئناف الاهلية بصفة أعضاء.

٤٤ - توقيع الجزاءات المذكورة في المواد السابقة لا يدخل في دائرة اختصاصات
المجالس العادية.

تأليف مجالس التأديب بالنظارات والمصالح يكون بموجب قرار يصدر من ناظر الديوان
مصدقا عليه من مجلس النظر.

٤٥ - كل مستخدم يسجن بسبب جريمة ضد الحق المدني يوقف عن عمل وظيفته
من يوم سجنه وما هيته في كل مدة توقيفه تكون حقاً للحكومة.

٤٦ - تعيين المستخدمين وقبول استعفائهم ورفعهم وطردهم يعلن بالكتابة
للمستخدمين التلمية أو الظهورات وهذا الاعلان يرسل لكل مستخدم بإشعار
مخصوص مبيناً فيه القرار الذي اتى عليه اتخاذ الاجراء بحقه وتاريخ تنفيذه
الاجراء.

٤٧ - المستخدمون المرفوقون سواء كان رفعتهم بناء على حكم قضائي بسبب خيانة
أو ارتكاب أو بناء على قرارات من مجالس التأديب لا يسوغ استخدامهم مرة ثانية
بمصالح الحكومة مطلقاً.

المستخدمون المرفوقون يصير نشر أسمائهم في الجرائد الرسمية مع بيان الاسباب
التي اتى عليها رفعتهم.

ويجب على المصالح عند صدور الاحكام بالرفق أن تبلغها لتظارة المالبس مع إيضاح
تاريخ الحكم الصادر أو قرار مجلس التأديب وملخص الاسباب التي اتى عليها الرفق.

لطردهم طبقاً
للخطة

الموظفين الجار

٤٨ - الاحكام السابقة لاتسرى على الموظفين المينين بعد وهم

وكلاء النظارات

المديرون العموميون والمفتشون العموميون بالنظارات

باشكاتب مجلس النظار

السكرتيون العموميون بالنظارات

المديرون والمحافظون والعضو المصرى بالسكة الحديد

العضو المصرى بقومسيون الاراضى الميريه

ناظر الدائرة السنيه

مدير مصالح الصحة

رئيس مجلس الصحة الجبريه والكورتينات

مستخدمو المعه السنيه المالكين

وعلى العموم لاتسرى الاحكام المذكورة على كل موظف معين بمقتضى امر عال بناء على

طلب مجلس النظار وأخذ النظار

المحكمة العليا
النأديية

٤٩ - تشكل محكمة عليا تأديبيه تحت رئاسة ناظر الحقاينه ويكون أعضاؤها من

بأقى يانهم بعد

وكيل نظارة الداخليه

» » الماليه

» » الخارجيه

» » الأشغال العموميه

مدير عموم الاوقاف

مستشار خديوي يعينه مجلس النظار

رئيس محكمة استئناف مصر الاهليه

النائب العمومى لدى المحكمة المذكورة

٥٠ - يسوغ حالة كل من الموظفين المذكورين فى المادة (٤٨) على المحكمة العليا

التأديبيه لامور تتعلق بأديه وتظيفته وذلك بناء على طلب ناظر الديوان التابع له الموظف

٥١ - المحكمة العليا أن تحكم

أولا - في حالة الموظف على المعاش اذا ترا آى لها

ثانيا - في عزله من وظيفة مع حفظ حقوقه في المعاش أو المكافأة

ثالثا - في عزله مع حرمانه من حقوقه في المعاش أو المكافأة بتمامها أو جزئيتها

لا تحكم المحكمة العليا التأديبية في الدعاوى الجنائية أو المدنية التي تنشأ عن الدعوى المحال عليها النظر فيها

٥٢ - تقرر المحكمة العليا في الدعوى بناء على طلب مبين فيه أسبابها يقدم من ناظر الديوان المختص بذلك ناظر الحقائق بصفة كونه رئيسا

أما اذا كان الموظف تابعاً للنظارة الحقاتيه فيكون تقديم الطلب الى مجلس النظر وهو يعين أحد النظارات ليعرض على المحكمة العليا التأديبية

ويقضى اعلان هذا الطلب للموظف المقامة عليه الدعوى في مدة خمسة أيام على الأقل قبل حضوره أمام المحكمة العليا

٥٣ - لا يقبل الاستعفاء من الموظف المقامة عليه الدعوى لدى المحكمة العليا التأديبية ما لم ينته الدعوى

٥٤ - تقرر المحكمة العليا التأديبية كيفية المرافعة التي تتبع أمامها وبحكم حسب ما يتحقق لها غير مكانة بالنسك بقواعد معينة من حيث الاثبات

٥٥ - لا يسوغ للمحكمة العليا التأديبية أن تصدر حكماً بعزل الموظف من وظيفته الا باتحاد آراء ثلاثة ارباع أعضائها و يرفع ناظر الديوان التابع اليه الموظف هذا الحكم

للمضرة النخيمة الخديوية للتصديق عليه منها

واذا كان الحكم الصادر بعزل الموظف محكوماً فيه أيضاً بحرمانه من المعاش أو المكافأة كلها أو جزئيتها ففي هذه الحالة يجب التصديق على هذا الحرمان من مجلس النظر

٥٦ - يجب على أعضاء المحكمة العليا التأديبية أن يكونوا جميعهم حاضرين عند المرافعة والمداولة في الدعوى المحال عليهم النظر فيها واذا تعيب أحدهم أو اثنين مانع

من الحضور فعلى مجلس النظر أن يعين من ينوب عنه

٥٧ - يجب أن يبين في الحكم الذي يصدر من المحكمة العليا أسبابه وبعد التوقيع عليه من جميع الأعضاء الذين كانوا حاضرين وقت المرافعة والحكم بعبث به بواسطة رئيس هذه المحكمة لساظر الديوان المختص بذلك لتبليغه للموظف المحكوم عليه وإجراء تنفيذه

٥٨ - الحكم الصادر من المحكمة العليا التأديبية لا يقبل الاستئناف

٥٩ - هذه الاحكام لاتمس باللكومة من الحق المطلق في رفع أى موظف من المذكورين في المادة (٤٨) من وظيفته بدون توسط المحكمة العليا التأديبية

٦٠ - إذا أمر أحد النظائر أو رؤساء المصالح أو غيرهم من كبار المأمورين بصرف مبلغ على نعمة مصروفات ارتبط بها وكانت مصروفات خارجة عن الاعتمادات المقررة أو أجرى تحويل مبالغ من فصول إلى أخرى في الميزانية قبل أن يصدق مجلس النظار عليها أو اتخذ إجراء مخالف للقوانين واللوائح المتبعة جاز أن يكون مسؤولاً عنها لدى محكمة عليا اداريه

٦١ - المحكمة العليا الادارية تكون تحت رئاسة رئيس مجلس النظار وإذا منعه مانع من ذلك فيرأسها الأكرسنا من النظار ويكون أعضاؤها النظائر الذين لا دخل لهم في الدعوى والمستشار المالي ومستشار خديوى يعين من قبل الحضرة الفخيمة الخديوية

٦٢ - المحكمة العليا الادارية تنظر في الدعوى بناء على طلب مجلس النظار ويبقى الناظر أو رئيس المصلحة أو المأمور المقامة عليه الدعوى موقوفا عن وظيفته من ذلك الحين

٦٣ - تقرر المحكمة العليا الادارية كيفية المرافعة التي تتبع أمامها، وتحكم حسب ما يتحقق لها غير مكلفة بالتمسك بقواعد معينة من حيث الاثبات انما عليها أن تكلف في سائر الاحوال الشخص المصدرة الدعوى عليه أن يدافع شفاها عن نفسه اذا ترا أى للمحكمة العليا الادارية حصول الخطأ من المدعى عليه تصدح حكما مبنيًا على أسبابه وتقرر فيه مسؤولية المدعى عليه المالية وتحكم باللوم أو بالعزل وهذا الحكم لا يمنع في أى حال من الاحوال من اقامة دعوى جنائية أو مدنية على المدعى عليه المذكور وعند الاقتضاء

- ٦٤ - الحكم الصادر من المحكمة العليا الادارية لا يقبل الاستئناف
لا يقبل الاستعفاء من الناظر أو رئيس المصلحة أو المأمور بالمقامة الدعوى عليه لدى
المحكمة العليا الادارية الى أن تنتهي الدعوى
- ملفات المستخدمين ٦٥ - يجعل لكل موظف أو مستخدم بحسب مدة الخدمة من المعاش ملف
شخصي معدي لبيان الوظائف التي تقلدها من حين دخوله في الخدمة
تحرر الملفات الشخصية والعمل فيها يكون بعرفة النظارات أو المصالح العمومية
- ٦٦ - يبدأ في تأليف الملف بكشف تعرف بحرره ذات المستخدم مبنيا فيه اسمه
ولقبه وجنسيته وتاريخه ومحل مولده واللغات التي يعرفها وشهادات الدروس التي
استحصل عليها
- وتلحق بكشف التعرف الاوراق التي يقدمها المستخدم تأييدا لطلب قبوله بالخدمة
وبالتبعية لهذه الاوراق وتأييدا للتأشير بالواردية بالملف ترتيب بحسب تواريخها
جميع الاوامر المصروفة بالاعلاوات والترقيات والامتيازات والاجازات والتنقلات
والرفق والجزاآت التزديدية وعلى العموم جميع الاوراق التي تتعلق بالمستخدم
ملف المستخدم يتبعه في المصالح التي ينتقل اليها
- ٦٧ - الخدمة الخارجون عن هيئة العمال ليس لهم حق في معاش ولذلك
من هيئة العمال لا يسرى عليهم حكم الاستقطاع القانوني
- الانواع الموقوفة منها الخدمة الخارجون عن هيئة العمال هي الالية
وكلاء وابورات البوستة الخديوية
- عساكر بوليس يباه وخياله (ماعداعساكر البوليس الاورويونيون)
رؤساء مفتاحيه ومفتاحيه
- مساحين وقصايين
استحققيه بالخازن
- رؤساء طوبجييه وطوبجييه
صندلييه
- اسطوانات تركيب وتلامذة تركيب

مقدم قواصه وقواصه عرب
 قواصه ترك الذين قبلوا ارتداد اليوم الاحتياطي
 جنزرجيه
 باشچاوشيه وچاوشيه
 باش جاله وجاله
 رؤساء اشجييه واتشجييه
 رؤساء هوسات وقناطر ورياح وكراكات وخاير
 باش رؤساء
 رؤساء أرسقه
 مشايخ الحارات
 عدادين أخشاب وغيره

المهندسين سواقي الواورات والاسطاوات الذين ماهيتهم
 الشهريه خمسة جنيهات مصريه فاقوق ليس هم ضمن
 درجة الخدمة الخارجين من هيئة المال

رؤساء سعاء وسعاء
 معلمين حلقات الاسماء ودلائن وخولا البيس
 آل خبره بالهاويسات وغيرها
 رؤساء فراشين وفراشين
 سباكين
 يلتي
 رؤساء غفرا وغفرا
 فرملجيه
 غفرة الملاحلات
 سقاوورجيه بالكوبريات والهاويسات والقناطر
 باش سجان و سجان

حجاب الحاکم الشرعيه
 أئمة ومؤذنين
 رؤساء مطبعية ومساعدین مطبعية
 باش تورجيه وتورجيه رجال وحریمات
 جنایقه
 رؤساء بحريه وبحريه
 مراکبه
 نشا فیه نصاب
 شغاله میکائیکه وتلامذه میکائیکه وما کنيستوا تشجيه
 کالین
 مغرین
 متسقرین
 مراضع
 فنا حین صنادیق
 تحصیلیه کباری
 صیادین
 وزانین
 غطاسین
 طامبه جیه و بطجیه
 رؤساء عتالین وعتالین
 معلین صناعة الفسیخ
 ربیع رؤسا
 شغاله تکریر المصلح
 رؤساء ذهبیات وفلاک
 رؤساء بحريه وبحريه ملکین بالادرات

ريس بوغاز

كشافين

ملاحظين بالدخوليات ومصادير الاسماك

باش ختام وختامين ودوارين وورق التفعة

رؤساد ومنجيه ودومنجيه

ناضورجيه

مقتشات حريمك

وبالاجال أدياب الكارات والصنائع والخدامين والخدمة السائرة والشغاله رجال وحريم

٦٨ - مرخص لرؤساء المصالح أن يعينوا الخدمة الخارجين عن هيئة العمال

وأن يعطوهم علاوات على ما هيأتهم وأن ينفقوا لهم وأن يرقنهم بحسب مقتضيات

العمل بحيث يكون ذلك ضمن حدود مربوط موازينهم

٦٩ - طالبوا الاستخدام في وظائف طبائخين أو سفرجيه أو قهوجيه ومساعدين

قهوجيه أو قبائيه ومساعدين قبائيه أو باش فراشين أو فراشين (خلاف المنقولين

من البحريه) أو بوابين أو غفرا أو فجارين أو باش بحشونجيه وبحشونجيه

أو باش غورجيه وقورجيه أو غسالين يجب عليهم قبل تعيينهم أن يقدموا ضمانه على

استمارة (١٣٥ حسابات) ويجب على المصالح أن تطلب هذه الضمانه قبل استلام

المستخدمين المذكورين وظائفهم وأن تجدد هاستمارة

٧٠ - وعند الرقت تسلم المصالح للخدمة الخارجين عن هيئة العمال اشعارا برفتهم

مينا في سبب الرقت وإذا اقتضى الحال تعطيهم شهادة بخاوطرفتهم على (استمارة

١٣٦ حسابات)

فصل ثالث

مستخدمين

قسم ٢ - ترتيب درجات مستخدمى الوظائف الادارية الكبيرة فى المديرىات والمحافظات

نألف الترتيب ٧١ - ترتيب درجات الوظائف الادارية الكبيرة فى المديرىات والمحافظات يشتمل

على الموظفين الآتى بيانهم
وكلاء المحافظات وكلاء المديرىات
الباشكاتب ومأمورو المراكز

المعاونون الذين تكون ماهياتهم السنوية مائة وعشرين جنهم امصرياً كثر

التعيين والترقى ٧٢ - الترقية فى الوظائف الادارية الكبيرة فى المديرىات والمحافظات تكون
بالتدرىج من الوظائف الصغرى الى التى فوقها مباشرة ومع ذلك فللحكومة مخالفة
هذه القاعدة مرة فى كل ثلاث مرات وتكون الترقىات بالاقتخاب مع مراعاة الاقدمية
على قدر الامكان

٧٣ - تؤلف لجنة خصوصية من وكيلى الداخلية والمالية لتعرض على ناظر
الداخلية التعيينات والتنقلات والترقىات بشأن الموظفين المذكورين فى المادة (٧١)
ولناظر الداخلية أن يقرر التعيينات والتنقلات والترقىات المذكورة وأن يصادق
على رفق هؤلاء الموظفين وعزلهم بعد موافقة رأى مجلس التأديب المنصوص عليه
فى المادة (٧٧) ومع ذلك فتعيين ونقل ورفق الباشكاتب التى تعرض عنها اللجنة
المذكورة يكون بمعرفة ناظر المالية

٧٤ - تخصص وظائف المديرين والمحافظين على وجه العموم لكارموظي الادارة
الموجودين بالخدمة فى المديرىات والمحافظات

٧٥ - الاشخاص المترشحون للوظائف الادارية الكبيرة بالمديريات والمحافظات يجب أن يكون سنهم عشرين سنة كاملة وأن يكونوا مصريين ويصير انتخابهم من بين الذين يمكنهم على الاقل تقديم شهادة الدراسة الثانوية أو شهادة أخرى موازية لها يكونوا متحصلين عليها من الخارج ويجوز انتخابهم أيضاً من المستخدمين الحاليين الموجودين بالوظائف الادارية الصغيرة في المديريات والمحافظات ويجب انتخاب الباشكاتب في جميع الاحوال من هؤلاء المستخدمين

٧٦ - الاشخاص الذين تقرر اللجنة على قبولهم في الوظائف الادارية الكبيرة معينون بصفة مؤقتة بوظائف معاونين بمهام قدرها ٨ جنيهاً مصريه شهرية وذلك لمدة سنتين وبعد انقضاءها تقرر اللجنة تعيينهم أو رفعتهم في الحالة الاولى يصير ترتيبهم بصفة نهائية الى الوظائف الكبيرة ويعينون في أول وظيفة تخلو وتحسب لهم مدة خدمتهم الموقته في تسوية المعاش بشرط أن يدفعوا قيمة الاحتياطي عن ما هيأتهم عندما اللجنة تختار شخصاً يكون مستخدماً بصفة مؤقتة في احدى المصالح لاجل تعيينه في أحد الوظائف الادارية الكبيرة فيسوع تعيينه بها بصفة قطعية

٧٧ - يشكل مجلس تأديب خصوصى لارباب الوظائف الادارية الكبيرة مجلس التأديب بالمديريات والمحافظات ويتألف المجلس المذكور من وكيل نظارة الداخلية بصفة رئيس ومن وكيل نظارة المالية ومن مستشار خديوى ويحكم هذا المجلس في كل أمر تحيله عليه اللجنة بالكيفية والسلطة المقررتين لساير مجالس التأديب الاعتيادية أو الخصوصية ومع ذلك فلا يجوز الحكم بالحرمان من المعاش الا بمرقة المجلس المخصوص المنصوص عليه بالمادة (٤٢ و ٤٣) المذكورتين قبل

فصل ثالث

مستخدمين

قسم ٣ - الاجازات

- ٧٨ - لا يجوز لآى موظف ومستخدم كان أن يغيب عن محل اقامته لسبب خارج
عن الخدمة المكلف بها وأن ينقطع عن أداء وظيفته ما لم يتحصل على اجازة
تنقسم الاجازات الى نوعين اجازات اعتيادية واجازات لسبب مرض
- ٧٩ - تحسب الاجازة الاعتيادية بحسب المدة المصروفة في الخدمة بواقع جزء
واحد من سبعة أجزاء من المدة المذكورة اذا رغب المستخدم أن يمضيها خارج القطر وجزء
واحد من أحد عشر جزءاً اذا أراد أن يصرفها داخل القطر
ومع احتساب مدة الاجازة الاعتيادية على الصفة المذكورة يمكن للمستخدم أن يتحصل
على امتداد للمدة توازى المدة التي تصرح له بها بصفة اجازة اعتيادية
مدة الاجازة من أى نوع كانت لا تحسب ضمن المدة اللازمة للاستحقاق على اجازة
جديدة
- ٨٠ - مدة الاجازة الاعتيادية التي تؤخذ في سنة واحدة سواء كان حصل امتدادها
أولم يحصل يكون معظمها ثلاثة شهور ونصف اذا رغب المستخدم صرفها في الخارج
وثلاثة شهور اذا أراد صرفها داخل القطر
- ٨١ - مدة الاجازة الاعتيادية للقضاة وأعضاء النيابة في المحاكم الاهلية ما عدا
الذين يكون جاريهم معالمتهم بموجب أحكام خصوصية تحسب لهم بحسب مدة
خدمتهم بواقع جزء واحد من سبعة أجزاء اذا رغبوا صرفها داخل القطر وجزء واحد
من خمسة أجزاء اذا أرادوا صرفها في الخارج
- ٨٢ - يستولى الموظف أو المستخدم في مدة وجوده بالاجازة الاعتيادية على
ماهية بالكامل وأما اذا رغب امتداد اجازته الاعتيادية كما هو مذكور بالفقرة الثانية
من المادة (٧٩) فلا يعطى له في أثناء مدة الامتداد سوى نصف ماهيته

٨٣ - المفتشون ونظار المدارس وكلاؤهم والمدرسون والمستخدمون في المدارس المصرح لهم من النفاذة بالتغيب مدة المسامحة العمومية لا يمكنهم في أى حال من الاحوال الحصول على الاجازات الاعتيادية المتوعدة عنها قبله ويازمهم استلام وظائفهم قبل افتتاح السنة المدرسية الجديدة بشمانية أيام وتغيبهم في مدة المسامحة يجب أن يكون بصريح خصوصى من ناظر المعارف العمومية

وأما المدرسون في مدرسة الطب الذين لا تسمح لهم خدمتهم بالاستتاليات أن يتمتعوا بالمسامحة السنوية فيمكنهم الحصول على اجازات بمقتضى ذات الشروط المنصوصة بشأن جميع موظفي الحكومة الآخرين

٨٤ - غفراء القنارات في البحر الاجر يمكنهم بسبب وظيفة تم المتبعة أن يستحصلوا على اجازات اعتيادية لمدة ثلاثة أشهر عن كل تسعة أشهر يصرفونها في الخدمة وانما هذا الاجازات لا يسوغ التصريح بها الا اذا أمكن تأديته وظائف الغفراء الفاسين بالاجازة بحرفة زملائهم الموجودين بنوع أن لا يترتب على ذلك مصروفات غير اعتيادية في المصلحة

٨٥ - يجوز التصريح بالاجازات لسبب مرض بناء على تقديم شهادات طبية تتضمن اجازات بسبب المرض
الشروط المنصوص عنها في مادتي ١٠٦ و ١٠٧

٨٦ - الاجازات لسبب مرض عن كل مدة ثلاث سنوات تصرف في الخدمة تكون بالشروط الآتية

شهران بجاهية كاملة

» بنصف ماهية

» بربع ماهية

وعند انقضاء الستة شهور ان لم يستطع المستخدم المصرح له بالاجازة مباشرة أعمال وظيفته فبصرف رقبته وحالته على المعاش ومع ذلك فيجوز لمجلس النظار أن يصرح له بناء على طلبه بامتداد اجازته لمدة لا تتجاوز الستة شهور بدون ماهية

٨٧ - وعما يختص بالقضاة الأوروبيين بالمحاكم الاهلية المعيّنين بموجب كونترا تات وبدونهم في حالة اصابتهم بمرض مشبوت يكون لهم الحق بخلاف الاجازة السنوية الاعتيادية وقدرها شهران ونصف في اجازات بتماهية كاملة لا تتجاوز مدتها ستة أشهر عن مدة ثلاث سنوات

ويكون لهم الحق في الاجازات المذكورة من ابتداء المدة وانما الاجازات المختصة بمدين أو عدد كثيرة لا يسوغ ضمها على بعضها ويكون احتساب المدة الاولى اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٩١

٨٨ - الاجازة بسبب مرض تبطل كل حق في الاجازة الاعتيادية والمدة اللازمة للاختصاص على هذه انما تتبدى من تاريخ انتهاء تلك المدة

٨٩ - في أثناء الاجازات لسبب مرض تقدم كل شهرين شهادات طبية حسب الشروط المنصوص عنها في المادتين ١٠٦ و ١٠٧ دالة على أن المستخدمين المتقدمين في شأنهم ما زالوا غير مستطيعين استلام وظائفهم

٩٠ - مدة الثلاث سنوات في الخدمة يلزم أن تكون متوالية فلا يدخل ضمنها الزمن المصروف في الاجازة الاعتيادية أو في الاجازة لسبب مرض

الاجازات لسبب مرض المختصة بمدين أو عدد كثيرة متوالية باعتبار كل منها ثلاث سنوات مصروفة في الخدمة لا يجوز ضمها على بعضها فان كل مدة ثلاث سنوات في الخدمة سوله كل المستخدم استغرق اجازة الستة أشهر لسبب مرض عن المدة الماضية أو لم يستغرقها يجوز له طلب تجديد معاملته بحسب أحكام المدة (٨٦) فيما يتعلق بالمهية بمعنى أنه يتصرح له باجازة شهرين بتماهية كاملة وشهرين بنصف ماهية وشهرين بربع ماهية

٩١ - طلبات الاجازة الاعتيادية يجب تقديمها على ورق ختمه مقدمها بشهر واحد لأقل الا في الاحوال الضرورية المستحيلة والحكم في ذلك لرئيس المصلحة

٩٢ - طلبات الاجازات التي يشكّل حلها يجب احالة النظر فيها على ادارة عموم الحسابات معصومة به مذكرة واقعة المسألة وبكشف معين فيه مدة خدمة المستخدم والاجازات السابق التصريح له بها

مدة الخدمة التي تحول الحق في الاجازات يعتبر احتسابها من ١٤ مايو سنة ١٨٨١ وهو تاريخ أول لائحة للاجازات

انقلا من الخدمة يبطل الحق المكتسب في الاجازات وانما اذا أعيد المستخدم الى الخدمة فيحسب له مدة الخدمة التي تحول الحق في الاجازات من تاريخ عودته الى الاستخدام ٩٣ - يجب على الموظف أو المستخدم الذي يتوجه بالاجازة ويعود منها الى وظيفته أن يوقع على شهادة (استمارة قمر ١٣٣ حسابات) مينا فيها نوع الاجازة وفدتها وتاريخ السفر والعودة

وأما المستخدمون المقيمون قبلى اصوان غدة الذهب والاياب بين هذه البلدة ومحل اقامتهم لا تحتسب من مدة الاجازة وكذا المستخدمون المقيمون في سوا كن أو في أى جهة من الجهات التابعة لمحافظة عوم سواحل البحر الاحمر فان مدة الذهاب والاياب بين محل اقامتهم والسويس لا تحتسب من مدة الاجازة

٩٤ - لا تسرى الاحكام السابقة على المستخدمين الظهورات والخدمة الخارجين اجازات المستخدمين عن هيئة العمال والخدمة السايه فان رؤساء المصالح لهم أن يصرحوا المستخدمين الظهورات والخدمة الخارجين عن هيئة العمال بالدرجات الثلاث المذكورة بان يغيروا وأن يستولوا في مدة غيابهم على ماهية كاملة بحيث لا يزيد الغياب عن خمسة عشر يوما للمستخدمين الظهورات وعن شهر واحد للخدمة الخارجين عن هيئة العمال والخدمة السايه بشرط أن لا يحصل في أى حال من الاحوال تعديلات في العمل ولا زيادة في المصاريف

هذه الاجازات لا يسوغ في سائر الاحوال ضم مددها على بعضها وانما اذا كان اسبب مرض أو اشغال خصوصية استباح هو لالخدمة لاجازة أطول من التي يستحقونها في بحر السنة فلرؤساء المصالح أن يصرحوا لهم بها انما المدة الزائدة عن التي يستحقونها تسكون بلا ماهية

٩٥ - المستخدمون أو ارباب عهد الصنف لا يجوز اعطاؤهم اجازة لا بعد اخطار ضهانتهم بها وأخذ تعهد منهم بالكتابة بقبولهم الشخص الذي يعين بدلا عن مضمونهم طالبا لاجازة وأنهم مسؤولون بعملية البديل

٩٦ - المستخدمون تحت القرين والتجربة المعينون بعد تأدية الامتحان أمام اللجنة المستدعية لهم فيما يتعلق بالاجازات ذات الامتيازات التي للمستخدمين التولية المندرجين بالترتيب .

٩٧ - لا يجوز في أى حال من الاحوال أن يغيب في آن واحد من موظفي ومستخدمى أى مصلحة كانت عدد يتجاوز سدسهم ولا أن يترتب على تعيين المستخدمين موقتا بدلا من الذين هم في الاجازة مهما كانت الحالة زيادة في المصروفات

٩٨ - كل موظف أو مستخدم أو مأمور لا يعود الى محل وظيفته عند انتهاء مدة اجازته يحرم من ماهيته بكاملها ابتداء من يوم انقضاء الاجازة وهذا لا يمنع من معاقبته بالجزاآت التأديبية التي يستحقها على ذلك واذا لم يبين المستخدم الاسباب الموجبة لتأخيره في مدة الخمسة عشر يوما التالية لانتهاء مدة اجازته فيعتبر مستغفيا ويجرى شطب اسمه من جدول المستخدمين

٩٩ - لا يترتب على الاحكام السابقة في أى حال من الاحوال حق في الحصول على الاجازات جمالية ولا ينبنى عليها شيء مما يحل في الحق الخول بنوع مطلق لرؤساء المصالح في النظر في استحقاق المستخدمين لهذه المكافأة الادارية وفي التصريح بالاجازات وتخفيفها وابطالها حسب مقتضيات المصلحة

١٠٠ - تسرى أحكام هذه اللائحة على جميع موظفي ومستخدمى الحكومة المدنيين ما عدا قضاة المحاكم المختلطة والموظفين بموجب كونتراو المصرح لهم بالاجازات بشروط خصوصيه

ومع ذلك فالاحكام المذكورة تسرى على الموظفين بموجب كونتراو عند انتهاء مدتهم

فصل ثالث

مستخدمين

قسم ٤ - نسوية المعاشات

١٠١ - المعاشات وماهيات الاستيداع ومكافأة الرقت تعطى للمستخدمين قوانين المعاشات الملصكين بمقتضى القانون الصادر فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤ (٥ ربيع الثانى سنة ١٢٧١) المعروف بقانون سعيد باشا والقانون الصادر فى ١١ يناير سنة ١٨٧١ (١٨ شوال سنة ١٢٨٧) المعروف بقانون اسماعيل باشا والقانون الصادر فى ٢١ يونيو سنة ١٨٨٧ (٣٠ رمضان سنة ١٣٠٤) المعروف بقانون توفيق باشا والامر العالى الصادر فى ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ على لائحة نسوية حطالة المستخدمين الملصكين المعاشات العسكرية وماهيات استيداع الضابطان تسوى بمقتضى أحكام القانون الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦ (غاية جادى الاولى سنة ١٢٩٣) والامر العالى الصادر فى ٢٦ لوليوسنة ١٨٨٨ (١٧ ذى القعدة سنة ١٣٠٥)

١٠٢ - كافة الطلبات التى تتعلق بالمعاش أو بماهية الاستيداع أو بمكافأة الرقت يجب أن تقدم على ورق ممتوج من فئة ٣٠ ميليم الى نظارة المالية (ادارة عموم الحسابات) مباشرة أو عن يد رؤساء المصالح اذا كان الطالبون مقيمين خارجا عن المحرسة

١٠٣ - الطلبات بالمعاش أو بماهية الاستيداع أو بمكافأة الرقت لا تقبل الا اذا تقدمت فى ميعاد ستة أشهر اعتبارا من اليوم الذى يفصل فيه المستخدم من وظائفه لا يجب اعتبار ميعاد الستة شهور المذكورة للمستخدمين الجالين على المحاكم أو على المجلس الخصوصى التأديبى الامن تاريخ الحكم الذى يصدر بحفظ تلك الحقوق لهم وأما ورثة الموظفين والمستخدمين وأرباب المعاشات فيكون ميعاد الستة أشهر بالنسبة لهم اعتبارا من تاريخ وفاتهم ورثتهم

١٠٤ - كل طلب يقدم بعد انقضاء المواعيد وعلى غير القواعد المنصوصة قبل يكون مرفوضاً وتسقط جميع حقوق الطالب في المعاش أو في ماهية الاستيداع أو في مكافأة الرفض

١٠٥ - الطلبات لا يعمل بها الا اذا ثبت تقديمها بايصال (استمارة ١٥٤ مكرر حسابات) يعطى من مدير عموم الحسابات باسئالها أو باعلان عن يد مختصر

١٠٦ - الموظفون والمستخدمون الذين أصبحوا غير قادرين على خدمة الحكومة بسبب أمراض أو عاهات أو صيولها في أثناء خدمتهم لا يحالون على المعاش الا بناء على شهادات تعطى في مصر من القومسيون الطبي المشكل في مصلحة العجة العمومية وفي الاسكندرية من القومسيون الطبي في استبالية المحافظة وفي المحافظات الاخرى والمدير يات من القومسيون المركب من مفش العجة بالمديرية أو بالمحافظة ومن حكيم الاستبالية وفي خارج القطر من طبيين مستخدمين بهذه الصفة في مصلحة من المصالح البرية بشرط أن يصدق على صحة امضائهما وصفة تمام من جهة الاختصاص وفي الجهة التي لا يوجد فيها سوى طبيب واحد مستخدم بإدارة ملكية فيكتفى بشهادته بنوع الاستثناء

١٠٧ - اذا كان المستخدم على حالة جسمية من المرض تمنعه من الحضور أمام القومسيون الطبي فيجب الكشف عليه في محله بمعرفة طبيين من مستخدمي الصحة بناء على طلب رئيس المصلحة التابع لها المستخدم وبين الطبيين المذكورين في الشهادة التي يعطيها بان المستخدم هو حقيقة في حالة لا تمكنه من الحضور أمام القومسيون الطبي

١٠٨ - اذا اختلفت الآراء بين اطباء فيوضح كل منهم رأيه على الشهادة المعطاة للمستخدم

١٠٩ - طلبات ودية الموظفين أو المستخدمين المتوفين أثناء وجودهم في الخدمة ومكافآت ودية الموظفين المستفيدين يجب أن تصحب بشهادة مينا فيها أسماء الورثة الخلفين عن المتوفى بحسب صفاتهم (أي الاب والام والارملة والاولاد) وهذه الشهادة يجب أن تكون بامضاء وتحت مسؤولية اثنين من مستخدمي الحكومة أو من أرباب المعاشات أو اثنين من عمد الناحية أو من أربابها الذين يكون لهم معاملية نامة بحالة المتوفى وورثته

طلب المعاش
سبب مرض

طلبات معاشات
ومكافآت ودية
الموظفين المستفيدين
وأرباب المعاشات
المتوفين

١١٠ - ويجب أن تبين في الشهادة تواريخ ولادة الأولاد وعند اللزوم تبين تواريخ وفاة الورثة الذين توفوا بعد موثرهم وهذه البيانات تعطى في المديرية من صياري النواحي من مقتضى دفاتر المولودين والمتوفين وفي مصر والاسكندرية والمحافظات الاخرى من حكيم الصحة بالتمن ويجب أيضاً على مآذون القاضي أن يبين عند اللزوم في الشهادة تواريخ زواج الامله أو الارامل اللواتي تزوجن في أثناء المدة اعتباراً من تاريخ وفاة الموظف الى تاريخ اعطاء الشهادة وأن يبين أيضاً عن البنات اللاتي تزوجن بعد وفاة موثرهن

الشهادات التي تعطى من صياري النواحي والاطباء العييين ومآذونى القضاة يجب أن تكون تحت امضاءهم

١١١ - وهذه الشهادات تعطى من المديرية أو من المحافظة في حالة ما اذا كانت الدفاتر المذكورة في المادة السابقة وردت في دفتر خانها وأما اذا كانت الدفاتر أرسلت الى الدفترخانه العومية بمصر فترسل الشهادة الى ادارة عموم الحسابات وهى تهتم في اجراء الاستكشافات اللازمة من الدفترخانه العمومية

الشهادات المذكورة يجب تسجيلها والتصديق عليها من المحافظ أو المدير

١١٢ - عند تسليم أصحاب الشأن طلباتهم الى ادارة عموم الحسابات يعطى لهم مباشرة إيصال (استمارة ١٥٤ حسابات) وأما عندما يكون الطلب من سلا عن يد المديرية أو المحافظة فيحال وصوله الى ادارة عموم الحسابات مع الأوراق التي يجب أن تلحق به ترسل ايضاً الى المصلحة لاجل تسليمه الى صاحب الشأن حال ورود طلبات المعاشات الى ادارة عموم الحسابات يجرى قيدها في الدفتر (استمارة ١٣٩ حسابات)

١١٣ - المستخدم المناط به تسوية المعاش يجب عليه أن يراجع مدد خدمة تحقيق الطلبات طالب المعاش أو موثره ثم يحرر الاذن بربط المعاش أو ماهية الاستيداع أو بصرف مكافأة الرقت

المعاشات التي تربط للموظفين والمستخدمين نورد في كشف الطلب (استمارة ١٣٧ حسابات) والمعاشات التي تربط لورثة الموظفين والمستخدمين وأرباب المعاشات نورد في كشف الطلب (استمارة ١٤٠ حسابات)

١١٤ - ولأجل المراجعة يجب أن كل اثنين من المستخدمين المناط بهم تسوية المعاشات تراجع كل منهم عليه الآخر وما عدا ذلك يجب على رئيس قلم المعاشات عند ربط كل معاش أن تراجع نفسه البعض من سنيين الخدمة من مقتضى دفاتر المستخدمين

١١٥ - وبعد ذلك يجرى المستخدم المناط به تسوية المعاش السرى (استمارة ١٤٣ حسابات) مبنيا فيه اسم صاحب المعاش ومقدار المعاش أو ماهية الاستيداع والادواصاف وشروط قطع المعاش أو ماهية الاستيداع هذا إذا كان المعاش لموظف أو مستخدم وأما إذا كان المعاش لورثة فتبين أسمائهم ومقدار المعاش وميعاد أو شروط قطع المعاش

١١٦ - يجب على رئيس قلم المعاشات أن يقدم أدونات ربط المعاش مع السراكى الى مدير عوم الحسابات فيؤشر على الأدونات ويوقع على السراكى ثم تعرض الأدونات على ناظر المالية وعلى وكيله للتوقيع عليها منه

١١٧ - يجب على قلم المعاشات أن يؤشر في دفتر قيد الطلبات (استمارة ١٣٩ حسابات) عن المعاشات ورواتب الاستيداع والمكافآت التى تقر اعطاؤها ثم يقيّد أدونات المعاشات ورواتب الاستيداع فى السجل (استمارة ١٤٢ حسابات) ويجمع مقدارها فى آخر كل شهر وتنقل قيمتها الجملية فى دفتر الاحصاء (استمارة ١٤١ حسابات) مع تكونيها على صافي شروط الاشهر السابقة ويستزل من ذلك قيمة المعاشات ورواتب الاستيداع المحالة فى بحر الشهر بمقتضى الكشوفة (استمارة ١٤٦ مكرر حسابات) التى تقدم له فى كل خمسة عشر يوما من ادارة الخزنة العمومية والباقي يكون قيمة المعاشات ورواتب الاستيداع المقيدة فى أول الشهر التالى

وعلى قلم المعاشات أن يؤشر أيضا العام كل اسم بالسجل (استمارة ١٤٢ حسابات) عن المعاشات ورواتب الاستيداع التى انحلت

١١٨ - تسلم أدونات قيد المعاشات الى ادارة الخزنة العمومية
وتسلم السراكى الى أرباب المعاشات أو الى الاوصياء أو الى الوكلاء المكلفين باستلامها.
المعاشات التى يجب صرفها فى مصر يسلم قلم المعاشات سراكيها لاصحاب الشأن مباشرة بموجب اتصال مؤرخ يؤخذ منهم
والمعاشات التى يجب صرفها من خزان المديريات والمحافظات تسلم سراكيها مع أدونات القيد الى ادارة الخزنة العمومية

نصيب المعاشات
ومقاديرها الشهرية

ارسال أدونات قيد
المعاشات الى قلم
صرف المعاشات

فصل ثالث

مستخدمين

قسم ٥ - مصاريف انتقال وبدل سفره

١١٩ - موظفو ومستخدمو الحكومة الذين ينتقلون لأسباب خدمة المصلحة في الحق في مصاريف الانتقال وبدل السفره (ماعداصيارف النواحي) لهم حق في مصاريف انتقال وبدل سفره

١٢٠ - مصاريف الانتقال بالعربات والمراكب ومصاريف الركاب تصرف في الانتقال العربات بموجب كشف مصداق عليه من رئيس المصلحة والمراكب وفي مصاريف الركاب

كل موظف أو مستخدم يتوجه بأمرية ويستولى على بدل سفره لا يكون له حق بطلب مصاريف انتقال أخرى خلاف مصاريف انتقاله بالسكة الحديد لا يحق أخذ مصاريف ركاب الاعند ما يستلزم نوع المأمورية تنقلات متكررة أو لمسافات طويلة وفي هذه الحالة يجب أن تبين مصاريف الركاب بمفرداتها وأن يصدق عليها من رئيس المصلحة

الموظفون وضباط العسكرية والبوليس المعين لهم مرتب شهري نظير بدل سفره أو تعيين لركوبتهم أو ماهية بما فيها بدل التعيين ليس لهم حق في طلب أجر عربات أو ركاب وإنما إذا لزم الحال لصرف هذه الاجر لهم في ظروف استثنائية فيجب تأييدها بتصديق خصوصي من رئيس المصلحة

١٢١ - انتقال الموظفين والمستخدمين بالسكة الحديد يكون في الدرجات الآتية في الانتقال بالسكة الحديد

(في الدرجة الاولى) الموظفون الملكيون وضباط الحريه والبحريه والبوليس الذين ماهياتهم عشرون جنيا مصريا وخافوق والباشكاتب ورؤساء أقلام القضايا ومأمورو المراكب في المديرات والمحافظات والمفتسون وقضاة المحاكم الشرعيه ونوابهم والقضاة ونواب القضاة وأعضاء النيابة في المحاكم الاهليه والباشمهندسون في قطارة الاشغال العموميه والحكباء شيه مهما كانت ماهياتهم

(في الدرجة الثانية) الموظفون الملكيون وضابطان وصف ضابطان الحريم والبحريه والبوليس الذين ماهياتهم أقل من عشرين جنهما مصر يافى الشهر
(في الدرجة الثالثة) الصف ضابطان وأنظار العساكر والبحريه وصف ضابطان وخدمة البوليس والخدمة الخارجون عن هيئة العمال والاتباع
وأما اذا كان من اللازم السفر في قطار ليس فيه درجة فالثالثه فيسافر هؤلاء للخدمة في الدرجة الثالثه

١٢٢ - الموظفون المصرح لهم بالسفر في الدرجات الاولى والثانيه يحق لهم أن يطلبوا مصاريف انتقال خادم واحد وقطارين من العفش
وأما اذا كان نوع المأمورية يستلزم الى خادم ثان أو الى زيادة عفش أو الى انتقال ركوبه واحدة وسابيس واحد فيلزم أن يكون ذلك بتصديق خصوصى من رئيس المصلحة

١٢٣ - الموظفون المتقاولون أو المستجدين عليهم أو المعادون للخدمة بنوع قطعى لهم حق (ماعدنا) انتقالهم الخصوصى لاجل أن يتوجهوا لمحل وظيفتهم في نقل عائلاتهم المستجدين عليهم أو المرفوقين من لفافه تمهية أشخاص في الدرجات المقررة لوظيفةهم ونقل أتباعهم لفافه أربعة أنظار الخدمة أو اثنتين في الدرجة الثالثة وعشرة قناطير من العفش منها اثنان في القطار الذى يسافرون به والباقي في قطار البضاعه

المديرون وكلاء المديريات ومأمورو التحصيل مصرح لهم في حالة نقلهم قطعيا بنقل أربع ركائب للمديرين وركوبتين لوكلاء المديريات ومأمورى التحصيلات

١٢٤ - ضابطان العسكرية والبوليس يعاملون على حسب هذه الاحكام الا اذا حصل اتفاق خصوصى بشأن انتقالهم وانتقال عائلاتهم وعفشهم

عائلات الضابطان الذين يرسلون الى الحدود أو الى سواكن يسوغ نقلهم الى أوطانهم على طرف الحكومة بموجب تصريح مخصوص يصدر من نظارة الحريمه

وعندما يصير استدعاء الضابطان المذكورين الى الخدمة بالوجه البحرى فنقل عائلاتهم الى الجهة التى يستدعون الى الخدمة فيها يكون أيضا على طرق الحكومة بموجب تصريح مخصوص

١٢٥ - المستخدمون المنقولون الى محل غير المحل المقيم به لهم أن يتقاولوا عائلاتهم وعقشهم على طرف الحكومة في ميعاد ستة أشهر تخفى من يوم سفر المستخدم لمحل وظيفته الجديدة

وأما بعد انقضاء هذا الميعاد فتكون أجرة النقل على طرف المستخدم

١٢٦ - الموظفون المرفوقون بشروع الاستغناء والمستخدمون المحالون على المعاش لهم حق في نقل عائلاتهم وأتباعهم وعقشهم من الجهة التي كانوا موظفين فيها الى محل اقامتهم الجديد على شرط أن يكون ذلك ضمن الحدود المقررة بالمادة (١٢٣)

١٢٧ - الموظفون والمستخدمون الذين يستحضرون من خارج القطر لهم حق في مكافأة تعادل شهر واحد تصرف لهم بعد وصولهم لمصر مقابل كل مصاريف انتقالهم ووطنهم

١٢٨ - لا يحق للمستخدمين أن يطلبوا مصاريف انتقال باي وجه كان اذا كان انتقالهم مبنيا على طلبهم أو اذا رفقوا أو تفرقوا باجراآت تأديمية

١٢٩ - عائلات المستخدمين المتوفين في أثناء الخدمة يعاملون في انتقالهم عائلات المستخدمين المتوفين وانتقال أتباعهم وعقشهم على حسب الاحكام المبينة في المادة (١٢٦)

١٣٠ - كل نقل تجزئيه مصلحة السكة الحديد لحساب مصالح الحكومة سواء كان في دفع أجر النقل تمهيدا لمهمات أو نقل الموظفين يدفع لها أجزاها نقدا اذا كان النقل بالراكب أو بالوابور فعواید المروفي بكارى السكة الحديد تدفع أيضا نقدا

١٣١ - تستثنى من ذلك التقليلات لحساب نظارة الحريمه ومصطفى البوليس في التقليلات عوجب طلبات والمخ التي يكون اجزاؤها بموجب طلبات تقطع من دفتر قسيمة (استمارة ٤٨ حسابات) بين فياعد الاشخاص والدرجات ومقادر العفش ووضع مصلحة السكة الحديد في الطلب عبدا الاشخاص ووزن ومقاس الاشياء المنقولة وثبات التعريفه والمصاريف المتنوعة والجله

يجب على حامل الطلب أن توقع على الشهادة المحررة بذييل الطلب دلالة على حقيقة إجراء النقل

١٣٢ - كل نقل تجزئ به مصلحة السكة الحديد بدون طلب لا يدفع لها أجر عنه
١٣٣ - تجزئ مصلحة السكة الحديد كل عشرة أيام من مقتضى الطلبات فاقورة
باجرة التعليلات وترسلها النظارة المالية فتصرف هذه النظارة قيمتها بدون مراجعة بعد
أن تحقق فقط بأن قيمة كل طلب واردة بالقائوره

١٣٤ - المستخدمون الذين لا يتجاوز مرتبهم عشر من جنهم بمصر باقي الشهر
لهم أن يأخذوا مقدما مبلغا لاجل تأدية مصاريف انتقالهم وانما هذا المبلغ لا يانم
في سائر الاحوال أن يتجاوز مقداره خمسة جنهم بمصر به وعلى المصلحة التي تصرف
المبلغ مقدما أن تعلن به المصلحة التي يستولى المستخدمون المذكورون ماهياتهم من
خزينة لاجل أن يمكنها تخصيصه سواء كان باستقطاعه من أول كشف يقدمه المستخدم
بمصاريف الانتقال أو من مرتبه الشهري أن لم يقدم هذا الكشف في ميعاد شهر واحد
من تاريخ صرف ذلك المبلغ

١٣٥ - المستخدمون الذين يتجاوزون بالمراتب بعاملون بمقتضى ذات الاحكام
المبينة بشأن الانتقال بالسكة الحديد ويكون قتلهم بموجب طلبات (استمارة ٤٨
حسابات) تقطع من دفتر قسمة وبين فيها عدد الاشخاص والدرجات ومقادير العفش
١٣٦ - التعليلات بوابورات الحكومة بصير اجزاؤها مجانيا الا اذا استلزم الحال
لمقاولة واور مخصوص للتعليلات المطاوب اجزاؤها فيجب حينئذ على المصلحة الراسلة
أن تدفع جميع مصروفات الواور في مدة السفر

١٣٧ - الشركة المتفق معها على سير واورات البحر من أسبوع الى اسبوع
وبالعكس قد تعهدت أن تنقل مجانا المراسلات والنقود والطرود البوسويه وجميع
باقي الاشياء التي كانت تتحملها مصلحة البوسه ومع ذلك لا يسوغ أن يتجاوز كامل زنة
الطرود البوسويه التي تصدر في رسالينه واحده قنولاطين ونصف وما ينزل على
المقدار المذكور يؤخذ عليه رسم بحسب شروط تعريفه المضائع التابعة للحكومة
١٣٨ - مستخدمو البوسه الذين يعينون للتفتيش أو ينتقلون من جهة
الى أخرى بسبب أشغال المصلحة أو ادعى تفسير محل اقامتهم وغير ذلك لهم الحق
أن يسافروا بدون مقابل ويقول هذه المزايا لهم لاجل نقل عائلاتهم وعفشهم وما عدا
ذلك يستزل لهم وعائلاتهم تحسون في المياه من تعريفه أمان المالكولات

١٣٩ - صيارف النواحي الموجودون بالخدمة لهم حق أن يسافر واجبانا بالدرجة الثانية بشرط أن لا يزيد عددهم عن أربعة أنفار في كل واورو ويسوغ أن يكون مع كل واحد منهم حارس واحد يسافر مجانا بالدرجة الثالثة وكذلك النقود التي تنقل مع الصيارف لا يكون للشركة - حق في طلب أى تعويض كان عليها

١٤٠ - ويسافر أيضا مجانا خفر مستديم مؤلف من خمسة رجال للمحافظة على المسجونين المقتضى انتقالهم من جهة الى أخرى واذنرا أى لجهات العسكرية لزوم تبديل عساكر في الواوور للمحافظة عليه فيصير نقلهم مجانا أيضا

١٤١ - رجال الجيش المصرى والمستخدمون المعتبرون كرجال العسكرية لهم الحق عند سفرهم بإجازة قانونية في تنقيص ٧٥ بالمائة من تعريفة أجرة السفر ولكن لا يسرى التنقيص المذكور على أثمان المأكولات

١٤٢ - مستخدمو الحكومة ورجال الجيش المصرى لهم حق في حالة تعيينهم في مأمورية أو تغيير محل إقامتهم أو نقطة معسكرهم في تنقيص ٥٠ بالمائة من الأجرة المقررة بالتعريفة الاعتيادية بشرط أن يكونوا مستعجيين بطلبات (استمارة ٤٨ حسابات) ويسرى التنقيص المذكور على نقل عائلاتهم وعنفشهم وتنقيص الخمسين بالمائة من الأجرة لا يسرى على أثمان المأكولات

١٤٣ - كافة إرساليات الحكومة ما عدا ما ينقل بمعرفة البوستانة يصير نقلها بنصف ثلث مقرر بمقتضى أخفض تعريفة للبضائع

١٤٤ - النقلات يصير إجرائها بمقتضى التعريفة المقررة للعامة ومع ذلك لا يسوغ في أى حال من الأحوال أن تتجاوز أسعار التعريفة المذكورة الأسعار الآتية

ميلي	٥	الدرجة الاولى
٥٠٠	٢	» الثانية
٧٥٠	٠	» الثالثة

وأما المهمات والعفش فقد تقر معظم ثلثيها ١٥٠ ميلي عن كل قطار
تعريفة الأجر المينة قبل تعتبر أساسا لتقدير المسافات والنقلات بين المحطات المتوسطة
ويصير تنقيص الأجرة بحسب ما وضع في المواد السابقة

١٤٥ - يسوغ طلب وإبورات من الشركة لاشتغال خصوصيه ويدفع لها في مقابلته ذلك المصاريف الحقيقية اللازمة لسير الواو أو أى الجروثمن القعم وموثة الغدد مع اضافة ربح عليها قدره عشرون في المائة وانما لا يكون حق للشركة في الاضافة المذكورة في حالة ما اذا استعملت وإبورا أو أكثر من الواوورات ذات العجلة الخلقية المتنازل عنها من الحكومة للشركة المذكورة وأما اذا كان الطلب صادرا من نظارة الحريه فتكون المعاملة في هذه الحالة تقتضى تعريفه خصوصيه

١٤٦ - تقدم الشركة لنظارة المالية كشفا شهريا مشتملا على انقليات التي صار اجراءها على ذمة الحكومة ويصير سداد قيمة أجرها لها في مسافة الثلاثين يوما التي تلى تقديم الكشوفات المذكورة

١٤٧ - المراكز الواقعة بين أسسوط واصوان يسوغ للمأمور بها أن يوقعوا على طلبات الانتقال التي تسلم للمستخدمين المقيمين في تلك الجهة مأموروا والمراكز المصرح لهم بالتوقيع على طلبات الانتقال والتغيرات التي تحدث في المأمورين المذكورين يصير اعلان الشركة بهم بموجب كشف باسمائهم يرسل لها من نظارة المالية

١٤٨ - المأمورون الذين يوقعون على طلبات الانتقال لأسباب خارجة عن خدمة المصلحة أو يصدقون على نقل أتباع أو عفش برزيمقداره عن المقدار المقرر قانونيا يلتزمون بدفع الفرق

١٤٩ - الانتقال ضمن القطر المصري بسبب اشتغال المصلحة يعطى حقا في بدل سفرية تحتسب باعتبار المائة اثنين على قيمة الماهية الشهرية وذلك عن كل ليلة خضيا المستخدم خارجا عن المديرية أو عن المحافظة الموجهة فيها محل اقامته ومع ذلك لا يجب في أى حال من الاحوال أن يكون بدل السفرية أقل من مائتي ميليم ولا أكثر من جنيه مصري واحد في اليوم للمستخدمين الداخلين ضمن الهيئة ولا أقل من سبعين ميليم في اليوم للخدمة الخارجين عن هيئة العمال وأما قطار النظارات فيحتسب لهم بدل السفرية باعتبار جنسهم من مصر بين في اليوم -

١٥٠ - أيام السفر بالولايات لا يحسب عنها بدل سفرية هذا إذا كان عن الأكل من ضمن ثمن تذكرة المرور وأما إذا كان بخلاف ذلك فيحسب بدل السفرية باعتبار نصف البدل الاعتيادي

١٥١ - تخفض قيمة بدل السفرية إلى النصف بعدمكث مدة خمسة عشر يوما بمديرية واحدة أو محافظة واحدة وبطل بأكلها إذا تجاوز المكث مدة شهر واحد إلا إذا صدر إذن خصوصي من الناطق التابع له المستخدم بالمعاملة بخلاف ذلك وفي هذه الحالة يجب أن يجدد هذا الأذن في كل شهر

المدة المقررة قبل لا يسوغ فصلها بالهجرة تغيب وقتي من المديرية أو المحافظة الموجود بها الموظف بأمورية ولا يجرى الانتقال من هذه الجهة إلى جهة أخرى إذا كانت المأمورية لا تستلزم لذلك

١٥٢ - كل ضراف خزينة يكلف توصيل نقود إلى خزينة خارجية عن دائرة المصلحة المستخدم هوقها أو يرسل إلى خزينة أخرى لاستلام نقود له حق في بدل سفرية عن مدة معظمها يومان لا يحسب ضمنها أيام السفر ذهابا وإيابا

١٥٣ - المأمورون المعينون لاستلام ورق قفقه أو أوصناف متنوعة أو مهمات أو للمحافظة على المذنين المرسلين إلى السجون العمومية لهم حق في بدل سفرية عن ذات المدة المقررة لصيارف التخزين

وأما إذا كانت أجرة الاستلام والتسليم تستلزم امتداد المدة المذكورة فيجب على المأمور أو الصراف أن يأخذ من المصلحة المعنية لها شهادة قمينها فيها أسباب التأخير

١٥٤ - ضابطان الجيش من رتبة نقيب أو باشي ومادون المعين لهم بدل تعيين ليس لهم حق في بدل سفرية إذا انتقلوا من قسلا قاتهم مع العساكر التابعين لهم وانما يحق لهم أخذ بدل سفرية عن الليالي التي يمضونها بالسفر في البحر أو في النيل وفي هذه الحالة لا يسوغ لهم الاستيلاء على تعييناتهم أو المرتبات القائمة مقامها

وأما في سائر الأحوال الأخرى فيكون لضابطان الجيش مهما كانت رتبتهن حق في بدل سفرية على مقتضى الأحكام المذكورة في المواد السابقة

١٥٥ - مقتضو البوليس الذين يوجد جملهم مديريات في دائمة تقتضيتهم ليس لهم حق في بدل سفرية الا اذا أمضوا اللبل عن مسافة خمسة عشر كيلومترا من محل اقامتهم على الأقل

١٥٦ - المديرون وكلاء المديريات ليس لهم حق في بدل السفرية الاعتيادي عندما يتقفلون خارجا عن مديريتهم

في الخدمة الطهورات ١٥٧ - المستخدمون الطهورات الذين يؤخذون من محل شغلهم لاجل ارسالهم في مأمورية لهم حق في بدل سفرية وأما اذا صار تعيين أشخاص من أرباب العائلات أو من الخدمة الطهورات في مأمورية تستلزم لتغالهم فيختص بالنظر أن يحكم بموجب اعطائهم بدل سفرية

في المأمورات الى السودان ١٥٨ - براد على بدل السفرية قيمة نصفه عندما تكون المأمورية الى السودان ولكن هذه الزيادة لا تحتسب الا من اليوم الذي يتجاوز فيه الموظف وادى حلقه أو من يوم نزوله على شطوط البحر الاجر وأما اذا أعطي المستخدم ضمنية على ماهيته وكان ذلك مسببا عن ارساله الى السودان فليس له حق في بدل سفرية المواعيد المقررة في المادة (١٥١) لا تسري على المأمورات في السودان

في المأمورات الى خارج القطر ١٥٩ - المأمورات الى خارج القطر المصري يلزم أن يتصرح بها ابتداء من مجلس النظر الذي يقرر لاجلها بدل السفرية الا لزم اعطاؤه بحسب ظروف كل مأمورية في بدل السفرية في دائرة ذات المديرية أو المحافظة ١٦٠ - لا يحق بدل السفرية عن مأمورية في دائرة ذات المديرية أو المحافظة الا في الاحوال المبينة بعد

مديريتنا - المستخدمون المبعوثون في مأمورية الى التصير يعطى لهم بدل سفرية اعتيادي

ا لواحاح - مستخدمو المديريات المبعوثون بمأمورية الى الواحات التابعة لذات المديرية يعطى لهم بدل سفرية اعتيادي

لواج بخصوصية الاشغال العمومية - يعطى بدل سفرية كما يأتي

٢٠٠ مليون في اليوم الى الباحثين

١٠٠ » » الى مساعدين المهندسين والى المستخدمين

وهذا البديل يعطى لهم اذا اتقوا لجهة تبعد عن محل اقامتهم عشرة كيلومترات ذهابا وعشرة كيلومترات ايابا أو جر واذل في يوم واحد. وأما اذا كان اتقوا لهم الى جهة على مسافة أقل من عشرة كيلومترات من محل اقامتهم أو كانوا أمضاوا الليل في جهة تنقص مسافتها عن خمسة كيلومترات فلا يكون لهم حق في بدل سفره

يعطى السياس (ساعة) خمسين ميلما في اليوم

البوليس - حكمدار البوليس ووكلاؤهم وكومسار البوليس عند مرورهم للتفتيش في المراكز التابعة لمديرياتهم يقطعون مسافة عشرة كيلومترات من مركز المديرية لهم حق في بدل سفره يومياً يحجب عليهم باعتبار الماء واحد على قيمة ما هيأتهم الشهر به

المساحون - المساحون العيون بصفة قطعية ليس لهم حق في بدل سفره
الا اذا كانت اشغالهم تستلزم تنقلات مستديرة من بلد الى اخرى ويعطى لهم بدل
السفرة المذكور كما في

٢٠٠ ميلاد في اليوم الى المساحين الذين سرقهم من عشرة جنهات مصر به فاكثر

١٠٠ » » » » » » أقل من عشرة جنهات

المحكم الاهليه - القضاة وأعضاء النيابة وكليات الاقلام والمحضرون في المحاكم الاهليه لهم حق في البديل المعتاد عندما ينتقلون بسبب اشغال المصلحة في دائرتهم المحكمه وهذا البديل لا يعطى لهم الا اذا كان اتفاقهم لجهة تعدد محل اقامتهم عشرة كيلومترات اثنان وعشرة كيلومترات انا وأخرون اذالك في يوم واحد

أما إذا كان انتقالهم إلى جهة على مسافة أقل من عشرة كيلومترات أو كانوا أمضوا الليل في جهة تنقص مسافتها عن خمسة كيلومترات فلا يكون لهم حق في بدل سفر به

١٦١ - كل موظف أو مستخدم يصاب بمرض في أثناء وجوده بالمأمورية وبسبب المرض في أثناء المأمورية

التأديم هو لها شهادة بذلك من طمب الجهة

وفي هذه الحالة يحق بدل السفرية للوظائف عن مدة العشرة أيام الأولى التالية لتاريخ
الانتهاء ولكن بعد انقضاء هذه المدة يجري قطع بدل السفرية وتعطى لمجازاة على
مقتضى الناحية الاحازات

والمرتبات المحدودة ١٦٢ - لا يسوغ في أى حال من الأحوال إعطاء مرتب محدود نظير بدل سفره
الالمديرين ووكلاء المديرات المعين لهم مرتب مقداره خمسة عشر جنهما مصريا
للدير وعشرة جنهات مصره للوكيل

يتوقف صرف المرتب المعين للمديرين ووكلاء المديرات نظير بدل سفره في مدة
وجودهم بالاجازة

في طلب صرف ١٦٣ - يجب تقديم الطلب بصرف مصاريف الانتقال وبدل السفرية على
مصاريف الانتقال وبدل السفرية (استمارة رقم ٥١ حسابات) حال انتهاء المأمورية وإذا مضى شهر واحد من تاريخ
انقضاء المأمورية ولم يقدم الطلب فلا يصير قبوله بعد

١٦٤ - وتأيسد للطلب يجب في سائر الأحوال تقديم شهادات من (استمارة
٢٢٢ سكك حديدية) من مصلحة السكة الحديد تبينها بعد الاشتخاص (أعضاء
العائلة والاتباع) والدرجة التي نزلوا بها ومقدار قناطر العفش المنقول

١٦٥ - طلبات صرف مصاريف الانتقال وبدل السفرية يجب عرضها على
رئيس المصلحة للنظر فيها والتصديق عليها وله أن ينقص كل مبلغ يجده باهظاً ومنصرفاً
بغير لزوم كما يترا أى لذلك وبالأخص في الأحوال الآتية

أولاً - إذا كان الانتقال أوجز بمنسه الى غير الجهات المبعوث اليها المستخدم
بالمأمورية أو إذا كانت أشغال المصلحة لم تستدع كليا له

ثانياً - إذا كانت مدة المأمورية تتجاوزت الوقت المقرر وألا لازم حقيقة لها

ثالثاً - إذا كان عددا الاتباع أو مقدار وزن العفش زيادة عما يستلزم السفر

في احتساب ١٦٦ - ما يجرى صرفه من مصاريف الانتقال وبدل السفرية يحسب من
مصاريف الانتقال وبدل السفرية ميزانية المصلحة المربوبة بما هيأت الموظفون أصحاب الشأن وذلك بصرف النظر عن
نوع المأمورية والمصلحة التي لاجلها جرى تأديتها

١٦٧ - الاجكام السابقة المختصة بمصاريف الانتقال وبدل السفرية لا تنسرى
على الموظفين والمستخدمين بالمحاكم المختلطة الجارى معاملتهم بموجب لائحة مخصوصة

فصل رابع المصرف

قسم ١ - الماهيات

١ - المستخدمون المدرجون في ترتيب درجات مستخدمي المصلحة تقيد أسماءهم القيد في دفتر المستخدمين (استمارة نمرة ١٣٠ حسابات) بحسب ترتيب ماهياتهم ويقيّد أيضاً بالتبعية للمستخدمين المدرجين بالترتيب
أولاً - المستخدمون الذين تحت التمرين
ثانياً - » الظهورات

ويؤثر بالدفتر المذكور في القسم المعد لموظفات عن النوع التابع له هؤلاء المستخدمون المستخدمون المسجلون تقيد أسماءهم حال تعيينهم بالتبعية لأسماء المستخدمين المقيدين قبلهم

٢ - الدفتر (استمارة ١٣٠ حسابات) يكون لمدة عشر سنوات ويوضع على كل صفحة من صفحات الدفتر المذكور كورنرة متسلسلة متتابعة وهذه النمرة تعتبر كورنرة المستخدم في السجل ويجب وضعها على ما يأتي

أولاً - على ملف مدد خدمة المستخدم المقيد اسمه بالدفتر

ثانياً - على كشوفات الماهيات (استمارة ١٣٣ حسابات)

ثالثاً - على كشوفات التقلات (استمارة ١٣٤ حسابات)

ويجب أيضاً وضع ذات النمرة المذكور على كل طلب ترقى أو رفقت أو غير ذلك مما يخص بالمستخدم

٣ - يخص في الدفتر المذكور صفحتان لقيد اسم كل مستخدم

الصفحة الأولى تورد فيها الماهية المربوطة للمستخدم حال قيده ويصير إبقاء خانات على يمين في هذه الصفحة للتعديلات التي تحدث في مقدار الماهية ويتوضع في ذات الصفحة تاريخ الصرفيات الشهرية

والصفحة الثانية معدة للتأشير عن تاريخ دفعة الاموال المختصة بالاجازات ونوعها ومدة والماهية المصريح بصرفها في أنشائها وتفيد الجزاءات في هذه الصفحة ببيان تاريخ دفعة الاموال الآتية بها ويصير ابقاء محل على يياض في الصفحة المذكورة لاجل التأشير بوجازة عن الاوراق المكون منها ملف المستخدم وعن المحوزات والتنازلات والتوكيلات

ينشأ فهرست في أول الدفتر تفيد فيه أولاً بأول على حسب ترتيب الحروف الهجائية أسماء المستخدمين المقيدون في الدفتر

٤ - عند فتح دفتر المستخدمين لجميع الاوامر المرعية الاجراء وجميع المحوزات والاجازات التي لم تنقض مدة أجلها يجري تسجيلها في الدفتر المذكور من واقع دفتر المدة السابقة

٥ - لا يسوغ اجراء أى قيد جديد في دفتر المستخدمين الا بموجب أمر من رئيس المصلحة

٦ - المصالح التي ليس بها خريضة تستبدل هذا الدفتر بمجدول مستند من المستخدمين (استمارة ١٣٠ مكرر حسابات)

كشوفات الماهيات ٧ - كشوفات الماهيات (استمارة ١٣٢ حسابات) يدرج فيها المستخدمون الحاضرون والمستخدمون الغائبون بالاجازة أو بأمورية والمرفوقون والموقوفون أو المتوفون في بحر الشهر ثم يدرج أسماء المستخدمين الظهورات بالتبعية للمستخدمين المندرجين بالترتيب

٨ - اذا كانت الماهيات لا تستحق لاربابها الاعن جزء من الشهر فنيين في كشف الماهيات عدد الايام والمبلغ المستحق عنها للمستخدم في حالة نقل المستخدم الى مصلحة أخرى يتحرر اشعار لهذه المصلحة بايضاح التاريخ الذي لغايتهم صرف الماهية للمستخدم وفي حالة الوفاة تستحق الماهية للمستخدم لغاية يوم وفاته

٩ - انشانات الواردة في كشف الماهيات يجري تكوينها عن المستخدمين المندرجين بالترتيب قلم وعن المستخدمين الظهورات قلم

١٠ - يتوضع في كشف الماهيات الاستقطاعات سواء كانت لاجل المعاش أو عن ورق نفقه أو عن اجازات أو عن جزاءات وتستل قيمتها من الماهيات المتقاضى صرفها

الاستقطاع من الماهيات

١١ - المستخدمون اذا كانوا من أرباب المعاشات الذين بعد استبدال معاشهم أعيدوا الى الخدمة بجاهية تعادل الماهية التي صار ربط معاشهم على واقعها وأما ماهية أكثر منها فيستقطع من ماهياتهم قيمة المعاش الذي كان مرتباً لهم ويجرى اضافتها للارادات ضمن باب مخصوص

وأما اذا أعيد صاحب المعاش الى الخدمة بجاهية أقل من الماهية التي صار ربط معاشه على واقعها فلا يستقطع منه نظير المعاش المستبدل الا قيمة الجزء الزائد عن جزء ماهيته الذي يضمه على قيمة المعاش يوازي ماهيته الاصلية
وأما اذا كانت عاداته الى الخدمة بجاهية أقل من صافي ماهيته الاصلية بعد استقطاع قيمة المعاش منها فلا يستقطع منه شيء
الاستقطاعات التي من هذا النوع يجري تنزيلها بالمصالح من المنصرف من فصل المعاشات

وفي حالة ما اذا كانت احدى المصالح لا يجري بها صرف من فصل المعاشات أو اذا كانت جملته المبالغ المنصرفة في شهر واحد أقل من قيمة المستقطع فالمبلغ الذي لا يمكن تنزيهه يجري اضافته للارادات ضمن باب مخصوص ويصير تسويته بظارة المالية

١٢ - الاستقطاع لاجل المعاش يجب أن يكون على أصل قيمة الماهية المربوطة لصاحب المعاش الذي أعيد الى الخدمة بمافيه الجزء الذي هو قيمة المعاش المستبدل
١٣ - المبالغ المستحقة للحكومة والمبالغ المتوقعة عليها جوفات بالطريقة القضائية أو المتنازل عنها بموجب اتفاق خصوصي تبين في كشف الماهيات بجانب اسم المستخدم

١٤ - وتأسيس الكشف الماهيات يحرر كشف (استقارة ١٣٤ حسابات) كشف التقلات بتقلات المستخدمين وتبين فيه جميع التغيرات التي حدثت في أثناء الشهر مثل تعيينات وزيارات وأجازات ورفق وتقلات وجزاآت وأدبية ووفاء وتوضوع وآلرئخ وغيره والأوامر المبينة عليها التغيرات مع بيان التعديلات التي صار اجراؤها في مقادير الماهيات بالنسبة لماهيات الشهر السابق

١٥ - كشف ماهيات الشهر وكشف التقلات يجب أن يكونا جاهزين في أول يوم من الشهر عن الشهر الماضي ويقوع عليهما من رئيس المصلحة

يلحق بكشف الماهيات التعاريف (استمارة ١٣٣ حسابات) التي يحررها المستخدمون عند سفرهم بالاجازة وعند عودتهم منها والنوكيلات المعطاة من المستخدمين المرضى والموجودين بالاجازة أو بالمأمورية

المراجعة ١٦ - كشوفات الماهيات يجب أن يكون تحريرها ومراجعتها من مقتضى دفتر المستخدمين

يجب على المراجع أن يتحقق بأن قيد المستخدم من مستوف وان الاستقطاعات من الماهيات هي على صحة ويجب عليه أن يتأكد أيضاً بان الشهر المطلوب صرف الماهية عنه لم يسبق صرفه وأنه لم يطلب الصرف مرتين عن ذات الوظائف وعليه أيضاً أن تراجع فيما إذا كانت التغييرات الواردة في كشوفات الماهيات وكشوفات التسقلات مطابقة للأحكام الواردة في فصل المستخدمين

١٧ - ولأجل مراجعة ترتيب الدرجات يجب على المراجع أن يتخذ كشفاً مضاهياً (استمارة ١٣٤ مكرر حسابات) مينا فيه تقسيم درجات المستخدمين الى وظائف كبيرة ووظائف صغيرة وعدم استخدام كل درجة ومتوسط ماهياتهم الشهرية وقيمة الماهيات الجارية صرفها لهم ويجري العمل فيه أولاً بأول ويكون فيه خانة على يمين معدة للتأشير عن التعديلات التي تحدث فيما يأتي

أولاً - في ترتيب الدرجات بناء على قرارات مجلس النظار ثانياً - في متوسط الماهيات بسبب خلو الوظائف

ثالثاً - في الماهيات المنصرفة بناء على الترقى من درجة الى أخرى أو بناء على علاوة في ذات الدرجة أو تنزيل من درجة الى أخرى

١٨ - الوظائف الخالية يجب تنزيل أقل المربوط لها من متوسط الدرجات في الترتيب

ومع ذلك اذا وُجد في الدرجات الواطية عن الدرجات الموقودة بها الوظائف الخالية زيادة في عدد المستخدمين تصاحى للوظائف الخالية فيجب علاوة متوسط الماهيات على متوسط الدرجة الموجودين فيها المستخدمون الزائون

وهذه التغييرات في المبالغ ترتيب الدرجات يصير اجزاؤها قبل مضاهاة المتوسط على
الماهيات الجاوى صرفها

١٩ - بعد اجراء المراجعة يسلم قلم الحسابات الى صراف الخزينة اذن صرف صرفا ل ماهيات
يقطع من دفتر قسمة (استمارة ٥٢ حسابات) بقيمة صافي الماهيات الواردة في كشف
الماهيات بعد خصم الاستقطاعات والمبالغ المستحقة للحكومة

٢٠ - اذن الصرف يجب أن يكون بقيمة ماهيات المستخدمين الحاضرين فقط
واما ماهيات المستخدمين الغائبين الذين لا يكونون أعطوا وكيلاً بقضها أو المبالغ
من أى نوع كانت التي يجب استقطاعها من الماهيات فيجبر تعليمها بالامانات
مباشرة بموجب البيانات الواردة في كشف الماهيات ومع ذلك يجب أن يتوضح على
ظاهر الاذن قيمة الماهيات الاصلية والمستزلة منها سواء كان بالتعليق بالامانات أو نظير
استقطاعات والمبلغ الصافي المقتضى صرفه الى صراف الخزينة أو الى المندوب من طرفه
٢١ - يسوغ للمستخدمين أن يعينو او كلاهم بقبض ماهياتهم وذلك بموجب
تواكيل محررة على ورق عاده ومصدق عليهم من رئيس المصلحة

٢٢ - الماهيات والمجوزات والتنازلات يجرى صرفها في العشرة أيام الاولى من
الشهر بمعرفة صراف الخزينة أو المندوب من طرفه ويجب عليه أن يطلب من
أرباب الحقوق أو وكلائهم أن وقعوا على كشف الماهيات دلالة على استيلائهم حقهم
ماهيات المستخدمين المتوفين تصرف بمقتضى البيانات التي ترد من الجهة المختصة بها
النظر في أحوالهم الشخصية

٢٣ - المجوزات والتنازلات المذكورة في المواد ٢ و ٣ و ١٢ و ٢١ التي قبله
هى قاصرة فقط على المجوزات والتنازلات السابقة على ذكره سنة ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠
وعلى التي تتوقع لى سدا ما يكون مطاوب الحكومة أو لوفاء نفقة محكوم به من جهة
الاختصاص

٢٤ - بعد انقضاء العشرة أيام المذكورة يورد الصراف أو المندوب الى الخزينة
ماقى المبلغ الذي تسلم له ويبينه في الحافظة (استمارة ٣٧ حسابات) كما يأتي
أولا - ماهيات المستخدمين الذين لم يحضروا وقت الصرف الواجب توريد قيمتها
في باب « مر قمع من الماهيات الغريم من صرفه »

ثانيا - المحجوزات والتنازلات التي لم يحصر صرفها الى أبواب الحقوق الواجب توريدها
في باب « محجوزات »

٢٥ - ويسلم الصرف كشف الماهيات مع الاوراق المخففة الى قلم الحسابات
بعد أن يحصر عليه البيان الآتي

أولا - ماهيات ومحجوزات وتنازلات منصرفه الى أبواب الحقوق
ثانيا - » » » غير منصرفه وعرضه لجمعية الخيرية بموجب
ايصال مقطوع من حافظة التوريد

٢٦ - لا يجب اعطاء سلف للمستخدمين على ماهياتهم
يستثنى من هذا الحكم المستخدمون المعينون للوائح أو لحافظة عموم سواحل البحر
الاجر

٢٧ - الخدمة الخارجون عن هيئة العمال تقيسداً عماؤهم في دفتر مستديم
عن هيئة العمال (استمارة ١٣١ حسابات) ببيان أسمائهم وألقابهم ووظائفهم وتاريخ دخولهم
بالخدمة وقيمة ماهياتهم وما يستقطع منهم نظير عن ورق تمغه والمبلغ الصافي المقتضى
صرفه لهم ويؤشرفي خانة المحفوظات عن الاوامر المتعلقة بتعيينهم وترقيتهم ونقلهم
واجازاتهم وورقتهم وهذه الاوامر تبقى محفوظة بالمصالح

٢٨ - ماهيات الخدمة الخارجين عن هيئة العمال يحجز بها من واقع الدفتر
(استمارة ١٣١ حسابات) كشوف من (استمارة ١٣٢ حسابات) غير الكشوف التي
تحرر بماهيات المستخدمين المتدرجين بالترتيب

٢٩ - كشوفات الماهيات يحجرى مراجعتها بقلم الحسابات فيضاهيها على المربوط
بالبرازية لأجل التحقق من عدم تجاوز هذا المربوط وبغداد اجراء هذه المراجعة يشروع
بالصرف على حسب الاحكام المنصوصة بشأن المستخدمين المتدرجين في الترتيب

فصل رابع

الصرف

قسم ٢ — معاشات

٣٠ - جميع أرباب المعاشات تقسداً أسماءهم بنظارة المالية في سجل صرف القيد المعاشات (استمارة ١٤٤ حسابات) الذي يتجدد كل عشرة سنين مرة
يجعل أيضاً بالمديرية والمحافظات سجل من ذات الاستمارة ١٤٤ لقصيد المعاشات المحول صرفه لمن المصالح المذكورة

٣١ - يتبين في السجل (استمارة ١٤٤ حسابات) ما يأتي
أولاً - مقدار المعاش الشهري وقيمة آخر ماهية كانت مربوطه لصاحب المعاش
ثانياً - أسماء وألقاب أرباب المعاشات وأخروفاً لقبهم أو وظائفهم
ثالثاً - نمرة الصحف المسجلة بها معاشاتهم بسجلات إدارة عموم الحسابات
رابعاً - تواريخ نفوذ أو امر ربط المعاشات
خامساً - شروط استمرار صرف المعاشات

سادساً - نمر أرباب المعاشات المتسلسلة بالسجل العمومي (استمارة ١٤٢ حسابات) إجراء التسجيل حسبما ذكر يكون على الترتيب الآتي وهو

١ - معاشات ملكية

أولاً - عن خدمات معتبرا آخرها بالقطر المصري

ثانياً - » » » » بالمصالح السودانية

٢ - معاشات عسكرية

أولاً - عن خدمات معتبرا آخرها بالقطر المصري

ثانياً - » » » » بالمصالح السودانية

٣ - معاشات عن أراضى وامتيازات متنازل عنها الحكومة

٤ - مربوطه بأوامر عاليه

٥ - لفقره المستخدمين

الصرفيات الشهريّة يؤثّر عنها في السجل امام اسم كل صاحب معاش في الخانات
المعدة لذلك

٣٢ - عند ربط المعاش إذا أود صاحب تحويل صرفه لـ من خزانة تحالف خزانة نظارة المالية فإدارة عموم الحسابات ترسل إلى المصلحة التي يرغب صاحب المعاش تحويل صرفه عليها الأمر مع السرك بعد مضي أربعة وعشرين ساعة تقضى من ورود الأمر بربط المعاش وتسجيلها بالسجل (استغارة ١٤٤ حسابات)

٣٤ - لا يسوغ اجراء أى تصحيح كان فى الاسماء ولافى التواريخ ولاغيرها بسجل قيد صرف المعاشات بدون تصرف بخصوص من نظارة الماليه

٣٥ - المبالغ التي يستحق دفعها من طرف الحكومة أو من مصالحها بصفة معاش لاتبوغ التنازل عنها ولاوقيع الخبز عليها الاسدأما يكون مطاوب الحكومة من المستخدم بسبب ما يتعلق بأداء وظيفته أو لوفاء نفقة عهدها من جهة الاختصاص

وفي كلتا الحالتين فيجب أن لا يسوغ أن يتجاوز مقدار ربع مقدار المعاش وهو هذا الاحكام تسرى على المعاشات التي تصرف للأزواج واليتام وغيرهم من المستحقين وكذلك المكافآت التي تعطى في حالة الرف أو التي تقوم مقام المعاش

٣٦ - جميع الاوامر والتصريحات والاوراق المتعلقة بأرباب المعاشات تجمع بإدارة الخزينة العمومية في ملفات شخصية مرتبة بترتيب متسلسل.

٣٧ - يجب على قلم صرف المعاشات بعد استلامه أو امر ربط المعاشات أن يعلن
صاحب الشأن في ميعاد يومين بواسطة المصالح بالمعاش أو بمجاهية الاستدعاء التي صار
ربطها له. ويصرح لهذه المصالح بتكليف أرباب الحقوق أن يحضروا لتظان المالية
إذا كان صاحب المعاش مقيماً بالقاهرة أو إلى المديرية أو المحافظة لأجل استلام
السركى والاستيلاء على المتأخرات

٣٨ - لا يسوغ تحویل صرف معاش من خزينة مصلحة إلى خزينة مصلحة أخرى
الأمرين فقط في كل مدة ترتيب المعاش

٣٩ - صاحب المعاش الذي يرغب تحویل صرف معاشه من خزينة مصلحة على
خزينة مصلحة أخرى يجب عليه أن يحضر طلباً بذلك على ورقة مقنونة معصوبة بالسركى
ويقدمه لإدارة عموم الحسابات

فإذا كان أرباب المعاشات مقيمين بالقاهرة فيقدمون طلباتهم إلى إدارة الخزانة العامة
مباشرة. وأما إذا كانوا مقيمين بجهات أخرى فيقدمون طلباتهم على يد رؤساء المصالح
٤٠ - وعند تحویل صرف معاش يجب على إدارة عموم الحسابات

أولاً - أن توشر بالسجل (استمارة ١٤٤ حسابات) بما يتضمن تحویل صرف
المعاش على خزينة المصلحة المراد تحویل صرف منها

ثانياً - أن تراجع آخر صرفية وردت في السركى وأن تعدم السركى وتحفظ طلب
صاحب المعاش لديها كاستند للتحویل

ثالثاً - أن تحرر سركاً جديداً به اسم المصلحة المحول عليها صرف المعاش في المستقبل
وتبين فيه الشهر الذي جرى صرف المعاش لغايته

رابعاً - أن ترسل السركى الجديد بكتابة خصوصية إلى المصلحة التي كانت مكلفة
بصرف المعاش أولاً

٤١ - عند وصول المكاتب والسركى إلى المصلحة التي كانت مكلفة أولاً بصرف
المعاش يجب عليها

أولاً - أن تستخم أو تستعاضى السركى الجديد بختم أو امضاء صاحب الشأن
في الاستيلاء على المعاش وتحصل ٣ مليمات عن الورقة المقنونة وتسلم
السركى لصاحب الشأن بموجب إيصال يؤخذ منه على نفس المكاتبه

فما عان ربط
المعاشات أو بمجاهية
الاستدعاء

تحویل صرف
المعاش من مصلحة
إلى أخرى

ثانياً - أن تؤثر أمام اسم صاحب المعاش بالسجل (استمارة ١٤٤ حسابات)

بما يتضمن تحويل صرف معاشه

٤٤ - والمصلحة التي كلفت بصرف المعاش يجب عليها بناء على الأشعار الذي وصلها بتحويل الصرف من خزنتها أن تجرى ما يأتي

أولاً - أن تسجل المعاش المحول صرفه عليها ضمن فوعه في السجل (استمارة ١٤٤

حسابات) وأن تؤثر في خانات الشهور السابق صرف مستحقاتها بما يتضمن

أن استحقاق تلك الشهور صرف من المصلحة الفلانية

ثانياً - أن تصير المعاش لصاحب الشأن بموجب السرك على حسب التعليمات

المنصوص عنها بهذا الفصل

٤٣ - يتوقف حق التمتع بالمعاش عند ما يعود صاحب المعاش الى الخدمه فوقف المعاشات

٤٤ - كل معاش يكون مر بوطا على مقتضى لائحة توفيق باشا الصادرة في ٢١ قطع المعاشات

جونيوس سنة ١٨٨٧ ولاجمة المعاشات العسكرية الجسديده الصادرة في ٢٦ لوليو

سنة ١٨٨٨ ولا يطالب في مدة ثلاث سنوات بصرف المتأخر منه اعتبارا من تاريخ

آخر صرفية جرت يجرى قطعه

٤٥ - كل معاش لا يؤل الى غير صاحبه ينحل عند وفاة صاحبه

قطع معاشات القصر عند بلوغهم السن المحدد يصير اجراؤه بعرفة قلم صرف المعاشات

من مقتضى البيانات الواردة في السجل (استمارة ١٤٤ حسابات)

٤٦ - يجب على المصالح بعد التأشير بسجلاتها عن تاريخ قطع المعاش أن تخبر

في الحال ادارة عموم الحسابات عن توفوا من أرباب المعاشات أو من تزوجن من الارامل

أو البنات أصحاب المعاشات

يجب على المديرات والمحافظة أن تتخذ الاحتياطات اللازمة لاجل أن الرؤساء

الروحانيين ومشايخ الحارات وحكمدارية البوليس في المدن ومشايخ النواحي يخبرونها

بمن يتوفى من أرباب المعاشات أو بمن يسافر منهم للبلاد الاجنبية

زواج الارامل والبنات يبلغ للمصالح من الجهات التشريعية والرؤساء الروحانيين

٤٧ - حال الاطلاع على الاشعارات الواردة بمن توفوا أو بمن تزوجن من أرباب

المعاشات يجري شطب معاشاتهم من سجل صرف المعاشات وتسليم ملفاتهم الى

الدقترخانه و تحرر ادارة الخريفة العمومية كشوفة كل خمسة عشر يوما بالمعاشات التي جرى قطعها وتعلمها الى ادارة المعاشات فتستزل قيمة المعاشات المحولة من السجل العموي (استقارة ١٤٢ حسابات)

٤٨ - بعد تسجيل المعاشات تكمل ادارة الخريفة العمومية البيانات الواجب درجها في سراكي أبواب المعاشات (استقارة ٤٣ حسابات) مبينة فيها اسم المصلحة المكلفة بالصرف واليوم المعين لصرف المعاش الشهري الشخص المكلف بقبض المعاش يجب عليه أن يوقع على السركي بختمه أو بامضائه
٤٩ - يتحصل ٣٠ مليما تم كل سركي عن المعاشات التي تتجاوز قيمتها مائة مليم في الشهر وانما اذا كان المعاش مربوطا لعائلة واحدة فالمتنعون به لا يلتزمون باليدفع عن سركي واحد

تعني من دفع عن السركي المعاشات التي تبلغ قيمتها مائة مليم في الشهر فأقل اذا فقد سركي أو تلف فليترحم صاحبه بدفع عن السركي الجديد

٥٠ - يجب على المصالح في حالة ما اذا كان بعض السراكي المرسله لها من ادارة عموم الحسابات لا تحصل المطالبة بها أن تخبر بها أصحابها بكتابات رسمية فان تأخرت المطالبة بالسراكي زيادة عن ثلاثة أشهر من تاريخ وصول السراكي للمصلحة يجب على هذه المصلحة أن تعيد تلك السراكي بالمكتابة اللازمة لادارة عموم الحسابات

٥١ - ليس من خصا للمصالح أن تصرف أي معاش كان مالم يكن اسم المصلحة ميدينا صرف المعاشات بالسركي المقدم من صاحب المعاش

جميع المعاشات يجب صرفها قبل انتهاء الاسبوع الاول من كل شهر اذن الصرف شخص على الستة أيام من هذا الاسبوع

أرباب المعاشات الذين لاسباب مقبولة لا يمكنهم الحضور في اليوم المعين لصرف معاشهم يشوع صرف المعاش لهم في أثناء الاسبوع الثاني من الشهر

٥٢ - أرباب المعاشات ملزمون أن يحضروا ابتداء لهم لاجل الاستيلاء على معاشهم

٥٣ - يعني من هذا الالتزام من يأتي ذكرهم وهم

أولا - النساء

- ثانيا - المحجور عليهم والقيوم عليهم
 ثالثا - الأشخاص المنوعون من الحضور بسبب مرض مشيوت بشهادة من طبيب
 مستخدم بالحكومة
 رابعا - العلماء والمنسوبة لطلب العلم
 خامسا - قدماء الموظفين البالغة آخر ما هيته مرتبة لهم تحسين جنسها مصريا فاكتر
 سادسا - ضابطان العسكريه الحائزون لرتبة أميرألاى غافوقها
 سابعا - الأشخاص المقيوم خارج القطر المصري
 ثامنا - نظار الاوقاف الخيرية
 تاسعا - مستخدمو الحكومة أصحاب فوائض الالتزام

التوكيل

- ٥٤ - النساء وأصحاب العاهات وأرباب المعاشات المقيوم خارج القطر المصري
 ونظار الاوقاف الخيرية يجوز أن يكون لهم وكلاء ثابتة وكالهم بتوكيل محررة أمام
 كتاب المحاكم المختلطة أو الاهلية أو القنصلانات أو البطر كقنانات
 ٥٥ - معاشات القصر والمحجور عليهم تصرف الى الاوصياء أو القيمين عليهم
 الثابتة صفاتهم بموجب اعلانات شرعية صادرة من المحاكم الشرعية أو بقرارات
 من المجلس الحسبي أو بشهادات من القنصلانات أو البطر كقنانات
 أما معاشات القصر التي يبلغ مقدارها جنيه مصري واحد فأقل فائدت صفة الوصى
 يسوغ أن يكون بموجب شهادة محررة من شخصين مستخدمين بالحكومة أو من المشايخ
 ومأذونى القضاء بالنواحي أو من مشايخ الحارات فى المدن
 ٥٦ - معاشات العلماء والمنسوبة لطلب العلم يجوز صرفها الى وكلائهم الثابتة
 وكالهم بتوكيل على ورق ممتوغ مصدق عليهم من مشيخة الجامع الأزهر
 ٥٧ - معاشات قدماء الموظفين البالغة آخر ما هيته تحسين جنسها مصريا فاكتر
 فى الشهر ومعاشات الضابطان الحائزين لرتبة أميرألاى غافوقها يجوز صرفها الى وكلائهم
 الثابتة وكالهم بتوكيل محرر على ورق ممتوغ يقصد مباشرة الى رئيس المصلحة المكلفة
 بصرف معاشاتهم

٥٨ - المعاشات المرتبة لمستخدمي الحكومة تطير فوايض التزام يجوز صرفها لوكلائهم بموجب وكيل محرر على ورق ممتوغ يقدم بمكاتب رسمية من رئيس المصلحة المستخدمين همها الى المصلحة المكافئة بصرف هذه المراتب

٥٩ - الاوصياء والقيوم والوكلاء ملزمون بان يقدموا في كل ثلاثة اشهر رأى في أول يناير وأول ابريل وأول يوليو وأول أكتوبر من كل سنة الشهادات المثبتة بقاء المروط الموهون عليها بصرف المعاش المكلفين باستيلاته

٦٠ - الحريمات والاوصياء والقيوم والوكلاء مكلفون بان يقدموا في كل ثلاثة اشهر رأى في أول يناير وأول ابريل وأول يوليو وأول أكتوبر من كل سنة الشهادات المثبتة بقاء المروط الموهون عليها بصرف المعاش المكلفين باستيلاته

٦١ - وهذه الشهادات هي

أولا - شهادة البقاء على الحياة

ثانيا - « بقاء الترميل

ثالثا - « بقاء البنات بغير زواج

رابعا - « بعدم الاستخدام اذا كان المعاش لقاصر

وهذه الشهادات يجب أن تكون من اثنين من مستخدفي الحكومة أو من شيخ الجامع الأزهر أو من القنصلات أو من البطر كنانات

٦٢ - ويلزم أن تكون الشهادات المذكورة محررة على ورق ممتوغ اذا كانت تتعلق بمعاش قدره شهريا ثلاثة جنيها مصرى فاكثر وعلى ورق معتاد اذا كانت تتعلق بمعاش قدره أقل من ثلاثة جنيها في الشهر

٦٣ - الاشخاص المذكورون في المادة (٥٧) يجب عليهم أن يحضروا لقلم مراجعة السراكي حسابات المصلحة المكافئة بصرف معاشاتهم ومعهم السراكي والمستندات المكلفين بتقديمها وأما أرباب المعاشات الآخرون فيجب عليهم أن يحضروا ومعهم سر اكهم فقط والمستندات

٦٤ - مراجعة السراكي تكون بواسطة مضاهاتها على سجل المعاشات ويجب على المراجعين أن يتحققوا تحت مسؤوليتهم حقيقة شخصيات أرباب المعاشات أو وكلائهم فإذا كانت السراكي والشهادات والتوكيلات مستوفاة يسلم لصاحب الحق بعد التحقق من حقيقة شخصيته اذن بصرف المعاش ويقطع هذا الاذن من دفتر قسمة (استمارة نمرة ١٤٧ حسابات) وتوضع أوراق الصرف في ظاهر السراكي

٦٥ - يبين في اذن الصرف اسم صاحب المعاش ومقدار المعاش الشهري وبين المتأخر من المعاش لغاية الشهر الماضي عند الزوم والاستقطاعات والمبلغ الصافي المتبقى صرفه وهذا المبلغ الاخير يجب تقطيعه وماعدا ذلك يتوضع في الاذن عن رجال العسكرية اذا كانت آخر خدمتهم في القطر المصري أو في الجهات السودانية وعن الملكية اسم المصلحة حيث كان أرباب المعاشات أو مورثوهم مستخدمين قبل احوالهم على المعاش

٦٦ - اذن الصرف يؤشر عليه من الكاتب الذي حرره ويقع صاحب المعاش على الايصال الموجود فيه ويوضع على هذا الايصال بما يشي بعدم استخدامه ويجب على الكاتب أن يضاير هذا التوقيع على التوقيع الموجود في سركي صاحب المعاش وعندما يتحقق من مطابقتهم ما يسلم الاذن لصاحب المعاش ليقدمه للغزينة

٦٧ - في آخر اليوم يسلم الباشكاتب الى الصراف ايصالا موقتا بدلا عن اذونات المعاشات التي صرف قيمتها وهذه الاذونات يجري التوريث من واقعها في كشوفة تفريغ (استمارة ١٥٠ حسابات) تحرر يوميا عن كل مصلحة حيث كانت آخر خدمة أرباب المعاشات أو مورثيهم

وبعد اجراء هذه العملية يجري تكوين كشوفة التفريغ ويسلم بقيمتها اذنانها الى الصراف بدلا عن الايصال الموقت الذي يجب اعدامه

٦٨ - اجماليات كشوفة التفريغ ترحل يوميا الى الكشف الاجالي (استمارة ١٥١ حسابات) في الصفحة المحفوظة للمصلحة المحررا اليها الكشف أمام التاريخ الذي جرى فيه الصرف وعلى ذلك فالكشف الاجالي يستل على جميع الصرقيات التي صارت احوالها في الشهر لحساب المصلحة حيث كانت آخر خدمة صاحب المعاش

تقبل العدلات
اليومية

كشوفة يومية
شهرية

٦٩ - كشوفة التفريغ ومستندات الصرف يجب ارسالها الى ادارة عموم الحسابات في ٢١ من الشهر

٧٠ - ويجب رقم غمر صحف سجلات ادارة عموم الحسابات على أدونات الصرف التي يجب ترتيبها بحسب الغرام المذكورة

٧١ - المعاشات المسجلة بالصحة التي تتأخر المطالبة بها زيادة عن ستة أشهر المتأخرات لا يجوز صرفها الا بموجب أمر يصدر من نظارة المالية والطلبات التي تقدم بها يجب أن تكون متضمنة أسباب التأخير عن المطالبة بصرف المعاش

المتأخرات من المعاشات المربوطة بمقتضى لأئحة توقيق باشا الصادرة في ٢١ يونيو سنة ١٨٨٧ ولائحة المعاشات العسكرية الجديدة الصادرة في ٢٦ لولي سنة ١٨٨٨ ولم يطالب بها في ميعاد ستة من تاريخ آخر صرفه تكون حقا للحكومة ومع ذلك فإنه مرخص لنظارة المالية أن تصرف من أصل المتأخرات عند ما يترا أى لها ذلك موافقا معاش سنة واحدة يكون انتهاءها غاية الشهر السابق على الشهر المقدم فيه الطلب

وأما المعاشات المربوطة بمقتضى اللوائح الأخرى فسقوط الحق فيها يكون بمقتضى أحكام القانون المدنى بعد مضي كل خمسة سنين

٧٢ - المرتبات نظير أطيان متنازل عنها للحكومة (فايض التزام) التي ينقص مقدارها عن ٣٠٠ مليم في الشهر تستبدل بمقدود باعتبار عشرة أضعاف المرتب السنوى وأما فوائض الالتزام المذكورة التي تحت يد أصحابها أطيان أو إسي مشترط فيها رجوعها للحكومة بعد انقراض ذريتهم فتستبدل بمقدود باعتبار عمانية أضعاف وثلاث ضعف قيمتها السنوية وتصور الاطيان المعطاة حين ترتيب هذه الفوائض ملكا مطلقا للمستحقين

لايسرى هذا الحكم على المرتبات والاطيان الموقوفة

مرتبات
نظير فايض التزام

فصل رابع الصرف

قسم ٣ - أجر الشغالة

٧٣ - قيد الشغالة القليلة الذين يشتغلون باليومية تقيد أسماؤهم بدفتر يومية (استمارة ٦٥ حسابات) حيث تعطى لهم تمرجيل متسلسلة وهذه الفرق توضع أيضاً على السراكي (استمارة ٦٦ حسابات) التي تسلم للشغالة

٧٤ - عند حضور الشغالة صباحاً يجرى احصاء عددهم بمعرفة ناظر الاشغال فيؤشر في دفتر اليومية عن الحاضرين منهم والغائبين ويأخذ من الشغالة الحاضرين سراكيهم

وبعد الظهر يجرى احصاء عدد الشغالة ثانياً عند ابتداء الشغل وإذا وجد منهم شغالا غائباً فيؤشر في دفتر اليومية وفي السراكي بأن ليس له حق الا في نصف يوم فقط وفي آخر اليوم بعد مراجعة السراكي على دفتر يومية الشغالة يوقع على السراكي بختم ناظر الاشغال وتسلم للشغالة

٧٥ - وفي يوم الصرف يجرى تكوين دفتر يومية الشغالة ويتبين فيه عدد أيام الشغل والاجرة اليومية وجملة المبلغ المستحق لكل نفر

٧٦ - ويجب أيضاً تكوين أيام الشغل في السراكي ومضاهاة النتيجة على عدد الايام الواردة بدفتر يومية الشغالة ثم يؤشر بالاشكاك بما يشهد على صحة هذه المضاهاة وتسلم السراكي للشغالة

٧٧ - صرف الاجر للشغالة يكون كل خمسة عشر يوماً أو كل شهر بمقتضى كشف صرف (استمارة ٦٤ حسابات) مبنياً فيه على السجل وأسماء الشغالة وعدد أيام الشغل من واقع دفتر اليومية والسراكي وفيه الاجرة اليومية والمبلغ المستحق لكل اسم والمستقطع منه نظرياً ورق تغه والمبلغ الصافي المقترض صرفه الخاتمة الأخيرة في كشف الصرف معدة لتوقعات أرباب الحقوق

٧٨ - يلحق بكشف الصرف اذن على الخزينة بالمبلغ الصافي المقتضى صرفه وهذا الاذن يقطع من دفتر قسمة (استمارة ٥٢ حسابات) ويجرى توزيع المبلغ على أربابه بمعرفة صراف الخزينة بحضور أسطاوات الشغالة ومندوب من طرف رئيس المصلحة الذين يشهدون بأنه قد استولى كل من أرباب الحقوق حقه
يجب على الشغالة أن يسلموا سراكمهم الى صراف الخزينة بعد أن يوقعوا على كشف الصرف باستلام أجرةهم
يؤشر في دفتر يومية الشغالة عن تاريخ صرف الاجر للشغالة

٧٩ - يجب على الباشكاتب أن يعدم السراكي بعدهم اجمعها على كشوفة اعدام السراكي الصرف التي يرسلها مع الحساب الشهري لنظارة المالية مؤشرا عليها منه بعليل على اعدام السراكي المذكورة

فصل رابع المصرف

قسم ٤ — مصروفات متنوعة

- ٨٠ - طلبات صرف المصروفات المتنوعة تقدم على طلب (استمارة ٥٠ حسابات) طلب الصرف
- ٨١ - مشتريات الاصناف التي تبلغ أثمانها من ٣٠ جنيه مصري فأقل يصير مشتريات اجزاؤها بالممارسة ويصدق على أثمانها من رئيس المصلحة
- ٨٢ - وأما اللوازم التي يزيد مقدار أثمانها عن ٣٠ جنيه مصري فيعمل عنها مناقصة بموجب طلبات تقدم ضمن مظاريف مختومة ويجرر عنها جداول تتضمن الشروط التي يجب تقديم اللوازم على موجبها وتبين فيها الاصناف المقترحة لتقديمها وأجناسها ومقاساتها وأوزانها وأحجامها وتعرض عيناتها على المتنافسين
- ٨٣ - وبعد فتح المظاريف يجب على المصلحة أن تعقد الكوتراوات اللازمة مع من كانت أسعاره مقبولة
- ٨٤ - الاعلانات المتعلقة بالمناقصة والاسعار المعروضة وأسماء الأشخاص المقبولة أسعارهم تنشر بالجريدة الرسمية
- الكوتراوات المنعقدة التي تبلغ قيمتها ألف جنيه فما فوق يجري نشرها أيضا بالجريدة الرسمية
- ٨٥ - في أي حال من الاحوال لا يسوغ الخروج عن النصوص والشروط المندرجة في جداول شروط تقديم اللوازم وفي الكوتراوات ولا يجوز مطلقا للمصالح أن تطيل المدة المعتبرة لتسليم الاصناف ولأن تقبل أصنافا لا تكون مطابقة بالتام الى العينات الموجودة مع جداول الشروط
- ٨٦ - لا يجوز للمصالح أن تقبل في الكوتراوات التي تعقد هـ مع أفراد الناس بالبيعار عقارات معدة لأقامة مصالح الميري درج أي نص يترتب عليه إعفاء المالك من الاموال أو العوايد المقررة بأى صفة كانت على الاملاك المذكورة

ايجارا لا مأكن

٨٧ - الاشتراك في أى جريدة كانت لا يجب أن يكون زيادة عن نسختين الاشتراكات على الكثير في المجلات

يستثنى من هذا الحكم الإجراءات العملية فقط اللازمة لنظاري المعارف العمومية والأشغال العمومية

٨٨ - يجب على رؤساء المصالح أن يلاحظوا بان استعمال المخابرات التلغرافية التلغرافات لا يكون الا في الاحوال الضرورية جداً وبغاية الوجاهة

٨٩ - يجب على المصالح أن تدفع أجرة التلغرافات التي تصدرها نقداً وتخصم قيمتها بمصروفاتها

ما يصرف في أجر التلغرافات الصادرة يؤيد بموجب ايصالات تعطى به من مكاتب التلغرافات

٩٠ - وبخصوص المراسلات التلغرافية مع البلاد الاجنبية فالحكومة لها الحق في تنزيل خمسين بالمائة من سعر تعريفه قوماً نسبة الاسترن تلغراف (التلغراف الانجليزي) من أجر التلغرافات التي ترسلها بواسطتها

٩١ - كافة الترميمات وكافة الأشغال يجب أن يعمل عنها مقياسها ابتداءً من ترميمات وأشغال يصدق عليها من رئيس المصلحة

اجراء الترميمات والأشغال المذكورة يكون تحت ملاحظة مندوب من طرف المصلحة الذي عند انقضاء الترميمات والأشغال المذكورة يحضر شهادة تدل على استيفاء اجرائها بحسب الشروط الواردة بالمقاييس

٩٢ - وبخصوص الأشغال المتعلقة بتوسيع وتمكين وحفظ البنايات وتغيير هيكلها يجب على المصالح أن تقام عن ذلك مع نظارة الأشغال العمومية

٩٣ - الموهلة المستحقة لتعهدى ورق النغمة والثلث الذي يخص ما دوفى القضاء العمولة على بيع ورق النغمة من الرسوم المتحصلة بمعرفةهم على عقود الزواج يستثنى منها هؤلاء الأمور ومن متحصلاتهم وعند توريد هذه المتحصلات الى خزينة المصلحة تجري خصم العمولة وتلك الرسوم في مصروفاتها بموجب البيان المعطى عنها في الحافظة (استمارة ٣٧ حسابات) وقصيف المبلغ المورد تخزنها الارادات

٩٤ - مصاريف الطبع - لا يجوز للمصالح أن تكاف المطابع الخصوصية بأجر المطبوعات اللازمة لها بدون تصريح يصدر بذلك من مجلس النظار أذ أن هذه الاشغال يجب اجراؤها في مطبعة بولاق الاهلية

٩٥ - في أول السنة يصير اخطار مطبعة بولاق بالمبالغ المقررة لكل مصلحة تطير مصاريف المطبوعات وهذه المبالغ تعينها نظارة المالية وتدرجها في الميزانية

٩٦ - تخابر المصالح مطبعة بولاق مباشرة بخصوص المطبوعات اللازمة لها وأما المديرية والمحافظات ومصلحة المحمودية والمطرية فان ما يلزم لها من المطبوعات تقدم به للمباح على حافظة (استمارة ٨٧ حسابات) الى مصالح العموم التابعة هي لها فتتولى هذه المصالح أمر التوصية على جميع الدفاتر والمطبوعات وحصرها وارسالها للمصالح المبنية أعلاه معصوبة بأشعار الارسال (استمارة ٨٨ حسابات)

٩٧ - بوصول الارسابات للمصالح تفصل من اشعار الارسال (استمارة ٨٨ حسابات) القسمة التي هي بمقام ايصال وترسلها لمصلحة العموم موقعا عليها من رئيس المصلحة

٩٨ - التواصي التي تعطى للطبعة والارسابات التي تصدر للجهات توردي في الدفاتر (استمارة ٨٩ حسابات)

٩٩ - التواصي التي تعطى للطبعة من المصالح المصريح لها بتقديم الطلبات لها مباشرة يجري تحريرها أيضا على (استمارة ٨٧ حسابات) وتستعمل المطبعة لذلك اشعار الارسال (استمارة ٨٨ حسابات) ودقتر التواصي والارسال (استمارة ٨٩ حسابات)

١٠٠ - وفي آخر الشهر ترسل المطبعة لنظارة المالية كشفا ببيان جميع مصاريف الطبع التي مبار ابرؤها لحساب المصالح وهذا الكشف يجب أن يكون وصوله لنظارة المالية في اليوم الخامس من الشهر التالي

١٠١ - يجب على المطبعة أن ترفض كل توصية تزيد قيمتها عن المقرر بالميزانية وفي حالة ما اذا كان المبلغ المقرر لمصاريف الطبع غير كاف فعلى المصلحة أن تقوم بدفع ما يزيد عنه بواسطة توفيرات يصير اجراؤها من أنواع المصروفات الاخرى الواردة بميزانيتها

١٠٢ - النقود المخصصة للصاري السريه تكون تحت طلب نظار النظارات
المصاريف السريه في المديرية والمحافظات تؤخذ من اعتماد مخصوص مفتوح
لنظارة الداخلية ولايجرى خصمها حالا بالمصروفات بل تضاف في حساب مصروفات
تحت التسويه

وفي اليوم العشرين من كل شهر يجرى ويريد جملته المصروفات السريه قلم واحد
في كشف المصروفات المتنوعه (استمارة ٥٠ حسابات) ويرسل هذا الكشف
لنظارة الداخلية أما بيان مفردات المصروفات السريه فيكون تقديمه لناظر الداخلية
شخصيا فيقابل الجمله الواردة بالاستمارة (حسابات) على بيان مفردات المصروفات
ويعيد للمصلحة الكشف الاجالى بعد أن يصدق عليه فيجري حينئذ المصلحة تسويه
المصروفات السريه بالاضافه على اداره الخزينة التي تخصمها من ميزانية نظارة
الداخلية

١٠٣ - المصاريف المتنوعه التي يستلزمها نقل المسجونين تخصم بمصروفات
مصلحة البوليس

١٠٤ - خدمة صيارف النواحي يجري صرفها بمقتضى الاحكام المنصوص عنها
بفصل ٢

١٠٥ - الاموال المقصولة بغير حق لايسوغ صرفها لاربابها الا بموجب تصريح
يصدر بها من نظارة المالية (ادارة عموم الحسابات) ولذلك يجب أن يقدم لهذه النظارة
في واحد ١٥٠ من كل شهر كشف بيان الطلبات المستعمه في الخمسة عشر يوما الماضية
مبين فيه أسماء أصحاب الشأن والمبلغ المستحق ونوع الاموال وأسباب صرفها

١٠٦ - المبالغ المودعه بصفة تأمين تصرف لارباب الحقوق بناء على شهادة من
المصلحة صاحبة الشأن تدل على أن الشروط المبني عليها وضع التأمين قد صادرا وتمتعها
ويجب أن يلحق بطلب صرف أى أمانة كانت الاصل الذي أعطى لها صاحبها

١٠٧ - اذا جرى تسوية الامانة بكاملها بالاضافه للايرادات والحسابات التسويه
يجب على المراجع أن يجريها كشف تسوية (استمارة ٦١ حسابات)
وأما اذا كانت التسوية عن جزء من الامانة فيجري القيد بموجب بيان يجري على اذن
الصرف ياتي بالامانة المستحق لصاحبها

فصل رابع الصرف

قسم هـ — السلف المستديمه

المصروفات المقتضى اجراؤها من السلفة المستديمه ١٠٨ - السلفة المستديمه معدة لتأدية المصروفات الوقفيه الجارية التي مقدارها أقل من جنيهين مصريين أما مصاريف الانتقال وبدل السفر فيه فلا يجوز صرفها من السلفة المستديمه المستديمه

١٠٩ - مقدار السلفة المستديمه تعيينه نظارة المالية بناء على طلب رؤساء المصالح السلفة المستديمه يعهد بهم إلى مأمور مسئول فيختار لذلك دفترًا مخصوصا (استمارة ٦٣ حسابات) يقيد فيه المبالغ التي يستلها المصروفات التي يجريها في حالة نقل أو رفت الأمور المعهودة إليه السلفة المستديمه يجب مراجعة علميته وإخلاق طرفه وإضافة الباقي على العهد الجديد

١١٠ - لا يسوغ صرف شيء من نفود السلفة المستديمه بدون مستند يؤشر عليه رئيس المصلحة باعتماد الصرف

استرجاع المصروفات ١١١ - عندما تقارب السلفة المستديمه النفاذ يقدم المأمور المعهودة إليه السلفة التي صار اجراؤها إلى قلم الحسابات كشفاً (استمارة ٦٢ حسابات) بالمصروفات التي أجازها أو وقع عليه ويعجب به بالمستندات التي مقدارها جنيه مضرى واحد فما فوق وأما مستندات المصروفات التي مقدارها أقل من جنيه مصري واحد فيحفظها المأمور المعهودة إليه السلفة المستديمه كل مدة السنه ويجب عليه أن يحرر على الكشف (استمارة ٦٢ حسابات) شهادة تدل على أن المصروفات صار اجراؤها حقيقة وأن المستندات جرى حفظها ويصدق رئيس المصلحة على هذه الشهادة

١١٢ - يجب على قلم الحسابات أن يتأكد من استيفاء المستندات المقدمة وأن يورد في الكشف بيان المصروفات بإيضاح فصول ونسود المزاينة المقتضى احتسابها منها وأن يحرر الاذن المسطر بنيل الكشف (استمارة ٦٢) بقيمة المبالغ المنصرفة

اعدام المستندات ١١٣ - عند اقضاء السنه يجري اعدام المستندات المحفوظة بحضور رئيس المصلحة أو مندوب من طرفه الذي يحرر شهادة على أول اذن صرف يعطى في السنه التالية بأن المستندات قد جرى اعدامها

فصل رابع المصرف

قسم ٦ - أحكام عمومية

١١٤ - رؤساء المصالح الذين يباشرون مصروفات أو يصرفون مبالغ غير مقررة الاذن بالمصرف في موازينهم أو تتجاوز قيمتها المبالغ المربوطة لمصروفاتهم ~~يكونون~~ مسؤولين بثالث المصروفات

١١٥ - مديرو المديرية والمحافظون ومأمورو مصلحة المطرية والمحمودية لهم أن يأمروا بصرف جميع مصروفات مصلحة الادارة والتحصيل التي لا تتجاوز قيمتها عشرة جنيهات مصرية وذلك تحت مسؤوليتهم بدون استئذان عنها ابتداء من نظارة المالية

١١٦ - طلبات الصرف تحرر بمعرفة أصحاب الشأن وتقدم مع المستندات المؤيدة لها إلى قلم الحسابات

طلب الصرف يجب أن يتوضح فيه المبلغ المقضى صرفه بالرقم والكفاية ووقع عليه من صاحب الحق الذي يلزم أن يوقع أيضا على جميع التخصيمات أو الإضافات أو الخصيمات التي تحدث في الطلب

١١٧ - الأوراق المقضى تقديمها تبدأ لطلبات الصرف هي الآتية
عن مصاريف الانتقال } شهادات من مصلحة السكة الحديد وإيالات من مكاتب
وأجر التلغرافات } التلغراف

عن مشتري أصناف } فواتير بيان نوع الأصناف ومقدراتها وقيمتها وصورته من
أومشتري مهمات } خداول الشروط ومن محاضر المناقصة وسندات
الإضافة على العهد وشهادات القيد بالتاريخ

عن مصاريف الترميمات } المقاييسات الابتدائية والكوترات والشهادات بالتام
والاشغال } الاشغال والإضافة على العهد والمقاييسات الختامية

عن الامانات - - - - - ايضالات التوريد
أوراق المستندات يجب تقديمها وتبيان عددها في طلب الصرف

- مراجعة قبل الصرف ١١٨ - يجب على المراجع أن يتأكد
أولاً - أن المبلغ المنصرف مندرج في الميزانية أو مصدق عليه بقرار صدر بعدها
ثانياً - أن الطلب مقدم من أصحاب الحقوق أو من وكلائهم وأنه معصوب بجميع
الأوراق المثبتة لحقوق الطالب
ثالثاً - أن لا يكون حصل أدنى تغيير في القوائم ولا في سندات الاضافة ولا
في الاسعار المعينة
رابعاً - أن المبلغ المنصرف لا يظهر أنه باهظ
- ١١٩ - في حالة تقديم الوازمات اليومية الى الاستباليات مثلاً وتأيدها بأذونات
وسراً كي تسليم يجوز للمراجع أن يكتب في مراجعة خمسة وعشرين بالمائة من المستندات
الأنه يجب عليه اجراء هذه المراجعة من المستندات المختصة بالاصناف المسجلة من كل
تاخر
- ١٢٠ - أوراق المستندات يجب أن تبطل بواسطة وضع بصمة عليها مرفوم فيها
كلمة « تراجع »
- ١٢١ - اذا وجد بين أوراق المستندات المقدمة تأييد الطلب الصرف مستندات
مخالفة للقواعد المرعية أو غير مستوفاة جاز توقيع الصرف عن مبالغ المستندات
المقتضى استيفائها اذا رغب الطالب ذلك
- ١٢٢ - يجب على المراجع أن يتحقق بأنه لم يرد بحسابات التسوية مبالغ كان يمكن
اجتسابها مباشرة من الإيرادات أو من المصروفات المقررة من الميزانية
- اذونات الصرف ١٢٣ - ان لم يظهر من مراجعة طلب الصرف وأوراق المستندات المؤيدة له
أدنى مخالفة للقواعد المرعية يجوز للمراجع اذن الصرف باسم صاحب الحق ويستنزى
من المبلغ المقتضى صرفه عن ورق التفتح وأما ما يصرف نظير مصاريفها انتقال وبديل
سفره وما هيأت الموظفين بموجب كوتيراتات وعمولة متعهدي ورق التفتح فلا
يستقطع منه عن ورق التفتح
يعاقب أيضاً من استقطع عن ورق التفتح ما يخص مآذونى القضاء من الرسوم المتحصلة
بمعرفهم على عقود الروايح

١٢٤ - الامانات المنصرفة لا يجب تحصيل أى رسم عليها متى كان صرفها من خزينة خلاف خزائن المحاكم ولا يستقطع منها ثمن ورق القفحة الا اذا كانت عن اثمان لوازمات أو ماهيات مستخدمين أو مكافآت لما مورى البوليس السرى ومصلحى المصلح والدخان وغير ذلك

١٢٥ - اذن الصرف يجب أن يتوضع فيه بالكتابة المبلغ الصافى المقتضى صرفه ببيان أصول وأقسام وبنود وأنواع بنود الميزانية المقتضى احتسابه منها يجب على المراجع أن يستعمل عند اللزوم كشف التفريغ (استمارة ٦٧ حسابات) لاجل تفريغ أوراق المستندات المختصة بالبنود المتنوعة فى الميزانية ويلحق هذا الكشف باذن الصرف بعد أن يحرف فى ذيله بيان عن المصروفات بإيضاح الأنواع التى احتسبت منها بالميزانية

١٢٦ - أدونات الصرف يجرى قيدها فى دفتر مراجعة اعتمادات الميزانية (استمارة ٨١ حسابات) وانما هذا الحكم لا يسرى على المديرية والمحافظات حيث هذه المراجعة جارية على دفاتر مقررات المصروفات ويبين فى هذا الدفتر مقررات اعتمادات الميزانية بفصولها وبنودها وأنواع بنودها والاعتمادات الاضافية أو الغير اعتيادية المصرح بها بقرارات خصوصية الاعتمادات المنقولة أو المحولة يجب توريدها حالاً فى الدفتر المذكور بنوع أن يكون القيد فى أصول وخصوم الاعتمادات أولاً بأول

١٢٧ - وبعد وقف المراجع على المبلغ الباقي من الاعتماد بواسطة مضاهاته الاعتماد على جملة الادونات السابقة يؤشر على اذن الصرف بما يشيد قيده فى دفتر المراجعة

١٢٨ - وأما الامانات فالطلب الذى يقدمها يجرى مراجعته على المحلى فى دفتر الامانات بأسماء أصحابها حيث يؤشر المراجع عن صرف الامانة فى المحل المعد لذلك

١٢٩ - يؤشر على اذن الصرف من الباشكاتب ويوقع عليه من رئيس المصلحة صرف الادونات وبعد التوقيع على اذن الصرف تفصل منه المستندات لاجل حفظها فى قلم الحسابات ويسلم الاذن لصاحب الحق ويتوجه به الى الخزينة وأما كشوفه الماهيات فتبقى مستنداتها مطبقة بها

١٢٠ - تلحق المستندات بالادوات المنصرفة لتكون مؤيدة لكشف المصروفات الشهرى وأما المصروفات التى أقل من عشرة جنيه مصرى فالمستندات التى يقتضى إلحاقها بادن الصرف تكون قاصرة على سند الاستلام المحرر على اذن المصرف من صاحب الحق وسندا لاضافة المحرر بأصناف المفروشات والادوات أو المهمات المشتراة وشهادات السكة الحديد بنقل العفش والاتباع ومابقى من الاوراق الأخرى يجرى اعدامه بعمرفة الباشكاك بحضور رئيس المصلحة أو مندوب من طرفه ويؤشر على اذن الصرف عن اعدام السندات المذكورة

فصل خامس

المحسابات

قسم ١ - المخزينة

- ١ - يجب على رؤساء المصالح أن يتخذوا جميع الاحتياطات اللازمة لأجل التحفظ المخزينة على المحل الموجود فيه صندوق المخزينة كافة النقود يجب أن تكون مجموعة في صندوق المخزينة
- ٢ - ومع ذلك لمصلحة الكبرك مرخص لها أن تضع في البنوك بحساب الفائدة النقود الناشئة من الامانات المودعة عندها وهذه القوائد تكون حق الحكومة وتضاف كل ستة أشهر للإيرادات العمومية بمصلحة الكبرك الزائدات في إيرادات مصلحة البوسنة المصرية وإبورات البوسنة الخديوية تودع أيضا في أحد البنوك الذي تعينه نظارة المالية
- ٣ - عند تقفيل عمليات اليوم يضع الصراف الاختتام على باب المخزينة بحضور المأمور المكلف بالحرس ليلا ويجب على هذا المأمور أن يكون حاضرا بذاته في عند اليوم التالي عند فك الاختتام بمعرفة الصراف
- ٤ - وحدة العملة المصرية هي الجنيه المصري
- ينقسم الجنيه المصري إلى مائة قرش
- ويتقسم القرش إلى عشرة أعشار (عشرة أجزاء)
- ٥ - العملة الرسمية هي

عملة ذهب

الجنيه المصري

القطعة قيمة ٥٠ قرشا (نصف الجنيه المصري)

» ٢٠ » »

» ١٠ » »

» ٥ » »

(عمله فضه)

القطعة قيمة ٢٠ قرشا

» » ١٠ قروش

» » ٥ »

» » ٢ قرشين

» » ١ قرش واحد

» » $\frac{1}{2}$ نصف قرش

» » $\frac{1}{4}$ ربع قرش

(عمله نيكل)

القطعة قيمة ٥ خمسة أعشار القرش

» » ٢ عشري القرش

» » ١ عشر القرش

(عمله برونز)

القطعة قيمة $\frac{1}{2}$ نصف عشر القرش

» » $\frac{1}{4}$ ربع عشر القرش

٦ - جميع أنواع العملة منقوش عليها الطغرا السلطانية وسنة جلوس جلالة السلطان وسنة وليته والجملة (ضرب في مصر) وقيمة القطعة

٧ - عيار العملة الذهب هو ٨٧٥ جزأ من الألف من الذهب الخالص ومائة وخمسة وعشرون جزأ من الألف من النحاس

يكون مسموح عيار العملة الذهب جزأ من ألف جزء أكثر أم أقل من العيار الرسمي

٨ - يكون وزن العملة الذهب الرسمي كما يأتي

٨٥٠٠ غرام للجنينة المصري

٤٢٥٠ » لقطعة الخمسين غرشا الذهب

٧٠٠ » » العشرين »

٨٥٠ » » العشرة غروش »

٤٢٥ » » الخمسة »

يكون مسموح وزن الجنيهات المصرية وقطع الخمسين قرشا الذهب جزء من ألف جزء
أكثر أم أقل من وزنهم الرسمي وخمسة أجزاء من ألف جزء من باقي المسكوكة الذهبية
٩ - عيار العملة الفضة هو $\frac{1}{1000}$ ٨٣٣ جزء من الألف من الفضة الخالصة العملة الفضة
و $\frac{1}{166}$ جزء من الألف من النحاس
يكون مسموح عيار العملة الفضة ثلاثة أجزاء من ألف جزء أكثر أم أقل من العيار
الرسمي

١٠ - يكون وزن العملة الفضة الرسمي كما يأتي

٢٨	غرام	عن	قطعة	قيمة	٢٠	قرشا
١٤	»	»	»	»	١٠	قروش
٧	»	»	»	»	٥	»
٨٠٠	»	»	»	»	٢	قرشين
٤٠٠	»	»	»	»	١	قرش
٧٠٠	»	»	»	»	$\frac{1}{2}$	نصف قرش
٣٥٠	»	»	»	»	$\frac{1}{4}$	ربع قرش

يكون مسموح وزن القطع الفضة ذات العشرين قرشا والعشرة قروش ثلاثة أجزاء
من ألف جزء من وزنهم الرسمي وعشرة أجزاء من ألف جزء من باقي المسكوكة الفضية
١١ - عيار العملة النikel هو ٢٥ من المائة من النikel و ٧٥ من المائة من
النحاس

١٢ - يكون وزن العملة النikel الرسمي كما يأتي

٤	غرام	عن	قطعه	قيمة	خمسة	اعشار	القرش
٢٥٠٠	»	»	»	»	عشري	القرش	
١٥٠	»	»	»	»	عشر	القرش	

١٣ - عيار العملة البرونز هو ٩ من المائة من النحاس و ١ من المائة من القصدير
١٤ - عيار العملة البرونز هو ٩ من المائة من النحاس و ١ من المائة من القصدير
١٥ - عيار العملة البرونز هو ٩ من المائة من النحاس و ١ من المائة من القصدير

- ١٤ - يكون وزن العملة البرونزية الرسمى كما يأتى :-
 ١ - ٣ غرام عن قطعه قيمة نصف عشر القرش
 ٢ - ٤ » » ربيع عشر القرش
- ١٥ - ضرب العملة بحفوظ الحكومة دون سواها ويجوز مع ذلك أن تضرب عمله ذهب على ذمة من يرغب من أفراد الناس بمقتضى الشروط التى تحددها نظارة المالية
- ١٦ - ويسوغ لخزائن الحكومة أن تقبل خلاف العملة المصرية المذكورة المسكوكة الذهبية الآتية وأقسامها الذهبية وهى
 الجنيه الانكليزى بسعر ٩٧٥ ميليم
 » الجميدى » ٨٧٧ ١/٢
 » القينقى » ٧٧١ ١/٢
- ١٧ - الجنيهات المصرية وقطع الخمسين قرشا (أنصاف الجنيه) التى يقل وزنها بسبب المعاملة العادية بها عن ٤٠ ٨٩ غرام و ٢٢٠ ٢٤ سطل التداول الرسمى بها انما تقبل بقيمتها الاسمية فى نظارة المالية ولا تعادل للتداول
- ١٨ - النقود الذهب التى تساوى عشرين قرشا وعشرة قروش وخمسة قروش والنقود الفضة والنيكل والبرونز التى يتقص وزنها نقصا وافرأا والى يكون اضعف رسمها من اجراء المعاملة العادية بها تسحب من التداول بواسطة دفع قيمتها الاسمية وترسل لنظارة المالية
- ١٩ - العملة الزائفة تضبط وتقطع حالا ويحصر محضروا قاعة الامر ضد حاملها
- ٢٠ - العملة المنقوبة أو التى نقصت قيمتها بطريقة احتيالية لا تقبل فى خزائن الحكومة ولا تستبدل
- ٢١ - لا يجبر أحد على قبول نقود من فضة ببلغ تتجاوز قيمته جنيهين مصرى ولا على قبول نقود من نيكل أو برونز ببلغ تزيد قيمته على مائة ميليم
 وانما يجب على خزائن الحكومة أن تقبل جزأ أو كامل المبلغ الذى يدفع لها من النقود الفضة أو النيكل أو البرونز

العملة الزائفة
والعملة المنقوبة
والتي نقصت قيمتها

معظم ما قبل من
العملة الفضة
والنيكل والبرونز

٢٢ - عمليات الإيرادات والمصروفات يجب اثباتها بالبنية المصرية والميليم فقط كسورات الميليم وأما كسورات الميليم التي تظهر في تضريب أصناف العمل بعملية الإيراد فيجوز قيدها بجهة مخصوصة في يومية الصرف وتحويل جملة هذه الخاتمة من يوم إلى يوم وفي آخر الشهر يحوز بها إضافة على الصرف ويجوز إضافتها للإيرادات السابرة بصرف النظر عن كسورات الميليم التي يلزم تحويلها إلى الشهر التالي في حالة الكسورات كسورات الميليم التي تظهر في نتيجة تضريب الأموال والعوائد النهائية المثبوتة تترك سواء كانت على الحكومة أو لها ولا تحتسب لافي تحصيل الأموال والضرائب ولا في الدفعات من خزائن الحكومة

٢٣ - تعهد مصلحة الخزينة إلى ما مورق عنه نظارة المالية بعد اثبات حسن سلوكه صرف الخزينة واستقامته

٢٤ - صرف الخزينة لا يصير تعيينه قطاعيا ولا يمكنه استسلام وظيفته إلا بعد أن يقدم ضمانه مجزى من شخصين مشهورين اقتدارهما وأن يودع نقودا أو سندات من الدين المصري بصفة تأمين وهذا الشكل الأخير (أي التأمين) يكون مفضلا على الأول ويجب على رؤساء المصالح أن يتحققوا بأكمل وسائل التحري الممكنة من اقتدار واستقامة الأشخاص الضامين للصيارف

في حالة قبولهم الضمان يجب على رؤساء المصالح أن يعينوا نتيجة ما ظهر لهم من التحريات مع الأوراق المختصة بالنظارة المالية حيث يصير اتخاذ القرار القطعي الضمانات يجب إعطاؤها على استمارة عومية متبعة في النظارة بشأن صيارف خزنة جميع المصالح

٢٥ - يجب على الصرف أن يقدم ضمانه حديده أو أن يجدد الضمان القديم وذلك في مدة الخمسة عشر يوما الأولى من شهر أكتوبر من كل سنة والإيقوف عن وظيفته مع حرمانه من المهابة

على التحريات الانتدائية عن اقتدار واستقامة صيارف الخزنة وإرسال نتيجة ذلك لنظارة المالية يجب إقرارهما على حطب مانص في المادة السابقة واتمامهما للغاية ٣٠ نوفمبر على الكثير

وعلى نظارة المالية أن تعيد قبل ١٥ شهر الضمانات التي تكون عرضت عليها وأن تعلن في الوقت ذاته المبالغ المقررة في شأن كل ضمانته

٢٦ - يسوغ طلب تفسير الضامين في كل وقت إذا كانت الأفعال أو الظروف غيرت أوقاله أن تحدث تغييرا في اقتدار الضامين والحكم في ذلك لرئيس المصلحة وهذه التغييرات في الضمانات يصير اجراءها على الشكل المنصوص عنه في المواد السابقة بخصوص تقديم وتجديد الضمانات السنوية

٢٧ - الصراف مسؤول بما يوجب في صندوقه من العملة المغشوشة وأصناف العملة التي يكون وزنها أقل من الوزن الرسمي

٢٨ - يقبل الصراف النقود ممن وردها ويقيم قيمتها في يومية الخزينة (استمارة ١ حسابات) ويعطى لكل دفعة يستلمها فترة متسلسلة تتبع في الشهر وترقم على الحافطة وأما النقود الواردة من صيارف النواحي الجارية مراجعة حواظها ابتداء بقلم الارادات فانها مستثناة من هذا الحكم

ويوقع الصراف بختمه على الحافطة ويسلمها الى من ورد النقود فيقدمها الى قلم الحسابات المكلف بإعطاء الإيصال النهائي بها

٢٩ - ويخصوص المصرفاء يجب على الصراف أن يرفض كل اذن صرف يكون فيه تصليحات أو اضافات أو قسط غير مصدق عليه من رئيس المصلحة أو لا تكون تمت بشأنها اجراءات المراجعة وأمر الصرف

٣٠ - ويجب على الصراف أن يحقق شخصية الأشخاص الذين يقبضون النقود وأن يطلب منهم تحرير سند الاستلام بحضوره وقت الصرف

ويجب أخذ إيصال مخصوص عن كل اذن صرف وإذا اشتمل اذن على جملة من أبواب الحقوق فكل منهم يعطى ايضا بالمبلغ الذي يخصه ولا يلزم أن يكون في نص الإيصال قيد ولا شرط من أي نوع كان الا اذا صدرت تعليمات خصوصية عن ذلك

٣١ - الاذونات المنصرفة تبطل بواسطة وضع بصمة عليها فيها كلمة (صرف) ويجزى قدها في دفتر يومية الخزينة (استمارة ١ حسابات) بحسب ترتيب تقديمها ويعطى لها فترة متسلسلة تتابع في الشهر وترقم هذه الفترة على الإذن الاذونات المنصرفة يجب أن تعاد حالاً الى قلم الحسابات

٣٢ - في آخر اليوم يكون الصراف عمليات الإيرادات والمصروفات ويقطع باقي النقدية في الصندوق ويراجعه على الحسبة اليومية بقلم الحسابات
٣٣ - يعين رئيس المصلحة كل خمسة عشر يوماً وفي أوقات غير معينة أحد المستخدمين ليشرف في جرد الخزينة

جرّد الخزينة

٣٤ - وعلى الأمور المكلف بعمل الجرد قبل الشروع في عملية الجرد أن يتأكد من قلم الحسابات بأنه لم يرد للمصلحة اشعار عن نفوذ تصديرت لها وذلك لاجل أن يتيسر له معرفة ما إذا كانت ارساليات النقود التي صار اشعار المصلحة بها وردت في خزينة هذه المصلحة وقيدت في يومية خزنتها

النقود الموجودة في عهدة الصراف يجب عدّها وإذا كانت أصناف العملة موجودة ضمن أكياس فيؤخذ بعض الأكياس ويجرى عد النقود التي ضمنها نظير جاشني وباقي الأكياس يصغر وزنهما

٣٥ - الأمور المكلف بالجرّد يراجع النقود التي وجدت في الصندوق على باقي النقدية في الخزينة الذي صار قطعه لغاية اليوم الماضي من واقع حسابات المصلحة مراعاة في ذلك التسهيلات التي صار إجراؤها في اليوم الموجودة حواظاً بقلم الحسابات والصرفيات المؤيدة بالمستندات التي يقدمها له الصراف وما يظهر من الجرّد يتوضّع باختصار في يومية الخزينة ويوقع عليه من الصراف ومن الأمور المكلف بالجرّد

٣٦ - بعد آخر جرد يصير إراءه في الشهر يجب تحرير محضر بذلك موقعاً عليه من الصراف ومن الأمور المكلف بالجرّد ويجب أن يتبين في المحضر باقي النقدية في الخزينة وهل هو مطابق لباقي النقدية من واقع حسابات المصلحة مع بيان النقود المرسله للمصلحة ولا تكون واردة في يومية الخزينة ولا في حسابات المصلحة ويجب ارسال المحضر المذكور في اليوم ذاته لنظاره المالية

٣٧ - في حالة تغيير صراف الخزينة يجب الشروع في جرد الخزينة قبل تسليمها إلى الصراف الخلف وهذا الجرد يصير إجراؤه بحسب ذات القواعد المنصوصة بشأن الجرّد الذي يجري في كل خمسة عشر يوماً ويتوضّع أيضاً تبعه في يومية الخزينة

٣٨ - اذا ظهر عجز في الخزينة يجب تكليف الصراف بدفع قيمته وهذا بخلاف ما يتخذ في حق من الاجراءات التأديبية

وان لم يحصل تسديد المبالغ الناقصة في الخزينة في ذات اليوم الذي ظهر فيه العجز توقف الصراف عن وظيفته وتبلغ المصلحة المسألة الى نظارة المالية لاجل أن تصدق في حق الصراف قرار بمدونيته بالحكومة وتخذ الاجراءات اللازمة ضده وضد ضامنيه لاجل تحصيل تلك المبالغ منهم طبقا لنص ذكره في ٢١ ابريل سنة ١٨٨٥ المختص بتسديد العجزات

فصل خامس المحسابات

قسم ٢ - صندوق ايداع السندات

حسابات

٣٩ - ايداع السندات يكون بخزينة تقطارة للمالية

كافة العمليات المختصة بايداع السندات تقيد في دفتر (استمارة ٥٨ مكرر حسابات) ببيان اسم المودع وتاريخ الاستلام ويخصص حانة في الدفتر للمحفوظات التي يترأى لزومها في مدة الايداع

الصندوق

٤٠ - الصندوق المعد لايداع السندات له قفل مجوز يفتح بواسطة مفتاحين مختلفين أحدهما بيد الصراف العهدة والثاني بيد كاتب مندوب من طرف ناظر ادارة الخزينة

الايراد

٤١ - السندات المودعة لا يصير قبولها في الخزينة ولا سحبها منها الا بناء على كشوفه مصدق عليها أو محررة من المصالح المكلفة بتفقيذ شروط القوتونات أو البازارات التي ابني عليها ايداع السندات المذكورة وهذه الكشوفه تعرض حال وزودها على ناظر ادارة الخزينة العمومية للتأشير عليها منه وبناء على هذا التأشير يعطى ايضا للمودع السندات بقطع من دفتر قسيمة

٤٢ - بعد تحرير الايصال يتوجه مودع السندات مع الكاتب الذي بيده المفتاح الثاني الى الخزينة ويسلم السندات للصراف العهدة فيراجعها على القسيمة والكشوفه المذكورة أعلاه وفي حالة انضاح صحتها يضع الصراف العهدة والمستخدم الذي بيده المفتاح الثاني السندات الملقوفة بظروف في الصندوق المعد لايداع السندات ويوقعان على القسيمة

القسم والايصالات المقتضى اعطاؤها للتودعين تقدم لناظر ادارة الخزينة العمومية فيوقع على الايصالات ويسلمها لارباب الحقوق

٤٣ - القسائم بصير حفظها بحسب ترتيب وأرقامها في ملف مخصوص عند كاتب الحسابات المعهود اليه الدفتر المعدل قيد السندات المودعة وذلك بعد قيد العمليات المختصة بالقسائم المذكورة في الدفتر المذكور

رد السندات
المودعة

٤٤ - الصراف العهدة لا يسوع له أن يرد السندات المودعة إلا بعد استلامه الإيصالات المعطاة حال ايداع السندات وفي آخر اليوم يسلم الصراف العهدة الإيصالات مع الكشوفة المصرحة برد السندات الى الكاتب المعهود اليه الدفتر المعدل قيد السندات المودعة لاجل توريدها فيه

يجب على الصراف العهدة عند تسليم الإيصالات والكشوفة المذكورة أن يؤثر على القسائم الموجودة عند الكاتب بما يبدل على أوراق مخزونات السندات المودعة وذلك لاجل تطيل مفعول القسائم المذكورة ويصدق على هذا التأشير من رئيس قلم الحسابات بإدارة الخزينة العمومية الذي عليه أن يلاحظ الحاق الإيصالات بالقسائم التي صار فصلها منها

٤٥ - عند حصول رد جز من السندات المودعة أو فصل الكوونات منها يؤثر بذلك على ظهر الإيصالات المعطاة للمودعين بامضاء إدارة الخزينة العمومية وهذه التأشيرات عنها بصيرا جرائدها في القسائم من واقع الكشوفة المصرحة بهذه العملية

٤٦ - يتخذ الكاتب ملفا يضع فيه قسائم السندات المرتدة بحسب ترتيب وأرقامها ويسلم هذا الملف الى الدفترخانه في آخر كل شهر

الكوونات

٤٧ - يجوز للمودعين في مواعيد دفع الكوونات أن يطلبوا فصل الكوونات من السندات المودعة منهم

وفي شهر ديسمبر من كل سنة تفصل نظارة المالية من السندات جميع الكوونات المستحقة التي لا يكون طولب بها أولا يكون أمكن تسليمها لاصحاب الشأن في بحر السنة وتباشر بقيضاها

المبالغ التي بصير قبضاها من هذا القبيل تعلق بأسماء أرباب الشأن في دفتر الامانات بالقرش

٤٨ - الجرد يجب اجراؤه مرتين في السنة على الاقل بغنة وفي أوقات غير معلومة ولاجل ذلك يجب على ناظر ادارة الخزينة العمومية أن يكلف الكاتب بتحرير كشف من واقع دفتر حساب السندات بالسندات الغير مرتدة ويؤشر على هذا الكشف من رئيس قلم الحسابات وعلى مقتضى الكشف المذكور يصير اجراء السندات المودعة بحضور الصراف العهد والكاتب المعهود اليه المفتاح الثاني بالاشتراك مع مندوب يعينه ناظر ادارة الخزينة العمومية لذلك

يجر محضر بالجرء ويوقع عليه من الموظف والأمور المذكورين أعلاه ويصير حفظ هذه المحاضر في ملف مخصوص عند الكاتب المعهود اليه الدفتر فيؤشر الكاتب في هذا الدفتر عما ظهر من الجرد

فصل خامس المحسابات

قسم ٣ — حركة النقود

٤٩ - يجب على المدير أن تبلغ تلغرافيا نظارة المالية من أول الشهر لغاية ١٥ منه ومن ١٦ لغاية ٣٠ أي مرتين في الشهر عن النقود الواردة لها والمنصرفة منها والباقي في الخزينة

٥٠ - ارساليات النقود من المديرات يجب اجراؤها بحيث يكون وصولها الى نظارة المالية أو الى صندوق الدين في آخر يوم من الشهر على الكثير ويلزم أن تشمل على ما يزيد في الإيرادات عن المصروفات بنوع أن لا تبقى المديرات في خزنتها الا المبلغ اللازم ضرورة لسد احتياجات المصلحة

٥١ - المحافظات والمصالح الأخرى تورد ما يزيد في إيراداتها بحسب التعليمات التي ترسل لها من نظارة المالية

٥٢ - ارساليات النقود فيما بين المصالح وبعضها لا يجب اجراؤه الا بموجب أمر من نظارة المالية (استمارة ٤٣ حسابات) يرسل منه صورة للمصلحة الواجب أن ترسل النقود والصورة الأخرى للمصلحة المرسله لها النقود

٥٣ - ارساليات النقود يجب اجراؤها بنوع أن يكون وصولها الى الجهة المرسله اليها في ذات الشهر ويلزم الملاحظة ثلاث ايصاف وصولها في يوم عيد ويجب على المصلحة الرسالة أن تأكد بان الصناديق أو الصرر التي ضمنها النقود مقفولة ومختومة بغاية الاعتناء

٥٤ - يجب على المصلحة التي ترسل النقود أن تحرر عن كل ارسالية حافظة على نسختين تستخرجها من دفتر قسيمة (استمارة ٤٣ حسابات) وترقم عليها رقم متسلسلة وهذه الحافظة يوقع عليها من الصراف ومن رئيس المصلحة وسين فيما اذا كانت النقود سلمت الى أحد العدادين أو الى مصلحة البوستة

وفي ذات يوم الأرسال ترسل إحدى صورتي الحافظة مع البوستة الى المصلحة المرسله لها النقود والصورة الأخرى تسلم الى العداد أو يوضع ضمن الصرر اذا كانت النقود مرسلة بحصة البوستة

٥٥ - ارساليات النقود التي لا تكون قيمتها أكثر من خمسة آلاف جنيه مضمرة
تصدر ضمن صرر على يد البوستة

٥٦ - المصلحة المرسله تعجب الصرة تعريف (استمارة ١٥٧ مكرر بوستة)
تعطى لها استمارته بمجاناً من مكاتب البوستة ويمن فيه اسم الجهة المرسله لها النقود
وأصناف العملة وقيمة النقود المرسله بالرقم والكتابة ويصم عليه بالجمع ذات الختم
المبصوم على الصرة
وبعد أن تستلم البوستة الصرة تسلّمها للبليصه الى الجهة المرسله قترسلها هذه الى الجهة
المرسله لها النقود

٥٧ - بوصول البوليصة الى الجهة المرسله لها النقود تجرى استلام الصرر من
البوستة بعرفة صراف خزنتها فيشرع في فتحها وراجعها بحضور مندوب من طرف
رئيس المصلحة

إذا وجد نقص في عدداً أصناف العملة أو وجدت قطع عملة برائيه فيحمر بذلك مخضّر
وبعد التوقيع عليه من مندوب رئيس المصلحة ومن الصراف يرسل في اليوم ذاته
الى المصلحة المرسله منها النقود لكي تطلب من صرافها تسديد الفروقات

٥٨ - العدادون مسؤولون بالنقود من وقت تسليمها لهم ومع ذلك يجب ارفاقهم
بمعاظين يعين عددهم بحسب أهمية النقود المرسله

٥٩ - ولاجل نقل هذه النقود يجب على المصلحة المرسله النقود أن تعطي لمصلحة
البوستة شهادة تدل على أن النقود مرسلة لحساب الحكومة وفي مقابل هذه الشهادة
تسلم مصلحة البوستة للعدادات قسراً بحسب فرعية البوستة

ليس على البوستة أدنى مسؤولية بخصوص النقود التي تجرى نقلها على هذا الوجه
٦٠ - بوصول العداد الى الجهة المرسل اليها يسلم الاذن الى كوسماري البوستة
ويأشر استلام النقود بدون توسط مصلحة البوستة

٦١ - يجب على المصلحة التي تستلم النقود أن تشرع في مراجعتها على حسب
البيان المحرر بالخافطة (استمارة ٤٣ حسابات) وذلك بحضور العداد المرافق للنقود
وهذا العداد يكون ملزوماً بتسديد كل فرق ثبت انه ناشئ عن نقص في عدداً أصناف
العملة أو عن وجود عملة مغشوشة

٦٢ - المحافظة الوارد قمع البوسته يجب أن يوقع عليها من الصراف ومن رئيس المصلحة بعد استلام النقود في الخزنة وعلى قلم الحسابات أن يعيدها في اليوم ذاته الى المصلحة المرسله النقود

والنسخة الثانية من المحافظة يحفظها قلم الحسابات نظير سند على الصراف وأما اذا كان ارسال النقود برقعة عدد فيسلمه قلم الحسابات ايضا باخلاء طرفه بقطع من المحافظة ٦٣ نستثنى من هذه القاعدة التسديدات الموردة لصندوق الدين العمومي الذي يحفظ نسختي المحافظة عنده ويرسل بالبوسته الى المصلحة المرسله النقود ايضا لا مقطوعا من دفتر قسيمة وموقع عليه من الكوميسر المتولى الادارة

٦٤ - مصالح الدارة السنوية وأمالك الميري (الدومين) والاقواق ونظارة المعارف العمومية مرخص لها أن تورد قيمة الاموال المطلوبة منها الى خزينة نظارة المالية والى صندوق الدين مباشرة بمقتضى حافظية (استمارة ٤٣ حسابات) محررة على نسختين مستخرجتين من دفتر قسيمة معين في ظاهرها أسماء المديريات الموردة لتسديدات لحسابها والمبلغ الذي يخص كلامها

٦٥ - ونظارة المالية بعد استلام النقود بمعرفة صراف الخزينة تحفظ احدى نسختي المحافظة وترسل النسخة الاخرى الى المصلحة التي وردت النقود وموقع عليها من ناظر ادارة الخزينة العمومية

المبالغ التي تورد على الوجه الموضح قبل تضاف بحسابات نظارة المالية نظير «محصّل لحساب المديريات والمصالح» ويجزئها بيان على المحافظة

٦٦ - أما صندوق الدين فيحفظ نسختي المحافظة الموردة بمقتضاها التسديدات ويرسل بحجة البوستة الى المديريات صاحبة الشأن ايضا لتوقع عليها من الكوميسر المتولى الادارة ويسلم الصندوق نسخة ناشئة من هذه الايصالات الى موردا التسديدات الذي يجب عليه أن يبلغ المديريات مباشرة عن الانواع المقتضى احتساب التسديدات المذكورة منها

٦٧ - تورد المديريات هذه التسديدات بالكشف (استمارة ٤٥ حسابات) المختص بالنقود المرسله وذلك بالتبعية للعمليات الشهرية

فصل خامس الحسابات

قسم ٤ — العمل بالحسابات

- ٦٨ - مدق السنة المالية هي اثناعشر شهرا ابتداءً من أول يناير وانتهاءً ٣١ ديسمبر السنة
- ٦٩ - البوائق المستحصقة من الاموال المقررة والالتزامات واجبايات أملاك الميزرى
تدخل بحسابات السنة التالية
- ٧٠ - المبالغ التى يجرى صرفها من أصل الاعتمادات الباقية بدون صرف بعد
تقيل حسابات السنة يجب احتسابها من ميزانية السنة التالية
- ٧١ - تقيد عمليات الإيرادات والمصروفات بالدفاتر حال استلام حوافظ التوريد القيمة
وأذونات الصرف
- ويجب على قلم الحسابات أن يلحق بالأذونات المنصرفة المستندات المنفصلة منها حين
تسليمها إلى أرباب الحقوق
- ٧٢ - العمليات التى ليست من قبيل إيراد وصرف تقود بورد بالحسابات بواسطة
كشف تسوية (استمارة ٦١ حسابات) موقع عليه من رئيس المصلحة وتلحق به كافة
أوراق المستندات
- ٧٣ - المبالغ التحصيل والمنصرفة بالمصلحة لحساب مصلحة أخرى تقيد بدفاتر
المفردات بمقتضى حوافظ التحصيل والمنصرف المرسله من نظارة المالية
- ٧٤ - الدفاتر المقتضى اتخاذها هي الآتية
- | | |
|-----------------------|----------------------------------|
| (استمارة ٨١ حسابات) | دفتر مفردات الإيرادات والمصروفات |
| (« ٧٢ ») | حسابات الجوارى |
| (« ٣٩ و ٧١ ») | الإمانات والعهد |
| (« ٦٩ ») | الحسبه اليومية |

مفردات الإيرادات
والمصروفات

٧٥ - الدفاتر (استمارة ٨١ حسابات) معدة لقبول الإيرادات والمصروفات فيخصص فيها لكل باب من الإيرادات ولكل فصل من المصروفات صفحات منفصلة ويجعل فيها خانة داخلية لبيان أقسام ونود وأنواع نود الميزانية

٧٦ - تقديرات إيرادات ومصروفات الميزانية تقيد ضمن بيان النود والأنواع وأما التعديل في الاعتمادات فينوضح بتخصصات يصير جرائدها الجبر الاجرحت الأرقام الأصلية

قيد الإيرادات والمصروفات يجب جرائده في الخانات المعدة لذلك ببيان فترة السلسلة الشهرية وأسماء الأشخاص ونوع الإيراد والصرف وهذا البيان يلخص في سطر واحد أو سطرين على الأكثر

٧٧ - تقيد المصروفات بقيمتها الأصلية وما يستلزم من أي نوع كان من المبالغ المنصرفة يجب إضافته إلى أبواب الإيرادات أو إلى حسابات التسوية من واقع البيانات الواردة في أدونات الصرف وهذا القيد لا يصير جرائده إلا بعد مراجعة الإيصالات المعطاة من أرباب الحقوق أو من وكلائهم المشبوبة وكلائهم

٧٨ - المبالغ الموردة في الخانات يجري تكميلها بالتساوي وعند تقبيل عمليات اليوم يجري توريدا جلى الخانات المذكورة في الخانة المعدة للجملة اليوم

الخانات الداخلية وخانة جملة اليوم يجري تكميلها وترحيلها من صفحة إلى أخرى لنهاية الشهر وهذه الأجزاء تبين في كل وقت مفردات المبالغ الواردة أو المنصرفة من كل نوع من أنواع نود الميزانية والجملة عن كل باب من الإيرادات وعن كل فصل من المصروفات

٧٩ - اللوازم المؤداة لتصلح أخرى (ماعد المبالغ المنصرفة نقدا) لا يزم توريدها حالا في الحسابات بالقرش وإنما عند نهاية الشهر يجري تنزيل قيمتها من فصول المصروفات بموجب البيانات التي تعطي من نظارة المالية

٨٠ - التسدد من المبالغ المنصرفة بغير حق أو المنصرف من المتحصل بغير حق يضاف للإيرادات أو يخص من المصروفات ضمن باب مخصوص وهذه العمليات لا يزم توريدها في المجموع الشهري وإنما تستلزم قيمتها من الإيرادات أو من المصروفات التي احتسبت العملية الأصلية منها

وان لم يوجد في حسابات الشهر مبالغ كافية لاجل تنزيل قيمة تلك العمليات منها فيورد المبلغ المتسداً والمنصرف بالمجموع الشهري ويجرى تسويته بمعرفة نظارة المالية التي يجب أن ترسل لها البيانات اللازمة عن هذا الخصوص

٨١ - هذا الدفتر (استمارة ٧٢ حسابات) معد لتقديم ما يرد وما يصرف لحساب دفتر حسابات المحجوري والمبالغ الأخرى وهذه العمليات يورد في الدفتر المذكور بحساب وحيد تحت عنوان « حساب النظارات والمبالغ عن ايراداتها ومصروفاتها التي تحت التسويه »

٨٢ - ويبين بخانات منفصلة في أصول هذا الحساب النقود المرسله الى المبالغ الأخرى والمبالغ المنصرفة لحسابها وفي الخصوم بين النقود الواردة من مصالح أخرى والمبالغ المتحصلة لحسابها

ويشمل أيضاً هذا الحساب في الأصول على المبالغ المتحصلة وفي الخصوم على المبالغ المنصرفة للمبالغ الأخرى لحساب المصلحة صاحبة الشأن التي يصير اشعارها من نظارة المالية بالعمليات المذكورة

٨٣ - دفتر الامانات (استمارة ٧١ حسابات) يشتمل على الحسابات الآتية وهي
حساب التأمينات

» المحجوزات .

» المرتجع من المبالغيات الغير منصرفه

» الارادات تحت التسويه

» امانات التركات

» الامانات المؤقتة الواردة من المحاكم

» امانات وتسليمات

» الجزاءات على تهريب المصلح

» على الخلفات في المواد المتعلقة بزراعة النخيل والتبناك

» على الخلفات في المواد المتعلقة بالدخوليات

» جزاءات الغفرا

» الامانات المتنوعة

عنوانات هذه الحسابات تبين منها نوع العمليات الواجب توريدها فيها
بواقى الامانات الغير منصرفه لغاية ٣١ ديسمبر يجرى نقلها بحسب السنة التالية
الامانات الواردة يجرى تعليتها في خصوم الحسابات المذكورة وما يصرف منها لارباب
الحقوق يورث في أصول هذه الحسابات
لا يسوغ للمبالغ أن تجعل في دفتر الامانات أقساما أخرى الا بعد الموافقة عليهم من
نظاره المالية

٨٤ - مودعو الامانات يكون لهم حسابات شخصية في دفتر مخصوص (استمارة
نمرة ٣٩ حسابات) وأما مصلحة الكبارك فيتم أخذها بالدفتر مخصوص (استمارة
٣٨ حسابات)

٨٥ - الامانات التي لا تتجاوز قيمتها جنهم امصريا واحدا ولا يكون طولها
في مدة سنة وعلى العموم كافة الامانات الاخرى وبواقى الامانات التي لا يكون طولها
في مدة الثلاث سنوات التالية للسنة التي جرى ايداعها فيها تضاف للايرادات المتنوعة
بالميزانية

٨٦ - وهذه العملية يجرى توريدها بحسب حسابات المصالح في شهر فبراير من كل سنة
ويؤشر بذلك في دفاتر مقررات الامانات (استمارة ٣٩ حسابات)

٨٧ - يستثنى من هذه القاعدة الامانات الواقعة علم امانا زعة أمام المحاكم
والامانات نظير الصرر والحوالات البوستوية والقيم المعرف عنها التي هي تحت
أحكام الامانة خصوصية في مصلحة البوستة

٨٨ - يجب على المصالح أن ترسل في ٣١ مارث على الكثر لنظاره المالية كشفا
بالامانات التي أضيفت للايرادات بمقتضى أحكام المادة (٨٥ و ٨٦) ببيان أسماء
أربابها

٨٩ - الامانات السابق اضافتها للايرادات لا يسوغ صرفها الا بموجب تصريح
من نظارة المالية بعد فحص أسباب التأخير في المطالبة بالامانة

المبالغ المنصرفة من الامانات السابق اضافتها للايرادات تقصم بالمصرفات في باب
« مرتجع ومرد » وتسرى عليها أحكام المادة (٨٠) ويؤشر عنها في دفتر الامانات
(استمارة ٣٩ حسابات) حتى لا يتكرر صرفها

٩٠ - دفتر العهد (استمارة ٧١ حسابات) يشتمل كدفتر الامانات على حسابات دفتر العهد منفصلة لاجل العمليات الاتية
حساب المصروفات تحت التسوية
» العهد تحت التحصيل
» السلف المستدعيه

في الحساب الاول تضاف المبالغ التي لعدم الاخبار بها أولورود خبر غير كاف عنها لا يمكن احتسابها حال امن مصروفات الميزانية
والحساب الثاني مدخل مصروفات العهد المقتضى تحصيلها فيما بعد
لايسوغ للصالح أن يجعل أقساما أخرى في دفتر العهد بدون تصريح يصدر لها من نظارة المالية

٩١ - الحسابات الشخصية تفتح في دفتر مقررات العهد (استمارة ٣٩ حسابات)
٩٢ - العمليات الاخرى التي تستلزم لاجراء ايراد أو صرف خارج عن ميزانية حسابات خصوصيه
المصلحة بصيراثياتها في حسابات تسوية مخصوصة واما لايسوغ فتح هذه الحسابات الا بموجب تصريح من نظارة المالية

٩٣ - دفتر الحسبة اليومية يستعمل لعل ميزان العمليات اليومية فيبين فيه ما ياتي دفتر الحسبة اليومية من جهة

أولا - ايرادات الميزانية مرتبة بحسب نوع كل مصلحة وكل فصل
ثانيا - المبالغ الواردة بخصوص الحسابات الخصوصية
ثالثا - الباقي في الخزينة لغاية اليوم الماضي

ومن الجهة الثانية

أولا - مصروفات الميزانية بحسب نوع كل مصلحة وكل فصل
ثانيا - المبالغ الواردة باصول الحسابات الخصوصية
ثالثا - الباقي في الخزينة لغاية اليوم

٩٤ - عند انتهاء اليوم يحرق قلم الحسابات الحسبة موردا فيها من واقع دفاتر المقررات اجماليات المبالغ المتيقدة في اليوم بكل من الحسابات المقترحة

ثم تراجع بومية الخزينة (استمارة ١٤ حسابات) بحضور الصراف و يقطع الباقي ويبيئه
بالكتابة في اليومية المذكورة

٩٥ - في آخر يوم من الشهر بعد تحرير الحسبة اليومية ومراجعة بومية الخزينة
يصير تقويل الحسابات المفتوحة في دفاتر المفردات بواسطة تكوين جميع الخانات
الداخلية المسطرة في آخر صفحة من كل حساب وتوريد سجلتها في الخانة المعنونة
(جمله الشهر)

٩٦ - دفاتر الإيرادات والمصروفات والحسابات الجوارى والامانات والعهد يجب
عليه ان يترك فيها جميع الحسابات مسطرة على ياض تحت اجماليات الشهرية وذلك
لاجل توريد العمليات التي تراى لنظارة المالية اضافتها وهي الإيرادات والمصروفات
التي صار اجراؤها بالمصالح الاخرى لحساب المصلحة
وهذه العمليات تبلغها نظارة المالية للمصالح بواسطة كشف شهري ترسله لها

٩٧ - اجماليات الإيرادات والمصروفات بالشهر الماضي ترحل بالتبعية للسطر
المعد لتقيد العمليات التي أجريت بالمصالح الاخرى ويترك بعدها الترحيل سطر آخر
على ياض لاجل تكوين جمله عمليات الشهر الحاضر وترحيل عمليات الشهر السابق
وهذا التكوين يجب اجراؤه حال وصول الكشف الى المصلحة بحيث يظهر منه في آخر
كل شهر جمله الإيرادات والمصروفات التي صار اجراؤها من أول السن من أصل أبواب
الإيرادات وفصول المصروفات

٩٨ - المبالغ التي يكون تراى لنظارة المالية توريد لها في أصول أو في خصوم
حساب الامانات أو حساب العهد تورد بالبيان في دفاتر الحسابات الشخصية (استمارة
٣٩ حسابات)

٩٩ - المهمات المشتراة أو المؤداة الى المصلحة تجري اضافتها على ارباب العهد
الذين استملوها وذلك بموجب البيانات الواردة في الحافظة المين فيها نوع الاصناف
وأسعارها التي ترسلها نظارة المالية مع المجموع الشهري

فصل خامس

المحسابات

قسم ٥ — الحسابات المقتضى تقديمها

- ١٠٠ - المجموع الشهري (استمارة ٧٥ حسابات) يورد فيه البيانات الواردة المجموع الشهري في دفتر المفردات بالتام
- ١٠١ - بعد تقبيل حسابات الشهر ترحل الى المجموع الشهري اجماليات الخانات الداخلية في دفاتر الايرادات والمصروفات واجماليات أصول وخصوم حسابات التسوية
- باقي التقديفة في الخزينة لغاية الشهر الحاضر والباقي لغاية الشهر الماضي يرحلان أيضا الى المجموع الشهري وبواسطة اضافة هذين المبلغين يحصل التساوي بين الاصول وبين الخصوم في المجموع الشهري
- ١٠٢ - ماعدا الايرادات والمصروفات الواردة في المجموع الشهري يشتمل هذا المجموع على بواقي حسابات التسوية
- ١٣ - يجب على المصالح أن ترسل لانتظار المالية تأييد المجموع الشهري أولا - حافظة (استمارة ٧٤ حسابات) بمستندات المصروفات
- ثانيا - » (» » ٧٠ ») بالمصرف لحساب المصالح الاخرى
- ثالثا - » (» » ٣٥ ») بالتحصل » » »
- رابعا - » (» » ٤٥ ») بارساليات النقود
- خامسا - كشف الامانات الواردة والامانات المنصرفة
- سادسا - » بالمبالغ المضافة بالعهد والمبالغ المخصوصة للعهد
- سابعا - حسبة التقديفة (استمارة ٤٠ حسابات) على نتيجتين
- تستثنى من هذا الحكم مصلحة الكراة فانها تقدم حسابا عاما عن اماناتها ببيان ماورد وماصرف في الشهر والباقي لغاية الشهر

الثلث حوافظ الاولى (استمارة ٧٤ و ٣٥٧٠ حسابات) تحرر عن كل عشرة أيام
وتعصب بمستندات العمليات الواردة بها والحوافظ (استمارة ٧٠ و ٣٥٧٠ حسابات)
تحرر عن كل مصلحة

١٠٤ - يجب تحرر الحوافظ المذكورة أولاً بأول حال قيد العمليات في دفاتر
المفردات بنوع أن تكون الحوافظ جاهزة في الميعاد المقرر لارسالها لنظارة المالية

١٠٥ - يرسل أيضاً لنظارة المالية مع المجموع الشهري كشف باللوازم التي جرى
تأديتها للمصالح الأخرى

١٠٦ - لا يجب على المصالح أن تضيف بحساباتها قيمة اللوازم التي تؤديها إلا
في الظروف الآتية

أولاً - اذا كانت اللوازم المؤداة تستلزم لمصرف حقيق

ثانياً - اذا صادقت المصلحة صاحبة الشأن على أتعانها

كشف اللوازم المؤداة المقتضى تقديمه لنظارة المالية يجب أن يكون معصوباً بسند
استلام اللوازم وبمصدق المصلحة على الأتعان ويبين فيه أسماء المصالح التي أدت
اللوازم لها والأتعان وفصول المصروفات الواجب استئزال قيمة اللوازم منها

تسوية اللوازم المؤداة بصير إجراؤها بمعرفة نظارة المالية

١٠٧ - لا ترسل المصالح لنظارة المالية كشفاً يبين كل من أنواع إيراداتها بل
تجرى إضافة ذلك تحت مسؤوليتها

١٠٨ - ترسل المصالح لنظارة المالية المجموع الشهري والحوافظ في التواريخ
الآتية

مواعيد ارسال
الحسابات

في أول يوم من الشهر

المجموع الشهري (استمارة ٧٥ حسابات)

حافظة مستندات المصروفات (استمارة ٧٤ حسابات)

حافظتي المحصل والمنصرف لحساب، صالح أخرى (استمارة ٧٠ و ٣٥٧٠ حسابات)

حافظة ارساليات القود (استمارة ٤٥ حسابات)

الحفاظ (استمارة ٧٤ و ٧٠ و ٣٥ حسابات) تحرر عن عمليات العشرة أيام
الماضية والحافطة (استمارة ٤٥ حسابات) تحرر عن عمليات الشهر

حافطة الامانات

حافطة العهد

حسبة التقديس (استمارة ٤٠ حسابات)

كشف اللوازم المؤدق الصالح أخرى

مصالح الكارل والليانات والفنارات ترسل مجموعاتهم الشهرية والحفاظ الواجب
ارفاقها في ٧ من الشهر والحال المحتلطة ترسله في ٨ منه والبوستة في ١٣ منه

محكمة الاستئناف الاهلية وكل من المحاكم الابتدائية يجب أن ترسل لنظارة المالية
مباشرة مجموعاتهم الشهرية والحفاظ المقتضى ارفاقها في أول يوم من الشهر ماعدا
محكمة قضا واصوان فانه يجب أن يكون وصول مجموعاتهم الشهرية لنظارة المالية
في السابع من الشهر على الكثير والمجموع الشهري الذي يرده من كل محكمة ابتدائية يجب
أن يشتمل على الإيرادات والمصروفات المحصلة بمعرفة هذه المحكمة والمحاكم الجزئية
والمأموريات التابعة لها

في ١١ من الشهر

الحفاظ (استمارة ٧٤ و ٧٠ و ٣٥ حسابات) عن عمليات العشرة أيام الماضية
كشوفات الماهيات

مصالح الكارل والليانات والمجديس ترسل كشوفات الماهيات في ٢١ من الشهر
ومصلحتا البوستة المصرية ووابورات البوستة الخديوية يرسلانها في العشرة أيام
الأولى من الشهر الثاني

كشوفات التنقلات (استمارة ١٣٤) المؤدية لكشوفات الماهيات يجب ارسالها
في أول يوم من الشهر التالي للشهر الذي جرى الصرف فيه

وأما مصلحتا البوستة المصرية ووابورات البوستة الخديوية فيجب أن ترسل
كشوفات التنقلات مع كشوفات الماهيات

في ٢١ من الشهر

الحواظ (استقارة ٧٤ و ٧٠ و ٣٥ حسابات) عن عمليات العشرة أيام الماضي
كشوفة التفريغ (استقارة ١٥٠ حسابات) ومستندات المعاشات المتصرفه
١٠٩ - ارسال المجموع الشهري والحواظ وأوراق المستندات يكون من
الضروي اجراؤه في التواريخ المبينة أعلاه ويكون الباشكاتب مسؤولا شخصيا عن
كل تأخير يحصل في ارسال هذه الأوراق

١١٠ - الاحكام المينة قبل لا تسرى على المصالح الاتية وهي

صندوق الدين

مصلحة السكك الحديدية

الحاكم المختلطه

نظاره الحربه

١١١ - يرسل صندوق الدين لنظاره الماليه في العشرة أيام الاولى من كل شهر
نسختين من كشف تفريغ العمليات التي صار اجراؤها في الشهر الماضي بكل من
حسابات المصروفات (ماعد حسابات الكامبيو) وحافطة اجماليه ببيان اجماليات
هذه الحسابات واجماليات حساب المستقطع من الماهيات وحساب النقود الواردة
من نظارة الماليه

١١٢ - أوراق مستندات المصروفات تلحق بالمجموع البياني ونظاره الماليه تعيد
النسخة الثانية من الكشوفات المذكورة الى صندوق الدين قبل آخر الشهر فيحفظها
صندوق الدين عنده تايبدا الحساب عملية السنه

كشف حساب الكامبيو (ايرادات ومصروفات) يقدم لنظاره الماليه عن السنه
باكملها وذلك في العشرة أيام الاولى من السنه التاليه

١١٣ - ترسل مصلحة السكك الحديدية لنظاره الماليه في الثامن من كل شهر
كشفا شهريا (استقارة ٧٥ حسابات) عن ايراداتها ومصروفاتها وكشف حسبه
النقديه (استقارة ٤ حسابات) وحافطة (استقارة ٥ حسابات) بالنقود المرسله

مصلحة السكك
الحديدية

منها وكشفايو اقي الامانات المتنوعة والمبالغ تحت التسويه والعهد التي تتجاوز قيمتها
خمسائة جنيه مصري
كافة أوراق المستندات تحفظ بالمصلحة

١١٤ - حسابات المحاكم المختلطة يجري حصرها في محكمة الاستئناف وترسل المحاكم المختلطة
هذه المحكمة الى نظارة الحقائق في الثامن من كل شهر كشفا (استمارة ٧٥ حسابات)
عن ايرادات ومصرفات الشهر السابق وتحفظ أوراق المستندات عندها .

١١٥ - ترسل نظارة الحريه لنظارة المالية في العاشر من كل شهر كشفا شهريا
(استمارة ٧٥ حسابات) عن ايراداتها ومصرفاتها وحسبة النقيه (استمارة ٤٠
حسابات) وكشفايو اقي الامانات المتنوعة والمبالغ تحت التسويه التي تتجاوز قيمتها
خمسائة جنيه مصري وترسل أيضا الحريه لنظارة المالية في ١١ و ١٢ من الشهر
الحافظتين (استمارة ٧٠ و ٣٥ حسابات) المقرر ارسالهما في كل عشرة أيام بالمحصل
والمصرف لحساب مصالح أخرى
أوراق المستندات تحفظ بنظارة الحريه

فصل سادس

المحاسبه العموميه

قسم ١ — مراجعة الحسابات الشهرية

١ - ادارة عموم الحسابات تتخذ ذقرا مخصوصا لقيد التواريخ التي يتم فيها وصول ورود الحسابات المجموعات الشهرية مع الحواظ أو الكشوفة المكلفة المصالح بارسالها تأييدا لها وتسليم هذه الاوراق الى كتاب المراجعة بواسطة حواظ تسليم

٢ - لكل مراجع عمل مخصوص مسؤول عنه ومع ذلك يسوغ لرئيس القلم أن يحيل مراجعة حسابات احدى المصالح على عامل آخر خلاف العامل المكلف اعتياديا بها اذا اقتضت المصلحة ذلك

٣ - يجب على المراجع أن يتحقق عند ورود الحواظ أن كافة اوراق المستندات مر فوقة بها واذا وجد بعض المستندات ناقصة فيطلبها حال امن المصلحة صاحبة الشأن بموجب مكانة يجرى بها لها

جمله المبالغ الواردة بالحواظ يجب أن تكون مضاهية للمبالغ المتدرجة بالمجموع الشهري

يجب على المراجع اذا وجد بعض مصروفات واردة بالمجموع من الغير جارى مراجعتها بمعرفه أن يطلب من العامل المسؤول عن هذه المراجعة أن يؤشر في المجموع الشهري أتمام المبلغ المنصرف بما يدل على مطابقة هذا المبلغ الى الجمله الواردة في الحافظة أو الحواظ الواجب عليه مراجعة مستنداتها

٤ - اوراق المستندات المقسمة تأييدا للمجموعات الشهرية يصير مراجعتها بالخاصة بمعدل خمسين من المائة ماعدا كشوفه ماهيات المستخدمين ومستندات الامانات المنصرفة فانه يجب مراجعتها بأكملها ويجب على المراجعين أن يراعوا أحكام هذه اللائحة فيما يخص بالمراجعة الواجب اجراءها قبل تسوية المصروفات

كل مستند وكل حافظة وكل ورقة تراجع يجب أن يوضع عليها بصمة فيها كلمة «تراجع»
ويوقع عليها من المراجع
المراجعون مسؤولون بحفظ وصيانة المستندات أو الأوراق المسلمة لهم لحين تسليمها
إلى الدفترخانه

٥ - يجب على رئيس القلم أن يعيد النظر على أوراق المستندات بنوع أن تراجع
عشرة بالمائة بالقل من الأوراق التي راجعها العمال ومن التي لم تحصل مراجعتها مع
ملاحظة جميع المفردات الواردة فيها سواء كان من قبيل التضريب أو الإذن بالصرف
أو احتساب المصروفات من أنواعها بالميزانية
إذا ظهر من إعادة النظر على أوراق المستندات مخالفات يكون لها صفة عمومية
بحيث يمكن حدوثها بحسابات المصالح الأخرى فيجب على رئيس القلم أن يحذر عنها
مذكرة إلى مدير عموم الحسابات

٦ - مراجعة حسابات المصلحة لا تعتبر نهائية إلا بعد أن يكون جرى مراجعة
أوراق المستندات على الشروط الموضحة في المواد السابقة وأضيف التحصيل
والمنصرف بالمصالح الأخرى لحساب المصلحة بالمجموع وترحلت أجماليات المجموع
إلى المستخرجات المذكورة في المادة (٢١)

كشوفات الماهيات ٧ - كشوفات ماهيات المستخدمين المندرجين ضمن ترتيب كل مصلحة يجب
مراجعتها على دفتر مستخدمين تلك المصلحة الموجود في قلم مستخدمين وهذا الدفتر
يجب أن يكون العمل فيه أولاً بأول وكافة التغييرات التي تحدث في الشهر ويورث في
كشوفات التمثيلات (استمارة ١٣٤ حسابات) يجب درجها فيه بدون تأخير
ويجب أيضاً على قلم المستخدمين أن يجعل لكل مصلحة كشفاً مضافاً بها محرراً على حسب
الأحكام الواردة في الملاحظة (١٧ و ١٨) من الفصل الرابع
كشوفات ماهيات الخدمة الخارجين عن هيئة العمال يجري مراجعة أجمالياتها
والاستقطاعات الواردة فيها بدون مضافاتها على الماهيات المنصرفة في الشهر السابق
وعلى المراجع فقط أن يتحقق أن المبلغ المربوط لها بالميزانية لم يصر تجاوزه

ومبدأ ذلك يجب على المراجع أن يتحقق من مقتضى كشوفة الايمانات الواردة أن الماهيات والمحوزات التي لم يجز صرفها في العشرة أيام الاولى من الشهر وماهيات المستخدمة من الغائنين صارت تعليماتها بحساب الايمانات باسماء أربابها

٨ - المعاشات المنصرفة تراجع بمعرفة قلم صرف المعاشات بواسطة مقابلتها على معاشات منجل قيد المعاشات (استمارة ١٤٤ حسابات) ويؤشر بمبادل على صرفها في الخانات المعدة لذلك

٩ - يجب على المراجع أن ينضاهي بوراق حسابات التسوية وباقي النقدية بالخزينة حسابات التسوية على البوراق المقتضى ترحيلها من الشهر الماضي وفي آخر السنة يجب عليه أن يراجع مقدرات بوراق حسابات التسوية ويطلب من المصالح عند اللزوم التوضيح عن الاسباب الموجبة لتأخير تسوية البوراق المذكورة

١٠ - القصل والمنصرف بمصالح أخرى تراجع بمعرفة العامل المكلف بحسابات القصل والمنصرف المصلحة التي صار اجراء هذه العمليات لحسابها فيضيف قيمة هذه العمليات بالمجموع الشهري المختص بالمصلحة المذكورة

١١ - ويجب على قلم المراجعة أن يعلن المصلحة صاحبة الشأن ببيان القصل والمنصرف مع ما زاد من اى لزوم اضافته لاجل أن يتسرها قيد ذلك في دفاتر المفردات عندها

١٢ - حال اجراء المراجعة فما يظهر من مخالفات أو غلط في أوراق المستندات أو أوراق المناقصات أو في الحواظ أو في المجموع الشهري يجب على المراجع أن يدرجه أولاً بأول في ورقة مناقضة (استمارة ٦٨ حسابات) وأن يبين التصحيحات المقتضى اجراؤها أو الاستعلامات المقتضى طلبها من المصلحة

١٣ - المخالفات التي تستدعي لحل مستعجل تجري المخاربة بشأنها بكتابة مخصوصة ومع ذلك اذا كان قبل تحرير ورقة المناقضة لا يكون ورد جواب لنظرارة المالية عن الاستعلامات التي صار طلبها فيجري درج المخالفات المذكورة في ورقة المناقضة التي يجب أن تشغل على جولة المهورطات التي نشأت عن مراجعة الحسابات

١٤ - ولأجل عدم تأخير نشر الحساب العموى عن الارادات والمصرفات
فالحسابات التى صار مراجعتها يجرى توريدها فى المستخرجات بدون انتظار إعادة
أوراق المناقضات وانما يلزم أن تراعى التصحيحات التى تراعى للمالية اجراؤها
١٥ - أوراق المناقضات يصير نسخها فى دفتر (استمارة ٧٣ حسابات) يؤشر
فيه المراجع عن الاجوبة الواردة من المصالح على المناقضات المرسله لها وعند إعادة
أوراق المناقضات من المصالح يصير لحاقها مع حسابات الشهر المختصة به
١٦ - اذا تحقق أن البيانات أو الأثبات المعطاة من المصالح عن المناقضات المرسله
لها هى غير كافية فيرسل عنها ورقة مناقضة ثانية

١٧ - يجب على المراجع أن يعلن رئيس القلم بالمصالح التى لا تكون أعادت أوراق
المناقضات فى مدة الثمانية أيام التالية لتاريخ وصولها لها لأجل أن يبلغ ذلك لمدير عموم
الحسابات

١٨ - المبالغ التى يؤذن بحصولها أو بصرفها بمقتضى ورقة المناقضة يجب اجراء
تحصيلها أو صرفها فى ميعاد ثمانية أيام اعتبارا من تاريخ وصول ورقة المناقضة والا
فتستقطع قيمتها من ماهيات الأمورين المسؤولين فى ذلك

١٩ - حسابات هذه المصلحة يجرى مراجعتها فى ذات أقلامها بمعرفة مدير عموم
الحسابات أو بمعرفة مندوبين من طرفه وذلك بواسطة أخذ جاشنى بما أن مراجعة
مفردات الحسابات وأوراق المستندات هى تحت مسؤولية قلم حسابات المصلحة المذكورة
ويقدم مدير عموم الحسابات تقريرا لرئيس قومسيون السكك الحديدية بما يظهر له من
المراجعة

٢٠ - حسابات نظارة الحرية والمحاكم المختلطة والمحاكم الاهلية يصير مراجعتها
بمقتضى الاحكام الواردة فى الفصل السابع

حسابات مصلحة
السكك الحديدية

حسابات نظارة
الحرية والمحاكم
المختلطة والاهلية

فصل سادس المحاسبة العمومية

قسم ٢ — حسابات

٢١ - بعد مراجعة المجموعات الشهرية تورد ادارة المحاسبة العمومية عمليات مستخرجات افراده ايرادات ومصرفات المصالح في مستخرجات افرادية (استمارة ٧٧ و ٧٨ حسابات) وتجمعها فيها بحسب أنواعها المجموعات الشهرية التي تزد من ادارة الخزينة العمومية ومن حسابات الاشغال العمومية ونقطة الحرية والمحاكم المختلطة ومصلحة السكك الحديدية وصندوق الدين العموى يصير ويريد عملها في المستخرجات العمومية مباشرة

٢٢ - حال وصول الحوافظ المقررا رسالها في كل عشرة أيام يجرى توريد التحصيل والمصرف لحساب جهات أخرى من واقعها في كشف تين فيه أسماء المصالح التي أجرت التحصيل أو الصرف وأسماء المصالح التي جرى التحصيل أو الصرف لحسابها وبعد ذلك تسلم الحوافظ الى المراجعين لاجل اضافة ما يكون فيها من العمليات بالمجموعات الشهرية المختصة بالمصالح صاحبة الشأن كشوف مدد العشرة أيام الثلاثة يعمل عنها بيان اجمالي في كشف شهرى يتيسر به معرفة ما اذا كانت احدى عمليات التحصيل أو الصرف قد صار اجمالها

٢٣ - يجرى شهريا كشف نظير الذي تقدم ذكره عن حركة النقود وما يكون واردا فيه من ارساليات النقود يصير مر اجعته على المبالغ الواردة بحسابات المصالح المرسله لها النقود

ويجب على المستخدم المكلف بتجرا الكشف المذكور أن يؤشر عن النقود الواردة بالطريق حال تقبيل حسابات الشهر وأن يتأكد من توريدا بحسابات الشهر التالى نظير نقود وارده.

النقود المرسله لغاية ٣١ ديسمبر يجب اعتبارها من ضمن باقى التقديف في خزينة المصلحة المرسله منها

٢٤ - يحرر مستخرج بيان اجمالي المحصل والمنصرف شهر يامن كل نوع وذلك كما يأتي

متحصل لحساب جهات أخرى

منصرف » » »

ارسلات النقدود

مستخرجان عمومية ٢٥ - المستخرجان العمومية (استمارة ٨٢ و ٨٣ حسابات) المختصة بالارادات والمصرفات يجرى بحريهما من واقع المستخرجان الاقارادية ومن واقع مجموعات المبالغ المذكورة في المادة (٢٣) ومن مستخرج المحصل والمنصرف لحساب جهات أخرى وهذه المستخرجات بين فيها مقدرات الارادات والمصرفات التي صار اجراؤها بحسب تقسيمها في الميزانية وبين فيها أيضا المضاف والمخصوم بحسابات التسوية

٢٦ - المستخرجان العمومية تراجع على المستخرجات والحسابات التي صار تحريرها من واقعها ويوقع عليها من المال الذين حروها وراجعوها ولا يسوغ اخراؤها أى تعديل في مبالغ المستخرجات المذكورة بعد تدقيقها وما يلزم اجراؤها من التصحيحات في الحسابات ومن العمليات الاضافية يصير توزيعه في الجرنال العمومي وتبين بالخبر الاخير المبالغ المقتضى اضافتها الى اجماليات المستخرجات المذكورة والمبالغ المقتضى تنزيلها

الحسبة العمومية ٢٧ - يحرر حسيبه عمومية (استمارة ٨٥ حسابات) من واقع المجموعات الشهرية وبين فيها عن كل مصلحة باقى النقد به لغاية الشهر الماضى والمحصل والمنصرف في الشهر وباقى النقدية في الخزينة لغاية الشهر الحاضر

الجرنال العمومي ٢٨ - الجرنال العمومي (استمارة ٨٥ حسابات) مخصص لما يأتي أولا - لتحويل باقى حسابات الاضافة والمخصم لغاية السنة الماضية بحسابات السنة الجارية

ثانيا - لتقيد تقديرات ايرادات ومصرفات الميزانية اجمالي والاعتمادات الاضافية والاعتمادات المنقولة

ثالثا - لتقيد المخصصات ايجالى عمليات الارادات والمصرفات الموضحة بمقرراتها بالمستخرجان العمومية وذلك عن كل فصل وعن كل حساب التسوية

رابعا - لقيد التصحيحات ومناقيل المصروفات الناشئة عن تأدية الوازم فيما بين النظارات والمصالح ولائيات التسويات من كل نوع الجارية خارجا عن المستخرجات العمومية

٢٩ - مناقيل المصروفات الناشئة عن تأدية الوازم بصيراجراؤها من واقع كشوفة تأدية الوازم المقرر على المصالح ارسالها الادارة عموم الحسابات. ويحتسب قيمة الوازم من ميزانية المصلحة التي جرى تأديتها لها مقابل خصمها من مصروفات المصلحة التي أدتها و رسل اشعار بذلك الى المصالح صاحبة الشأن

كافة الوازم التي يجري تأديتها بصيرتوريدها في الجرنال العمومي ودرجتها في المستخرجات العمومية على الوجه الموضح في المادة (٢٥)

٣٠ - المتسدد من الاموال المحصلة يغير حق والمتحصل من المنصرف يغير حق الذي لا يكون امكناً للمصالح ذاتها وتبته لعدم وجوده بمبالغ تضاعفيه في الايرادات والمصروفات السابق خصمها و اضافة في ذات الشهر بصيرتوريده ايضا في الجرنال العمومي

٣١ - لا يجوز اجراء أى قسطن أو حث في الجرنال أصلا وما يقع فيه من الغلط يجرى تصحيحه بواسطة عملية فيه تبطل العملية الواقعة فيها الغلط وأما اذا كان الغلط واقعا فقط في كلمة أو جملة كلمات أو أرقام فيصير شطب الكلمات أو الأرقام المغلوطة بالخبر الاجر وتوضع فوقها الكلمات أو الأرقام الصحيحة ويجب اذ ذلك على رئيس القلم أن يؤشر في الهامش على الكلمات والأرقام التي جرى شطبها واستبدالها بإيضاح تاريخ تصحيحها ويقع على هذا التأشير بمضاه

٣٢ - دفتر المايسترو (استمارة ٨٦ حسابات) معد لتوريد اجماليات العمليات المايسترو من واقع الجرنال العمومي ببيان كل مصلحة وكل نوع حسابات الايرادات والمصروفات في دفتر الشطب تكون عن كل فرع أو كل فصل بحسب الظروف

٣٣ - الحسابات المقترحة في الجرنال العمومي والمايسترو تنقسم الى خمسة أنواع أقولا - « مناقيل » حساب ميزان أصول وخصوم الخواصل

ثانيا - « اعتمادات » حساب الحكومة العموى عن الميزانية
ثالثا - « عمليات الخزينة » حساب يجرى النظارات والمصالح عن المتحصل
والمصرف

رابعا - « ايرادات ومصروفات الميزانية » عن الاموال والايرادات العمومية
وعن المصروفات العمومية

خامسا - « حسابات التسوية » - مصالح خصوصية - عمليات الخزينة -
حسابات جوارى البنوك

سادسا - « الدين العموى » - حساب الحكومة عن اصدار السلف العمومية
وبعض ديون عمومية

سابعا - « تقفيل حسابات السنة » - حساب الحكومة الموقت عن السنة
الحاضرة - حساب عن الزيادات في الايرادات المخصصة - حساب
الزيادات في الايرادات الغير مخصصة

٣٤ - باقى الحسابات المتقضى ترجميلها من سنة الى اخرى بصير توريدها
افتتاح الدفتر

في الجرنال والمبايسترو بواسطة حساب ميزان أصول الخواصل

٣٥ - بعد التصديق على الميزانية يضاف اجمالى مربوط المصروفات بأصول
حساب الحكومة العموى (عن تقديرات الميزانية) مقابلة خصمه لحساب النظارات
والمصالح عن المصروفات المقررة لها بالميزانية

الايرادات المربوطة بالميزانية تورد بخصوص حساب الحكومة العموى مقابلة اضافتها
بحساب النظارات والمصالح

وفي هاتين العمليتين مربوط الميزانية عن كل فرع من الايرادات وعن كل باب من
المصروفات

٣٦ - الاعتمادات الاضافية التى تعطى في مجرى السنة تورد بأصول حساب
الحكومة العموى (عن الميزانية) وبخصوص حساب النظارات والمصالح (عن مصروفات
الميزانية)

ويكون توريدها العمالية به كس ما توضح في حالة تنقيص مبلغ الاعتماد أو الغائه
نقل الاعتمادات فبما بين حسابات المصالح بصيراثباته بواسطة توريد المبلغ المنقول بخصوص
وأصول حساب النظارات والمصالح (عن حساب مصروفاته الواردة بالميزانية)

٣٧ - يصير توريد العمليات شهر في الجرنال من واقع المستخرجات العمومية وكشوفة التسوية عن التعديلات التي صار اجراؤها في عمليات الحسابات وعن قيد العمليات الغير واردة بالمستخرجات وعن المبالغ اللازم تنزيلها الناشئة من المحصل والمنصرف بغير حق

٣٨ - وهذه العمليات يصير اجراؤها بواسطة اضافة جلة متحصلات الشهر في اصول حساب النظارات والمصالح العمومية (عن ايراداتها ومصرفاتها) مقابلة خصمها الحساب «أموال وايرادات عمومية» «وحسابات التسوية» وتوريد جلة مصرفات الشهر في خصوم الحساب العمومي الموضح أعلاه مقابلة اضافة لها باصول حساب «مصرفات عمومية» «وحسابات التسوية»

الايرادات والمصرفات يصير تبيانها عن كل فرع أو كل فصل بحسب النظروف عمليات حسابات التسوية يجب بيانها عن نوع كل مصلحة

باقى حساب النظارات والمصالح العمومية عن ايراداتها ومصرفاتها يكون عبارة عن باقى النقدية بالخزينة لغاية الشهر في جميع المصالح ويجب أن يكون مطابقا للباقي الوارد في الحسبة العمومية (استمارة ٨٠)

٣٩ - اجماليات الجرنال ترحل من شهر الى شهر ويجب أن تكون موافقة لاجمالى حسابات الاضافة أو حسابات الخصم الواردة في المايسترو

٤٠ - العمل في المايسترو ويكون من واقع الوارد في الجرنال وتفتح فيه الحسابات عن كل فرع أو عن كل فصل بحسب نوع الايرادات والمصرفات ولاجل التحقق من صحة ترحيل العمليات من الجرنال الى المايسترو يحرق كل ثلاثة أشهر ميزان عن جميع حواصل الاضافة والخصم ويجب أن يوازي اجمالى كل نوع للجملة الشهرية الواردة في اصول الجرنال

٤١ - الايرادات والمصرفات الشهرية يجري نشرها في الجريدة الرسمية النشر شهريا

٤٢ - انهاء السنة يكون في ٣١ ديسمبر ويعطى ميعاد شهر واحد لاجل تنظيف الحسابات تقبل الدفاتر

الارادات التي جرى تحصيلها في السنة المنتهية يجرى ترحيل قيمتها عن كل فرع أو كل فرع من الارادات بحسب الظروف بخصوص حساب النظارات والمصالح (عن ارادات الميزانية) مقابلة اضافة في أصول حساب «أموال و ارادات عمومية» وقيمة المصروفات التي صار اجراؤها ترحل عن كل فرع أو عن كل فصل بحسب نوع المصروفات باصول حساب النظارات والمصالح (عن مصروفاتها بالميزانية) مقابلة خصمها الحساب «مصروفات عمومية»

وهذه الحسابات تتكون منها بالكيفية الموضحة قبل الحساب الختامي عن السنة اذ يتبين منها من جهة مربوط الميزانية ومن الجهة الاخرى المتحصلات والمصروفات التي صار اجراؤها الغاية السنة

٤٣ - حساب الحكومة (عن اصدار السلف العمومية) يشتمل في الاصول على قيمة السندات الجديدة الصادرة وفي الخصوم على قيمة المستهلك منها وهذا الحساب مكون من حسابات الديون المتنوعة الجارية اضافة قيمة السلف الصادرة في أصولها وقيمة المستهلك منها في خصومها

٤٤ - حساب الحكومة (أي حسابها الموقوف عن السنة الجارية) مبين قيمة الفرق الكائن بين الارادات والمصروفات التي صار اجراؤها من أصل مربوط بالميزانية يضاف في هذا الحساب أو يخصم له

أولا - الفرق بين مربوط الارادات ومربوط المصروفات وبواسطة هذه العملية يحصل التوازن في حساب الحكومة (أي حسابها العمومي عن الميزانية)

ثانيا - الفرق بين مربوط الارادات والمتحصل منها وبهذه العملية تحصل الموازنة في حساب النظارات والمصالح (أي عن حساب اراداتها المربوط بالميزانية)

ثالثا - الفرق بين المبالغ المتصرفه والمربوط لها في الميزانية وبواسطة هذه العملية تحصل الموازنة في حساب النظارات والمصالح عن مربوط مصروفاتها في الميزانية

٤٥ - تبويب الزيادات التي تظهر بحساب الحكومة (أي حسابها الموقوف عن السنة الجارية) بصير اجراؤها على حسب الاحكام المنصوص عنها في القسم الاخير بعده

فصل سادس

المحاسبة العمومية

قسم ٣ — تفصيل حسابات السنة

- ٤٦ - المصالح المخصصة للدين العمومي هي مديريات الغربية والمنوفية والجيزة ومصالح مخصصة للدين العمومي واسيوط ومصالح السكة الحديدية والتلغرافات وميناء الاسكندرية ومصالح الكبارك
- المديريات المخصصة ليس واردا في ايراداتها المحصل من العوائد على السكة الزراعية ولا من عن المصلح المبيع
- والمصالح الاخرى ليس واردا من ايراداتها المحصل من ثمن ورق التبغ ولا المستقطع من الماهيات لاجل المعاش
- القوائد الناتجة من توظيف النقود المخصصة تعتبر نظير ايرادات مخصصة
- ٤٧ - حساب الايرادات المخصصة يكون واقع المحصلات في المصالح المخصصة من أول يناير لغاية ٣١ ديسمبر ويستتدل منه ما يأتي
- عن المديريات - ٧ بالمائة من أصل قيمة المحصلات وذلك نظير مصاريف تحصيل وإدارة
- عن مصالح التلغرافات وميناء الاسكندرية والكبارك - قيمة مصروفات هذه المصالح
- عن مصلحة السكة الحديدية - مصروفاتها لغاية ٤٥ بالمائة من الايرادات المحصلة
- وأما المبالغ المتبقى على السكة الحديدية اجر اسعفها تسديد السلف التي صار اعطاؤها لها لاجل امتداد وتصلح خطوط السكة الحديدية فلا تدخل ضمن الخمسة وأربعين بالمائة المتوهم بها بالفقرة السابقة
- ٤٨ - يجب مراجعة جلة صافي ايرادات المديريات المخصصة على المبالغ المسددة في بحر السنة لصندوق الدين العمومي لاجل الوقوف على ما اذا كان يجب أن يأخذ صندوق الدين من نظارة المالية كجالة الايرادات المخصصة أو أن يسلمها الزيادة في التسديدات الواردة له

وفي سائر الاحوال فالباقي من التقدير في خزائن المديريات المخصصة لغاية ٣١ ديسمبر يكون تحت تصرف نظارة المالية سواء كان يجب لصندوق الدين أخذ كجالة الايرادات من نظارة المالية أو تسليمها الزيادة في التسديدات التي وردت لها

٤٩ - ويجب أيضا مراجعة صافي ايرادات مصالح السكك الحديدية والتلغرافات وميناء الاسكندرية والكارك على المبالغ المسددة في بحر السنة لصندوق الدين العمومي وهذا المصالح يجب أن تورد كجالة ايراداتها وأن تحول الى السنة التالية زيادة تسديداتها على متحصلاتها

٥٠ - تعتبر زيادات في الايرادات المخصصة المبالغ التي تبقى من صافي ايرادات المديريات والمصالح المخصصة بعد المبلغ اللازم لتأدية ما يأتي

أولا - السنوية المعينة بمبلغ ٣٠٧١٢٥ جنيه مصري (٣١٥٠٠٠ جنيه انجليزى) للسلف المضمونة

ثانيا - فائدة الدين الممتاز باعتبار ثلاثة ونصف في المائة بعد تنزيل مبلغ ١٨١١٢٤ جنيه مصري و ٢٨ ميليم الوارد في ميزانية الادارة وذلك عن الواجب على الحكومة تأديته لخدمة الدين الممتاز (راجع المادة ٣ من ذكر يتو ٦ يونيو سنة ١٨٩٠)

ثالثا - فائدة الدين الموحد باعتبار أربعة بالمائة

٥١ - قيمة زيادة الايرادات المخصصة تضاف باصول حساب الحكومة (أي حسابها الموقت عن السنة الجارية) مقابلة خصمها الى «حساب الزيادات في الايرادات المخصصة»

٥٢ - حساب ايرادات المديريات والمصالح الغير مخصصة للدين العمومي بصير انشاءه من الفرق بين جملة متحصلات السنة وصافي ايرادات المديريات والمصالح المخصصة كما توضيح بالمادة (٤٧)

٥٣ - اذا كان جملة الايرادات الغير مخصصة تزيد عن جملة مصروفات السنة بعد تأدية فوائده الدين العمومي كما توضيح في المادة (٥٠) فالفرق يضاف باصول حساب الحكومة (أي حسابها الموقت عن السنة الجارية) مقابلة خصمها الى «حساب الزيادات في الايرادات الغير مخصصة»

وأما اذا كان الامر بخلاف ذلك فيصير اجراء العملية بالعكس

- ٥٤ - المصروفات المقتضى احتسابها من الإيرادات الغير مخصصة محددة
تخصيص الزيادات
في الإيرادات
المخصصة
بمبلغ ٥,٢٣٧,٠٠٠ جنيه مصري مضافا اليها ما بقى
- أولا - الزيادة في مصروفات السكك الحديدية المقررة بمقتضى المادة (٤٧) عن
بمبلغ ٥٤٨,٠٠٠ جنيه مصري المقرر بالاتفاق المالى
- ثانيا - قيمة عيوزات مصلىحى الدومين والدائرة السنية
- ثالثا - زيادة ماهيات كومسارية صندوق الدين العموى عن مبلغ ٨٠٠٠ جنيه
مصري المقرر بالاتفاق المالى
- رابعا - مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصري لاجل ابطال العونة وهذا المبلغ بقى
مستمر الحين انقضاء المدة المقرر في ميزانيتهما بمبلغ ١٩٣ و ٨٥٨ جنيه مصري
لفوايد أسهم قنال السويس ومن بعد هذا التاريخ يكون المبلغ المقتضى
اضافته ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصري
- خامسا - قيمة المصروفات التى صار اجراؤها الانشاء السكك الزراعية
- سادسا - المحصل من بدل العسكرىه
- سابعا - قيمة ما يصرف على ذمة نظافة العاصمة لغاية نصف قيمة المحصل من إيرادات
الدخوليات فى هذه المدينة
- ومع ذلك فانه فى تقدير عجز الدائرة السنية قد صار احتساب القائدة وواقع ذات القاعدة
السابقة على تحويل دين هذه المصلحه فالفرق والحالة هذه بين هذا المبلغ والمبلغ
اللازم حقيقة لتأدية الكوونيات يجب تسديده لصندوق الدين
- ٥٥ - عند ما تكون إيرادات المديريات والمصالح الغير مخصصة أقل من مقدار
المصروفات المعين فى المادة السابقة فالمبلغ اللازم لتكميل مقدار المصروفات
الذ كورة يجب أخذ من الإيرادات المخصصة وتسديده من صندوق الدين العموى
الى نظارة المالىه
- وما تسد من هذا القليل يورد فى الجرنال العموى بأصول حساب «زيادات الإيرادات
المخصصة» وبمخصص حساب «زيادات الإيرادات الغير مخصصة»

٥٦ - وأما عند ما تكون إيرادات المديريات والمصالح الغير مخصصة زائدة عن قيمة المصروفات الموضحة قبل فالزيادة يجب تسديدها من نظارة المالية لصندوق الدين العمومي ونقلها من حساب «زيادات الإيرادات الغير مخصصة» الى حساب «زيادات الإيرادات المخصصة»

٥٧ - يؤخذ مبلغ ١٤,٢٥٣,٩١٤ جنيه مصري ويكون أخذه مستقرا من المبلغ الباقي نقدي في خزانة صندوق الدين لغاية ٣١ ديسمبر وينقل الى حساب السنة التالية على مقتضى نص ذكره في ٢ يونيو سنة ١٨٩٠ وبناء على أخذه هذا المبلغ ما يجري تسديده في الحسابات الموضحة عنها في المذكرة (٥٥ و ٥٦) فالمبلغ الباقي نقدي لتأدية فوائد الديون يجب أن يكون عبارة عن زيادات الإيرادات المخصصة الوقورات الناتجة من تحويل الدين الممتاز ودين الدائرة السنوية لا يجب اعتبارها نظير إيرادات مخصصة ولو كانت قيمته امردوعة في خزانة صندوق الدين العمومي لحين تعيين استعمالها

٥٨ - ما يكون باقيا من الزيادات في الإيرادات المخصصة لغاية ٣١ ديسمبر يصير تخصيصه النصف للحكومة والنصف للاحتياطي العمومي مع مراعاة ضم مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه مصري على النصف الذي يخص الحكومة عملا بنص المادة ٦ من دكرتي ٢٨ يناير سنة ١٨٩٢

وبعد تخصيص زيادات الإيرادات المخصصة على الكيفية السابق ايفاجها يصير اضافتها بأصول حساب «الزيادات في الإيرادات المخصصة» مقابلة خصها بالحساب «الاحتياطي الخصوصي والاحتياطي العمومي»

استهلاك الدين يكون على الشروط المعينة بالمادة ٩ من دكرتي ٦ يونيو سنة ١٨٩٠ حال ما يبلغ مقدارا للاحتياطي العمومي ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري ويوقف عند ما ينقص مقدارا للاحتياطي المذكور عن هذا المبلغ بسبب ما يكون أخذه من

٦٠ - في حالة ما إذا زادت مصروفات الادارة عن مقدار المصروفات المعين في المذكرة (٥٤) يجب اضافة الفرق بأصول حساب «الاحتياطي الخصوصي» مقابلة خصه من الحساب «زيادات الإيرادات الغير مخصصة»

تقيل حساب المصالح
الغير مخصصة

- وأما إذا كان الأمر بخلاف ذلك فيصير إجراء العملية بالعكس
والقصد بل إحدى هاتين العمليتين تقفيل حساب « زيادات الإيرادات الغير مخصصة »
٦١ - بواقى حسابات التسوية والاحتياطي العمومي والخصوصى وحساب
استهلاك الدين العمومي وعلى العموم كافة الحسابات التي ليس فيها موازنة يصير ترجميلها
في حسابات السنة التالية بواسطة حساب « ميزان الخصوم »
٦٢ - بعد انتهاء السنة يجري نشر ملخص حساب السنة في الجريدة الرسمية
وأما الحساب العمومي عن المصلحة المالية فيجب نشره في مجر الثلاثة أشهر الأولى من
السنة
-

فصل سابع

حسابات خصوصيه

قسم ١ - نظارة الاشغال العموميه

اعتمادات

١ - الاعتمادات المربوطة لنظارة الاشغال العمومية تشتغل على ما يأتى

أولاً - الميزانية العادية

ثانياً - ميزانية الغاء العونه

ثالثاً - الاعتمادات المخصوصة

٢ - كافة الاشغال الجديدة وكافة الترميمات التى تستلزم لصرف مبلغ مقداره ١٠٠٠ جنيه مصرى بالاقبل يجب أن يقدر لها مبلغ مخصوص بالميزانية العادية ويوردها على حدة

٣ - تخصيص الاعتمادات المخصصة لاشغال العونه يكون اجراءه بمعرفة نظارة الاشغال العمومية طبقاً للنصوص الاوامر العاليه الصادرة فى ٢ ابريل سنة ١٨٨٨

و ١٤ جونيوس سنة ١٨٨٩ و ٢٨ و ٢٩ مارس سنة ١٨٩٢

ويصير عرض هذا التخصيص على صندوق الدين العموى والمصادقة عليه بأمر عال يصدر بشأنه

٤ - يسوغ لنظارة الاشغال العمومية أن تجرى نقل اعتمادات من فصل الى آخر نقل الاعتمادات في ميزانيتها ومع ذلك لا يجزى نقله من هذا القبيل في بحر السنة يجب أن يصدق على مجموعه بقرار خصوصى يصدر من مجلس النظار

هذا الحكم لا يسرى على الاعتمادات المربوطة لماهيات المستخدمين فان نقل هذه الاعتمادات يستلزم استئذنا وقرار من مجلس النظار عن كل اعتماد يلزم نقله

لا يسوغ نقل أى اعتماد كان بعد يوم ١٥ ديسمبر

٥ - التعديلات التى يصدر احداها في ميزانية ابطال العونه يجب أن يوافق صندوق الدين العموى سواء كان على مجموعها أو على مفرداتها

مستخدمين

٦ - تعيين مستخدمي نظارة الاشغال العمومية وترقيهم وتعيين الخدمة المظهورات
وصرف مضارب الانتقال وبدل السفرية يكون الاجرامها بحسب أحكام الفصل ٣
صرف المباحيات والاجر يكون بحسب التعليمات الواردة بفصل ٤

مقاييسات
وتصديقات

٧ - يجب على المفتشين أن يحرروا مقاييس تفصيلية بجميع الاشغال والتميمات
ومشتروات المهمات وغير ذلك التي تتجاوز قيمتها عشرة جنيهات مصرية
كل مقاييسه يتجاوز مقدارها المبلغ المرحض لهم أن يأذوا بصرفه يجب عرضها على
ديوان العموم للوافقة عليها

هذه المقاييسات يجب على الدوام أن يكون تعيين المبلغ فيها قطعيا ويسوغ التصديق
عليه من باقي يانهم
أولا - من مفتشى الرى لغاية ١٠٠ جنيه مصرية عن الاشغال الجديدة
وخمسائة جنيه مصرية عن الترميمات

ثانيا - من مفتشى التنظيم لغاية ٥٠ جنيه مصرية عن الترميمات

ثالثا - من مديري عموم التنظيم لغاية ٢٠٠ » » » »

رابعا - من ناظر الديوان عن الاشغال التي تستلزم لصرف مبلغ يزيد مقداره
عن المبالغ المذكورة

٨ - وأما الاشغال الجزئية أى الاشغال التي تكون قيمتها أقل من عشرة جنيهات
مصرية فلا يسرى عليها حكم المادة السابقة فيما يختص بتجزئ المقاييس والتصديق
عليها وانما يجب على المفتش الذي يأن بالصرف أن يصدر على اذن الصرف هذا
الشرح « يعتمد الصرف عن شغل جزئى قيمته أقل من عشرة جنيهات مصرية »

٩ - التصديقات يجب تحرير كل منها على (استمارة حرف ا) ووضع غرة رسمية
عليها وتوضيح كل تصديق اسم الموظف الذى وافق عليه ويجب أن يبين بالتصديق
میزانة المفتش المزعج اجراء الصرف بعرفته والنوع المقتضى احتساب المبلغ منه
بعدا التصديق على المقاييسه يجب عقد كوتراوعن كل شغل ولا يسوغ المباشرة فى الشغل
الا عندما يكون وقع على الكوتراوعن من الجهة المختصة بهذا

الموظفون المصرح لهم بالتوقيع على الكوتراعات هم ذات الموظفين الذين وقعون
على التصديقات

١٠ - مرخص للأمرين بالصرف وذلك بشوع الاستثناء ولداعى ضرورة مبنية أسبابها أن ياشروا سواء كان بطريق الممارسة أو بالعمولة اجراءات مبنية ببلغ أقل من مائة جنيه مصري ويسوغ لهم أيضا في ذات الأحوال أن يشتروا مهمات ببلغ يزيد عن مائة جنيه مصري بدون واسطة المناقصين وفي كلتا الحالتين بأنهم أن يخطروا حال نظارة الاشغال العمومية بهذه المخالفات لنص المادة (ق) الموضحة أعلاه و يبينوا الاسباب التي أوجبت ذلك

وماعدا ذلك يجب على الأمرين بالصرف أن يبينوا في أوراق المستندات وفي الحسابات الختامية أن تلك الاشغال أو تلك المشتريات صار اجراؤها بدون كوتراو أو بدون طرحها للنقص العمومية

١١ - في حالة ما إذا ظهر للمفتش أن أحد التصديقات مقداره غير كاف يجب عليه قبل صرف الباقي من التصديق أن يطلب من نظارة الاشغال العمومية علاوة على مبلغ التصديق

إذا كان المفتش مرخصا بالتصديق يسوغ له أن يصدق هو نفسه على العلاوة بشرط أن يكون بإقامة اعتمادات الميزانية المبلغ اللازم لذلك وأن جله مبلغ التصديق بما فيه العلاوة لا يتجاوز المبلغ المصرح له بالتصديق عليه

١٢ - في يوم ٢٠ من كل شهر يقدم المفتشون الى نظارة الاشغال العمومية فتح الاعتمادات للمفتشين طلبات افادات الاعتماد محررة على (استمارة حرف ب) بالمبالغ اللازمة لهم في الشهر التالي

بعد فحص الطلبات المذكورة بنظارة الاشغال العمومية تجرر طلبات الاعتماد على (استمارة حرف ت) وترسلها قبل الخامس والعشرين من الشهر لمدير عموم الحسابات الذي بعد أن يتحقق بأن الطلبات لا تتجاوز مقدار الميزانية يصدر افادات الاعتماد (استمارة حرف ث) الى خزائن الجهات ويخطر بها المفتشين

١٣ - افادات الاعتماد يجب تفسيرها بتمرة مخصوصة لكل مفتش وذلك من أول يناير من كل سنة

كل مبلغ اعتماد لا يكون جرى صرفه لغاية السنة يكون لاغيا

١٤ - يجب على نظارة الاشغال أن تعلن المفتشين بكافة المبالغ التي يترآى لها لزوم تنزيهها من الاعتمادات المطلوبة ولدير الحسابات أن يرفض كافة طلبيات الاعتماد التي تتجاوز تقديرات الميزانيه

١٥ - اذا تأخرت طلبيات المفتش ولم تصل في الوقت اللازم فنظارة الاشغال يمكنها أن تطلب فتح الاعتمادات التي يترآى لها ولومها المصلحة ذلك المفتش

١٦ - طلبات الاعتمادات الاضافيه يسوغ تحريرها بمعرفة الامر من بالصرف وتقدمها الى الحسابات على مقتضى الاحكام المبينة أعلاه بخصوص طلبات الاعتمادات العادية الشهرية

١٧ - الادوات بالصرف تكون بواسطة حواله (شيك) (استمارة حرف ج) تصدر من أصل الاعتمادات السابق فتحها للمفتشين

كل دفتر حواله (شيك) يجب أن يكون له غمرة مخصوصة وهذه الغمرة يلزم وضعها بجانب الغمرات المتسلسلة الموجودة ذات الحواله

الامر ون بالصرف يلزمهم أن يبينوا في كل حواله (شيك) وكل مستند اذا كان الصرف على الحساب أو عن كالة المستحق لصاحبه وكل حواله (شيك) لا يكون مبنيا بها أحد هذين الوجهين يجب على خزائن الحكومة أن ترفض صرفها

١٨ - كل مفتش يكون مفتوحا له اعتمادات في جله جهات يجب أن يكون عنده دفتر حوالات (شيك) مخصوص لكل جهة

١٩ - يجب على المفتش قبل أن يستعمل دفتر حوالات (شيك) أن يعلن المصلحة التي يصدر عليها الحواله عن غمرة الدفتر المختص بها

٢٠ - دفاتر الحوالات (شيك) تحفظ تحت القفل عند المفتش ويجب عليه في حالة تسليم وظيفته أن يأخذ بمن يخلفه ايضا الاعداد الحوالات الباقية على ياض

حوالات (شيك) ٢١ - كل حواله (شيك) تصدر من أصل الاعتمادات المفتوحة للمفتش يجوز التوقيع عليها عنه اذا كان غائباً من مأور مصرح له بذلك من نظارة الاشغال العمومية ويجب على المفتش أن يعلن الى خزينة كل مصلحة الامر الصادر من نظارة الاشغال العمومية المصرح به لتأنيب المفتش بالتوقيع على الحوالات أو أن يرسل لها صورة من هذا الامر مصدقا عليها منه وإلا فيصير رفض صرف الحوالات

٢٢ - لا يسوغ للمفتشين أن يأذنوا بصرف مبلغ من احدى خزائن الحكومة مالم يكونوا استحصلوا التبداء على فتح اعتماد أو انه في حالة وقوع تأخير في ارسال افادة الاعتماد يكون بيدهم تصريح بخصوص من نظارة الماليه

٢٣ - مهما كانت الاحوال لا يجب أصلاً أن يأذن المفتش بصرف مبالغ تتجاوز المبلغ المصدق عليه

٢٤ - اذا حصل تأخير في ارسال افادة الاعتماد يخطر المفتش مديروهم الحسابات تغرفاً بذلك فيسرع هذا بالتخاذ الاجراءات اللازمة لاجل أن يمكن لخزائن الحكومة أن تصرف الخواتم حال تقديمها لها

٢٥ - الصرفيات التي يؤذن بها عن أشغال تصدق عليها هي الآتية

أولا - الصرفيات عن أشغال باليومية أى الجارى تسويتها بحسب مدة الشغل

ثانيا - الصرفيات عن أشغال تحت أى الجارى تسويتها بحسب مقياس الاشغال بالترتيب
٢٦ - الصرفيات عن الاشغال باليومية يؤذن بها على (استماره حرف ح) حيث يتوضح تحت العنوان «بيان الاعمال التي صار اجراؤها» أسماء الشغالة والمبلغ المستحق لكل منهم والمبالغ المنصرفة لهم

وأما اذا كانت الاشغال بالمقاولة فيجب عقد كونتراو مع شيخ المقاولين ودرج اسمه فقط فيها ومع ذلك يجب بيان عدد الانفاق الموجودين معه

٢٧ - يجب على المفتش وفي حالة غيابه يجب على مستخدم مسئول أن يوقع في ذيل المستند المذكور (استماره حرف ح) على شهادة تدل على أن أرباب الحقوق قد اشتركوا حقيقة في اجراء الاشغال وأن المبالغ المأذون بصرفها مستحقة لهم

٢٨ - الصرفيات لخدمة أشغال صار اجراؤها تكون بموجب الاتفاق الذي حصل بنوع خصوصى عن كل شغل وتنقسم الى نوعين وهما

الصرف على الحساب

والصرف عن الباقي المستحق

وفي كلتا الحالتين يجب توريد المبالغ المستحقة بالبيان بالاستمارة (حرف خ)

٢٩ - اذا كان الصرف على الحساب يجب اثباته بشهادة تعطى من مأمور مسئول يقرر بانه قد جرى معايينة الاشغال وتحقق بان قيمة الشغل الذى صار اتململه نوازى على الاقل قيمة المبلغ المطاوب صرفه وبناء عليه يصرح باعتماد الصرف

٣٠ - الصرف مقدما أى المبالغ التى تصرف بمجلا من أصل أثمان الاشغال المقتضى اجراؤها لا يسوغ اجراؤها الا بموجب تصريح من النظارة ما يصرف مقدما بناء على اتفاق حصل بوجبه أو يريده مأمور جميع الصريفات على الحساب وتحصيله بواسطة خصم قيمته من جميع الصريفات سواء كانت على الحساب أو عن قيمة التكاليف بالكامل

٣١ - مدابنى الحكومة يسوغ لهم إقامة وكلاء لهم بموجب وكيل يعطونه لهم على ورق مقعده ويكون مسجلا بمجل الحكومة التابعين لها

صور التواكيل الاصلية يجب ارسالها لادارة عموم الحسابات المصرية وأما اذا كانت المبالغ المستحقة لاربابها متوقعا عليها معارضة أو مخجوزات فلا يجب اصدار اذن بصرفها

٣٢ - كل من الأمرين بالصرف له سلفة مستديمة تمكنه من صرف المبالغ الجزئية التى لا يوافق أن يؤذن بها بموجب حواله (شيك) وفى أى حال من الاحوال لا يلزم أن تتجاوز السلفة المذكورة ما بين وخمسين جنيها مصرى لكل تقشيش

٣٣ - مستندات المبالغ المنصرفة من السلفة المستديمة يجب أن تحرر على (استقارة حرف ذ) وترتب على حداثتها مفصلة عن مستندات المبالغ المنصرفة بموجب حوالات (شيك)

ما يصرف من هذا القبيل يورده فى دفتر الشطب (استقارة حرف ز) وليس فى اليومية (استقارة حرف ر)

٣٤ - فى آخر كل شهر (أو مرارا اذا لزم الحال) يصدر المفتش حواله (شيك) تحت اذنه بقيمة جملة المبالغ المنصرفة من أصل السلفة المستديمة المقررة ويرسل أوراقا المستندات ومعها كشف (استقارة حرف س) تأييدا لتوريد المبلغ فى يومينه

٣٥ - يجب على مفتشى الاشغال العمومية أن لا يبرح من فكرهم أن المراقبة الحقيقية في المصروفات قائمة بالاختصاص في التحقق من اجراء الاشغال بأسعار موافقة وأنه لم يؤذن بالصرف الا عن اشغال قد جرى اتمامها بكيفية مرضية ولا يصح أصلاً أن تستعاض المراقبة الهندسية بأية طريقة تأيدية ولا بأية اجراءات حسابية كانت

٣٦ - بعد تنفيذ الكونترات وتنفيذها كاملاً يجب على المفتش أن يجري بأقصر وقت ممكن تسوية حساب المقاول ويستحصل منه على اعتماد هذه التسوية وصفها النهائية لا يسلم المفتش الى المقاول حواله بالمبلغ الباقي له الا بعد أن يكون استحصل منه على اعتماد التسوية بالكيفية التي توضح

وأما اذا كان الصرف عن كامل المبلغ الوارد في التصديق فيجب تأييده بموجب حساب نهائي (استمارة حرف د) مينا فيه أن الاشغال قد جرى نهوها بالكامل على مقتضى نص الكونترات

٣٧ - نظارة الاشغال العمومية مسئولة دون غيرها . أولاً عن اتمام الاشغال التي حصل التصديق عليها . ثانياً عن تقديم مقادير المهمات اللازمة وعن استعمالها . ثالثاً عن قيات أسعار الاشغال المقتضى اجرائها . رابعاً عن اتقاء المقاولين وملاحظتهم . خامساً عن نصوص الكونترات

٣٨ - لنظارة الاشغال العمومية دون غيرها أن تحكم في الجزاءات المقتضى ترتيبها على المقاولين وكذا في التعديلات التي تحدث في اتمام الاشغال

٣٩ - كل مفتش تعطى له افادات اعتماد يجب أن يتخذ دفتر يومية (استمارة حرف ر) ودفتر شطب (استمارة حرف ز) ودفتر (استمارة حرف س) لتقيد افادات الاعتماد الممنوحة والحوالات (شيك) التي تصدر من أصلها محسوبة سواء كان من الميزانية العادية أو من ميزانية الغاء العونة أو من الاعتمادات الخصوصية

٤٠ - كل مبلغ صرف وقيد في اليومية يجري قيده أيضاً في دفتر الشطب حيث يتبين على الدوام المبلغ المنصرف من أصل كل تصديق وفي آخر الشهر يصير التقصيل على المنصرف لمعرفة ما يصرف عن خاصة كل شهر

مسؤولية مفتشى
نظارة الاشغال
العمومية

حسابات

اليومية وصورة اليومية المعدة للارسال لادارة عموم الحسابات يجب أن يكون العمل فيها أولاً بأول

٤١ - يحرجو حفظ شهرية عن كل مديرية ببيان المبالغ المأذون بصرفها من كل تقنين

٤٢ - الموظفون الآمر ون بالصرف يلزمهم أن يرسلوا لنظارة الاشغال العمومية مستخرجاً مبنياً فيه عن كل كونترات المقادير وفيات الاسعار بيانها وغرة التصديق (استمارة حرف ا مكرر) وقيمتها وبعد أن تجرى النظارة من اجعته وقيدته وترسله لادارة عموم الحسابات

ويجب على نظارة الاشغال أن ترسل أيضاً الى ادارة عموم الحسابات مستخرجات بحجرة على (استمارة حرف ا مكرر) من الكونترات التي تعقد مباشرة بمعرفتها وأعمال المصروفات التي لم يعمل عنها كونترات فيجب أن يرسل لادارة عموم الحسابات بدلا عن المستخرج صورة من التصديق الصادر بخصوصها وحساب الاشغال النهائي (استمارة حرف د) يجب ارفاقه بأوراق المستندات المؤيدة لصرف كامل المبلغ المستحق وارساله لنظارة المالية (ادارة عموم الحسابات المصرية) مع مستندات الشهر الجاري

٤٣ - يجب ارسال صورة اليومية في كل عشرة أيام الى مدير عموم الحسابات معجوبة بالمستندات المؤيدة لكل صرفية صارا جراًؤها ويجب أن قيمة المستندات توافق قيمة الحوالات (شيك) الصادرة من المقتض

٤٤ - يجب ارسال صورة من اليومية عن العشرة أيام الاخيرة من الشهر وصورة من (الاستمارتين حرف ش و ص) الى مدير عموم الحسابات بنوع أن يكون وصول الصور المذكورة في الخامس من كل شهر بالكثير

٤٥ - يستخرج نسختان من دفتر الشطب (استمارة حرف ص) ويجب ارسالهما شهر الحداهما الى مدير عموم الحسابات والثانية لنظارة الاشغال العمومية ويجب أيضاً ارسال نسخة من الدفتر (استمارة حرف ش) كل شهر الى مدير عموم الحسابات

كل تصديق جديد يجب درجه في هذه النسخة سواء كان ابتدئ بالشغل أو لم يتبدأ به ولا يلزم توقيع مدير التصديقات في النسخة المذكورة قبل أن يقدم حساب ختامى يدل على انتهاء الشغل

المراجعة بنظارة
المالية

- ٤٦ - يجب على ادارة عموم الحسابات أن تحقق
أولا - أن الكوتيراتات جرى عقدها بمعرفة الموظفين المصرح لهم بالتوقيع عليها
حسب المدون بالمواد (٩ و ٧)
ثانيا - أن المبالغ المربوطة بالكوتيراتات لا تتجاوز حدود التصديقات والاعتمادات
الواردة بالميزانية
ثالثا - أن فيات الاسعار لا تزيد عن الفيات الواردة بمسح الكوتيراتات المرسل
من نظارة الاشغال العمومية طبقا لاحكام المادة (٤٢)
رابعا - أن أوراق المستندات جاز تقديمها تأييد المصروفات
خامسا - أن المصروفات لا تتجاوز مبالغ الكوتيراتات المصدق عليها
اذا تجاوزت المصروفات قيمة مبالغ الكوتيراتات المصدق عليها تعرض ادارة عموم
الحسابات المسألة على نظارة الاشغال العمومية للنظر فيها
٤٧ - في مجرى السنة يصير ترتيب الحوالات ومستندات شهرتها شهر ابريل بعد مراجعتها
في ملفات خصوصية عن كل تفيدش رى

- ٤٨ - عند انقضاء كل سنة وبعد تقفيل الحسابات ونشر الحساب العموى ترسل
نظارة المالية لصندوق الدين العموى طبقا لنص المادة (٢) من دكرتو ٢ ابريل
سنة ١٨٨٨ كشفا ميزانيه عن كل فصل وكل قسم ما يأتى
أولا - اعتمادات الميزانية الاصلية والتعديلات التى أجريت فيها
ثانيا - الاعتمادات الاضافية
ثالثا - تاريخ القرارات الصادرة بالاعتمادات الاضافية والقرارات الموافقة
على نقل الاعتمادات

تقفيل الحسابات
واعلانها للصندوق
الدين العموى

٤٩ - وفي آخر السنة يصير ارسال الحوافظ والحوالات (شيك) ومستندات
مصرفات ابطال العونة الى صندوق الدين العمومي مضعوبة بكشف عمومي ميئافيه
عن كل تفتيش وكل مديرية ما يأتى

١ - الاعتمادات الاصلية والتعديلات التي أجريت فيها .

ب - جله المصروفات التي صار اجراؤها في السنة

٥٠ - الأحكام المبينة في المادة قبل تسري أيضا على الاعتمادات الخصوصيه

فصل سابع

حسابات خصوصيه

قسم ٢ - نظارة المحريه

٥١ - سكرتير مالى المحريه هو بالوقت ذاته نائب عن نظارة المحريه والماليه أحكام عموميه فى كافة المسائل المتعلقة بمراجعة وتحريح حسابات نظارة المحريه

سكرتير مالى المحريه مسؤول أمام السردار عن كل مبلغ يصرف أو كل تغيير أو تزق يحصل وعن كل اجازة تعطى على غير القواعد المتبعة فى شأنها أو التى يصير تقريرها فيما بعد

السردار يكون مسؤولاً أمام نظارة الماليه عن ذات الالوجه المذكورة اذا اقتضى الحال لتفسير بعض نصوص من اللائحة يجب على سكرتير مالى المحريه أن يعرضها على مدير عموم الحسابات ولا يسوغ له اجراء تعدلات فى الطريقة الحسابيه بدون الموافقة عليها ابتداء من مدير عموم الحسابات المذكور

٥٢ - فى الخامس عشر من كل شهر يرسل سكرتير مالى المحريه الى مدير عموم الحسابات كشفاً بالمبالغ اللازمه لمصروفات المحريه فى الشهر التالى ويبين فيه الجهات اللازم أن تكون موجوده النقود فيها تحت طلبه وانما حله المبالغ التى تطلب من هذا القليل لا يلزم أن تتجاوز جزءاً من اثني عشر جزء من ميزانية نظارة المحريه السنويه يجب على مدير عموم الحسابات أن يتخذ الاستعدادات اللازمه لفتح الاعتمادات التى تطلبها نظارة المحريه

مبالغ الاعتمادات التى لا يكون صادراً استعمالها لغاية الشهر تضاف على تقديرات الشهر التالى وأما الاعتمادات التى لا تكون استعملت لغاية شهر ديسمبر فيضرب بإبطالها وما يكون باقياً منها يعتبر وفران الميزانية

- الصرف ٥٣ - المستندات المقدمة مع طلبات الصرف يصير اجراءها اجعتها بنظارة الحرييه على مقتضى القواعد المقررة فى الفصول ٣ و ٤ وذلك عن كل نوع من المصروفات
- حوالات صرفها ٥٤ - الحوالات التى دفعها فى مصر تسلم بعدمراجعة الطلبات لارباب الحقوق بمصر فيقدمونها الى ادارة عموم الحسابات
- وهذا الحوالات يجرى صرفها من خزينة نظارة المالية لغاية مبلغ الاعتماد المفتوح فى الشهر وتعاد فى اليوم التالى لنظارة الحرييه مرفوعة بحفاظة ياتيه
- حوالات صرفها بالمديريات ٥٥ - الحوالات التى تصرف بالمديريات ترسل بعدمراجعة مستندات بنظارة الحرييه لمدير عموم الحسابات فيصدر أذونات بصرفها وهذا الحوالات عند ورودها لنظارة المالية تعاد منها فى كل عشرة أيام لنظارة الحرييه نظير مستند المجموع الشهرى
- الصرفات ذات الصفة المستدعية التى يات بها اجراءها بالمديريات يصدر بها نصريح عمومى من نظارة المالية بناء على طلب نظارة الحرييه
- ملحيات العساكر ٥٦ - فى الثامن والعشرين من كل شهر يجب على حكمدارية الاورط أن ترسلوا لنظارة المالية كشفا من (استمارة ١٠٧ حسابات) بالمبالغ اللازمة لصرف ما هيأت ومصروفات الشهر الجارى
- يسوغ للحكمدارية أن يوكوا أحد الضباط لاجل استلام النقود وهذا التوكيل مسطرة صورته فى ذيل الاستمارة
- ٥٧ - اذا كان الا لاى موجودا فى مصر تسلم نظارة الحرييه للحكمدارية طلبات محررة على (استمارة ٥٣ حسابات) لاجل صرفها من خزينة نظارة المالية
- وأما اذا كانت الا لايات موجودة داخل القطر فتسبل نظارة الحرييه لادارة عموم الحسابات طلبات الصرف من خزانة الجهات المقتضى صرف المبالغ منها لاجل ارسالها الى الحكمداريه
- ٥٨ - بخصوص الا لايات الموجودة على الحدود وفى سواكن فيقدم الحكمدارية طلباتهم مباشرة نظرية الجهة الموجودين فيها وهى تجرى الصرف لهم وهذه العمليات يصير درجها فى الحسابات الشهرية التى يرسلها الصياغ والحكمدارية الى نظارة الحرييه

- ٥٩ - الحكمدارية هم عهد المبالغ التي توضع تحت طلبهم بواسطة طلبات الصرف ويجب عليهم أن يؤدوا صرفها بواسطة تقديم كشوفات الصرف ومستندات المصروفات
- ٦٠ - في آخر الشهر يحضر كل مالك كشف صرف (استمارة ١٠٨ حسابات) كشوفات الصرف ويقدمه للأورطة
- يراجع كاتب الأورطة تحت ملاحظة الحكمدار كشوفات الصرف المقدمة من البلوكات ويجب عليه أن يتحقق بأنه ليس مندرجا أمام اسم كل ضابط أو كل نفر إلا العدد الحقيقي عن أيام الخدمة التي له حق فيها
- ويحضر كاتب الأورطة كشف صرف مخصوص (استمارة ١٠٩ حسابات) بضابطان الأورطة وجميع المستخدمين الغير تابعين لأحد البلوكات
- ويحضر أيضا كشوفات (استمارة ١١٠ حسابات) يبدل التعيينات والعليق والكسوى المرتبة للضابطان
- ٦١ - تسلم النقود إلى وزير باشية البلوكات فيجب عليهم أن يحضروا توزيع الماهيات بحضورهم ويعطوا شهادات الحكمدارية تدل على إجراء التوزيع بانتظام
- يوقع الضابطان دون غيرهم على كشوفات الصرف وكشوفات المرتبات الخصوصية
- ٦٢ - بعد إجراء الصرف يحضر مستخرج عمومي ببيان الوارد في كشوفات الصرف المختصة بالبلوكات والكشوفات المختصة بالأورطة وقبل التوقيع من الحكمدار على هذا المستخرج يجب عليه أن يتحقق
- أولا - أن الأوامر المتعلقة بالترقي أو النقل أو الإجازات واردة في كشوفات الصرف أمام أسماء أصحاب الشأن
- ثانيا - أن المبالغ المنصرفة بغير حق في الشهر السابقة جرى استنزاهام من ماهيات الشهر الحاضر
- ثالثا - أن المصروفات الواردة بالمستخرج مصرح به من نظارة الخريسة بموجب تصريح عمومي أو خصوصي
- ٦٣ - كشوفات الصرف المختصة بالأورطة وبالبلوكات يجب إرسالها لنظارة الخريسة في العاشر من الشهر

وفي آخر السنة يصير تجديد كشوفات الصرف المحفوظة بالاورطة أجزاء لاجل تأييد
الصرفيات التي صار اجراؤها الضباط والانتظار

٦٤ - يقيس كاتبا الاورطة في يومية النقدية جميع العمليات المختصة بايراد
وصرف النقود وما عدا ذلك يلزم أن يتخذ بحريته لقيد كافة المصروفات المتنوعة بالبيان
وفي آخر الشهر يرسل جلة هذه المصروفات قلبا واحدا الى دفتر يومية النقدية
وفي سائر الاحوال لا يجب أن يتجاوز اجمالي المصروفات المذكورة المبلغ المقرر شهريا
بمعرفة نظارة الخريسة لكل اورطة

يومية النقدية

٦٥ - كشوفات الصرف الواردة من الاورط والباطوكات تراجع بنظارة الخريسة وعلى
المراجع أن يتحقق بأن الترتيب المقرر لم يحصل تجاوزه وأن الاحكام الواردة ضمن
الاورامر العمومية الصادرة من أركان حرب جرى تنفيذها وأن الضابطين شهدوا بصحة
واتظام الصرفيات الى الصف ضابطين وأنظار الاورطه

مراجعة كشوفات
الصرف

ما يظهر من المخالفات في كشوفات الصرف يصير اخطار الحكدارية به بمقتضى أوراق
مناقضات (استمارة ٦٨ حسابات)

٦٦ - المبالغ المنصرفة بغير حق الى الضابطين وأنظار العسكرية تستقطع من
ماهياتهم في الشهر التالي ويجب التأشير في خاتمة المحفوظات عن فترة وتاريخ ورقة
المناقضة التي جرى استقطاع المبلغ بموجبها

٦٧ - يجعل في دفتر مخصوص حسابا بخصوصيا لكل حكدار مكلف بصرف
الماهيمات وورد في حساب كل حكدار المبالغ المسلمة له والصرفيات التي أجراها
ويجب عليه أن يؤيدها بالصرفيات بواسطة المستخرج العمومي ومطابقة

٦٨ - جميع العمليات الاخرى المتعلقة بايرادات ومصروفات نظارة الخريسة
والتباني والمحسابات والمحسابات المفتحة تقيد في نظارة المالية ومراجعة هذه
الحسابات تكون الاجراء فيها بمقتضى أحكام الفصول ٦٥ و ٦٠

فصل سابع

حسابات خصوصيه

قسم ٣ — مصلحة البوستة

٦٩ - يجب على مكاتب البوستة أن تحصر بحساباتها كافة الإيرادات وكافة حصر كافة الإيرادات المصروفات التي تجزئها ما كان مصدرها أو نوعها وكافة المصروفات

الزيادة في الإيرادات عن المصروفات من كل نوع التي تظهر من مقتضى الدفاتر يجب أن تكون موافقة تمام الباقي النقدية الموجود فعلا بخزائن المكتب

٧٠ - الصرر المحتوم عليها التي ترد وتسلم بدون أن تفحصها البوستة وتعد مقدارها هي فقط التي لا يصير قيدها بالحسابات بالقرش وهذه الصرر تعتبر نظراً ما نأت بالوجه

٧١ - تقديم مكاتب البوستة عمليات الإيرادات والمصروفات حال إتمامها في دفاتر قطع باقي النقدية مفردات وفي آخر كل يوم يصير تكوين المبالغ الواردة في هذه الدفاتر وتحويل إجمالي عمليات اليوم إلى حسنة بين فهم من جهة كافة الإيرادات ومن الجهة الأخرى كافة المصروفات التي صار جازؤها والباقي لغاية اليوم الماضي والباقي لغاية اليوم الحاضر

المكاتب الموجود فيها جلة خزائن يجب أن تين يومياً في ذيل الحسبة اليومية قيمة باقي النقدية الموجود في كل خزينة وإجمالي هذه البواقي يجب أن يكون موافقاً بالتام للباقي الواردة بالحسبة اليومية ويلزم أن يوقع عليه من وكيل المكتب ومن كل من المكلفين بالتصديق الذين يجب أن يكون عندهم أيضاً دفتر يومية خزينة

٧٢ - وكيل المكتب مسؤول أمام إدارة العموم عن استيفاء عملية حسابات مكتبه بالجمرد ويجب عليه أن يجرد الخزائن الموجودة بالمكتب مرة واحدة في الشهر بالاقبل فيجري ذلك في أوقات غير معينة ويرسل محضر الجرد إلى إدارة العموم ويعلمها بدون تأخير عن كل مخالفة أو كل يجرز يظهر له من الجرد

٧٣ - التفاتيش الاعيادية التي يصير اجراءها في المكاتب تكون في المواعيد الميئة بعد

أولا - الادارات المحلية مرة واحدة في السنة

ثانيا - المكاتب الكبيرة كل ستة أشهر

ثالثا - المكاتب الصغيرة التي لا يكون موجودا فيها الا صندوق واحد ثلاث مرات في السنة

يجب على المفتشين أن يراقبوا سير العمل في المصلحة وأن يشرعوا في جرد الخزن والمحاضر التي يحرقونها ويجب أيضا الرضا بالهياكل وتأخير لإدارة العموم

٧٤ - ويختلف التفاتيش الاعيادية يصير اجراء تفاتيش غير اعبيادية في كل مرة يستدعي المفتش الى الجهة بسبب أشغال المصلحة و يلزم أيضا تفاتيش كل مكتب عند تغيير الوكيل

٧٥ - الايرادات المربوطة في الميزانية التي يصير تحصيلها في مكاتب البوستة تشتمل على ما يأتي

مبيع مطبوعات وتذاكر بوسته و ورق تغه و اردمن ادارة العموم

عوائد على الحوالات بداخل وخارج القطر وعلى ارساليات النقود

أجر نقل و ابورات البوستة

المستقطع من الماهيات و ايرادات متنوعة

٧٦ - الايرادات الناشئة من المصالح المخصوصة بالبوستة تشتمل على ما يأتي

اصدار الحوالات على المكاتب الموجودة بداخل وخارج القطر

قبض حوالات لحساب العامة وقبض مبالغ مضافة على الطرود البوسية و رسوم

الواردات الصادر على الطرود البوسية لحساب مصلحة الكمارك وأثمان تذاكر السفر

المباعة لحساب مصلحة و ابورات البوستة الخديوية وأثمان مطبوعات المصلح

نقود و اردمن ادارة العموم ومن المكاتب الاخرى

- ٧٧ - المصروفات التي تجزئها مكاتب البوستة تشقل على ماهيات المستخدمين
والمصروفات المتنوعة المصرح بها من ادارة العموم
ومصروفات المصالح المخصوصة تشقل على ما يأتي
صرف الحوالات المسجوبة من المكاتب التي بداخل وخارج القطر
صرف قيمة الحوالات السابق قبضها لحساب العامة وقيمة المبالغ المقبوضة من المضافة
على الطرود البوستية
التقود والمرسلة الى ادارة العموم وإلى المكاتب الاخرى
المنصرف لحساب مصالح أخرى
- ٧٨ - يجب على المكاتب أن تضيف للايرادات قيمة المطبوعات البوستية وورق
النفقة او اورد شهرها من ادارة العموم وأما المكاتب الكبيرة فلا يجب أن تضيف للايرادات
الاقية المطبوعات البوستية وورق النفقة المباع حقيقة
وعمل يخص مطبوعات مصلحة المصلح فالمكاتب لا يجب أن تضيف للايرادات الاقية
المطبوعات المملوكة على طلبات الشراء
- ٧٩ - يعطى في مكاتب البوستة الكبيرة للمستخدمين المكلفين بجميع المطبوعات
سلفة مستديعة من هذه المطبوعات فيوردون في مساء كل يوم الى خزينة المكتب
ما يحصلونه من أثمان المبيع و يأخذون بقيته مطبوعات
- ٨٠ - المستخدمون المكلفون بتوزيع المراسلات مسؤولون عن التحقق من
كفاءة الاجرة المستحقه ويجب أن يضعوا على المراسلات الغير مستكملة أجرتها
علامات تدل على الاجرة المستحق تحصيلها من صاحب المراسلة
- ٨١ - قلم توزيع المراسلات مسؤول عن تحصيل قيمة علامات الاجرة المستحقه
بعد أن تخصم له المراسلات التي لم يستلها أصحابها أو المرسلة الى مكاتب أخرى
يرسل لادارة العموم كشفا شهريا بالمراسلات المخصوصة الى قلم التوزيع ومعه المستندات
المؤيدة له
- ٨٢ - في المكاتب الكبيرة التي لا يضاف بها للايرادات الأثمان ما يساع من
المطبوعات البوستية وورق النفقة يلزم حصر ذلك في حساب شهري بدقتر (استمارة
نمرة ٣٠٣) بين فيه عن كل يوم ما يأتي

الباقى لغاية اليوم الماضى

الوارد من مخزن العموم

المطبوعات التى صار اجراؤها فى اليوم ووردت قيمتها فى حاسبة قومية الخزينة

الباقى لغاية اليوم الحاضر

وعدا ذلك يجب أن تين فى الحساب الشهري المذكور قيمة اجمالى علامات الاجرة

المستحقة المخصوصة لقلم التوزيع والباقى الذى هو عبارة عن المراسلات الخالصة

الاجرة الموجودة فى محلات التوزيع

٨٣ - حسابات مطبوعات المطبع يجرى حصرها يوميا فى دفتر مخصوص (استمارة

نمرة ٦ حرف ت) الواردة فى الباقى لغاية اليوم الماضى والارسابات الواردة من ادارة

العموم والمباع فى اليوم والباقى لغاية اليوم الحاضر

٨٤ - لاجل اثبات عمليات الحوالات يجب أن يكون بمكاتب البوستة الاستمارات

الآتية

دفتر اصدار ورق الحوالات البوستية بداخل القطر (استمارة نمرة ٨ حرف ت)

» » » » » بخارج القطر (» » ٩٨)

٨٥ - عند اصدار الحوالات يجب على المكاتب التى تصدرها أن تحطوبها

المكاتب المكلفة بدفعها بموجب اشعارات ترسلها لها وترفقها باعلانات الراسلين

فتقيد هذه المكاتب الحوالات المذكورة بدفتر مخصوص (نمرة ١١)

٨٦ - يتوضع بدفتر الحوالات فى خانات مخصوصه قيمة الرسوم المتحصله الواجب

اضافتها ليرادات الميزانية وقيمة الحوالات الواجب اضافتها للمصالح المخصوصه

٨٧ - الحوالات البوستية الصادرة بداخل القطر التى لا يطالب بها بعد مضي

شهرين من الشهر الذى صدرت فيه يسقط حق المطالبة بها ولا يسوغ صرفها بعد ذلك

الا بموجب أمر يصدر من ادارة العموم

٨٨ - فى آخر كل شهر تجرر المكاتب من واقع الدفتر (نمرة ١١) كشفا نمرة ١٦٣

بلحوالات المعطاة على خزينة التى قد سقط حق المطالبة بها

وهذه الكشوفه ومعها الاعلانات المحررة من الراسلين ترسل فى آخر كل شهر لادارة

عموم البوستة حيث يصير نور يدها فى دفتر (استمارة نمرة ٣٠٩)

- ٨٩ - الطلبات بصرف الحوالات الساقط حق المطالبة بها تقدم الى ادارة عموم البوستة فتسلم بها حوالات جديدة وتقيده هذه الحوالات في خانات مخصوصة في الدفتر (نمرة ٣٠٩) حيث تجري التأشير عما يصرف من الحوالات الساقط حق المطالبة بها
- ٩٠ - ما يصرف من الحوالات بداخل القطر الساقط حق المطالبة بها تقيده مكاتب البوستة في الدفتر (نمرة ٨ حرف ت) اسوة المنصرف من الحوالات العادية
- ٩١ - ككافة الحوالات التي يكون مضي خمس سنين على تاريخ اصدارها ولا يكون جرى صرفها تصفيها ادارة العموم الى ايرادات الميزانية
- ٩٢ - ترسل مكاتب البوستة يوميا الى ادارة العموم كشوفة (نمرة ٨) محررة من واقع دفاترها ومبينافها ما يأتي
- الحوالات الصادرة والمنصرفة بداخل القطر - ويجب أن تكون الحوالات المنصرفة مرفقة بالصكوك الاصلية وعليها سند الاستلام عن استلم النقود
- الاجاليات اليومية عن الحوالات الصادرة والرسوم المتحصله وكذا الاجاليات اليومية عن الحوالات المنصرفة يصير ترجيلها يوميا لاجل الحصول في آخر الشهر على الاجاليات العمومية التي يجب توريدها في المجموع الشهري (نمرة ١٢)
- ٩٣ - ترسل مكاتب البوستة كشفا شهريا بالحوالات الصادرة والمنصرفة المختصة بخارج القطر وترفعها بالصكوك الاصلية وعليها سند الاستلام (استمارة نمرة ٩٨)
- ٩٤ - العوائد على نقل الصرر والاشياء الثمينة يصير ائتمافها في الدفاتر الاتية
- أولا - العوائد على نقل الصرر المسجلة الى البوستة وتورد في الدفتر (استمارة نمرة ٥)
- ثانيا - « « « « بطريقه خصوصية تورد « « (١٧)
- ثالثا - جرائت متحصله على نقايات مخالفه للاصول وعوائد على الصرر والقيم الباقية بدون استلام تورد في الدفتر (استمارة نمرة ٢٠)
- ٩٥ - تقيده مكاتب البوستة الصرر التي ترد لها في الدفتر (استمارة نمرة ١١)
- حيث توجد خانات مرفقة للايصال الواجب اعطاؤه عن استلم الصرر من البوستة وماتكون من الطائفات المذكورة خاليتين من هذا الايصال يستدل منها على عدم استلام الصرر

٩٦ - ترسل مكاتب البوستة يوميا كشف (نمرة ٧) محررا من واقع الوارد بالدفاتر (استمارة نمرة ١٧ و ٢٠) بينان الضرر المرسله والعوائد المتحصله عليها
اجاليات هذا الكشف اليومية بصير ترجميلها يوم لاجل أن يصير الحصول
في آخر الشهر على الجمله العمومية عن الرسوم المتحصله في الشهر الواجب توريدها
في المجموع الشهري (نمرة ١٢)

٩٧ - هذه الايرادات تورد مفرداتها بالبيان في دفتر (استمارة ١٩٤ مكرر) ايرادات وابورات
البوستة
يوم حذيقه ثانات مخصوصة ببيان أنواع التقليلات والجهات المرسله لها والمبالغ المتحصله
٩٨ - ترسل مكاتب البوستة عن كل سفريه وابور حافطة نمرة ١٩٤ بتفردات
الايرادات المتحصله

اجاليات هذه الحافطة اليومية يجرى ترجميلها من يوم الى يوم لاجل أن يصير الحصول
في آخر الشهر على الجمله العمومية عن التوالين المتحصله في الشهر الواجب توريدها
في المجموع الشهري (نمرة ١٢)

٩٩ - تقيدم مكاتب البوستة في آخر كل يوم بدقتر (استمارة نمرة ١٢ مكرر) الايرادات ايرادات متنوعه
المتنوعة التي صار اجراءها في اليوم وتشتمل هذه الايرادات على ما يأتي

أولا - معلوم الصناديق المخصوصة

ثانيا - المستقطع لاجل المعاش

ثالثا - المستقطع لاجل الكساوى

رابعا - المستقطع لحساب مذكورين

خامسا - » نظير ورق تقغه

سادسا - الخزاآت

سابعا - مبيع الدليل المفيد وعلب الطرود البوستوية ودفاتر اثبات الشخصية

ثامنا - المتحصلات المتنوعه

١٠٠ - لاجل عدم زيادة عدد الدفاتر فيما يباع من تذكار السفر لحساب مصلحة

الوابورات الخديوية وكذا ما يباع من مطبوعات المصحح يورد أيضا في الدقتر (نمرة ١٢

مكرر)

يجوز حسمه شهريه بما يباع من تذكار السفر لحساب مصالحة الواورات الخديوية وتزيل
 الى ادارة عموم البوسه لاجل تسوية حساباتها مباشرة مع هذه المصلحة بعد خصم خمسة
 بالمائة قيمة المعلوم المستحق لوكلاء المكاتب و يرسل أيضا لادارة العموم كشف شهري
 (استمارة رقم ٦ حرف ث) مرفوقا بالنسخ الثانية من الطلبات المقدمة عما يسع من
 مطبوعات المصلح

١٠١ - تقديم مكاتب البوسه في ذات الدفتر (نمرة ١٢ مكرر) المبالغ المنصرفة مصروفات الميزانية
 من المصروفات المقررة بالميزانية وهذه المصروفات يجب حصرها ضمن الابواب الاتية
 ماهيات خدمة البوسه

» » واورات البوسه

مصاريف اعتيادية بالكتب

أجرة نقل

سعاة

مصاريف انتقال و بدل سفر به

مشتري و تصليح مفروشات و حفظ وصيانة الاملاك

مصاريف انارة و قن ماء و مصاريف حفظ

أجرة تلفرات

مصاريف متنوعة و مصاريف جرميه

مصروفات واورات البوسه

معلوم حسمه بالمائة على مبيع تذكار السفر بواورات البوسه الخديويه

» على مبيع ورق نقعه

مرتب لاجل عملية المصلح

١٠٢ - وفي آخر الشهر تجوز مكاتب البوسه مجموعه شهريا (نمرة ١٢) ببيان
 المصروفات المذكورة و ترفعه بالاستندات المؤيدة له و يوضع بالمجموع المذكور تاريخ
 و فترة التصريحات الصادرة من ادارة العموم

- ١٠٣ - حركة التقود تكون بين ادارة العموم والمكاتب وبين المكاتب وبعضها حركة التقود بين ادارة العموم والمكاتب يصير اثباتها في دفتر (غرة ١٢ مكرر) وأما حركة التقود بين المكاتب وبعضها فيصير اثباتها في دفتر (استمارة غرة ٨ حرف ث)
- ١٠٤ - يجب على مكاتب البوستة أن ترسل ما يزيد في ايراداتها عن مصروفاتها الى ادارة العموم في المواعيد التي تعينها هذه الادارة ويلزمها أن ترفق التقود المرسله بحافظة محررة على نسختين مستخرجتين من دفتر قسمة (استمارة غرة ٨٣ مكرر) ترسل احدهما الى قلم المحاسبة العمومية بإدارة عموم البوستة والثانية ترسلها مباشرة الى الصراف الذي من بعد استلام التقود يسلم الحافظة موقعاعلم امنه الى قلم المحاسبة العمومية فيرسل الايصال الموقع عليه من رئيس الحسابات الى المكتب الذي أرسل التقود وفي سائر الاحوال لا يجب على هذا المكتب أن يقبل ايصالا يكون موقعاعلمه من الصراف
- ١٠٥ - ترسل المكاتب الى قلم المحاسبة العمومية الايصالات بالتقود التي أرسلت لها من ادارة العموم ولا ينبغي في سائر الاحوال ارسال الايصالات الى صراف العموم مباشرة
- ١٠٦ - تقيد المكاتب في آخر كل شهر في المجموع الشهري (غرة ١٢) بجله التقود الواردة في بجر الشهر من ادارة العموم و بجله التقود المرسله لها
- ١٠٧ - ارساليات التقود فيما بين بعض المكاتب لزمة صرف الجولات يصير اثباتها في دفتر حركة التقود (استمارة غرة ٨ حرف ث)
- وهذه الارساليات ترفق باشعارات غرة ٣ ببيان الجولات التي يجب دفعها من المكتب المرسله له التقود
- ١٠٨ - ترسل المكاتب يوميا الى المحاسبة العمومية كشفا (غرة ٨ مكرر) ببيان التقود المرسله منها الى المكاتب الاخرى والتقود الواردة لها من هذه المكاتب
- التقود الواردة ترفق بها الاشعارات (غرة ٣) الواردة من المكاتب المرسله منها التقود أصليا

١٠٩ - بمان مكاتب البوستة تجري تحصيل قيم لحساب العامة فيلزم أن تقيد قلم أوراق القيم التي
الأوراق التي برسم التحصيل بدفتر (استمارة ٢٨٦) وفي آخر الشهر تحصر عمليات قلم
الأوراق التي برسم التحصيل بحساب (استمارة ٢٩٤) مينا فيه حساب التقديري
المحصلة وحساب الأوراق الباقية تحت التحصيل سواء كان بداخل القطر أو خارجه
وما يكون باقيا تحت القبض من الأوراق الواردة من خارج القطر يصير مراجعته معروفة
إدارة العموم بما أنها تستقبل مباشرة كافة الأوراق الواردة من خارج القطر وتوزعها
على المكاتب المكلفة بالتحصيل

المبالغ المقبوضة يصير تصديرها إلى أصحابها بواسطة حوالات على داخل أو خارج القطر
ويجب أن تكون قيمة الحوالة معادلة لقيمة الورقة المقبوضة بعد استبعاد العوائد

١١٠ - حساب أوراق القيم التي برسم التحصيل يورده في الخصوم إجمالى عدد
المقبوضات وفي الأصول قيمة الحوالات المرسله والعوائد المتحصلة والباقي في هذا
الحساب يكون عن المبالغ المقبوضة ولم ترسل بعد لأصحابها

حساب الأوراق التي تحت القبض يتوضع فيه يوميا الباقي الذى هو عبارة عن الأوراق
الموجودة لغاية اليوم الماضى والأوراق الواردة في اليوم والمقبوضات التي صار جازؤها
والأوراق المرتجعة لأصحابها أو المرسله لمكاتب أخرى والباقي من الأوراق لغاية اليوم
الحاضر

١١١ - الحوالات التي يصير إعطاؤها لأجل تصدير قيمة المبالغ المقبوضة من أوراق
القيم الواردة من الخارج ترسل إلى إدارة العموم عتقضى حوافظ (استمارة غرة ٢٧٠)
بيان الأوراق المتحصلة والأوراق الباقية بدون تحصيل فتقيد هذا إدارة العموم بدفتر
مخصص

١١٢ - على مكاتب البوستة أن تحدد أيضا حافطة من ذات (استمارة غرة ٢٧٠)
بيان مفردات الأوراق المقبوضة لحساب مذكورين بداخل القطر والأوراق الغير
مقبوضة ومراجعة لأصحابها

١١٣ - عوائد النقل وعوائد السكوتر على الطرود والبوستة به يجري تحصيلها قلم الطرود
بواسطة وضع مطبوعات بوستة به على الطرود البوستة به

وبخصوص الطرود الواردة من الخارج أو المرسلة إلى الخارج يجب على المكاتب أن تحصل لحساب الكارل قيمة رسوم الصادر ورسوم الوارد المستحقة على الطرود المذكورة وحساب البوستة أو أتاها على الطرود الواردة من الخارج ١١٤ - وماعد ذلك فإن بعض الطرود لا يسوع تسليمها إلا بعد قبض المبالغ المينة في تذاكر الارسال

المقبوضات التي يصير اجر أوها بمعرفة المكاتب لحساب المكاتب الاخرى بذاخل القطر لا تستلزم لعمليات حسابية مخصوصة بل يلزم تصدير قيمة المقبوضات حالاً إلى المكتب الراسل بموجب حواله على داخل القطر وعلى ذلك لا تقيد المكاتب بدفاترها الا بالعملة المتعلقة باصدار الحواله

١١٥ - المقبوضات لحساب مراكز البوستة الاجنبية تبقى محفوظة في خزائن المكاتب ولصكه يجب على هذه المكاتب أن ترسل إلى قلم التبادل في (سكندرية أو السويس أو بورسعيد) اشعاراً (استمارة ٣٠١) عن كل من المقبوضات التي صار اجرانها وهذه الاشعارات يصير استخراجها من دفتر قسيمة

بور وبوالاشعارات إلى قلم التبادل يجب عليه أن يحفظ بالحال المراكز الاجنبية عن المبلغ المقبوض وفي آخر الشهر يرسل القلم المذكور جميع هذه الاشعارات إلى ادارة العموم فتجري تقريرها بكشف وترتب اشعارات كل مكتب على حدهم وتراجعها على المبالغ الواردة في المجموع الشهري وفي كشف مقررات هذه التخصيلات المجردة بمعرفة المكاتب ١١٦ - يجب على أقلام التبادل في سكندرية والسويس وبورسعيد أن تحفظ

مكاتب البوستة بذاخل القطر بواسطة الحافظة (استمارة ٣٠١) عن المبالغ التخصلة بمعرفة مراكز البوستة الاجنبية الواجب على مكاتب البوستة أن تدفع قيمتها إلى المرسلين

تصرف المكاتب قيمة المبالغ المذكورة من النقود الموجودة بحفظتها وتأخذها ايصالاً ممن استلمها على (استمارة ٣٠٢) تستخرج من دفتر قسيمة

وهذه الايصالات يصير حصرها بكشف شهري وارسالها في آخر الشهر إلى ادارة العموم ١١٧ - عمليات التصيل والصرف المختصة بقلم الطرود البوستية الاجنبية يصير

فيدها في آخر اليوم بالدفتر (نمرة ١٢ مكرر)

ويكون بالنقد المذكور خانات مخصوصة لبيان ما يأتي
أولا - عوائد الصادر والوارد المتحصلة لحساب الكرك وعوائد الاجراءات المتحصلة
لحساب البوستة

ثانيا - المبالغ المقبوضة لحساب مراكز البوستة الاجنبية

ثالثا - « المنصرفه » « » « »

وفي آخر الشهر تحصر المكاتب هذه العمليات بكشف شهري (نمرة ٢١٩) ترسله الى
ادارة العموم

١١٨ - يجب على مكاتب البوستة أن تقفل حساباتها في اليوم الخامس عشر
من كل شهر

العمليات من ١٦ من الشهر لغاية ١٥ من الشهر التالي يصير ترجيل مجموعها في المجموع
الشهري (نمرة ١٢) امام الانواع المختصة بها

١١٩ - يتبين بالمجموع الشهري (استمارة نمرة ١٢) ما يأتي

أولا - الباقي في الخزينة من تقود ومطبوعات بوسويه لغاية ١٥ من الشهر الماضي
ثانيا - المتحصلات من كل نوع التي صادراؤها في الشهر

ثالثا - الصرفيات من كل نوع

رابعا - الباقي بالخزينة من نقدية ومطبوعات بوسويه بمقتضى حساب القلم (دفتر
استمارة نمرة ١٢ مكرر) الواجب أن يكون مطابقا بالنظام الى القيم
الموجودة في الخزينة

ويجب ارسال هذا المجموع الى ادارة العموم ومعه الكشف والاستندات المذكورة
في المواد السابقة

١٢٠ - الايرادات التي تحصل بخزينة العموم تشتمل على ما يأتي قلم خزينة العموم

أولا - ايرادات الميزانية وهي

متحصلات مراكز البوستة الاجنبية من عوائد المراسلات والحوالات
والطروذ والبوشوية *

متحصلات وابورات البوستة بقتال السويس

الاستقطاعات لاجل المعاش

» تطير ورق بقمعه

قائده النقود الموضوعة في البنك

محصلات متنوعه

ثانيا - ايرادات حسابات التسويه وهى

الامانات والعهد وحسابات جوارى المصالح

ثالثا - ايرادات المصالح المخصوصه بالبوسه وهى

نقود وارده

١٢١ - تشقل مصروفات اداره العموم على ما ياتى

أولا - مصروفات الميزانيه

ثانيا - » حسابات التسويه وهى

الامانات والعهد وحسابات جوارى المصالح الاخرى

ثالثا - مصروفات المصالح المخصوصه بالبوسه وهى

نقود مرسله

١٢٢ - وعما يخص بايرادات ومصروفات الميزانيه وايرادات ومصروفات حسابات التسويه فادارة العموم تتبع الاجراء على مقتضى التعليمات الصادرة من نظارة المالية بشأن قيد العمليات وارسال المستندات لهذه النظارة

ادارة العموم تراجع تحت مسؤوليتها ايرادات ومصروفات المصالح المخصوصه بالبوسه ولا يلزمها الرسال مستنداتهم للنظارة المالية

١٢٣ - يكون بادارة العموم كفى مكاتب البوسه دفاتر لقيد مفردات الايرادات والمصروفات ويصير تحيل جله العمليات اليومية الى حسيبه يومية تيسر بواسطتها قطع باقى النقدية بالخزينه وهذا الباقي يجب مراجمته يوميا على يومية صرفاف العموم ويجب على هذا الصرفاف أن يوقع على الحسيبه اليومية بما يدل على مطابقتها اليومية

١٢٤ - الدفاتر التى تكون بادارة العموم لاجل اثبات ايراداتها ومصروفاتها هى الآتيه

أولا - دفاتر إيرادات الميزانية (استمارة ٢٦٣ حرف أ)
 ثانيا - دفتر مصروفات » (» ٢٦٣ حرف ت)
 ثالثا - دفتر الامانات (استمارة ٢٦٣ حرف ج ونمرة ٢٦٣ حرف ح) والعهد
 (استمارة ٢٦٣ حرف ذ ونمرة ٢٦٣ حرف ر)
 رابعا - دفتر حسابات جوارى مراكر البوستة الاجنبية (استمارة ٣٠٨)
 خامسا - دفتر حركة النقود (استمارة ٢٦٣ حرف ب ونمرة ٢٦٣ حرف ب مكرر)
 وبما يختص بالحوالات الاجنبية يجب أن تنقسم النقود الواردة أو المرسله الى نوعين
 الاول عن المبالغ المختصة بفروقات الرسوم السابق اضافتها لإيرادات الميزانية عند
 إصدار الحوالات والثاني عن المبالغ المختصة بفروقات الحوالات المنصرفة المقترض
 بترديها بحساب المصالح المخصوصة

١٢٥ - يشتمل دفتر حساب جوارى مراكر البوستة الاجنبية على خمسة أنواع
 مختلفة وهي

أولا - حوالات من وإلى خارج القطر
 ثانيا - طرود عليها مبالغ يلزم تسديدها من أصحابها
 ثالثا - عوائد على الطرود البوستية
 رابعا - عوائد على توصيل مراسلات
 خامسا - الاشتراك في الجرائد
 ١٢٦ - ويشتمل دفتر المذكور على ما يأتي

أولا - حركة النقود مع نظارة المالية
 ثانيا - » » » مكاتب البوستة
 ثالثا - » » » البنك العثماني

رابعا - » » » مصلحة الكارل واورات البوستة الخديوية وذلك لأجل
 تسديد المبالغ المتحصلة بحسابها بعد خصم العمولة المستحقة لوكلاء البوستة

١٢٧ - يجب أن يكون إرسال النقود بمعرفة صراف العموم بمقتضى إذن مستخرج
 من دفتر سمية (نمرة ٢٣) وموقع عليه من رئيس الحسابات ومن مدير العموم

وعند اجراء الارسال بعرفة الصراف يأخذ الايصال من ذات الاذن الصلاد من قلم الارسال وبعد أن يأخذ قلم الحسابات هذا الاذن يحرق بالخال اشعارا الى القلم المرسلته النقود بواسطة الاستمارة الموقع عليها من رئيس الحسابات المتفصلة من دفتر قسيمة (فمرة ٨٢ حرف ا)

وبور ودهذه الاستمارة ومعها الايصال من القلم الذي استلم النقود يصير الحاقها بقسيمتها
١٢٨ - جردان خزينة يجب اجراءه مرة في كل خمسة عشر يوما في اوقات غير معينة
١٢٩ - في آخر الشهر بصيرتة قفل الحسابات بدفاتر ادارة العموم وترجيل اجماليات الارادات والمصروفات الى المجموع الشهري ويجب تعريب هذا المجموع في أول يوم من الشهر التالي و يلزم أن يكون الباقي فيه على مقتضى الحسابات مضاهيا بانتهاء الباقي التقديمية الموجود في خزينة العموم

١٣٠ - على قلم المحاسبة العمومية بادارة العموم بعد أن يراجع عمليات الارادات والمصروفات التي صار اجراؤها بعرفة كل من مكاتب البوستة وادارة العموم أن يلخصها في مستخرجين عموميين

اجماليات المبالغ الواردة بالمستخرجين المذكورين يصير ترجيلها الى المجموع الشهري الواجب ارساله لنظارة المالية

١٣١ - يجب أن يتوضح أيضا في المجموع الشهري المذكور باقي التقديمية لغاية الشهر الماضي والباقي لغاية الشهر الحاضر الموجود في خزينة العموم وفي خزائن المكاتب وعدد ذلك يجب أن يؤشر فيه عن باقي التقديمية الموجودة في البنك العثماني على ذمة المصلحة

١٣٢ - لاجل اثبات اجماليات العمليات التي صار اجراؤها في السنة يجب أن يكون بقلم عموم المحاسبة بادارة العموم دفتران أحدهما لبيان مفردات أنواع الارادات والمصروفات بمكاتب البوستة والثاني لبيان كافة عمليات الارادات والمصروفات التي صار اجراؤها في الاثنى عشر شهرا من السنة بكل من مكاتب البوستة

فصل سابع

حسابات خصوصيه

قسم ٤ - حسابات المحاكم المختلطة (١)

أحكام عموينه

١٣٣ - ناظر الحقاينه هو الأمر بمصروفات المحاكم وينوب عنه في ذلك في محكمة الاذن بالبصر الاستئناف النائب العموي ووكيل المحكمة في المحاكم الابتدائية وكلاء المحاكم ورؤساء النيابة وذلك على الشروط المحددة في اللائحة المختصة بإدارة نفود المحاكم

١٣٤ - تحصيل الرسوم المعهودة الى كسبة الاقلام يكون تحت ملاحظة النيابة التحصيل

١٣٥ - أعضاء النيابة وعلى الخصوص مفتشي الاقلام مكلفون أن يجروا بموجب مراجعته الاوامر التي تصدر لهم من النائب العموي وتحت ملاحظته مراجعة دفاتر التحصيل والحسابات والملفات طبقا للاحكام الواردة في المواد (٢٨٩ الى ٣٠٠) الموصفة بعد

١٣٦ - النائب العموي يرسل كل ثلاثة أشهر لنظار الحقاينه نتيجة ما ظهر من المراجعة التي صار اجراؤها بمعرفة أعضاء النيابة ومفتشي الاقلام وذلك بعد أن يكون بلغها رئيس محكمة الاستئناف

سعادة ناظر الحقاينه يأمر في كل مرة قيرا أي له ذلك موافقا بعمل تنقيش خصوصي على حسابات المحاكم وفي هذه الحالة يكون اجراء التنقيش بمعرفة مدير عموم الحسابات شخصا أو بمعرفة من يتدبه لذلك من نظار الحسابات مع مساعدة النائب العموي

١٣٧ - أحوال العجز أو الاختلاس التي تظهر طرف كتاب الاقلام أو المكلفين بالتحصيل يجب بعد تبليغها الى محكمة الاستئناف رفعها حالناظر الحقاينه

(١) هذه التعليمات مصدق عليها بالمراسل الصادر بتاريخ ١٠ ايلول سنة ١٨٩٠

الخزينة

١٣٨ - يجب على كل محكمة أن لا يكون لها الاخرية واحدة لنقود المحكمة
والامانات الموقفة والامانات والودائع

١٣٩ - يجب أن يكون أحد الصناديق معداً بنوع خصوصي للنقود اللازمة
للعمليات الجارية في اليوم وتكون مفااتيحه بيد الصراف
والصناديق الاخرى تكون معدة لجميع النقود التي لا يكون لها لزوم وقفي بالمحكمة
والسندات والاشياء المودعة

وهذا الصناديق يكون لها قفل مثلث يفتح بواسطة ثلاثة مفاتيح يحفظ أحدها عند
الصراف والثاني عند كاتب المحكمة والثالث عند رئيس النيابة أو عند أحد نوابه
ويجب أن يكون هؤلاء الموظفون الثلاثة على الدوام حاضرين عند فتح الصناديق لأجل
العمليات المذكورة في المواد (١٥٠ و ١٥١)

١٤٠ - يجب أن يكون محل الخزينة متوفرة فيه كافة شروط الامن اللازمة ولذلك
يجب على وكيل المحكمة ورئيس النيابة أن يتخذوا كافة الاحتياطات اللازمة لأجل
أن يكون المحل المذكور محمواً من كل غائلة تحدث

١٤١ - مصلحة الخزينة يعهد بها الى مأمور مسؤول يكون برتبة كاتب قلم تحت
ادارة باشكاتب المحكمة وملاحظة النيابة

كل شخص مرشح لهذه الوظيفة يجب أن يقدم شهادة بحسن سلوكه واستقامته التامة
ويجب عليه أن يكون مستعداً لإمالة التقدم ضمانة محررة من شخصين مشهوراقتدارهما
بحيث يسددا عوضاً عنه بناء على أول طلب يتقدم لهما كل مجز أو كل نقص من أى
نوع كان وإمالة التقدم تأمين نقدي أو سندات من الدين المصرى ويكون هذا الشكل
الاخير (أى التأمين) مقضلاً

١٤٢ - الأمور المذكورة يصير العرض من نظارة المالية عن تعيينه ويكون قبوله
بمعرفة نظارة الحفانية وتعيينه بمعرفة محكمة الاستئناف أو المحاكم الذى يكون تحت

أحكامها بصفة كونه من موظفي القضا كنص المواد (١٣٧) وما يليها من فصل ١ و ٢ و ٣ من لائحة المحاكم العمومية ولا يسوغ لها استلام وظيفة الأبعد تقديم الضمانة أو دفع التأمين المنصوص عنهما

١٤٣ - يجب على الصراف أن يقدم ضمانة جديدة أو أن يجدد الضمانة القديمة ضمانة الصراف في النصف الثاني من شهر دسمبر من كل سنة والوقوف عن وظيفته ولا يكون له حق في المساهمة

يسوغ طلب تجديد الضمانة في كل وقت وذلك عند ظهور أعمال أو أحوال يترا آى للنائب العمومى أنها أثرت أو قابله أن تؤثر على اقتدار الضمان والحكم في ذلك لمحكمة الاستئناف

١٤٤ - الضمانة اللازم على صراف محكمة الاستئناف ومحاكم مصر وسكندرية تقديمها بمقدرة مبلغ ١٥٠٠ جنيه انكليزى ومبلغ ألف جنيه انكليزى من صراف محكمة المنصوره

التأمين بصيردفعه اما نقدية وامان سندات الدين العموى أو عقارات خالصة من كل دين

النقود والسندات المودعة نظير تأمين يصير ايداعها في خزينة صندوق الدين العموى
١٤٥ - الصراف مسئول عن العملة الزائفة أو التي يكون وزنها أقل من الوزن الرسمى

١٤٦ - يجب على الصراف أن يرفض قبول كل حافطة تزيد أو كل اذن صرف يكون فيه تعديلات أو اضافات أو قشط ليس مصدقا عليها من كاتب الحسابات وكذلك يجب عليه أن يلاحظ أن الايصالات المجررة على أدونات الصرف لا يكون فيها قيد ولا شرط من أى نوع كان الا اذا صدر له تعليمات خصوصية بذلك

١٤٧ - ويجب على الصراف أن يتحقق من شخصية الذين يستولون النقود ويطلب منهم أن يعضوا الايصال بحضوره في وقت الصرف
يجب أخذ ايصال مخصوص عن كل اذن وذلك عندما يكون بيد أصحاب الشأن اذنان أو جله أدونات

أما إذا كان الأذن يشتمل على جملة أرباب حقوق فيعطى كلامهم أيضا بالمبلغ الذي يخصه

الأذونات المنصرفة يصير رابطها بالواسطة موضع بصمة عليها فيها كلمة (صرف)

يومية الخزينة ١٤٨ - يتخذ الصراف دفقرا يومية خزينة (استمارة رقم ١) يقيس فيه كافة عمليات إيراد صرف النقود بحسب ترتيب وأريحتها

تفصيل عمليات اليوم ١٤٩ - بعد قفل الخزينة لا يسوغ إجراء صرف ولا قبول أى مبلغ كان بدون أمر مخصوص من وكيل المحكمة ومن رئيس النيابة

١٥٠ - يجب على الصراف بعد أن يستلم النقود المتحصلة بمعرفة الشبايك المعدلة التحصيل أن يجمع الإيرادات والمصروفات التي أجراها في اليوم ويقطع باقي النقدية في الخزينة ثم يخبر وقشدرئيس النيابة بذلك فينتدب أحد نائبيه أو موظفان من الذين تحت أوامره لاجل أن يتوجه إلى الخزينة

١٥١ - عند اطلاع الباشكاتب على قطع باقي النقدية بيومية الخزينة يعين المبلغ اللازم إبقاؤه تحت يد الصراف وما يبقى من النقود بصرف النظر عن الكسورات يصير وضعه في الضاديق ذوات القفل المثلث

وبناء على هذه العملية بين الصراف في يومية الخزينة المبلغ الذي صار إبقاؤه تحت يده والمبالغ الموجودة في الضاديق الخصوصية واجمالي هذين المبلغين يكون عبارة عن باقي النقدية في الخزينة الذي يجب حينئذ تدقيقه والتوقيع عليه من الصراف

١٥٢ - يقدم الصراف إلى كاتب الحسابات كشفا محررا كما يأتي (استمارة رقم ٢ حرف ١ عن الاستئناف واستمارة رقم ٢ حرف ب عن المحاكم) وبين فيه من جهة

أ. أولا - باقي النقدية بالخزينة لغاية اليوم الماضي

ثانيا - النقود الواردة من الاستئناف (إذا اقتضى الحال لذلك)

ثالثا - المبالغ الواردة من شبائك التحصيل

رابعا - إيرادات أخرى

ومن الجهة الثانية

أولاً - النقود المرسلة لمحكمة الاستئناف

ثانياً - المبالغ المنصرفة في اليوم عند حصول ذلك

ثالثاً - باقي النقدية في الخزينة على حسب البيان الموضح أعلاه

١٥٣ - يجب على كاتب الحسابات أن يراجع من جهة الإيرادات على الإيصالات المعطاة من الصراف على حوافظ التوريد ومن الجهة الأخرى الصرفيات على الأذونات التي يقدمها الصراف تأييداً لعمله

إذا كان كاتب الحسابات حال شروعه في هذه المراجعة يتحقق من صحة باقي النقدية في الخزينة المبين في اليومية الصراف فيفقط مقدارها بالكاتب في الكشف المحررفيه حساب الخزينة وموقع عليه من الصراف ويوقع هو ذاته عليه بعلامته وبعد ذلك يصير عرض يومية الخزينة على الباشكاتب فيوقع بامضائه امام باقي النقدية في الخزينة

١٥٤ - المحاكم الابتدائية تورد في الخمسة أيام الأولى من كل شهر ما يكون قابلاً في خزنتها لمحكمة الاستئناف وفي حالة عدم وجود نقود كافية في خزانة المحاكم الابتدائية تطلب هذه المحاكم ما يلزمها من محكمة الاستئناف

١٥٥ - بعد حصر تسديدات المحاكم الابتدائية تورد لمحكمة الاستئناف ما يكون زائداً من النقود في خزنتها (بعد استبعاد مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه مصري) إلى خزينة نظارة المالية وأولى خزينة أخرى كانت تعينها لانتظاره لحقائبه

النقود الناشئة من الامانات والودائع لا يصير احتسابها ضمن الزيادة المذكورة لحين ما يقرر عنها بخلاف ذلك من جهات الاختصاص

١٥٦ - يجب على رئيس النيابة أو الموظف المسددين من طرفه أن يجري مرة واحدة في الشهر على الأقل خرد النقود والقيم الموجودة في خزينة محكمة الاستئناف والمحاكم الأخرى وهذا الجرد يجب أن يكون اجراءه على الدوام بغتة

جود الخزينة

١٥٧ - التقودا الموجودة تحت يد الصراف يجب عدها وانما كانت أصناف العملة المتنوعة موجودة ضمن ايكاس فمبصر عتد بعض الايكاس المذكورة نظير جاشني وباقي الايكاس بصيرتو فيها وعلى المأمور المكلف بالجرد ان يراجع المبلغ الموجود بالخزينة على باقي النقدية لغاية اليوم الماضي مع مراعاة احتساب تسديدات اليوم الموجودة حواظها عند كاتب الحسابات والصرفيات التي تقدم له مستنداتها من الصراف وما يظهر من هذه المراجعة بين باختصار في يومية الصراف ويوقع عليه من الصراف ومن المأمور المكلف بالجرد

١٥٨ - في حالة تظهور عجز بصيرتجرير محضر يوقع عليه من رئيس النيابة أو من مندوبه ومن صراف الخزينة

المخزونات المثبوتة بصيرتسديد قهات من الصراف وذلك بخلاف الاجراآت التي يتراعى محكمة الاستئناف أو للمحاكم الأخرى لزوم اتخاذها بناء على طلب النيابة

١٥٩ - في حالة رقت الصراف أو وظيفه أو وفاته فمحكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية تعين موقتا بدلا له

قبل تسليم الخزينة الى الصراف الجديد النائب فرئيس النيابة أو مندوبه مع الباشكا كاتب بجران جرد المبالغ الموجودة فيها ويؤثر ان على يومية الخزينة عما يتضح له من الجرد ويسلم ان التقودا الموجودة الى المأمور الجديد ثم يجرى محضر التسليم يوقع عليه من رئيس النيابة أو من مندوبه ومن الباشكا كاتب الصراف

(ايرادات)

١٦٠ - ايرادات المحاكم هي الآتية -

أولا - عوائد رسوم الاقلام والمحضرين في المواد المدنية والتجارية والجنائية

ثانيا - ايرادات ورق القفص

ثالثا - ايرادات غشوعه

وهذه الإيرادات تنقسم كما يأتي

رسم قيد بجدول القضايا	أوراق قضائية	عوايد ورسم اقلام	
» على أصول			
» على نسخ			
عوايد نسبية			
رسم على التفريغ للعمل	وثائق رسمية		
رسم على أصول			
» على نسخ			
عوايد نسبية			
مصاريق انتقال	عقود رهنيات		
بلد سفر به			
رسم على أصول			
» على نسخ			
عوايد نسبية			
عوايد تنقسم			

رسوم على أصول	رسوم محضرين	رسوم في المواد الجنائية	
رسوم على نسخ			
رسوم على التفريغ للعمل			
رسوم بروتستات			
مصاريق انتقال			
بلد سفر به	رسوم غرامات		
رسوم			

تم ورق ثمنه مباح .

مستقطع لاجل المعاش

إيرادات أخرى

محصل من المصاريق القضائية المدنية والجنائية
حسابات تسوية بلد مصاريق انتقال المحضرين

١٦١ - يقرر الكتاب أو الباشمعضر تحت ملاحظة باشكاتب المحكمه الرسوم والمخضربن المستحقه على الاوراق التي يستلموها وتبين على ذات الاوراق جله الرسوم المقتضى تحصيلها

١٦٢ - بعد تقرير الرسوم على الاوراق كالتوضيح بصيرة تقديم الاوراق الى كاتب الحسابات الذي يلزمه أن يعيد على نضرب الرسوم بجميع مفرداتها فاذا كان الاجامى الذى استحصل عليه موافقا لاجامى الموضح بعرفة الكاتب أو الباشمعضر فيسين كاتب الحسابات فى هامش الورقة الرسوم المقتضى تحصيلها و فقط قيمتها بالكتابة ويوقع عليها بامضائه

١٦٣ - وبعد ذلك تسلم الاوراق للكاتب الموكول اليها التحصيل وهو مكلف بان يستلم قيمة الرسوم ويحرر الايصالات المقتضى تسليمها للموردى النقود وبين فى الوقت ذاته على الورقة فترة وتاريخ الايصال *

المبالغ الواردة فى الايصالات يجب تقيطها وهذه الايصالات تفصل من دفتر قسمة (استمارة رقم ٣) التى يجب أن يكون عمل رسمه بمعنى أنه يتيسر تحرير بيان الرسوم الواردة فى الايصال المعطى فى الخانات المسطرة بالقسمة

١٦٤ - يجب أن يكون المقيّد بقسمة دفتر الايصالات مطابقا للقيد بهامش الاوراق وللإيصالات ذاتها المنفصلة من الدفتر المذكور ولا يلزم أن يكون فى القيود ذات المذكورة تغيير ولا تصليح ولا تحشير ولا قشط وما يلزم تصحيحه من الكلمات أو الأرقام بصيرة شرطه بحيث يمكن قراءته على الدوام وما يقتضى وضعه بدله بوضع فى الهامش وانما اذا تعبر اجرا ذلك فيصير ابطال الايصال مع ابقائه بقسمته وقيد المبلغ فى الايصال الذى بعده

١٦٥ - بعد أن يوقع الكاتب المكلف بالتحصيل على الايصال يسلمه مع الورقة المختصة به الى كاتب الحسابات لكرى راجعه ويتحقق من مطابقة المبلغ المتحصل بموجب الايصال المذكور على الرسوم المبينة فى هامش الورقة ويقيد المبلغ المذكور وغرة الايصال بدفتر المراجعة (استمارة رقم ٤) فى الخانة المختصة بنوع المتحصل

الاصالات والاوراق المختصة بها ومرفوعة معها لايسوغ تسليمها الى الاخصاص
الاجعرفة كاتب الحسابات

١٦٦ - الشبايك المعدة لتخصيل الرسوم يصير قفلها في مساء كل يوم قبل الاقلام
الاخرى بنصف ساعه

١٦٧ - الرسوم المتحصلة في اليوم يجب توريدها في مساء كل يوم الى خزينة المحكمة
ولذلك يجب على الكاتب المكلف بالتخصيل أن يجمع المبالغ الواردة في خانات دفاتر
ايصالات الرسوم المبين فيها عن كل حالة اجالى الرسوم المتحصلة بحسب أنواعها فيحصر
من واقع هذه الدفاتر حافظة توريد (استمارة غرة ٥) ببيان المبالغ المتحصلة من كل نوع
من أنواع الرسوم وجملة هذه المبالغ يكون عن جملة ايرادات اليوم التي يجب أن يكون
بيانها كما يأتي

أولا - المتحصل نقدا

ثانيا - قيمة الايصالات بالامانات الموقفة التي جرى تسويتها بحضور أصحاب الشأن
(راجع المادة ١٧٦)

ثالثا - قيمة حوافظ الامانات التي جرى تسويتها بالغياب أصحاب الشأن (راجع
المادة ١٧٧)

وبعد أن يوقع الكاتب المكلف بالتخصيل على حافظة التوريد المذكورة يسلمها الى كاتب
الحسابات

كاتب الحسابات يجمع متحصلات اليوم المشيدة في دفتر المراجعة ويقدم ذلك الى كاتب
الحسابات الاعلى منه . فاذا تحقق هذا من مطابقة المبلغ الذي أدرجه كاتب التخصيل
بحافظة التوريد على المبلغ الوارد في دفتر المراجعة يحرر على الحافظة هذا الشرح
« مطابق لدفتر المراجعة »

١٦٨ - وأما اذا ظهر من هذه المراجعة فرق فيشرح كاتب الحسابات في مراجعة
تسديدات اليوم الواردة في دفتر المراجعة وفي دفتر الايصالات لاجل الوقوف على أسباب
هذا الفرق ويجب عليه عرض ذلك على الباشكاتب الذي يلزمه أن يبلغ المسئلة حالا
الى رئيس النيابة

١٦٩ - وعند اطلاع الصراف على الشرح « مطابق لدفتر المراجعة » المحرر على المحافظة بجمرفة كاتب الحسابات يستلم من الكاتب المكلف بالتحصيل قيمة المبالغ المتحصلة نقدًا في اليوم ويحرر بها إيصالًا يوقف المبلغ في حافظة التوريد ثم يسلم الكاتب المكلف بالتحصيل المحافظة إلى كاتب الحسابات الذي بعد استلامها يؤشر بذلك على دفتر الإيصالات أمام حلة متحصلات اليوم الموقوف مقدارها .
 حافظة التوريد بالمدينة فيها مفردات الرسوم المتحصلة كما توضح أعلاه يتيسر بواسطتها قيد الإيرادات بالحسابات ومراجعة عمليات الصراف

١٧٠ - النقود الواردة على يد البوطة بصراستلامها بجمرفة باسكاتب المحكمة وتحت مسؤوليته فيوردها مباشرة إلى الصراف وأما إذا كانت النقود المذكورة هي عن رسوم قضائية فيصير تسليمها إلى الكاتب المكلف بالتحصيل لكي يعطى بها إيصالًا بالكيفية الموضحة أعلاه

(أمانات)

أمانات وقفية ١٧١ - لا يجب قبول أى أمانة كانت تورد نظير مصاريف قضائية بدون أن يصير قيدها حالًا بحسابات المحكمة والموظفون الذين يباشرون جرد الخزانة يلزمهم أن يتأكدوا بأن هذا الحكم مرقى بغاية الدقة تنفيذاً للحكم المادة (٦٢) من التعريفة

١٧٢ - للكتابة وللباشمخضرين أن يطلبوا ايداع مبلغ مقدما تحت ما يلزم للرسوم والعوائد المقررة على الأوراق التي يحررونها أو التي تنشأ عنها ويجب على الكاتب أن يطلبوا أمانة جديدة في حالة ما إذا ظهر لهم في أثناء القضية أن الأمانة الأولى غير كافية

١٧٣ - طلب وضع الأمانة بمقدما يكون عندما لا يمكن تقرير الرسوم حالاً على الأوراق أو عندما يكون الأمر مختصاً بقيد القضية بالجدول العمومي
 الكتاب والباشمخضرون مسؤولون عن مراعاة الأحكام المنصوص عنها في المواد (١٨ و ٢٢ و ٦٦) من تعريف رسوم القضايا المدنية

١٧٤ - استلام الامانات المؤقتة بعرفة الكاتب المكلف بالتحويل وتوريدها قيمتها
يوميا الى خريشة المحكمة يكون اجزاؤها طبقا للاحكام الموضحة عن رسوم أقلام
الكتابة والمحضرين (راجع المواد ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و
١٧٠) الموضحة أعلاه

الايضالات المقتضى اعطاؤها لاصحاب الشأن تفصل من دفتر قسمة مخصوص (استمارة
نمرة ٦) وتوضح في قسمته ذات البيانات الواردة في الايصال ويكون فيه خاتمة لاجل
تحليل جملة الامانات الواردة في اليوم

١٧٥ - الكتابة والباشمحضرين الذين طلبوا ايداع الامانات مكلفون بتسوية تسوية الامانات
المصاريف التي لاجلها اودعت الامانات

١٧٦ - بواقي الامانات المقتضى ردها أو طلبها يحجر الكاتب أو الباشمحضر حافظه
تسوية بها (استمارة نمرة ٧ حرف ١) عن رسوم أقلام الكتابة (نمرة ٧ حرف ب)
عن رسوم المحضرين ويسلمها الى المودعين مينا فيها تاريخ الامانة أو الامانات
وجملة الرسوم المستحقة والباقي المقتضى رده لمودع الامانة أو توريده منه لخزينة
المحكمة وهذه الحافظة تسلم الى كاتب الحسابات مع الملف أو الورقة وبعد أن يحجر
هذا الكاتب بيان الرسوم ويتأكد من وجود الامانة أو الامانات بوضع مفردات
الرسوم في الحافظة وفي الاوراق ويوقع بامضاءه على الشرح القاصر على كلمة «راجع»
يسلم صاحب الشأن الحافظة الى الكاتب المكلف بالتحويل فيحصر ايصالا من دفتر قسمة
(استمارة نمرة ٣) عن جملة الرسوم المستحقة

الكاتب المكلف بالتحويل يستلم في مقابلة تسليمه الايصال المذکور ايصالا أو ايصالات
الامانات المؤقتة والمبلغ الباقي المورد له نقدا

وأما اذا كان مقتضيا رده مبلغ باق من الامانة فالكاتب المكلف بالتحويل يصرف هذا
المبلغ الى صاحب الشأن الذي يعطى به ايصالا في ذيل الحافظة

وبواسطة هذه الحافظة يجري كاتب الحسابات تسوية الرسوم المتحصلة على الوجه الموضح
من حساب الامانات الى حساب الارادات

١٧٧ - الامانات التي يصير ايداعها لاجل رسوم أقلام الكتبة يصير تسويتها أولاً بأول عند انتهاء القضايا حتى في غياب أصحاب الشأن وأما الامانات المودعة لاجل رسوم المحضرين فيجب تسويتها حالاً بعد تنفيذها لاوراق المختصة بها

وفي سائر الاحوال يجب على الكتبة أن يبينوا في الحافظة تاريخ انتهاء القضية حتى يتيسر بذلك للباشكاتب أن يراجع عما اذا كان الكتبة يؤخرون تسوية الامانات بدون سبب

١٧٨ - تسوية الامانات في غياب أصحاب الشأن يصير اجراؤها كما لو ضح في المادة (١٧٦) ومع ذلك يجب على الكاتب المكلف بالتصديق أن يبين على ظهر الايصال النهائي المبلغ الباقي المقتضى رده لصاحب الشأن وهذا الايصال يبقى محفوظاً في ملف القضية ويعاد هذا الملف الى القلم الاصيل

المبلغ الباقي المقتضى رده لصاحب الشأن يبقى معلى بحساب المودع ولا يسوغ للصراف صرفه الا بقتضي طلب مخصوص يحرم من القلم الاصيل ويوقع عليه من الباشكاتب وهذا الطلب لا يسلم للمودع الا في مقابلة استلام ايصال الامانات الوقفية منه

١٧٩ - بواق الامانات يجب صرفها لنفس مودعها أو لوكلائهم المبثوبة وكانهم وفي حالة فقد الايصال بالامانات الوقفية يصير استبدالها باقرار من صاحب الشأن يوقع عليه بحضور الباشكاتب بالكيفية القانونية المبينة (بالاستمارة ٨)

١٨٠ - عند نهاية كل ثلاثة أشهر يجب على الباشكاتب أن يقدم للنباية كشفاً بالقضايا المنتهية التي لا تكون صادرة رسوم المستحقة عليها مبنية عن كل قضية الاسباب التي أوجبت تأخير تسوية الامانات

١٨١ - الامانات والودائع من نفود المعروض ايداعها عرضاً حقيقياً الناشئة من عن مبيوعات أو من مجوزات أو من تقاليس وغير ذلك يجب نوردها الى الخزينة بقتضى حافظة (استمارة ٩ هـ حرف أ) عن النفود (واستمارة ٩ هـ - حرف ب) عن الاشياء ذات القيمة فوقها من الباشكاتب وذلك خلاف الاجراءات الاخرى المنصوص عنها في القانون

كشوفه تقدم في كل ثلاثة أشهر

أما الودائع فبغيره

يجب أن يتبين في الحافظة اسم المودع وسبب ايداع الامانة وقيمتها واسم الشخص المودعة لحسابه

بعد توريد الامانة تسلم الحافظة الى كاتب الحسابات الذي باطلاعه على الايصال المعطى من المصرف بحجرا الايصال المقتضى اعطاؤه الى صاحب الشأن وهذا الايصال يقطع من الحافظة وبعد التوقيع عليه من الباشكاتب يسلم لصاحب الشأن

١٨٢ - صرف هذه الامانات يكون بمقتضى طلب (استمارة رقم ١٠) يقدم من صاحب الحق ومعه الاوراق المؤيدة له فاذا تحقق الباشكاتب بان الطالب له حق في سحب الامانة يحضر شرعا بذلك على الطلب وذلك بخلاف الاجراءات الاخرى المنصوص عنها بالقانون وانذالك يشترع كاتب الحسابات بتعريضه للصرف ويوقع عليه من الباشكاتب

١٨٣ - الامانات والودائع التي من سندات أو من أشياء ذات قيمة أية كانت يصير أمالاً وودائع من سندات أو من أشياء ذات قيمة وضعها ضمن رزم تتوابعها بفتح مخصوص بمعرفة كاتب الحسابات

يوضع على الرزم ورقة مكتوب عليها اسم المودع وقيمة الامانة وتاريخ ايداعها

الاجراءات اللازمة لارسال هذه الامانات والودائع الى الخزينة أو لسحبها منها هي ذات الاجراءات المنصوص عنها لاجل الامانات التي هي من نقود وانما يجب أن يتوضع في الحافظة الرسالة للصرف عن تسليم « رزمة ضمنها السند القفلافي أو الشيء القفلافي » (بدلا عن كلمة نقود)

١٨٤ - يجب على كاتب الحسابات أن يتخذ ما عدا دفتر المحاضر فهرست مخصوص (استمارة رقم ١١) لتسجيل الامانات المذكورة في قيدية باسماء المودعين أو أصحاب الشأن ما يرد وما يصرف من الاشياء المذكورة

حواظا التسليم الى الصراف وأذونات الصرف الى أصحاب الشأن بصير ترتيبها بمعرفة كاتب الحسابات ضمن ربط كل نوع منها على حدة بحسب تواريفها

(القضايا المصرح بمعافاتها من الرسوم القضائية والرسوم المعلاة طلبا)

القبس ١٨٥ - الأوراق المسجلة أو المعلنة بناء على طلب أوصال شخص مصرح بمعافاته من الرسوم القضائية يصير قيدها بقلم الحسابات في دفتر مخصوص (استمارة ١٢) يتوضح في خاناته نوع الورقة والرسوم المستحقة عليها وما يتحصل منها بإيضاح تاريخ وعرة الايصال المعطى وفي حالة ما اذا صدر حكم برفض طلب المدعى المصرح بمعافاته من الرسوم القضائية أو ثبت عدم اقتدار الخصم المحكوم عليه فيؤثر بذلك في خاتمة المحفوظات

التحصيل ١٨٦ - ولأجل تحصيل هذه الرسوم يجب على الاقلام أن تطلب من أصحاب الشأن في معاد شهر واحد بعد انتهاء القضية تسديد الرسوم المستحقة

وبعد ثمانية أيام تقضى على تقديم هذا الطلب بشرع القلم في التحصيل بواسطة المحضر ولأجل ذلك يحجروا أمر التنفيذ المقتضى اعلانها الى الانضمام ويسلمها في آخر الشهر الى الباشمحضر منع كشف بالاوراق المذكورة يعطى عليه ايصال من الباشمحضر • وبصير حفظ هذه الكشوفة في ملف مخصوص

وعلى القلم عند اعادة الاوراق المسجلة الى الباشمحضر أن يوشر على الكشوفة عن تاريخ اعادتها والا اجرا آت التي حصلت حتى يتيسر له بذلك معرفة الاوراق المتأخرة عند الباشمحضر

وفي آخر كل شهر يحجروا الباشكاتب من واقع الكشوفة المذكورة كشف بالاوراق المتأخرة ويرسلها للنيابة لاجرا اللازم بخصوصها

ونوم معلاة طلبا ١٨٧ - المصاريف ورسوم أقلام المحضرين والنفقة المختصة بجميع الاوراق التي من مقتضاها تكون هذه الرسوم على طرف المصالح الواردة ضمن ميزانية الحكومة العمومية يصير تعليماتها طلبا وانما اذا حصل تحصيل المصاريف والرسوم المذكورة بمعرفة المصلحة صاحبة الشأن يجب توريدها لميزانية الحكومة

الرسوم المذكورة يصير اضافتها بقلم الحسابات على كل مصلحة في دفتر مخصوص (استمارة ١٣) يتوضح في خاناته نوع القضية والرسوم المستحقة عليها وما يتحصل من هذه الرسوم مع بيان تاريخ وعرة الايصال المعطى

ما يتحصل من الرسوم والمصاريف يضاف للإيرادات وتبين في المستخرجات الشهرية التي يحررها القلم عن كل مصلحة لأجل إرسالها لنظاره الخفائي

(المصروفات)

١٨٨ - وكيل محكمة الاستئناف والنائب العمومي وكلاء المحاكم الابتدائية الاذن بالصرف ورؤساء النيابة مكلفون بأن يأذنوا في جميع المصروفات المقتضى اجراؤها من خزينة المحكمة بشرط أن لا يخرجوا عن حدود المبالغ المقررة بالميزانية

١٨٩ - المصروفات الغير منظورة والمستروآت والترميمات المهمة لا يسوغ اجراؤها بدون تصريح يصدر بهما من نظارة الخفائية

١٩٠ - الصرف يكون بموجب طلبات مطبوعة تقرر بحسب نوع المبلغ المقتضى صرفه وعلى الكيفية الموضحة بهذه اللائحة وكل طريقة أخرى مخالفة لذلك يصير اتخاذها بشأن الاذن بالصرف تكون ممنوعة بالكلي

١٩١ - يحذر أرباب الحقوق ذاتهم طلبات على (استمارة رقم ١٤) بصرف المبالغ طلبات الصرف المستحقة لهم

المبلغ المقتضى صرفه بصيرتو يريده في طلبات الصرف بالرقم والكتابة وكل تصحيح أو إضافة أو تحشية يجب أن يوافق عليها من الشخص الذي وقع على الطلب وأما إذا كانت هذه التصحيحات صار اجراؤها في اذن الصرف فيوافق عليها من كاتب الحسابات

١٩٢ - الأوراق المقتضى تقديمها تأييد الطلب الصرف هي الآتية يانها

عن المحضرين { شهادات من السكة الحديد بمصاريف الانتقال وإيصالات من
والمستخدمين الصغار { مكاتب التلغرافات باجر التلغرافات

فأقوره ببيان نوع ومقدار وسعر الاصناف المشتراة وصوره قوائم

عن مشتروات { المزايدات وشروطها ومحاضر المزايدات وسندات الإضافة والتقيد
الاصناف والمهمات { في الوثائق

عن مصاريف { المقاييسات الابتدائية والكويتيات وشهادات انقضاء الاشغال
الترميمات والاشغال { وازاقتها على العهدة والمقاييسات الختامية

أوراق المستندات يجب تمييزها وتوضيح عددها على الطلب

مراجعة الطلبات ١٩٣ - يجب على كاتب الحسابات المكلف بمراجعة هذه الطلبات أن يتأكد أولاً - أن المبلغ المطلوب صرفه واردين الميزانية أو مصدق عليه بقرار صدر بعدها ثانياً - ان طلب الصرف مقدم من أرباب الحقوق أو من وكلائهم ومرفوق بجميع القوائم وجميع الأوراق الاخرى اللازمة ثالثاً - أنه لم يحصل أدنى تصحيح في أرقام القوائم رابعاً - ان المبلغ المطلوب صرفه لا يظهر أنه باهظ خامساً - ان المبلغ المذكور مصرح فعلاً بصرفه اذا ظهر من المراجعة بعض مخالفات أو لزوم لعل مناقضات فيعرض كاتب الحسابات ذلك الى الباشكاك

الانتقال وبدل السفريه ١٩٤ - مصاريف الانتقال وبدل السفريه تكون المعاملة بهم على مقتضى تعريفة المصاريف القضائية ولا تحسب المحاكم العمومية

الاذونات ١٩٥ - الاذونات على الخزينة يحجرها كاتب الحسابات على طلبات الصرف ويؤشر عليها ثم توقع عليها من الباشكاك الواجب عليه أن يتحقق من استيفاء الطلب والمبلغ المقتضى صرفه والتصرح به ابتداء من وكيل المحكمة ورئيس النيابة (سلفة مستديعه)

مصرفات بصير اجراءها من السلفة المستديعه ١٩٦ - يعطى للسكرتير الاول في النيابة ولباشكاك الاستئناف والمحاكم الابتدائية سلفته مستديعه تكون معدة للصرفات الوقفية الخارية مثل أجرة التلغرافات والعربات وغير ذلك ونوع عمومي للمصاريف التي مقدارها أقل من خمسين مصرى الامصاريف الانتقال وبدل السفريه فانه لا يسوغ أخذها من تقود السلفة المستديعه

١٩٧ - يقرز وكلاء المحاكم والنائب العمومي بناء على طلب مينة فيه أسبابه مقدم من الباشكاك وسكرتير أول النيابة مبلغ السلفة المستديعه المقتضى اعطاؤه

١٩٨ - سكرتير أول النيابة والباشكاك مسؤولون عن السلفة المستديعه المعهودة لهم وعليهم أن يجعلوا حسابا في دفتر مخصوص (استماره رقم ١٥) للبالغ التي يستلمونها والمبالغ التي تصرفونها

لا يصرف شيء من السلفة المستديعة بدون مستند مؤثر عليه من وكلاء المحاكم أو من رؤساء النيابة باعتماد الصرف كل منهم عما يختص بمصلحته

١٩٩ - عندما تكون السلفة المستديعة على وشك الانتهاء فالمأمور المكلف بها تسديد ما يصرف من السلفة المستديعة يقدم لعم الحسابات كشفاً بالمبالغ التي صرفت بمعرفة محرر على (استمارة نمرة ١٦) وموقع عليه منه ويرفق هذا الكشف بمستندات المصروفات التي مقدارها من جنبيه مصرى واحد خلو فوق وأما المستندات المختصة بالمصروفات التي مقدارها أقل من جنبيه مصرى واحد فيصير حفظها في كل مدة السنة عند المأمور المكلف بالسلفة المستديعة ويجب على هذا المأمور أن يحضر على الكشف المذكور (استمارة ١٦) شهادة تدل على أن المصروفات صاراجراًؤها حقيقة وأن المستندات صارت حفظها ويصدق على هذه الشهادة من وكيل المحكمة أو من رئيس النيابة

يجب على كتاب الحسابات بعد أن يتحققوا من استيفاء الأوراق المقدمة أن يسطروا على الكشف بياناً بالمصروفات عن كل فصل وكل بند من الميزانية ويحرروا الأذن في ذيل الكشف بالمبالغ المنصرفة

٢٠٠ - عند انقضاء السنة فالأوراق التي تكون محفوظة يصير اعدامها بحضور اعدام المستندات وكيل المحكمة أو رئيس النيابة أو بحضور المنتدب من طرفهما فيين على أول أذن صرف من السنة التالية بما يدل على اعدام أوراق المستندات (مستخدمين)

٢٠١ - ترتيب درجات المستخدمين هو عبارة عن مجموع موطنى ومستخدعى ترتيب الدرجات المحاكم ويكون تحريره بمعرفة محكمة الاستئناف بدون خروج عن حدود الميزانية بالقانونية المقررة لفصل المستخدمين وأما إذا اقتضى الحال الخروج عن حدود الميزانية فلا يسوغ عمل ترتيب الدرجات إلا بالاتفاق مع الحكومة

٢٠٢ - ينقسم ترتيب درجات المستخدمين على الوجه الآتى

قسم الوظائف الكبيره
» » الصغيره

قسم الوظائف الكبيرة يشغل على موظفي المحكمة وقسم الوظائف الصغيرة يشغل على المحضرين والمبضين وأما عن النيابة فيشغل قسم الوظائف الصغيرة على المبضين وينقسم هؤلاء إلى أنواع مربوط لها ماهيات متنوعة يمكن تجاوز عدد وظائف كل درجة المقدار المقرر لها بالترتيب بشرط أن يكون موجودا في قسم الوظائف الأعلى منها عدد من الوظائف العالمية مواز لتلك الزيادة

٢٠٣ - لا يجوز أن يتجاوز مجموع الماهيات التي تصرف متوسط الماهيات المقررة بالترتيب ولا يدور في أي حال من الأحوال إجراءات أو إعطاء زيادات يترتب عليها الخروج عن حد المتوسط المذكور
لا يمكن ضم الوفورات الناتجة من متوسط قسم ماهيات الوظائف الصغيرة إلى قسم الوظائف الكبيرة

٢٠٤ - موظفو المحكمة والمحضرون والمساعدون وباقي المستخدمين الصغار يكون تعيينهم بصفة مستمرة أو الاستئناف والمحكمة تقتضي تعيينهم بها
الترقيات والعلاوات على الماهيات يصير إيجاباً أو سلباً بصفة مستمرة أو الاستئناف بعد أخذ رأي المحاكم المطالب لها بالتأجيل والترقيات والعلاوات

٢٠٥ - الوظائف التي يتخلل في فيها بالاولوية مستخدمون نفس المصلحة الموجودة بها ثلاث الوظائف ومع ذلك لا يسوغ ترقية المستخدمين المذكورين من الوظائف الصغيرة للوظائف الكبيرة الا بعد أداء الامتحان المنوم عنه بالمواد الآتية

٢٠٦ - الوظائف العالمية التي لم يتيسر التعيين فيها بالكيفية البادية كرها وكذا الوظائف التي يتخلل بسبب ترقية مستخدم نفس المصلحة يصير التعيين فيها بطريق الامتحان

٢٠٧ - طالبو الاستقدام خلاف المبضين يصير امتحانهم بصفة بلان تعيينها محكمة الاستئناف في جمعية عومية وأما المبضون يصير امتحانهم بصفة بلان تعيينها المحاكم الابتدائية

٢٠٨ - تقرر اللجنة المواد المقتضى الامتحان فيها على حسب نوع الوظائف وأهميتها وتعلن ذلك في الجريدة الرسمية وتعين اليوم الذي يتحصل فيه الامتحان

٢٠٩ - سن طالبي الاستخدام في وظائف المبيضين يجب أن يكون ثمان عشرة سنة على الأقل في أول يناير من السنة التي يحصل فيها الامتحان

أما طالبو الاستخدام في الوظائف الأخرى الكبيرة أو الوظائف الصغيرة فيكون تعيينهم على مقتضى لائحة المحاكم العمومية

على طالبي الاستخدام أن يقدموا الى رئيس اللجنة الاوراق الآتية ذكرها تأييدا لطلبهم الذي يحجرونه على ورق مقمعه وهي

أولا - صور من شهادة ولادتهم أو ما يقوم مقامها

ثانيا - شهادة تدل على حسن سيرتهم وأخلاقهم

٢١٠ - يعطى رئيس اللجنة تمرا متسلسله لطالبي الاستخدام الذين بعد أن تموا عملهم يقدمونه بهذه التمر بدون بيان أسمائهم وإذ لا يجب أن يعلم المقصون الآخرون (بكسر الحاء) الكشف المحرر باسماء طالبي الاستخدام ولا التمر المعطاة لكل منهم

٢١١ - بعد انتهاء الامتحان يحجر كشف ببيان طالبي الاستخدام الجائز قبولهم أي الذين استحصلوا على ثلثي غر الامتحان المعينة اذا كان الامتحان متعلقا بالوظائف الكبيرة وعلى نصف الغر المذكورة اذا كان مختصا بالوظائف الصغيرة

طالبا للاستخدام الجائز قبولهم بدرجته في الكشف المذكور على حسب الترتيب الآتي (فما يتعلق بالوظائف الكبيرة)

مستخدمو المصلحة الخالية الوظيفة فيها

» المصالح الأخرى

غيرهم من طالبي الاستخدام

وفي هذا النوع الأخير تعطى الأولوية عند تساوي درجة الاستحقاق الى أرباب

المعاشات أولا ثم الى المستودعين ثم الى غيرهم من طالبي الاستخدام المصريين

وأما فيما يتعلق بالوظائف الصغيرة فيدرج طالبو الاستخدام على الصورة الآتية

أ - أولاً - أرباب المعاشات

ثانياً - المستودعون

ثالثاً - غيرهم من طالبي الاستخدام المصريين

رابعاً - طالبو الاستخدام الآخرون

يصير ترتيب الطالبين في كل من الأنواع المذكورة بحسب عدد غفر الاستحقاق التي استحصلوا عليها

٢١٢ - تعين محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية في الوظائف الخالية الأشخاص المقبولين بحسب ترتيبهم بالكشف المحرر بعرفة اللجنة وذلك بعد أن يقدموا شهادة محررة من طبيين من مستخدمي الحكومة تدل على صحة بنيتهم

٢١٣ - جميع الترقيات والعلاوات يكون اجزاؤها سواء كان في الوظائف الكبيرة أو في الوظائف الصغيرة مراعاة للأقدمية واستحقاق المستخدمين

وهذه الترقيات والعلاوات يصير اجزاؤها بحسب محكمة الاستئناف بعد أخذ رأي المحاكم صاحبة الشأن وذلك عندما تكون تلك الترقيات والعلاوات لموظفي ومستخدمي المحاكم المذكورة

كافة العلاوات التي تمنح للمستخدمين في نفس الدرجة الموجودين بها يجب إعطاؤها اليهم في أول يناير أو في أول يوليو

٢١٤ - جميع المستخدمين سواء كانوا من أصحاب الوظائف الكبيرة أو من أصحاب الوظائف الصغيرة لا يجوز ترقية من درجة إلى أخرى الا اذا مضى عليهم بالدرجة التي هم فيها ثلاث سنوات بالاقبل

لا ييسر هذا الحكم على من يعين في وظيفة خالية بمقتضى امتحان

٢١٥ - كل مستخدم يعين حديثاً أو يترقى إلى درجة أعلى من الدرجة التي هو فيها يستولى على أقل فية مربوط الدرجة التي تعين فيها

٢١٦ - لا يجوز الاستيلاء في آن واحد على ماهية ومعايش مكتسب بطريق الارث وكذلك لا يسنو غ الاستيلاء على ماهيتين إلا بموجب قرار خصوصي من محكمة الاستئناف

الترقي

ضم الماهية على المعاش

- ٢١٧ - تستحق الماهيات لارباها من تاريخ القرار الصادر بالتعيين أو بالترقى الحق المكتسب في الماهية
- ٢١٨ - لاتعطى مكافأة عن أشغال غير اعتيادية أشغال غير اعتيادية
- ٢١٩ - لا يجوز لجميع المستخدمين أن يعطوا أخبارا الى الجرائد التي تنشر في القطر المصري أو في الديار الاجنبية باللغة العربية أو بأى لغة أخرى كانت ولا أن يدوا لموظفات شخصية بواسطة الجرائد ولا أن يكونوا مكاتبى أو وكلاء الجرائد العمومية
- ٢٢٠ - كل مستخدم يخالف هذا الحكم يطرد من الخدمة بدون أن يجزى اذاره أولا ولا يقبل في المستقبل في خدمة الحكومة
- ٢٢١ - كل استعفاء تقدم يجب أن يكون بالكاتبه عند اعلان المستعفى بقبول استعفائه يجب على محكمة الاستئناف أو النيابة اذا كان المستخدم من الجارى معاملتهم على لائحة المعاشات الصادر في مدة سعيدا أن يعلنه بان المجلس النصوص هو الذى يحكم في قبول الاسباب المبني عليها الاستعفاء وأما اذا كان المستخدم من الجارى معاملتهم على مقتضى لوائح المعاشات الاخرى فيجب اعلانه بان الاستعفاء يترتب عليه ضياع الحق في المعاش
- ٢٢٢ - احالة أى مستخدم على المعاش فيماعد احوال المرض المنبوت أو الغاء الاحالة على المعاش الوظيفة يجب الموافقة عليها ابتداء من محكمة الاستئناف أو من نظارة الحفانية وذلك عما يخص بمستخدمى النيابة
- ٢٢٣ - المستخدمون المرفوقون يسوغ ابقاؤهم مدة لاتتجاوز شهر واحد بعد رفهم وذلك لاجل تسليم الاوراق التى بهدتهم. أما اذا كانت هذه المدة غير كافية فيجب على المصلحة صاحبة الشأن أن تستحصل ابتداء على تصريح مخصوص من محكمة الاستئناف لاجل ابقاء المستخدم زيادة عن شهر واحد
- المستخدم المرفوق له حق أن يستولى في مدة التسليم على مكافأة تعادل ماهيته بدون استقطاع شئ منها بما أن مدة التسليم لاتحسب في المعاش
- ٢٢٤ - موظفو ومستخدمو محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية تكون مجلس التاديب معالمهم فيما يخص بالجزاآت التأديبية على مقتضى لائحة المحاكم العمومية

ملفات المستخدمين ٢٢٥ - يجعل لكل موظف أو مستخدم بحسب له مدة الخدمة من المعاش ملف شخصي (استمارة رقم ١٧) مع دليلان الوظائف التي تقلدها من حين دخوله في الخدمة

الملفات الشخصية يجب أن يكون العمل فيها أولاً

٢٢٦ - يبدأ في تأليف الملف بكشف تعريف يحرره ذات المستخدم مينا فيه اسمه ولقبه وخصيته وتاريخ ومحل مولده واللغات التي يعرفها وشهادات الدروس المعطاة له ويلحق بكشف التعريف الاوراق التي يقدمها المستخدم تأييداً لطلب قبوله بالخدمة وبالتبعة لهذه الاوراق وتأيداً للتأشيرات الواردة بالملف ترتب بحسب واريحها جميع الاوامر المتعلقة بالترقيات والامتيازات والاجازات والتنقلات والرفق والجزآت التأديبية وعلى العموم جميع الاوراق التي تتعلق بالمستخدم

٢٢٧ - الخدمة الخارجون عن هيئة العمال ليس لهم حق في المعاش ولذلك لايسرى عليهم حكم الاستقطاع القانوني

يعتبر خدمة خارجون عن هيئة العمال الحجاب والفراشون وعلى العموم جميع الخدمة السائرة

٢٢٨ - مخصص محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية أن يعينوا الخدمة الخارجين عن هيئة العمال وأن يعطوهم علاوات على ماهياتهم وأن يتقاولهم وأن يرفقوهم بحسب مقتضيات العمل بحيث يكون ذلك ضمن حدود مربوط موازين تلك المحاكم

٢٢٩ - وعند الرفق يسلم للخدمة الخارجين عن هيئة العمال شهادات بخلو طرفهم

٢٣٠ - موظفو ومستخدمو محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية والنيابة تكون معاملتهم فيما يخص الاجازات بحسب لائحة المحاكم العمومية

الموظفون والمستخدمون الذين يتغيبون أو يتجاوزون مدة اجازاتهم يستقطع من ماهياتهم كل مدة غياب لا يكون تصدق عليها من رؤسائهم

٢٣١ - المستخدمون المندرجون في ترتيب درجات مستخدمى المصلحة قعيد أسماءهم في دفتر المستخدمين (استمارة رقم ١٨) بحسب ترتيب ماهياتهم وهذا الدفتر يكون للمدة عشر سنوات

المستخدمون المستبدون بقيد أسماءهم حال تعيينهم بالتبعة للاسماء التي قبلها

خدمة خارجون
من هيئة العمال

اجازات

القيد

٢٣٢ - يخصص في دفتر صفتان لقبداً اسم كل مستخدم

الصفحة الاولى بترد فيها الماهية المربوطة للمستخدم حال قيده ويصير ابقاءات على يابض في الدفتر للتعديلات التي تحدث في مقدار الماهية ويتوضع في ذات هذه الصفحة تاريخ الصريفات الشهرية

والصفحة الثانية معدة للتأشير عن تاريخ وغرفة الاوامر المختصة بالاجازات المصرح بها ونوع الاجازة ومدتها والماهية المصرح بصرفها في أنسائها وتقييد الجزاءات في هذه الصفحة ببيان تاريخ وغرفة الامر الاذن بها ويصير ابقاء محل على يابض في الصفحة المذكورة لاجل التأشير بوجازة عن الاوراق المكون منها ملف المستخدم وعن المحوزات والتنازلات والتوكيلات

يصير انشاء فهرست في أول الدفتر لقيسداً أسماء المستخدمين فيه على ترتيب الحروف الهجائية أولاً بأول

٢٣٣ - عند تحرير دفتر المستخدمين فجميع الاوامر المرعية الاجراء وجميع المحوزات والاجازات التي لم يتقضى أجلها يجري تحيلها بالدفتر المذكور من واقع دفاتر المدة السابقة

٢٣٤ - لا يسوغ اجراء أي قيد في دفتر المستخدمين الا بموجب أمر من رئيس المصلحة المختصة بذلك

٢٣٥ - كشوفات الماهيات (استمارة رقم ١٩) يجب أن تشغل على المستخدمين كشوفات الماهيات الحاضرين والمستخدمين الغائبين بالاجازة أو بالأمورية والمستخدمين المرفوتين والموقوفين أو المتوفين في بحر الشهر

٢٣٦ - اذا كانت الماهيات لا تستحق لارباها الاعن جزء من الشهر فيتين في كشف الماهيات عدد الايام والمبلغ المستحق عليها للمستخدم في حالة نقل المستخدم الى مصلحة أخرى يتحرر اشعار الى هذه المصلحة بايضاح التاريخ الذي جرى صرف الماهية الى المستخدم لغايته وفي حالة الوفاة تسحق الماهية للمستخدم لغاية يوم وفاته

٢٣٧ - الخانات الواردة في كشف الماهيات يجري تكويدها عن المستخدمين المتدرجين بالترتيب على حدة

٢٣٨ - يتوضح في كشف الماهيات الاستقطاعات سواء كانت لأجل المعاش الماهيات الاستقطاع من أو عن إجازات وتستنزى قيمتها من الماهيات المقتضى صرفها

٢٣٩ - المبالغ المستحقة للحكومة والمبالغ المتوقعة عليها بحجوزات بالطريقة القضائية أو المتنازل عنها بموجب اتفاق خصوصي قبل صدور دكرته ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠ تبين في كشف الماهيات بحجاب اسم المستخدم

٢٤٠ - تأييد لكشف الماهيات يحرر كشف (استقارة ٢٠) بتنقلات المستخدمين وتبين فيه جميع التغيرات التي حدثت في الشهر مثل تعيينات وترقيات وإجازات وزفت وتنقلات وجزاء تأديبية ووفيات وتوضيح بوابح وغر الاوامر المختصة بالتغيرات المذكورة مع بيان التعديلات التي صار اجراؤها في مقادير الماهيات بالنسبة للماهيات الشهر السابق

٢٤١ - كشف الماهيات وكشف التنقلات يجب أن يكونا جاهزين في آخر يوم من الشهر ويوقع عليهما من الباشكاتب

٢٤٢ - كشوفات الماهيات يجب أن يكون تحريرها ومراجعتها من واقع دفتر المستخدمين

يجب على كاتب الحسابات أن يتحقق أن قيد المستخدمين مستوف وأن الاستقطاعات من الماهيات هي على صحة ويجب عليه أيضا أن يتأكد أن الشهر المطلوب صرف الماهية عنه لم يسبق صرفه وأنه لم يطلب الصرف مرتين عن ذات الوظائف وعليه أيضا أن يراجع فيما إذا كانت التغيرات الواردة في كشوفات الماهيات وكشوفات التنقلات مطابقة للأحكام الواردة في المواد السابقة

٢٤٣ - ولأجل مراجعة ترتيب الدرجات يجب على كاتب الحسابات أن يعتد كشفا مضاهيا (استقارة ٢١) مبنيا فيه تقسيم درجات المستخدمين الى وظائف كبيرة ووظائف صغيرة وعدد مستخدمي كل درجة ومتوسط ما هيأتهم الشهر بوقية

المهايات الجارى صرفها لهم ويجرى العمل به أولاً بأول ويكون فيه ثانات على يباض
معدة للتأشير عن التعديلات التى تحدث فيما يأتى
أولاً - فى ترتيب الدرجات بناء على قرارات محكمة الاستئناف
ثانياً - فى متوسط المهايات بسبب خلل الوظائف
ثالثاً - فى المهايات المنصرفة بناء على الترقى من درجة الى أخرى أو بناء على علاوة
فى ذات الدرجة أو تنزيل من درجة الى أخرى

٢٤٤ - الوظائف الخالية يجب تنزيل أقل مربوط لها من متوسط الدرجات
فى الترتيب ومع ذلك اذا وجد فى الدرجات الواطية عن الدرجات الموجودة بها الوظائف
الخالية زيادة فى عدد المستخدمين تضاهى للوظائف الخالية فيجب علاوة متوسط
المهايات على متوسط الدرجة الموجودة فيها المستخدمين الزائدون
وهذه التغييرات فى تقادير ترتيب الدرجات يصير اجراؤها قبل مضاهاة المتوسط على
المهايات الجارى صرفها

٢٤٥ - بعد اجراء المراجعة يسلم كاتب الحسابات لصراق الخزينة اذن صرف
يقطع من دفتر قسمة (استمارة ٢٢) موقعاً عليه من الباشكاتب بقيمة صافى المهايات
الواردة فى كشف المهايات بعد استئزال الاستقطاعات والمبالغ المستحقة للحكومة

٢٤٦ - اذن الصرف يجب أن يكون بقيمة مهايات المستخدمين الحاضرين فقط
وأما مهايات المستخدمين الغائبين الذين لم يعطوا أو كيلا يقبضها والمبالغ من أى نوع
كانت الواجب استقطاعها من المهايات فيجى تعليماتها بالامانات مباشرة من واقع
البيانات الواردة فى كشف المهايات

يجب أن يوضح على ظاهر الاذن قيمة المهايات الاصلية والمستئزال منها سواء كان
بالتعليق بالامانات أو نظيراً للاستقطاعات والمبلغ الصافى المقتضى صرفه الى المستخدمين

٢٤٧ - يسوغ للمستخدمين أن يعينوا وكلاء عنهم يقض ماهاياتهم وذلك بموجب
تواكيل محررة على ورق عادم ومصدقاً عليهما من باشكاتب المحكمة

٢٤٨ - المهايات التى لم يجز صرفها فى آخر يوم من الشهر وكذلك المحوزات
والتنازلات يسوغ صرفها فى مدة الخمسة أيام الاولى من الشهر التالى ويجب على

صرف المهايات

الصراف أن يطلب من أرباب الحقوق أو من وكلائهم أن يوقعوا على كشف الماهيات دلالة على استيلائهم حقهم

٢٤٩ - بعد انقضاء ميعاد الجلسة أيام المذكورة يورد الصراف الى الخزينة ما يكون باقيا من المبلغ الذي استلمه وبين في حافظة التوريد (استمارة رقم ٢٣) ما يأتي أولا - ماهيات المستخدمين الذين لم يحضروا وقت الصراف الواجب توريدهم فيها في باب « مرتجع من الماهيات الغير منصرفه » ثانيا - المحجوزات والتنازلات التي لم يجز صرفها الى أرباب الحقوق الواجب توريدهم فيها في باب « محجوزات »

٢٥٠ - ويسلم الصراف كشف الماهيات مع الاوراق المحقة به الى كاتب الحسابات بعد أن يجز عليه البيان الآتي

أولا - ماهيات ومحجوزات وتنازلات منصرفه الى أرباب الحقوق
ثانيا - ماهيات ومحجوزات وتنازلات غير منصرفه ومرتبعة الى الخزينة بموجب اتصال مقطوع من حافظة التوريد

٢٥١ - لا يجب اعطاء سلف الى المستخدمين على ماهياتهم

٢٥٢ - الخدمة الخارجون عن هيئة العمال يقيد أسمائهم في دفتر مستديم الخدمة الخارجين عن هيئة العمال (استمارة رقم ٢٤) ببيان أسمائهم وألقابهم ووظائفهم وتاريخ دخولهم في الخدمة وقيمة ماهياتهم ويؤشر في حالة المحفوظات عن الاوامر المتعلقة بتعيينهم وترقيتهم ونقلهم واجازاتهم أو رفعتهم

٢٥٣ - ماهيات الخدمة الخارجين عن هيئة العمال تحرر بها من واقع الدفتر (استمارة رقم ٢٤) كشوفة ماهيات (استمارة رقم ٢٥) غير الكشوفة التي تحرر بها ماهيات المستخدمين المتدرجين بالترتيب

٢٥٤ - وهذه الكشوفة تراجع بمعرفة كاتب الحسابات فيضاهيها على المربوط بالمذات لاجل التحقق من عدم تجاوز هذا المربوط
ويعد اجزاء هذه المراجعة بصير الشروع بالصرف على حسب الاحكام المنصوصة بشأن المستخدمين المتدرجين في الترتيب

قلم المحضرين

- ٢٥٥ - لا يجوز للمحضرين أن يستلموا من الخصام أى ورقة كانت وهذا الحكم قيد الاوراق
يسرى حتى على المحضرين الموجودين في المأموريات الذين لا يسوغ لهم استلام
الاوراق المختصة بأموريتهم الا عن يد باشمعرض المحكمة التابعين هم لها
- ٢٥٦ - كافة الاوراق بدون استثناء تسلم الى الباشمعرض فعليه أن يوزعها بمعرفة
بحسب مقتضيات المصلحة وأن يلاحظ سرعة تنفيذها حسب النصوص فيها
حال تنفيذ العقد يسلم المحضر الصورة الاصلية الى رئيس القلم فيرده هو بنفسه الى
صاحبه ومع ذلك لا يسوغ رد العقد الا بعد قيده في دفتر المراجعة المحكى عنه بعد
- ٢٥٧ - الاوراق المسئلة الى الباشمعرض بصير قيدها بمعرفة في فهرست عمومي
(استمارة ٢٦) مينا فيه بالتفصيل الكلى الاجراءات التي حصلت في الاوراق
وهذا الفهرست يمكن الباشمعرض من اتباع كافة عمليات المحضرين
- ٢٥٨ - يجب على باشكاتب المحكمة أن يتخذ دفتر مراجعة (استمارة ٢٧) لقيد
الاوراق التي تسلم بقلم المحضرين وأن يجري العمل في هذا الدفتر معرفة أحد المستخدمين
الموجودين تحت أوامره
- بعد قيد الاوراق في الفهرست العمومي يجب على الباشمعرض أن يجري قيدها في دفتر
المراجعة ويكون قيدها في هذا الدفتر بذات الفترة التي أعطيت لها في الفهرست العمومي
- ٢٥٩ - عند إعادة الاوراق يجب على المستخدم المكلف بالعمل في دفتر المراجعة
مراجعة تفصيل الرسوم
قبل قيدها الاوراق أن يتأكد بان الرسوم المستحقة عليها جرى توريدها خزينة
المحكمة و اضافتها للايرادات أو أنه جرى تسويتها من الامانات الواردة من الخصام
ويؤشر في خانة الموقوفات عن تاريخ وغرفة الاتصال المحرر بالتسوية النهائية ويؤشر
بعلامته على الاوراق التي صار قيدها
- ٢٦٠ - ويجب أيضا على المستخدم المذكور أن يفحص الاوراق التي ترين على
تنفيذها دافع مبالغ الى المحضرين بنسب مبدئية كورين لاجل الوقوف على ما اذا كانت
هذه المبالغ وصلت ليد أربابها ولم يبقها المحضرون طرفهم الى ما بعد الوقت اللازم
أو اذا كان الباشمعرض وردها بنصفه أمانة الى خزينة المحكمة

٢٦١ - وبخصوص قضايا الخلع أو القضايا المصرح بها فاتهم من الرسوم يجب على المستخدم المذكور أن يتحقق عما إذا كان حصل تحصيل الرسوم مع معرفة المحضرين ويؤثر به الخيرية المحكمة أو أن المطلوب منه الرسوم عموماً بمقتضى القانون ويؤثر بدقتر المراجعة في حالة الموقوفات عن غمرة وتاريخ الإيصال هذا في حالة توريد الرسوم وأما في الأحوال الأخرى فيجوز تأشيراً خصوصياً بما يكون حصل

٢٦٢ - طلبات صرف مصاريف الانتقال وبديل السفرية (استمارة ٢٨ حرف أ و ٢٨ حرف ب) بغرضها المحضرون على الباشعصر في مراجعتها على القهرست العمومي الموجود عنده ويتحقق من صحة رسوم التفرغ للعمل ويؤثر في دفتر القهرست عن الأوراق التي يطلب المحضرون المصاريف لاجلها

بعد أن يؤشر الباشعصر على الطلبات يرسلها الباشكاتب المحكمة فيجوز مراجعتها على دفتر المراجعة الموجود عنده ويوقع عليها ثم يسلمها للنيابة وبعد إجراء صرفها يؤشر أمام كل ورقة عن التاريخ الذي جرى فيه صرف مصاريف الانتقال أو بديل السفرية المختصة بها

٢٦٣ - في الخامس والعشرين من كل شهر يحضر الباشعصر من واقع القهرست العمومي الموجود عنده كشفاً بالأوراق التي استلمها في الشهر الماضي وباقيّة بدون تنفيذ وهذا الكشف يجب أن يؤشر عليه من كاتب دفتر المراجعة دلالة على مطابقته للوأيض هذا دفتر وأن يسلم بعد ذلك إلى باشكاتب المحكمة لاجل أن يتخذ الاجراءات اللازمة بخصوص الأوراق المذكورة

(العميل بالحسابات)

٢٦٤ - كاتب الحسابات مكلف بكافة المسائل المختصة بحسابات المحاكم فيقيد كل يوم المبالغ الواردة والمنصرفة في اليوم الماضي في كشوفية تفرغ (استمارة ٢٦٤ حرف أ ب د ث ر ح و خ د) ويجعل فيها لكل باب من الإيرادات وكل باب من المصروفات حساباً وشاناً داخلية لاجل بيان الأنواع الواردة ضمن كل باب

رسوم الاقلام

٢٦٥ - الحسابات المقتضى فتحها هي الآتي يانها

(ايرادات)

رسوم قيد جدول القضايا	أوراق قضائية	عوائد رسوم أقلام الكتابة
رسوم على أصول		
رسوم على نسخ		
عوائد نسبية		
رسوم على التفرغ للعمل	وثائق رسمية	
رسوم على أصول		
رسوم على نسخ		
عوائد نسبية		
مصاريف انتقال	بدل سفره	
بدل سفره		
رسوم على أصول	عقود رهنات	عوائد نفسه
رسوم على نسخ		
عوائد نسبية		

رسوم على أصول	رسوم المحضرين
رسوم على نسخ	
رسوم على التفرغ للعمل	
رسوم بروقستات	
مصاريف انتقال	
بدل سفره	

رسوم	رسوم في المواد المجنائية
غير امات	

تمن ورق نفسه مناح
مستقطع لاجل العاش
ايرادات اخرى

مقتضى من مصاريف القضايا المدنية والمجنائية	حسابات تسوية
بدل سفره ومصاريف انتقال المحضرين	

(مصاريف وفات)

ماهيئات المستخدمين

أدوات كتابه

رسوم مستحقة لكتابة الاقلام

» » للمحضرين

مصاريف انتقال وبدل سفرية القضاء وغيرهم

مكافأة بسبب تغيير محل الإقامة ومصاريف استقرار

مصاريف مطبوعات

تجديد كسوى الحجاب الرسمي

أجر محلات

مصاريف متنوعة

» » سجون

مكافأة للقضاء عند انتهاء كونتراتهم

مصاريف مدفوعة مقدما من خزينة المحكمة على قضايا مدنية
حسابات تسوية
وجنائية
مصاريف انتقال وبدل سفرية للمحضرين

٢٦٦ - المصاريف المحكوم بها على الخصام في القضايا المدنية والتجارية التي يكون صار يورده مبلغ لاجل تسديد الرسوم المستحقة عليهم او رد باصول حساب الامانات والمصاريف الخاصة بالقضايا الجنائية أو القضايا المصرح بها فاتهم من الرسوم تورده باصول حساب بخصوص يكون عنوانه « مصاريف مدفوعة مقدما من الخزينة على قضايا مدنية وجنائية »

ما يتحصل من الرسوم المستحقة على القضايا الجنائية والقضايا المصرح بها فتأمن الرسوم والقضايا الجارية تعلية رسومها طلب يورد بخصوص حساب «مصاريف مدفوعة مقدما من الخزينة على قضايا مدنية وجنائية» وفي آخر السنة فما يكون باقيا في هذا الحساب يصير اضافة للايرادات أو خصمه للمصروفات الواردة بالميزانية

٢٦٧ - الايرادات والمصروفات تكون قيدها من واقع البيانات الواردة بحفاظ التوريد واذونات الصرف والمبالغ المستقطعة لاجل المعاش أو نظير جزآت وكذلك المبالغ التي هي حق الحكومة بأي صفة كانت يصير اضافة للايرادات

٢٦٨ - المتحصل من المنصرف بغير حق والمنصرف من المتحصل بغير حق يصير اضافة للايرادات أو خصمه بالمصروفات ضمن باب مخصوص وانما هذه العمليات لا تورد في المجموع الشهري بل تستنزل قيمتها من الايرادات أو من المصروفات التي صار احتساب العملية الاصلية منها

٢٦٩ - يفتح حسابات جوارى (استمارة ٣٠) لحسابات الامانات العمومية مثل الامانات الموقنة

الامانات والودائع
المحفوظات من المبالغ وغير ذلك

الامانات العمومية يجعل لها أيضا حسابات في دفاتر أخرى مساعدة حيث تورد العمليات اجماليا عن كل شهر

٢٧٠ - يجعل لودعي الامانات حسابات شخصية في دفتر (استمارة ٣١) تكون القيد فيه من واقع دفتر ابصالات الامانات وحفاظ التوريد

الامانات المنصرفة والرسوم المضافة للايرادات تورد باصول حساب المودعين من واقع كشوفات التسوية والبيانات الواردة في اذونات صرف الامانات

اجمالي بواقى الحسابات الشخصية يجب أن يكون مضاهيا لاجمالي الحساب العمومي ولذلك يجب عمل ميزان كل ستة أشهر عن هذه البواقى

امانات
لم يطلب بها

٢٧١ - الأنواع الائتمانية يصير ترجيلها من حساب الامانات الى حساب الايرادات وهي

أولا - الامانات وبواقى الامانات التي لا يتجاوز مقدارها جنيته مصرى واحد ولا يكون طولب بها فى ميعاد سنة اعتبارا من انتهاء القضية التي استلزمت لايداع الامانة

ثانيا - الامانات أو باقى الامانات التي يتجاوز مقدارها جنيتها مصرى واحدا ولا يكون طولب بها فى ميعاد ثلاث سنوات اعتبارا من انتهاء القضية التي استلزمت ايداع الامانة

وهذه العمليات يجب اجراؤها مرة فى السنة أى فى أول يناير بناء على أمر يصدره النائب العموى من واقع الكشفة التي تفرض له من باسكتاب المحاكم الابتدائية ومحكمة الاستئناف

٢٧٢ - الامانات أو باقى الامانات التي تكون أضيفت للايرادات على الوجه الموضح قبله لا يسوغ صرفها لارباب الحقوق الا بناء على أمر يصدر بها من النائب العموى وما يصرف من هذا القليل يخصم بمصر وفات المحكمة

٢٧٣ - كشوفة التفريغ يصير تكمونها يوميا الاجماليات اليومية يصير تكمونها فى خاتمة جلة اليوم وترجيلها امام الحسابات الموافقة لها فى الحسبة اليومية

وفى آخر الشهر فالمبالغ الواردة فى خاتمة جلة اليوم يصير تكمونها وترجيلها من صفحة الى أخرى وتوردها فى خاتمة جلة الشهر والخصومات الداخلة بعد أن يصير تكمونها وترجيلها من صفحة الى أخرى يصير التقفيل عليها فى آخر يوم من الشهر

٢٧٤ - دفتر الحسبة اليومية (استمارة ٣٢) يبين فيه من جهة المبالغ الواردة من محكمة الاستئناف والايرادات المتنوعة والامانات الواردة ومن الجهة الاخرى المصروفات المتنوعة والامانات المنصرفة أو التي جرى تسويتها والمبالغ المسددة لمحكمة الاستئناف

اجمالى جهة الايرادات واجمالى جهة المصروفات يجب أن يضافان لبعضهما بواسطة باقى التدقيق فى الخزينة

باقى التدقيق فى الخزينة لغاية اليوم والباقى لغاية اليوم الماضى يصير بيانهم ماتحت اجماليات عمليات اليوم

بعد التأشير على الحسبة اليومية من كاتب الحسابات بوقع عليها الباشكاتب بالامضاء به بعد أن يكون أجرى مضاهاته باقى التدقيق فى الخزينة على الحسبة المحررة بمعرفة المصروفات

٢٧٥ - فى الخامس من كل شهر يرسل باشكاتب المحاكم الابتدائية وباشكاتب حسابات مقتضى محكمة الاستئناف الى قلم الحسابات العموى الكائن تحت ادارة النائب العموى لمختصاً من عملياتهم فى الشهر الماضى محرراً على (استمارة نمرة ٣٣) مصحوباً بكشفة لتفريغ وأوراق التخصيل ومستندات المصروفات

٢٧٦ - يجب على قلم الحسابات العموى أن يراجع حسابات المحاكم الابتدائية ومراجعته ومحكمة الاستئناف وإذا ظهر له من المراجعة بعض ملحوظات يطلب من باشكاتب المحاكم الاضاحات أو المستندات التكميلية التى يراها لازمة ومنها وبأمره يحصل المبالغ المتصرفه بغير حق

٢٧٧ - بورود الحسابات المذكورة يجب على قلم الحسابات العموى أن يتأكد مستخرج عموى من أولامن صحة احتساب الايرادات والمصروفات من أنواعها ثم يحضرهم فى مستخرج عموى (استمارة نمرة ٣٤) ويحرر من واقع هذا المستخرج الحساب الشهرى الواجب ارساله لنظارة الحفانية فى الثمانية أيام الاولى من الشهر على الكثير وذلك بخلاف المراجعات التفصيلية التى تستلزمها عمليات الشهر (ورق تغصه)

٢٧٨ - الاوراق القضائية يكون تحريرها على ورق تغصه من فئة ٧٥ ٥ ٣ و١٠ غروش مضريه بحسب نصوص تعريفه مصايف المحاكم ومع ذلك فالخامير وصور الاجكام أو أوامرها تضاف يجب تحريرها بمعرفة الكتبة على ورق غير متوغ يكون من ذات حجم ورق التغصه وفى هذه الحالة يطلب رسم تغصه ثلاثة

التعريفه

غروش وخمسة غروش مصرية بحسب ما تكون القضاء برفعوة أمام المحاكم الجزئية
أو المحاكم المدنية والتجارية أو محكمة الاستئناف

٢٧٩ - كيات ورق التغة التي تلبم للمحاكم يرسلها الخزن العمومي نظارة المالية لمحكمة
الاستئناف ولأجل ذلك تقدم هذه المحكمة لنظارة الحفائية في أول أكتوبر من كل سنة
كشفا ورق التغة التي ترى أنه لازم لها في السنة التالية

٢٨٠ - محكمة الاستئناف يكون بها على الدوام مقدار من ورق التغة يعادل
المقدار المنظور استملا كفي مدة ستة أشهر سوله كان بها أو بالمحاكم الابتدائية
يسوغ لو وكيل محكمة الاستئناف أن يطلب من نظارة الحفائية كل ثلاثة أشهر أو على
مرات أكثر من ذلك بحسب دواعي المصلحة المقادير اللازمة من ورق التغة لأجل أن
يكون المقدار اللازم موجودا مابالمحاكمة كأصله ويقدم ذلك طلبا على (استمارة نمرة ٣٥)

٢٨١ - وكذا كل محكمة يكون موجودا بها مقدار دائم من ورق التغة يصرف
لها من محكمة الاستئناف وعلى باشكاتب المحاكم أن يطلبوا من محكمة الاستئناف المقادير
اللازمة لأقلامهم

الورق التغة الموجود في محكمة الاستئناف أو في المحكمة الابتدائية يصير حفظه ضمن
ربط يحتوي كل منها على عدد من الأوراق التي هي من فئة واحدة

ورق التغة الموجود في المحاكم الابتدائية يعهد به إلى صراف الخزينة وأما الورق التغة
الموجود في محكمة الاستئناف فيصير وضعه ضمن دواليب ذات مفتاحين يكون أحدهما
عند صراف الخزينة والاخر عند كاتب الحسابات

٢٨٢ - إرساليات ورق التغة من مخزن العموم إلى محكمة الاستئناف أو من هذه
المحكمة إلى المحاكم الابتدائية تكون بموجب بطاقة إرسال (استمارة نمرة ٣٦)
مبين فيها المقادير المرسلة والطريقة المستعملة لأجل نقلها

الصناديق أو الرزم المؤلفة منها إرساليات ورق التغة يصير فتحها في اليومين التاليين
لتاريخ ورودها وذلك بحضور كاتب الحسابات وصراف الخزينة فيجزيان عذالورق
الموجود داخل تلك الصناديق أو الرزم ويضاهيان مقاديره على المقادير الواردة

الموجود من الورق
التغة في محكمة
الاستئناف

ورق التغة
الموجود بالمحاكم
الابتدائية

إرسال ورق التغة

في الحافظة ثم يجران محضرا بهذه العملية ووقعان عليه وأما الورق التغه الذي يرسل من نظارة الحفائنه لمحكمة الاستئناف فيعين مندوب من طرف النيابة لاجل أن يحضر هذه المراجعة ووقع على المحضر وبعد ذلك يرسل المحضر الى نظارة الحفائنه أو الى محكمة الاستئناف بحسب الظروف مع حافظة الارسال وعليها سند الاستلام من الصراف

٢٨٣ - يسع ورق التغه يعهده الى الصراف دون غيره ويجب أن يكون البيع مبيع ورق التغه بالتقد

يعطى صراف خزينه محكمة الاستئناف سلفة من ورق التغه يقدر بمقدارها بحسب المتطور يسعه في مدة أسبوع واحد ويجب على الصراف أن يجر في كل غايه أيام حافطه توريد (استمارة نمرة ٣٧) بالتحصل من ثمن ورق التغه المباع ببيان أنواعه ويورد قيمته الى خزينه المحكمة ويسلم الحافظة وعليها سند الاضافة منه الى كاتب الحسابات فيوردها بالحسابات ويصرف للصراف مقدار من ورق التغه مضاه للمقدار المباع وذلك لاجل استكمال مقدار السلفة الموجودة بيد الصراف ويؤشر بهذا التسليم في آخر قسم من حافظة التوريد ووقع الصراف بأعضائه ويكون ذلك سندا بالاستلام

وأما المحاكم الابتدائية فالصراف يورد كل ثمانية أيام قيمة ثمن ورق التغه المباع الى خزينه المحكمة ويسلم عاينده حافطه الى كاتب الحسابات الذي لايجري توريدها بالحسابات الا بعد أن يراجعها

٢٨٤ - يتخذ كاتب حسابات محكمة الاستئناف دفتر (استمارة نمرة ٣٨) يقيد فيه قيمة ومقادير ورق التغه الواردة من مخزن العموم بنظارة المالية على يد نظارة الحفائنه والمقادير المسلمه للصراف وللحاكم الابتدائي وأما أول سلفة التي يكون ضاراجاؤها من ورق التغه الى صراف الخزينه فلا يجب اعتبارها نظير ورق مباع وعلى كاتب الحسابات في المحاكم الابتدائية أن يتخذوا ذات الدفتر لاجل أن يقيدوا فيه المقادير الواردة اليهم من محكمة الاستئناف والمبيوعات التي يجرونها

لاجل أن يتيسر لهم تحرير الحساب الشهري المنصوص عنه في المادة (٢٨٧)

محسوزات

صيارف الخزن الآخرون مسؤولون شخصيا عن مقادير ورق التبعه المعهود لهم

تغيير المأمورين

حسابات مقتضى تقديمها

أولاً - مقدار وفية كل نوع من الورق التمتع الموجود لغاية الشهر الماضي

ثانياً - مقدار وفية كل نوع من الورق المتغصه الوارد

ثالثا - » » » » » » المباع في الشهر

رابعاً - » » » » » » الباقي لغاية الشهر الجاري

وهذا الحساب يلزم الموافقة على صحته من الباشكاك وكاتب الحسابات والصراف
الذين توقعون عليه باعضا آتهم

العمليات

(تفتيش أقلام الكتبة والمحضرين)

٢٨٩ - مفتشوا أقلام الكتبة والمحضرين تابعون رأساً للنائب العمومي وعاملون بأوامره فيموقع عليهم العمل حسب مقتضيات المصلحة ويجري ما يلزم لأجل أن يكون تفتيشهم مستمرا ونافعا ويجب تفتيش الأقلام بجميع المحاكم في كل ثلاثة أشهر مرة بالاقبل

٢٩٠ - المنازعات التي تحصل بين أقلام الكتبة وبين الخصام على كل مسألة تتعلق بالرسوم أو بتأويل نص التعريفة وينوع عوى على كافة المسائل المختصة بتحصيل الرسوم يعطى بهارأى مبنية فيه أسبابه ويقدم الى النائب العمومي فيعطى قراره في المسألة على حسب النصوص والشروط المبينة في المادة (٦٧) من التعريفة

٢٩١ - التفتيش يستلزم اجراء مراجعة الأنواع الآتية في ذات المحكمة وهي

الخزينة وورق التغة

تحصيل الرسوم والأمانات

مطابقة الرسوم المتحصلة على التعريفة

دفاتر الحسابات

الأمانات والودائع من سندات أو من أشياء ذات قيمة

يشرع المفتش في المراجعة المذكورة حسب الأحكام الآتية بعد

٢٩٢ - يجب على المفتش حال وصوله الى المحكمة أن يجردأولاً الخزينة فيشرع في عدة النقود الموجودة فيها على حسب الأحكام المنصوصة عن الجرد (راجع المادة ١٥٧) ويقابل قيمتها على الباقي الوارد في حاسبة اليوم الماضي وإذا ظهر له زيادة أو عجز يجربته تقريراً يبين فيه الإيضاحات التي تعطى له من الصراف عن هذه القروقات ويبدى أيضاً رأيه بشأنها

ثم يجرد ورق التغة ويجرد عنه محضرات وقع عليه هو والباشكاتب والصراف ويذكر ذلك في تقريره

اختصاصات
المفتشين

الخزينة وورق
التغة

٢٩٣ - مراجعة تحصيل الرسوم والامانات يجب اجراؤها بواسطة عمل جاشنى
تحصيل الرسوم والامانات
باعتبار من ٢٠ الى ٢٥ بالمائة فيما أخذنا للفنش عمليات سبعة أيام من كل شهر من
العمليات الواردة بدقتر قسمة الايصالات وراجع جمعياتها ويقابلها على الوارد في دقتر
المراجعة الموجود تحت يد كاتب الحسابات وعلى يومية الخزينة وعلى حوافظ التوريد
اليومية ثم يجب عليه أن يتحقق أن هذه الحوافظ صار يوردها في أوقاتها بدقات مفرقات
الارادات

٢٩٤ - على المفتش كلما جرى تفشيشا أن يفحص خمسة عشر بالمائة على الأقل
مطابقة الرسوم المتحصلة للتعرفة
من ملفات القضايا الاصادقها أحكام من هيئة المحكمة ويجب عليه أيضاً أن يتأكد أن
الاوراق الموجودة في الملفات كاملة ومستوفاة وأن الرسوم المتحصلة على كل ورقة
مطابقة للتعرفة

٢٩٥ - وعدا ذلك يجب على المفتش أن يأخذ من الملفات التي صار مراجعتها
بالكيفية الموضحة قبل بعض أوراق وراجع قيمة الرسوم الواردة في هامش كل منها على
دقتر المراجعة الموجود عند كاتب الحسابات وعلى قسائم دقات التحصيل وهذه المراجعة
يجب اجراؤها على الامانات التي جرى تسويتها أو على الدقات الواردة فيها المبالغ المعلية
مطابق ذلك عند ما تكون التأشيرات مختصة بالرسوم التي صار تسويتها من الامانات
المودعة من الاخصام أو بالرسوم المختصة بقضايا الحكومة أو بالقضايا المصرح بجمعائها
من الرسوم القضائية

٢٩٦ - مستندات المصروفات المخصوصة بحساب «مصاريف منصرفه بمجلا
مصرفات
مخصوصة من حساب
«مصاريف
منصرفه بمجلا
من الخزينة»
من الخزينة»
من الخزينة»
مراجعتها تحت ملاحظة المفتشين

وهذه المراجعة يصير اجراؤها بالتفصيل ويجب على المراجع أن يتحقق أن مصاريف
الاتقال وبديل السفر به مطابقة لاحكام تعرفه المحاكم وأن أجرة آل الخبرة وتوقيضات
الشهود جرى صرفها على مقتضى ما قرره القاضى المختص بذلك

- ٢٩٧ - يجب على المفتش أن يفحص دفاتر الحسابات الموجودة تحت يد كاتب الحسابات ويتحقق أن العمل جارٍ فيها بغاية النظام وأنه لا يوجد فيها قسط ولا تحشير وعليه أن يقابل عمليات الإيراد والصرف الواردة في حسابات وادعى الامانات الشخصية على الوارد بحسابات الامانات العمومية
- ٢٩٨ - جرد الامانات والودائع من سندات أو أشياء ذات قيمة بصيرة اجرائه بحضور أمينات وودائع الباشكاتب والصراف فيفتح عند اجراء الجرد خمسين بالمائة من الرزم ويضاهي ما بها من السندات أو الأشياء ذات القيمة على الوارد بدفتر الامانات المذكورة الموجودة تحت يد كاتب الحسابات
- ٢٩٩ - على المفتشين أن يراجعوا بواسطة عمل جاشني دفتر الفهرست العمومي أفلام المحضرين الموجود تحت يد الباشمعضر وذلك بواسطة مقابله على دفتر المراجعة الواردة فيه عمليات أفلام المحضرين الموجود بدفتر الحسابات ويجب أيضا عليهم أن يتحققوا أن الكشوفه الشهرية المحرره بالاوراق الباقية بدون تنفيذ جارسالها باوقاتها الى النيابة
- ٣٠٠ - يجب على المفتشين حالما يتمون تفتيش حسابات المحكمة أن يقدموا للنائب العمومي تقريراً يلاحظهم من التفتيش فيرسل النائب العمومي صورة من ذلك التقرير الى نظارة الخزانة

فصل سابع

حسابات خصوصية

قسم هـ - المحاكم الاهلية

ايرادات

التحصيل ٣٠١ - ايرادات المحاكم هي الاتي بيانها

أولا - رسوم أقلام الكتابة والمحضرين

ثانيا - ايرادات ورق التغطية

ثالثا - ايرادات متنوعة

تنقسم الايرادات المذكورة كما يأتي

رسم قيد جدول القضايا	أوراق قضائية	عوايد ورسوم الاقلام
رسم على أصول		
رسم على نسخ		
عوايد نسيجه		
تفريعات		
رسم على التفرغ للعمل	وثائق رسمية	
مصاريف انتقال		
بدل سفره		
رسم على أصول	عقود رهنيات	
رسم على نسخ		
عوايد نسيجه		
رسم على أصول		
رسم على نسخ		
عوايد نسيجه		

رسوم المحضرين
 رسم على أصول
 رسم على نسخ
 رسم على التفرغ للعمل
 رسم بروقنات
 مصاريف انتقال
 بدل سفره
 جرائد وأيرادات أخرى

٣٠٢ - تحصيل الرسوم المعهودة الى كتبة الاقلام يكون تحت ملاحظة النائب العمومي

٣٠٣ - يقرر الكاتب أو الباشمخضر الرسوم على الاوراق التي يستلمها ولا يؤشر عليها باعتمادها الا بعد تحصيل رسومها

الرسوم المقتضى تحصيلها تبين أنواعها على هامش الاوراق وبفقط مجموعها بالكتابة
 ٣٠٤ - الاخصام الذين يرغبون توريد مبلغ الى خزينة المحكمة نظير رسوم أقلام الكتبة أو المحضرين يلزم أن يحضروا أمام الشبايك المعدة لذلك

يجب على الكاتب المكلف بالتحصيل عند ما يرى أن الرسوم قد تقررت قطعاً على الاوراق أن يستلم قيمة تلك الرسوم ويحضر الايصالات المقتضى تسليمها للذين وردوا الرسوم وأن يبين في الوقت ذاته على الورقة ترقوناريخ الايصال

وهذه الايصالات يجب أن يفقط فيها مجموع مبالغها وهي تفصل من دفتر قسمة (استمارة ١٥٥ حسابات) الذي من مقتضى رسمه تيسر درج بيان الرسوم الواردة بالايصال المسلم لصاحب الشأن في القسمة بالخانات الموجودة فيها .

المبالغ الواردة في خانات الدفتر المذكور يجب تكوينها وترجيلها من صحيفة الى أخرى وعمل اجالى عمومي عنها الاجل أن يسهل توريد مقدارها الى خزينة المحكمة عند قفل الاقلام

٣٠٥ - يلزم أن يكون التقيد بدفتر القسمة مطابقاً للتقيد بهامش الاوراق والايصالات المنفصلة من دفتر القسمة ومسجلة للاخصام ويجب أن لا يكون في القيودات المذكورة تغيير ولا تصليح ولا تحشير ولا قشط وما يلزم تصحيحه من الكلمات

أولاً الأرقام بصير شرطية بحيث يمكن قراءته على الدوام وما يقتضى وضعه به يوضع في الهامش وانما اذا تعسر اجراء ذلك فيصير ابطال الايصال مع ابقائه بقميته وقيد المبلغ في الايصال الذي بعده

دفتر المراجعة

٣٠٦ - بعد أن يوقع الكاتب المكلف بالتحويل على الايصال يسلمه مع الورقة أو الملف المختص به الى الباشكاتب لكي يراجعه ويتحقق من مطابقة المبلغ المتحصل بموجب الايصال المذكور على الرسوم المبينة في هامش الورقة أو على الملف ويقيد المبلغ المذكور وغرة الايصال بدفتر المراجعة (استمارة غرة ١٥٨ حسابات) في الخانة المختصة بتوقيع المتحصل

يجب على الباشكاتب أن يضع علامته على الاوراق والايسالات التي يكون صارويرد الرسوم المستحقة عليها في دفتر المراجعة

توريد الرسوم
التحصيلة الى خزينة
المحكمة

٣٠٧ - الشيايك المعدة لتحويل الرسوم بصير قفلهما في مساء كل يوم قبل نقل الاقلام الاخرى بساعة واحدة وذلك لاجل أن يتيسر توريد متحصلات اليوم الى خزينة المحكمة وعند ذلك فالكاتب المكلف بالتحويل يجمع المبالغ الواردة في خانات دفتر ايسالات الرسوم التي تدل اجمالاً على أنواع الرسوم المتحصلة ويجمع كذلك المبالغ الواردة في دفتر الامانات ويحرق حافظة توريد (استمارة غرة ٣٧ حسابات) بقيمة المبالغ المتحصلة مبنياً على الرسوم بأنواعها ومجموع هذه المبالغ يكون عن جملة ايرادات اليوم التي يجب أن تسجل كما يأتي

أولاً - المتحصل نقداً

ثانياً - قيمة الايسالات بالامانات المؤقتة التي جرى تسويتها بحضور أصحاب الشأن (راجع المادة ٣٢٠)

ثالثاً - قيمة حوافظ الامانات التي جرى تسويتها في غياب أصحاب الشأن (راجع

المادة ٣٢٢)

وبعد أن يوقع الكاتب المكلف بالتحويل على حافظة التوريد يعرضها على الباشكاتب ٣٠٨ - على الباشكاتب أن يجمع مبالغ متحصلات اليوم الواردة في دفتر المراجعة ويضاهي مقداره على اجمالاً حافظة التوريد فاذا ظهر له فرق فيشرح في مراجعة

تسديدات اليوم الواردة في دفتر المراجعة وفي دفاتر الايصالات لاجل الوقوف على أسباب ذلك الفرق وأما إذا تحقق للباشكاتب أن المبلغ الذي ورده الكاتب المكلف بالتصصيل في حافظة التوريد هو مطابق للمبلغ الوارد في دفتر المراجعة فيجري على الحافظة هذا الشرح (موافق لدفترا المراجعة)

٣٠٩ - بعد تحرير الشرح المذكور على الحافظة يجرى للباشكاتب الاذن الى الصراف بان يستلم من كاتب التصصيل قيمة النقود المتحصلة في اليوم فيستلمها ويحضر بها سند استلام على الحافظة وهذه الحافظة يسلمها كاتب التصصيل مع حوافظ التسوية الامانات واصالاتها الى كاتب الحسابات الذي بعد استلامها يؤشر بذلك في دفاتر الايصالات أمام جلة متحصلات اليوم المفقطة مقدارها

٣١٠ - حافظة التوريد المبين فيها الرسوم المتحصلة وجلة الامانات الواردة في اليوم كالتوضيح في (بند ٣٠٧) يتيسر بواسطتها تقدير ايرادات اليوم اجماليا بالحسابات ومراجعة عملية الصراف

الرسوم المتحصلة تطير بمصاريف اتقال وبدل سفره أو أجرة آل الخبز أو تعويضات مستحقة للشهود في المواد الجنائية وكافة المصاريف الاخرى المسببة عن تنفيذ الاوراق أو عن تحقيق الدعاوى يجب أن تبين على حدة وتضاف لحساب « مصاريف قضائية منصرفه مجمل من الخزينة »

الامانات المرتدة يصير توريدها بالحسابات الشخصية من مقتضى حوافظ التسوية والايصالات المستدقة من الاخصاص

الامانات الواردة يجرى قيدها من مقتضى دفاتر ايصالات الامانات وهذه الدفاتر تكون (زوج وفرد) أي ان الدفتر الذي يكتب فيه في اليوم الاول يسلم في اليوم الثاني الى كاتب الحسابات ويكتب في الدفتر الاخر

٣١١ - كل من يورده نقد او من فوج ايراد غير رسوم أقلام الكتبة أو رسوم المحضرين ايرادات متنوعة يجب عليه أن يحضر بها حافظة (استمارة رقم ٢٧) مبينا فيها فوج الايراد واسم الشخص الواردة النقود لحسابه

٣١٢ - الحافظة يجب أن يحررها الشخص الذي يورد النقود وإن لم يمكنه ذلك فيحررها كسبة القلم وبعد مراجعتها والتأشير عليها من كاتب الحسابات تعرض على الباشكاتب فيوقع عليها وبعد ذلك يجب على مورد النقود أن يقدمها إلى الصراف فيستلم منه النقود ويورد قيمتها في اليومية الخزينة ويعطى بها إيصالاً على الحافظة التي يجب أن تسلّم إلى كاتب الحسابات فيحرر الإيصال المسطره صورته على الحافظة وبعد أن يفصله منها يوقع عليه من الباشكاتب ويسلمه لنورد النقود

٣١٣ - رسوم أقلام الكسبة والمحضرين يمكن توريدها بواسطة حوالات بوسته
حوالات البوسته

يقيم الباشكاتب الحوالات البوسته في دفتره ويسلمها إلى الصراف بموجب إيصال يأخذ منه على اشعارات الارسل لاجل أن يستلم قيمتها من البوسته
يتوجه الصراف إلى البوسته ومعه الدفتر المذكور ويجرد اطلاع كاتب البوسته على قيد الحوالة وأخذها من الصراف بصرفه قيمتها ويبين تحت أمضائه في الدفتر المذكور تاريخ مصرف الحوالة وبعد أن يستلم الصراف النقود من البوسته يكلف القلم المختص به ذلك بتقرير قيمة الرسوم المستحقة على صاحب الحوالة سواء كان على استمارة من حافظة تسوية الأمانات أو على الورقة التي ترتب عليها تحصيل الرسوم بحسب ظروف الحال ويسلم النقدية إلى كاتب التحصيل بموجب إيصال يسلمه مع الحافظة أو الورقة إلى الباشكاتب لاجل أن يورده في دفتر المراجعة ويرسله بعد ذلك لصاحب الحوالة على كاتب التحصيل أن يبين بالدفتر في الخانة المعدة لذلك تاريخ مغفرة الإيصال المعطى ويوقع بامضائه على هذا البيان

أمانات وقتسية

٣١٤ - لا يجب قبول أي أمانة من أي نوع كانت بدون أن يصرف قيدها خالاً بحسابات المحكمة والموظفون الذين يباشرون جرد الخزينة يلزمهم أن يتأكدوا أن حكم هذا البند مرقى بغاية الدقة

٣١٥ - يجوز للمحكمة طلب أمانة موقته تحت ما يلزم للمصاريف القضائية عند ما لا يمكن تقرير الرسوم حالاً على الأوراق أو عند لزوم قيد الدعوى في الجدول العمومي

إيراد

كافة أوراق المحضرين يجب تقرر الرسوم عليها حال الاقوال التي تستلزم تحصيل
رسم على التفرغ للعمل

الاوراق المشتملة على رسم التفرغ للعمل يجب على الباشعصر أن يطلبوا ايداع
مبالغ مقدما لاجل تديد قيمته والعوايد التي ترتب على تلك الاوراق .

ولاجل القيد بالجدول العمومي يجب على الكتبة أن يطلبوا ايداع المبالغ المنصوص
عنها في تعريفه المحاكم واذا نفذ في أثناء الدعوى مبلغ الامانة الذي صار عليه لاجل القيد
في الجدول العمومي فيلزم على الكتبة اذ ذاك أن يطلبوا ايداع مبلغ خلافة لاجل تكملة
ما يستحق من الرسوم

٣١٦ - استلام كاتب التحصيل مبالغ الامانات الموقوفة ويوردها ومبا الى خزنة
المحكمة يجريان على مقتضى الاحكام المتعلقة بالرسوم القطعية غير أن اذصالات
المقتضى تسليمها للموردى تلك الامانات تفصل من دفتر قسمة مخصوص (استقارةقرة
١٥٥ مكررة) الواردة في قسمة ذات البيانات الواردة في الايصال فضلا عن وجود حانة
مخصوصة فيها لاجل تكون من وترحيل الامانات الواردة في اليوم

٣١٧ - الكتبة والباشعصر من الذين طلبوا ايداع الامانات مكلفون بتسوية
الرسوم التي أودعت الامانات لاجلها

٣١٨ - الكاتب أو الباشعصر يسلم لصاحب الامانة بالباقي منها المقتضى تسوية الامانات
رده اليه أو بالوكالة المقتضى تحصيلها منه كشف تسوية يفصل من دفتر قسمة
(استقارةقرة ١٥٦) مينا قيه تاريخ ايداع الامانة ونوع الرسوم المستحقة والباقي
الواجب رده أو الوكالة المقتضى تحصيلها وهذا الكشف يعرض على كاتب الحسابات
الذي بعد أن يتحقق من وجود الامانة ويراجع جمل الرسوم ويقف على صحة الباقي
يوقع بامضائه تحت كلمة « تراجع »

٣١٩ - يسلم صاحب الامانة الى كاتب التحصيل كشف التسوية فيجوز انصلا
من دفتر قسمة الايرادات بكامل الرسوم المستحقة ويستلم الايصال السابق اعطائه
بالامانات الموقوفة الواردة بالحافطة تسديدا من أصل الرسوم المستحقة والباقي يورده نقدا

واما اذا كان باقى من الامانة مبلغ مة تقضى رده فكتاب التحصيل يصرف المبلغ لصاحبه
وياخذ به ايضا على الحافظة

٣٢٠ - الامانات المودعة لاجل العوايد والرسوم التى تستحق لاقلام الكتبة
يصير تسوية بها عند انتهاء كل قضية ولو فى حالة غياب أصحاب الشأن
تسوية الامانات المودعة لاجل رسوم المحضرين يلزم اجراؤها حال البعد تنفيذ الاوراق
التي استلزم ايداع الامانة

وفى سائر الاحوال يجب على الكتبة والباشع محضرون ان يبينوا فى كشف التسوية تاريخ
انتهاء القضية حتى بهذه الوساطة يمكن للباشكاتب الوقوف على ما اذا كان الكتبة
والباشع محضرون كورون اخر وتسوية الامانات بدون اسباب

٣٢١ - تسوية الامانات التى يصير اجراؤها فى غياب أصحاب الشأن تكون بحسب
الموضع فى المادة ٣١٩ الا انه يجب على كاتب التحصيل اذا لم الحال ان يبين على ظهر
الاصال القطعى المبلغ المقتضى رده لصاحب الشأن وهذا الاصال يحفظ فى ملف
القضية

باقى الامانة المقتضى رده يبقى معليا بحساب صاحب الامانة ولا يسوغ صرفه الا بموجب
طلب استمارة نمرة ٩ حسابات يعطى من القلم الاصلى موقع اعليه من الباشكاتب
وفى حالة ما اذا كانت الرسوم المستحقة هي أكثر من الامانة فالتسوية تكون بقدر تلك
الامانة والباقى من الرسوم يباشر كاتب القلم فى تحصيله بالطرق القانونية

٣٢٢ - بواقى الامانات الموقفة يجب ردها للمودع اذا تهم أولو كلائهم المنبوتة
وكلائهم مقابلة استلام الايصالات الموقفة المعطاة بها

وأما فى حالة فقد الايصالات المذكورة فلا يسوغ صرف بواقى الامانات الا للمودعين
ذاتهم بموجب شهادة يجرها يباشكاتب المحكمة على الطلب تدل على انه يعرف مودع
الامانة شخصيا أو ان المذكور قد وقع على طلب الصرف بحضوره

واذا كان الباشكاتب لا يعرف المودع شخصيا فيمكنه أن يطلب منه اثبات حقيقة
شخصيته من شاهدين معروفين يوقعان مع الباشكاتب على الشهادة المذكورة

٣٢٣ - في آخر الشهر يجب أن يقدم الكتبة الى الباشكاتب كشفا بالقضايا التي كشوفة الامانات
انتهت ولم تتم تسوية الرسوم المستحقة عليها وبينوا فيه عن كل قضية الاسباب التي الباقية تحت
أو جبت تأخير تسوية رسومها التتوية
أما كشف القضايا الجنائية التي انتهت فلا ينبغي أن يشتمل الاعلى القضايا التي يكون
دفع المتهم تأمينا لاجلها أو التي يكون أودع المدعي بالحقوق المدنية مبلغا نظير أمانة
تحت الرسوم التي تسحق عليها

أمانات وودائع

٣٢٤ - الامانات الناشئة من النقود المعروض ايداعها عرضا حقيقيا امام قاضي الايراد
التحقيق أو وقت المرافعة بالحكمة أو بموجب اعلان محضر والتأمينات التي يقرر قاضي
التحقيق وجوب دفعها والتي تقررها المحكمة ضد المأمور قاضي التحقيق به والامانات
الناشئة من ثمن البسوعات والخجوزات والتفالس وغير ذلك يجب مع مراعاة باقي
الاجراءات المنصوص عن في القانون توريد هائل سنة المحكمة بمقتضى حافظة (استمارة ٣٧
حسابات) موقع عليها من الباشكاتب وهذه الحافظة يجب أن يبين بها اسم المودع
وسبب ايداع الامانة وقيمتها واسم الشخص المودعة لحسابه
بعد توريد الامانة تسلم الحافظة الى كاتب الحسابات فيجوز الايصال المسطرة صورته
في ذيل الحافظة لاجل تسليمه لصاحب الامانة وهذا الايصال يوقع عليه الباشكاتب
بعد أن يتحقق أن العوايد التسمية ورسوم تحرير محضر ايداع الامانة قد جرى تحصيلها

٣٢٥ - الامانات المعروض ايداعها عرضا حقيقيا يسوغ تسليمها للدائن المودعة
لحسابهم أو زدها للدئوين الذين أودعوها

٣٢٦ - في الحالة الاولى يجب على الدائن أن يبرز أولا محضر ايداع المعلن له
ثانيا اصل الاعلان الذي أخبر به المديون بان من ينشئ سحب المبلغ المعروض ايداعه
(راجع المادة ٦٩١ و ٦٩٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية)

٣٢٧ - وفي الحالة الثانية يجب على المديون أن يبرز فضلا عن الايصال المعطى له
من المحكمة حين ايداع الامانة اصل الاعلان الذي أخبر فيه دائنه برجوعه عن العرض
(راجع المادة ٦٩٣ من القانون المذكور)

٣٢٨ - وفي الحالتين المذكورتين يجب على الدائن أو المدين أن يحرر الطلب على
(استمارة ٤٩ حسابات) ويعصمه بالأوراق المؤيدة لذلك

٣٢٩ - إذا رأى الباشكاتب أن الاجراءات التي جرى اتباعها هي قانونية وثبتت له
حق الطالب في سحب الامانة يلزمه أن يبين ذلك بشهادة منه يحررها على أوراق
المستندات وعند اطلاع كاتب الحسابات على هذه الشهادة يحرر اذن الصرف على
الطلب بعد أن يتأكد أنه لم يسبق صرف الامانة المطلوب سحبها

وبعد التأشير على اذن الصرف من كاتب الحسابات ومن الباشكاتب يوقع عليه من
رئيس قلم النيابة ويقدم الى الصراف فيصرف قيمته ويأخذ به الاصل على الاذن
٣٣٠ - يتأثر على أوراق المستندات عن تاريخ صرف الامانة وتحفظ هذه
المستندات في ملفات القضايا المختصة بها

٣٣١ - الامانة المودعة من المتهم في المواد الجنائية نظير تأمين لايسوغ ردها له
الاذا صدر قرار من قاضي التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى عليه ولم ترفع
معارضة على هذا القرار واذا صدر حكم نهائي ببراءة ساحته

وانما اذا حكم على المتهم فالامانة المودعة نظير تأمين تخصص طبقا لنص المادة (١٠٨)
من قانون تحقيق الجنابات لصرف ما باقى بحسب ترتيبه

أولا - المصاريف التي صرفتها الحكومة

ثانيا - المصاريف المدفوعة معجلا من المدعى بالحقوق المدنية

ثالثا - الغرامة

رابعا - مصاريف تنفيذ الحكم غير الغرامة وغير المصاريف المنصرفة قبل انعقاد
الجلسة

خامسا - الجزء على تخلف المتهم عن الحضور امام القضاة

٣٣٢ - قيمة الغرامة وقيمة الجزء يجري نقلهما من حساب الامانات الى حساب
الارادات وكافة المصاريف التي أجرتها الحكومة سواء كان قبل الجلسة أولا قبل تنفيذ
الحكم تضاف لحساب « مصروفات قضائية منصرفة معجلا من الخزينة »
وما يلزم صرفه للادعى بالحقوق المدنية يعتبر امانة من رتبة

٣٣٣ - النقود الناشئة من المبيعات والخزونات والتفالس وغير ذلك توزع على الدائنين بموجب (استقارة ٤٩ حسابات) بحيث يراعى في ذلك بحسب الظروف لما فاء اعدا التوزيع على حسب التخصيص المبين في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية والقواعد المقررة في القانون التجاري بشأن التوزيع بين دائتي التعليلة

أمانات من سندات
أو من أشياء
ذات قيمة

٣٣٤ - الامانات من سندات أو من أشياء ذات قيمة هي على نوعين
أولا - الامانات عن دين معروض ايداعه عرضا حقيقيا

ثانيا - الامانات الناشئة من أشياء مضبوطة من المتهمين بصفة أشياء مثبتة للجناية الاشياء ذات القيمة تدخل ضمنها النقود الغير مقبولة بخزائن الحكومة ومضبوطة من المتهمين بصفة أشياء مثبتة للجناية

٣٣٥ - الامانات من سندات أو من أشياء ذات قيمة المعروض ايداعها عرضا حقيقيا أمام قاضي التحقيق أو وقت المرافعة بالمحكمة أو بموجب اعلان بحضور ورد الى خزينة المحكمة بموجب اذن قبول (استقارة نمرة ١٦٤ حسابات) موقع عليه من باشكاتب المحكمة ويبين فيه أولا اسم المودع ثانيا اسم الشخص المودعة الامانة لحسابه ثالثا بيان السندات أو الاشياء المودعة رابعا قيمتها بحسب التثمين أو بحسب سعرها بالبورصة في يوم الايداع

٣٣٦ - السندات أو الاشياء المودعة توضع ضمن رزم يختم عليها من الصراف ومن باشكاتب المحكمة وتوضع على الرزم تاريخ ايداع الامانة واسم المودع ونمرة القضية
٣٣٧ - بعد ايداع الامانة يسلم اذن القبول وعليه سند الاضافة من الصراف الى كاتب الحسابات فيقيده في دفتر (استقارة ١٦٥ حسابات) ويورد ما فيه من البيانات في الخانات المختصة بها بالدفتر المذكور

٣٣٨ - الايصال المقتضى تسليمه لمودع الامانة يحجر على الاستمارة المسطوقة في اذن القبول ويقطع الايصال من الاذن بعد أن يتوضع فيه نمرة الامانة وتاريخ قيدها ويتأثر عليه من كاتب الحسابات ومن الباشكاتب
قبل أن يقع الباشكاتب على الايصال المذكور يجب عليه أن يتحقق أن العوايد النسبية والرسوم المستحقة على محضر ايداع الامانة قد جرى تحصيلها

٣٣٩ - رد الامانات المودعة من سندات أو أشياء ذات قيمة يصير اجراءه حسب القواعد المبينة في المادة ٣٢٥ وما يليها بشأن الامانات المودعة من نقود

٣٤٠ - تسليم الامانة المودعة يكون بمعرفة الصراف والباشكاتب فيفتحان الرزمة المحتوية على السندات أو الأشياء المودعة ويقابلانها بحضور الطالب على البيان الوارد في أوراق المستندات وبسلمتها المعجوب وصل يوقع عليه تحت الأذن الصادر من رئيس قلم النيابة

٣٤١ - بعد رد الامانة فالأذن الذي عليه الاتصال من الطالب يصير تسليمه حالا الى كاتب الحسابات للتأشير بالقرار (استمارة نمرة ١٦٥) في الخانة المعدة لذلك عن رد الامانة وهذا التأشير يوقع عليه من الباشكاتب

٣٤٢ - يجب أن يسجل في أوراق المستندات تاريخ صرف الامانة وأن تحفظ المستندات المذكورة في ملفات الدعاوى المختصة بها

٣٤٣ - الأشياء ذات القيمة المضبوطة من المتهمين بصفة أشياء مثبتة للجناية يتجزى ايداعها بخزينة المحكمة بموجب اذن قبول موقع عليه من رئيس قلم النيابة ويوضع هذه الأشياء داخل رزم مربوطة يختم عليها وتقيده بقدر (نمرة ١٦٥ حسابات) وتبضع في هذه العمليات الاجراءات المنصوص عنها في المادة ٣٣٦ وما يليها من هذا الفصل

أمانات تلتصقه من
أشياء ذات قيمة
مضبوطة من المتهمين
بصفة أشياء مثبتة
للجناية

٣٤٤ - يسوغ تسليم الامانات المذكورة مؤقتا الى قاضي التحقيق أو الى رئيس المحكمة أو الى اذن من القاضي الذي يطلبها وهذا الأذن المحرر عليه سند الاستلام من القاضي يوضع بالخزينة بدلا عن الامانة ولا يسلم الا عندردها ثانيا الى الخزينة وفي هذه الحالة لا يلزم قيد الامانة عند خروجهما ولا عند رجوعها

٣٤٥ - الأشياء المضبوطة من المتهمين لا يجوز ردها لهم الا اذا صدر أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى عليهم ولم يحصل معارضة عليه أو اذا صدر حكم أو قرار نهائي ببراءة ساحتهم

٣٤٦ - وأما اذا حكم على المتهمين فالأشياء المضبوطة منهم اذا تقرر ضبطها بالجانب الحكومة فيجب ارسالها لتظارة المالية ويكون اجراء ذلك في أول يناير وأول يوليو من كل سنة

٣٤٧ - الاشياء التي قيمتها قليلة المستبوبة من المتهمين بصقة أشياء مشبهة للجناية مثل أسلحة وعصى وملبوسات وغير ذلك يصير قيدها بقلم النيابة بدفتر مخصوص يوقع عليه من الصراف الذي استلمها وبلصق بمعرفة قلم النيابة على كل من الاشياء المذكورة ورقة يبين فيها عمرة القضية وعمرة قيد الشئ في الدفتر المذكور وما يكون من الاشياء المذكورة تقرر ضبطه بجانب الحكومة يرسل لنظارة المالية في الاوقات المعينة في المادة ٣٤٦ الموضحة قبل

رسوم معاملة طلب

٣٤٨ - الرسوم المعلاة طلبا على نوعين

أولا - الرسوم المستحقة على القضايا المصرح بمعاقاتها من الرسوم القضائية

ثانيا - الرسوم المستحقة في المواد الجنائية على القضايا التي لم يودع لاجلها أمانة من المدعى بالحقوق المدنية أو تأمين من المتهم

٣٤٩ - عند انتهاء الدعوى المصرح بمعاقاتها من الرسوم القضائية فالرسوم المستحقة عليها تقيد بمعرفة القلم في الدفتر (استمارة ١٢ محاكم) ببيان مقدار الرسوم القضائية المستحقة على كل قضية نوعا نوعا

الرسوم المستحقة على
القضايا المصرح
بمعاقاتها من الرسوم
القضائية

يجب على الكتبة أن يوردوا امام كل قضية في الدفتر المذكور قيمة ما يتحصل من تلك الرسوم وعمرة وتاريخ الايصال المعطى به أو أن يبينوا (وذلك في الحالة المذكورة في المادة الاكثية) تاريخ الحكم الصادر برفض طلب المدعى المصرح بمعاقاته من الرسوم القضائية

٣٥٠ - في حالة صدور الحكم برفض طلب المدعى المصرح بمعاقاته من الرسوم القضائية والزامه بالمصاريف فلا يلزم اتخاذ اجراءات أخرى لتحويل الرسوم المستحقة بل يتأشير فقط في الدفتر المذكور عن صدور حكم برفض طلب المدعى ويحفظ ملف القضية بالمحفوظات

٣٥١ - وأما اذا صدر الحكم ضد المدعى عليهم والزامهم بالمصاريف فعلى كتبة الاقلام أن يتخذوا في حقهم جميع الاجراءات القانونية للحصول على الرسوم المستحقة

و يكونون مسئولين عن كل تأخير يحصل في اتخاذ هذا الاجراءات التي يلزم أن يشروعوا فيها بعد تاريخ الحكم بشهر واحد على الكثير

٣٥٢ - الرسوم في المواد الجنائية عندما لا يكون صار ايداع أمانة لاجلها من المدعي بالحقوق المدنية أو تأمين من المتهم بصير قيدها عند انتهاء الدعوى في دفتر مخصوص (استمارة ١٢ محاكم) حيث تبين عن كل نوع من أنواع الرسوم قيمة الرسوم المستحقة على كل قضية وبعد شهر واحد على الكثير من تاريخ الحكم الصادر بتخذ الاجراءات اللازمة بالطرق القانونية ضد المحكوم عليهم لاجل تحصيل الرسوم المطلوبة منهم

وعندما يكون المحكوم عليه دفع الرسوم المطلوبة منه في تأشير في دفتر الرسوم المعلاة طلبا في المواد الجنائية عن تاريخ مغرة الايصال المعطى له وأما اذا كان بسبب عدم دفعه للرسوم المذكورة صار مجنبه كالتص عن ذلك في المادة ٤٩ من قانون الجنائيات في تأشير عن تاريخ الشهادة المعطاة بذلك من مصلحة السجون وتحفظ هذه الشهادة في ملف القضية

التحصيل بالمراكز في مواد المخالفات

٣٥٣ - تحصيل الرسوم يعهد به الى معاون البوليس بمساعدة كاتب أول المركز يحضر كاتب أول المركز في مدة الثمانية أيام التالية لتاريخ الجلسة التي صدرت فيها الاحكام الصورا التنفيذية للاحكام الصادرة ويبين على هامشها قيمة الغرامات المحكوم بها والرسوم المقتضى تحصيلها وتسلم تلك الصور أولا فاولا الى معاون البوليس لاجل تنفيذها ويتأشير على الاحكام الاصلية المحفوظة بالملفات عن تاريخ تسليمها

٣٥٤ - الرسوم والغرامات لا يسوغ توريد قيمتها من مرتكبي المخالفات الا ليد كاتب أول المركز نفسه في مقابله ايصال يحضره لهم من دفتر قسمية (استمارة نمرة ٣٣) ويوضع فيه مغرة قيد القضية في الجدول العمومي

٣٥٥ - لاجل سهولة التفتيش يجب توضيح مغرة وتاريخ الايصال المنفصل من دفتر القسمية على الصور التنفيذية وأما في حالة عدم دفع الغرامات والرسوم فيتوضخ على الصور المذكورة عما اذا كان بسبب عدم دفع الرسوم جرى سجن المحكوم عليهم طبقا للمادة ٤٩ من قانون الجنائيات

٣٥٦ - المحصل من الرسوم على قضايا الخلفات يجب تسليمه في الخامس والعشرين من كل شهر ليدصرف البلد ونفزية المديرية أو المحافظة الأكثر قرباً من المركز ولاجل ذلك يجب على كاتب أول المركز أن يحضر قبل الخامس والعشرين من الشهر كشفاً على نسختين من استمارة (نمرة ١٥٩) حسابات بكافة الاحكام الصادرة في قضايا الخلفات من يوم ٢٥ من الشهر الماضي ويكون قيد هافيه بحسب النمرة المتسلسلة الواردة في الجدول العمومي ويجب أن يشتمل الكشف المذكور على كافة قضايا الخلفات حتى التي حكم فيها ببراءة مساحه المتهمين ويتوضح فيه امام كل قضية ما صار اجراءه ونحو تنفيذ الحكم وبعد تكوين مقدار الرسوم المتحصلة يورد كاتب أول المركز تحت جملته الرسوم المذكورة بالمبالغ المتحصلة أو الاجراءات التنفيذية التي حصلت على القضايا السابقة ويرجعه في كشوفة الاشهر الماضية ثم يجمع كافة المبالغ الواردة في الشهر وهذا الكشف يوقع عليه من كاتب أول المركز ومن معاون البوليس

٣٥٧ - تحتفظ احدى نسختي الكشف المذكور أعلاه ضمن ملف مخصوص بالمركز وترسل الاخرى في اليوم ذاته الى قلم النيابة معجوبة بالصورة التنفيذية المختصة بكافة القضايا المنتهية مع الايصال المأخوذ بالنقود المسلمة الى صراف البلد أو الى خريزة المديرية أو المحافظة الاقرب مسافة للمركز

٣٥٨ - بعد أن يراجع قلم النيابة الصور التنفيذية المختصة بالاحكام المنفذة ويؤشر عليها بذلك بعيدها الى المركز ويسلم الى كاتب الحسابات الايصال المذكور ويأخذ منه سنداً باستلامه على كشف المتحصلات وعند ما يريد كاتب الحسابات الاشعار من الجهة المسددة لها النقود يورد قيمتها بحسب حركة النقود من حساب تلك الجهة الى حساب الايرادات

وهذه العمليات يجب تسويتها في بصر الشهر التالي على الكثير فيلزم اذن على كاتب الحسابات عند حصول تأخير من الجهة التي استلمت النقود في ارسال اشعار الاستلام أن يطلب منها ارسال هذا الاشعار

٣٥٩ - يجب على قلم النيابة أن يؤشر في الكشوفة الاصلية عن الاجراءات المتخذة في شأن كل قضية وذلك بحسب البيانات الموضحة في كشوفة الاشهر التالية حتى يمكنه

التور بدالى خزينة المحكمة

الوقوف في أى وقت كان على القضايا المتأخر تقييدها ويحفظ الكشوفة المذكورة في ملف مخصوص

ملفات

٣٦٠ - يجب على كاتب أول المركز أن يضع الصور التستيدنية في ملفاتهما وأن يؤشر على صور كشوفة التحصيل المرسله لقلم النيابة عن الاجراءات التي صادرتخاذها في شأن كل قضية

٣٦١ - يجب ترتيب الملفات عن كل سنة على حدة بحيث تسلسل غير هاتحي يسهل على المفتشين مراجعة ما يلزم منها وقت التفتيش

التفتيش

٣٦٢ - يجب على قلم النيابة أن يجرى في أوقات غير معينة وعلى الأقل مرتين في السنة تفتيشا دقيقا على أعمال المركز في مواد الخلفيات فيكون اعتماده في ذلك على الكشوفة التي ترسله إذا أنه يجد فيها كافة الاستعلامات التي تلزمه ليباقي تفتيشه بالغاية المقصودة

مســـــــــــــــــتخدمين

٣٦٣ - كافة الاحكام المتعلقة بالمستخدمين واجازاتهم ومصاريفها تتقالمهم وبدل سفرتهم واردة في فصل ٣

٣٦٤ - وعما يختص باجر الركايب فهذه المصاريف مقررة بالتعريفات المصدق عليها من النائب العموى

المصـــــــــــــــــروفات

٣٦٥ - ناظر الحقيقة هو الذى يأمر بصرف مصروفات المحاكم وينوب عنه النائب الاذن بالصرف

العموى بشأن ما يلزم صرفه في محكمة الاستئناف ورؤساء اقسام النيابة بشأن ما يلزم صرفه في المحاكم الابتدائية وانما المصروفات المتسوعة التي تتجاوز قيمتها عشرة جنيهات مصرى يجب ابتداء الاستئذان عنهما من الناظر

٣٦٦ - الصرفيات يكون اجراؤها على مقتضى أحكام الفصل الرابع غير أن السلفة المستدعة المقررة سابقا مقدارها بما لا يتجاوز قيمة مصرى لكل محكمة يجب تحفيظها التحسين جنبها لكل من محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية والى خمسة وعشرين جنيها لكل من الأمور بان القضاء

٣٦٧ - المضاريف المذكورة في الفقرة الثانية من المادة ٣١ تضاف على حساب مضاريف مختصة على الانضمام
« مضاريف منصرفة معجلا من الخزينة »

مراقبة أعمال المحضرين

٣٦٨ - على كاتب الحسابات أن يتخذ دفتر مراجعته للقضايا المدنية والتجارية ودفتر آخر لقضايا الجنايات والجنائيات ويورد في هذين الدفترين ذات البيانات الواردة في دفتر الفهرست العمومي الموجود عند الباشمعضر
بعد أن يقيده الباشمعضر الاوراق في دفتر الفهرست العمومي يجب عليه أن يسلمها لكاتب الحسابات.

٣٦٩ - يجب على كاتب الحسابات بعد قيد الاوراق في دفتر المراجعة أن يعيدها الى الباشمعضر فيسجلها المحضرين المكلفين باعلانها أو تنفيذها
بعد اعلان هذه الاوراق أو تنفيذها تسلم ثانيا الى كاتب الحسابات لاجل أن يؤشر عن تاريخ عودته المحضرون ويحقق أن الرسوم المستحقة على القضايا المدنية والتجارية قد وردت الى خزينة المحكمة وأضيفت للايرادات أو أنه قد جرى تسويتها من الامانات المودعة من الاخصام وعليه أن يبين في الخانات المعدة لذلك تاريخ وغرة الايصال المعطى لمن ورد النقود

٣٧٠ - ويجب أيضا أن يراجع الاوراق المسلمة له لاجل أن يتحقق من الاوراق التي استندى تنفيذها تسليم نقود الى المحضرين لحساب الانضمام عما اذا كانت هذه النقود تسلمت لاربابها أو وردها الباشمعضر الى خزينة المحكمة بصفة أمانة

٣٧١ - وأما قضايا المخالفات والجنايات التي لا يكون المدعي بالحقوق المدنية أو دعويا مبلغا لاجلها: وكذا القضايا المصرح بمعاذتها من الرسوم القضائية فيكتفى بإيضاح نوع القضية في دفتر المراجعة

٣٧٢ - طلبات صرف مصاريف الانتقال وبدل السفر به يعرضها المحضرون على الباشمعضر لاجل أن يضاهيها على الورد بدفتر الفهرست العمومي الذي عنده ويتأكد من صحة ما استغرقه المحضرون من الزمن في اعلان الاوراق أو تنفيذها ثم يؤشر في دفتره المذكور عن الاوراق التي يطلب المحضرون المصاريف المستحقة عليها

وبعد أن يؤشر الباش معضراً على الطلبات يرسلها إلى كاتب الحسابات لأجل أن يؤشر في دفتر المراجعة أمام كل ورقة مطلوب صرف مضاربه بأن هذه المضاريف قد صرفت وهذا التأشير يجب درجته في طلبات الصرف أذ بدونه لا يسوغ تخزينة المحكمة أن تصرف أى طلب من هذا القبيل

حسابات

٣٧٣ - التعليمات المختصة بالتخزينة وعملية الحسابات والحسابات المقضى تقديمها من درجة في الفصل الخامس أحكام عمومية

الحسابات الشهرية يجب إرسالها النظارة المالية في يوم ٧ من الشهر التالي على الكثير التخزينة ٣٧٤ - جرد التخزينة يلزم إجراؤه بمعرفة رئيس قلم النيابة أو أحد الوكلاء الذي يتدبره لذلك

٣٧٥ - إيرادات المحاكم بصرف قوردها خزائن الحكومة في آخر يوم من الشهر بعد أن يؤخذ منها المبلغ اللازم لصرف ما هيأت المستخدمين

٣٧٦ - توريدات الإيرادات المذكورة يكون بمقتضى حافظة (استمارة نمرة ٣٧ حسابات) مؤشراً عليها من الباش كاتب وموقع عليها من رئيس قلم النيابة تعطي خزائن الحكومة بقيمة النقود التي ترد لها ايصالاً يفصل من حافظة التوريد المذكورة

٣٧٧ - عندما يكون المبلغ الباقي بالتخزينة غير كافٍ للمبالغ المستوجب على المحكمة صرفها يطلب المبلغ اللازم من خزائن الحكومة بمقتضى حوالات تفصل من دفتر قسمة (استمارة نمرة ٥٢ حسابات)

على الباش كاتب أن يتحقق قبل التأشير على الحوالات أن الباقي التـ لا يكفي لتأدية الصروفات وأن المبلغ المطلوب هو بقدر اللازم

الحوالات يكون لها نمرة متسلسلة ويوقع عليها من رئيس قلم النيابة ٣٧٨ - يجب على كاتب الحسابات أن يحفظ لديه حوافظ التوريد وعليه استندات العمل بالدفتر

الاستلام من الصراف لأجل أن يمكنه في آخر اليوم أن تراجع الإيرادات الواردة في يومية التخزينة على المبالغ المتدرجة في الحوافظ المذكورة

حواظ التوريث لا يصير قيدها في دفاتر المفردات الا بعد أن يراجع كاتب الحسابات يومية الخزينة ويوقع فيها بامضائه تحت كلمة « تراجع »

٣٧٩ - الامانات يجب توريدها بحسابات عمومية منفصلة بحسب أنواعها وهي محبوزات

مرتجعة من الملهيات الغير منصرفه

أمانات تحت رسوم أقلام الكتبة والمحضرين

أمانات وودائع

يفتح أيضا لأصحاب الامانات حسابات شخصية ويكون لكل نوع من الانواع المذكورة أعلاه دفتر مخصوص وأما حساب المرتجع من الملهيات الغير منصرفه فهذا لا يكون له دفتر حسابات شخصية

في آخر يونيو وأخر ديسمبر من كل سنة يعمل ميزان عن هذه الحسابات كل نوع منها على حدة لأجل الوقوف على ما إذا كان الوارد بحسابات أصحاب الامانات الشخصية مطابقا للوارد بالحسابات العمومية

٣٨٠ - في شهر فبراير من كل سنة ينقل كاتب الحسابات الانواع الآتية بعده أمانات غير منصرفه من حساب الامانات الى حساب الإيرادات تحت نوع « جزاءات وإيرادات أخرى » وذلك بواسطة كشوفه تسوية (استمارة نمرة ٦١ حسابات) وهي

أولا - الامانات أو بواقي الامانات التي لا تجاوز قيمتها مائة غرش ولا يكون طولها بهافي مدة سنة اعتبارا من تاريخ انتهاء القضية التي أوجبت ايداع الامانة

ثانيا - الامانات أو بواقي الامانات التي يتجاوز مقدارها مائة غرش ولا يكون طولها بهافي مدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ انتهاء القضية التي أوجبت ايداع الامانة

٣٨١ - يستثنى من القاعدة المقررة بالمادة السابقة الامانات أو بواقي الامانات الناشئة من الديون المعروض ايداعها عروضا حقيقيا أو من التأمينات وكذلك المبالغ التي يودعها وكلاء الديانة على ذمة التفليسة أو المودعة من المزايد من أصل غن العقارات الراسي مزادها عليهم

٣٨٢ - الامانات أو بواقي الامانات السابق اضافتها للإيرادات يسوغ ردها للمودعها أو إلى أصحاب الحق فيها إلا أنه لا يسوغ لخزينة المحكمة في أي حال من الأحوال أن

تجرى صرف الامانات أو بواق الامانات المذكورة بدون تصريح يصدر لها ابتداء بذلك من نظارة المالية الواجب أن ترسل لها الطلبات المتقدمة بصرف الامانات المذكورة مع ملحوظات رئيس قلم النيابة بشأنها

٣٨٣ - الامانات المصرح بصرفها من نظارة المالية تخصم من حساب «منصرف من المتحصل بغير حق» ويتأثر عنها بدقتر الامانات حتى لا تصرف مرتين

٣٨٤ - المبالغ المنصرفة من المتحصل بغير حق والمبالغ المتحصلة من المنصرف بغير حق تستزل من أنواع إيرادات ومصروفات الميزانية السابق اضافتها اليها أو خصمها منها ولاجل ذلك يخصم في دفتر مفردات المصروفات ثمانية المنصرف من المتحصل بغير حق وخاتمة أخرى في دفتر مفردات الإيرادات المتحصل من المنصرف بغير حق يجب على كاتب الحسابات عند تدوير كل من العمليات المذكورة بالحسابات أن يوضح النوع الواجب استزالتها منه

ويلازمه قبل تحرير الحساب الشهري أن يجمع المبالغ الواردة في خانة دفتر الإيرادات والمصروفات ويستزل المبالغ المنصرفة والمتحصلة المحكى عنها من الأنواع السابق اضافتها اليها أو خصمها منها

٣٨٥ - وأما إذا كانت إيرادات أو مصروفات الشهر غير كافية لاجل استزال تلك المبالغ منها فيقتصر على ما يمكن تقييده وما يبقى يصير توريده في الحساب الشهري فالإيراد يتورد في نوع «متحصل من المنصرف بغير حق» والمنصرف يتورد في نوع «منصرف من المتحصل بغير حق» وفي هذه الحالة الأخيرة يجب أن يرسل مع الحساب الشهري كشف ببيان المبالغ التي لا يمكن استزالتها من إيرادات أو من مصروفات الشهر

٣٨٦ - أوراق مستندات المبالغ المنصرفة من الامانات والمبالغ المنصرفة الى المخضرين تحفظ بالهاكم وتراجع بحرفة مفتشى الاقلام

حسابات المأموريات القضائية

٣٨٧ - المأموريات القضائية يكون العمل بحساباتها على حسب طائفة مخصوص الختام الابتدائية وطبقا لاحكام هذا اللائحة مع مراعاة التعديلات الالية بعد

٣٨٨ - يكون وكيل النائب العمومي القائم بإدارة قلم النيابة أو لساعدا وكيل النيابة ذات الاختصاصات التي لرئيس قلم النيابة وذات المسؤولية التي عليه وذلك فيما يختص بإدارة المصلحة المالية بالمأمورية
يكون لكاتب المأمورية ذات الاختصاصات التي لباشكاتب المحكمة وذات المسؤولية التي عليه

٣٨٩ - يكون في المأمورية كاتب يقوم بوظيفة كاتب تحصيل وصرف
٣٩٠ - يكلف كاتب الحسابات علاوة على أشغال وظيفته بإمانة التورينات وعليه أيضا العمل في دفتر مراجعة الايصالات
٣٩١ - يجب على كل مأمورية قضائية أن تقدم في ثالث يوم من الشهر على الكثير الرئيس نيابة المحكمة التابعة هي لها حسابا عن ايراداتها ومصروفاتها في الشهر الماضي معصوبا بالمستندات المؤيدته
٣٩٢ - بعد توريد الايرادات والمصروفات الواردة في حساب المأمورية باجاليا في دفاتر المحكمة يرسل رئيس النيابة هذا الحساب ومستنداته مع حساب المحكمة الى نظارة المالية

٣٩٣ - النقود التي تلزم للمأمورية لاجل صرف ماهيات مستخدميهما أو لاجل صرف الامانات ذات الاهمية يصير طلبها من المديرية أو من المحافظة الموجود همزك المأمورية فيها وذلك بواسطة حواله تفصل من دفتر قسمة (استمارة رقم ٥٢ حسابات) ويتأثر عليها من كاتب الحسابات ومن وكيل النيابة ثم وقع عليها من قاضي المأمورية

تفتيش أقلام الكتبة والمحضرين

٣٩٤ - أعضاء قلم النيابة وعلى الخصوص مقتشوا أقلام الكتبة والمحضرين من اختصاصات مكلفون بفحص دفاتر التحصيل ودفاتر الحسابات والمراجعة ومراجعة ملفات القضايا
٣٩٥ - مقتشوا أقلام الكتبة والمحضرين هم تابعون لأساتئناظر الحاقانية فيوقع العمل عليهم بحسب مقتضيات المصلحة ويجرى ما يلزم لاجل أن يكون تفتيشهم مستمرا ونافعا هذا ويلزم أن تراجع حسابات المحاكم مرة كل أربعة أشهر على الأقل

٣٩٦ - التفتيش يستلزم إجراء مراجعة الانواع الاتية في ذات المحكمة وهي
الخزينة وورق التفتة

تحصيل الرسوم والامانات

مطابقة الرسوم المتحصلة على التعريف

المصاريف المخصوصة بحساب « مصاريف منصرفه بمجمل من الخزينة »

دفاتر الحسابات

الامانات والودائع من سندات وأشياء ذات قيمة

٣٩٧ - يجب على المفتش حال وصوله الى المحكمة أن يحدد أولاً الخزينة فيشرع
في عد التقود الموجودة فيها ويقابل قيمتها على الباقي الوارد في حسبة اليوم الماضي
واذا ظهر له زيادة أو عجز يحرره تقريراً يبين فيه الايضاحات التي تعطى له من الصراف
عن هذه الفروقات ويبدى أيضاً رأيه في شأنها

٣٩٨ - ثم يحدد ورق التفتة ويحرره عنه محضر اوقع عليه هو والكاتب الذي
بعده ورق التفتة وكاتب الحسابات والباش كاتب ويد ك ذلك في تقريره

٣٩٩ - مراجعة تحصيل الرسوم والامانات يجب اجراؤها بواسطة عمل جاشني
باعتبار ١٥ بالمائة فيأخذ المفتش عمليات خمسة أيام من كل شهر من العمليات الواردة
بدفتر حمية الايصالات وراجع جمعياتها ويقابلها على الوارد في دفتر المراجعة وفي حوافظ
التوريد اليومية ثم يجب عليه أن يتحقق أن هذا الحوافظ قد صار يوردها في أوقاتها
بدفاتر مفردات الإيرادات أو في حسابات التسوية

٤٠٠ - على المفتش كلما أجرى تفتيشاً أن يفحص خمسة عشر ملفاً على الأقل من
ملفات القضايا لصادرها أحكام من هيئة المحكمة في كل نوع من أنواع القضايا أعني
خمس عشرة ملفاً من قضاة القضايا المدنية والتجارية وخمس عشرة ملفاً من ملفات قضايا
المواد الجزئية وهم جزاً في مواد المخالفات والجنائيات والجنح وعليها أيضاً أن يكتسب
أن الرسوم المتحصلة على كل ورقة بحسب الصفة التي وضعها بقلم النيابة هي مطابقة
للتعريفية

٤٠١ - وعند ذلك يجب على المفتش أن يراجع قيمة الرسوم الواردة في كل من المندات التي صار مراجعتها بالكيفية الموضحة قبلا على دفتر المراجعة الموجود تحت يد الباشكاتب وعلى قسائم دفاتر التحصيل وهذه المراجعة يجب اجراؤها على الدفاتر الواردة فيها المبالغ المعلاة طلبا وذلك عندما تكون الرسوم مأخوذة على قضايا اجنائية أو أنها تكون عن القضايا المصحح معاقباتها من الرسوم القضائية

٤٠٢ - المصروفات المضافة بحساب « مصاريف منصرفة مجحلا من الخزينة » مصروفات شخصية هي مصاريف انتقال وبدل سفرية القضاة والكتبة والمحضرين وأجرة آل الخبرة وتعويضات الشهود في المواد الجنائية وسائر المصاريف الاخرى المسببة عن تنفيذ الاوراق أو عن تحقيق القضايا

٤٠٣ - مستندات هذه المصروفات تبقى بقلم كاتب الحسابات تحت طلب مفتشى أقلام الكتبة المكلفين بمراجعتها

٤٠٤ - هذه المراجعة يصير اجراؤها على المفردات باعتبار ١٥ بالمائة من الاوراق فيتحقق المفتش أن مصاريف الانتقال وبدل السفرية مطابقة لاحكام فصل ٣ وأن أجرة آل الخبرة وتعويضات الشهود في المواد الجنائية جرى صرفها على مقتضى ماقرره القاضي المختص به ذلك وأن أجرة الكاتب لا تتجاوز ٢٠٠ مليم في اليوم ونوع عومي أن تلك المصاريف هي في محلها وليس بها زيادة عن اللازم

٤٠٥ - يجب على المفتش أن يفحص دفاتر الحسابات الموجودة تحت يد كاتب الحسابات ويتحقق أن العمل جار فيها بغاية النظام وأنه لا يوجد فيها قسطن ولا تخشير وعليه أن يتحقق أيضاً أن ميزان بواقي الامانات الشخصية جار تحريره كل ستة أشهر ويلزمه عند مراجعة البواقي أن يأخذ عددا معلوما من الاسماء الباقية حسابا بما يدون نسوية ويستعلم عنهما من الاقلام بواسطة فحص الملفات ليعلم اذا كان يوجد هناك أسباب أوجبت تأخير التسوية

ويجب على المفتش أن يراجع عددا من أوراق المستندات المختصة بالمصرف من بواقي الامانات وأن يتأكد أن الايصال الاصلى ملحق بطلب الصرف أو أن الاجراءات المنصوص عنها في المادة ٣٢٣ صاواتعمالها

امانات ودائع ٤٠٦ - جرد الامانات والودائع من سندات أو أشياء ذات قيمة يصير اجراءه بحضور الباشكاتب والصراف فيفتحان عند اجراء كل جرد ٢٥ بالمائة من الرزم وبضاهيان ما به من السندات أو الأشياء ذات القيمة على الوارد بقدر الامانات المذكورة الموجود تحت يد كاتب الحسابات

أفلام المحضرين ٤٠٧ - على المفتشين أن يراجعوا بواسطة عمل جاشنى دفتر القهرست العموى الموجود عند الباشكاتب والموجود ذلك بمقابله على دفترهم اجمعة عمليات أفلام المحضرين الموجود بقلم الحسابات

نصبايا مصرح بمعاقتها ٤٠٨ - يجب على المفتش أن يراجع دفاتر الرسوم المعللة طلبا المختصة بالقضايا من الرسوم المصرح بمعاقتها من الرسوم القضائية لكي يتأكد من أن هذه الرسوم قد جرى تحصيلها وأضيفت للإيرادات وأن الكتب لم يمهأوا اتخاذها يلزم من الاجراء آت لا أجل تحصيلها

تقارير ٤٠٩ - يجب على المفتشين حالما تتمون تفتيش حسابات المحكمة أن يقدموا تقريراً عما يظهر من التفتيش فيصرونه على نسختين من (استمارة ١٥٧ حسابات) احدهما برسم ناظر الحقائق والثانية برسم نظارة المالية

فصل سابع حسابات خصوصية

قسم ٦ - تفتيش الجيزه والحجزه

التفصيل

٤١٠ - بيع القواكه يكون بطريقة الالتزام بقيمة سنوية والخضار والبرسيم يكون
عن كل محصول في أرضه بالقدان والقمح والشعير والذره يكون بالاردب
ادارة أملاك الميرى الحرة تدارح هذه المحصولات بالميزان العمومي وتعلن عنها بالجرائد
الرسمية والعطاءات تكون داخل مظاريف مختومة وتفتح في يوم بعين مقدما بالاعلانات
المذكورة والبيع يكون لصاحب العطاء الاكثر وشروط البيع توقع عليها ناظر المالية
أو وكيله

٤١١ - أثمان المحصولات المباعة المقنضى دفعها مقدما أو بعد تسليم المحصولات
بحسب الشروط يجب على الراعى عليهم المزايد توريد هانزينة تقطارة المالية مباشرة
بمحافظة (استمارة ٣٧ حسابات) محرره من ادارة أملاك الميرى الحرة ومعها الشروط
أونسخ منها مصدقة عليهم بانها طبق الاصل - وأما اذا تقرر بالشروط دفع قيمة المحصولات
المباعة على عدة أقساط فما يستحق من تلك الاقساط يجب توريده ليدأمر بالتحويل
المؤتمنه بالسادة ٤١١ وما بعدها من هذه التعليمات

٤١٢ - بيع الزهور والنباتات والاشخاش الناقصة من تقليم الاشجار يكون
بالقطاعي بأسعار يحددها ناظر الجنائن

٤١٣ - الكاتيب المعين بادارة الجنائن يحصل أثمان الميوعات ويعطى بها
اوصالات من دفتر قسمه

يوقع ناظر الجنائن على كل اصال وعلى قسمته أيضا

٤١٤ - يورد الكاتيب المذكور في يوم ٢٠ من كل شهر ثلثينة تقطارة المالية البالغ
التي يكون قد حصلها من يوم ٢٠ من الشهر الماضي

فيحضر لأجل ذلك إلى إدارة الخزينة العمومية ومعه قدر القسيمة وحافضة التوريث (استمارة
نمرة ٣٧ حسابات) موضحاً فيها قيمة المحاصيل وأنواعها
وبعد المراجعة وتوريث القود الخزينة يجرى له ناظر إدارة الخزينة أيضاً بالمبلغ الذي ورد
وذلك على ظاهر قسيمة آخر اتصال أعطاه

تأجير أراضي الزراعة ٤١٥ - تؤجر أراضي الزراعة بالزاد العمومي وبالكيفية المدونة بالمادة ٤١٥
الموضحة أعلاه

٤١٦ - أراضي الزراعة نوعان

أراضي ثابتة

وجواري

فالأراضي الثابتة البعيدة عن شاطئ النيل وغير قابلة للزيادة والنقصان تقسم إلى قطع
معينة حدودها بعلامات ثابتة موضع عليها نمرة ويعمل عن هذه القطع رسم وهذا الرسم
يحفظ بإدارة أملاك الميري الخزانة ليطلع عليه المزايدون

٤١٧ - يندرج في شروط المزاد شرط مخصوص يقضي بأن العطاء يكون عن القطعة
المطروحة تأجيرها بالمزاد بالحالة التي هي عليها مهما كان فيها من الأرض الصالحة للزراعة
حتى يتيسر بذلك لأرباب العطاء أن يتسددوا وجههم لعناية القطعة فخص حالة الأراضي
ومعرفة ما يمكن زرعها منها وتقديم عطاءاتهم عن خيرة وجهها بطريقة لا يبق لزوم يعد
مباشرة الزراعة لعمل مساحة معينة قيمة الأيجار بحسب مساحة المزروع منها والقابل
للزراعة

٤١٨ - الجزائر التي تتغير مساحتها كل سنة يلزم إجراء مساحتها سنوياً بتقدير قيمة
أيجارها المستحق على المستأجر بحسب المزروع منها وهذه المساحة تجزئها مديرية الخيرة
بعد تكشاف مياه النيل

تأجير الأراضي ٤١٩ - تؤجر الأراضي القضا بالتر المربع

والقضا والبوت
والعشش الثابتة
للحكومة
ويكون تأجيرها وتأجير البوت والعشش التابعة للحكومة بالممارسة بمعرفة إدارة أملاك
الميري الخزانة

- ٤٢٠ - شروط الإيجارات التي تعمل مع المستأجر بن وقوع عليها ناظر المالية أو وكيله
- ٤٢١ - تحصيل إيجارات أراضي الزراعة والأراضي القضاء والبيوت والعشش تحصيل الإيجارات وأثمان مبيع الفواكه والمحصولات فيما إذا كان دفع هذه الأثمان على عدة أقساط ينأط به مأمور تحصيل وهذا المأمور يقدم ضمانات سنوية مثل ضمانات صيارف الخزن
- ٤٢٢ - اداة أملاك الميري الحرة تبعث إلى اداة الخزينة العمومية
- أولا - شروط مبيع الفواكه والمحصولات المقتضى دفع ثمنها على عدة أقساط
- ثانيا - شروط إيجار أراضي الزراعة والأراضي القضاء والبيوت والعشش التابعة للحكومة
- المبالغ التي تستحق في بحر السنة على المشتري بالتقسيط أو على المستأجر تقيد اداة الخزينة العمومية في دفتر الحسابات الشخصية المنصوص عنه في المادة ٢٤٦ الآتية بعده ثم ترسل ملخص الشروط إلى مأمور التحصيل وتضع على هذا الملخص غيرة الحساب الذي تكون فتحته في الدفتر المذكور وللمستأجر أو للمشتري بالتقسيط
- ٤٢٣ - يكون عند مأمور التحصيل دفتر حسابات شخصية (استمارة غمرة ٣٩ حسابات) يفتح فيه لكل مستأجر أو مشتر بالتقسيط حسابا يقيد في أصوله المبالغ المطلوبة منه بحسب الشروط وفي خصومه ما يسدده منها ويعطى لكل حساب ذات الغمرة التي وضعتها اداة الخزينة العمومية على ملخص الشروط
- ٤٢٤ - عند استلامها التقود يعطى مأمور التحصيل ايضا لاجلهم امفصولا من دفتر قسمة ويقيد هافي الحال بدفتر الحسابات الشخصية
- دافع التقود يوقع بخطمه أو أضافته على قسمة الايصال الذي استلمه
- ٤٢٥ - في يوم ٢٠ من كل شهر يورد مأمور التحصيل لخزينة نظارة المالية قيمة ما حصله من يوم ٢٠ من الشهر الماضي طبقا لاحكام المادة ٤١٤ المؤرخة أعلاه ويجب عليه في كل مرة يحضر لتوريد التقود أن يقدم لادارة الخزينة العمومية كشفا بالايصالات المعطاة منه يبين فيه تاريخ كل ايصال وغمرته ومقداره واسم دافع التقدي و غمرة حسابه

٤٢٦ - مراقبة أعمال أمور التحصيل - إدارة الخزينة العمومية يكون مهادفة للحسابات الشخصية كالدفتري الذي يمد أمور التحصيل كي تتبع أعماله وتراقبها فتقيد فيه المبالغ المطلوبة من المستأجرين أو المشتريين بالتقسيط على حسب شروطهم والمبالغ المدفوعة منهم بحسب الوارد بالكشف الشهري المقدم لهما من أمور التحصيل ويجب عليها أن تضاهي هذا الكشف على دفتر قسمة الايصالات

٤٢٧ - مأمور التحصيل يسلم شهر بالادارة أملاك المبرى الحرة كشفا بيان الاقساط التي استحققت في الشهر الماضي ولم تسدد كلها أو جزء منها ويقدم لها المحوظاته في شأنها لكي يمكنها تخيير تحصيلها أو اتخاذ الطريقة القانونية ضد المتأخرين في السداد اذا دعت الحال لذلك وعليه أيضا أن يخطر لها أو لا فإولا عن تأخير عن انتهاء كل إيجار قبل حلوله بثلاثة شهور على الأقل

٤٢٨ - ميزان سنوي عن الحسابات التضحية في أول يناير من كل سنة تحرر ادارة الخزينة العمومية ميزان عن الحسابات المفتوحة بدفتر الحسابات الشخصية مبنيا فيه حساب كل مستأجر أو مشتر بالتقسيط بايضاح المطالب سنة والباقي لغاية ٣١ دسمبر

ويعمل أيضا مأمور التحصيل ميزان عن الحسابات المفتوحة بدفتره ويقدمه في ١١ يناير على الكثير الى ادارة الخزينة العمومية فتضاهي الميزانين على بعضهما بحضور مأمور التحصيل وزدله ميزانه بعد الوثوق من صحته وتفقيط الباقي تحت علامة المراجع وامضاء ناظر ادارة الخزينة العمومية

وهذا الميزان يكون أساس الفتح حسابات السنة الجديدة فينقل في حساب كل شخص الباقى له أو عليه لغاية السنة الماضية أجاليا وبعد ترجيل البواقي يضاف على الحسابات الشخصية قيمة الاقساط التي تستحق في شهر السنة الجديدة

حسابات الميزانية

٤٢٩ - إيرادات ومصروفات جنائز الخيزه والجزيره يصير اثباتها في حسابات ادارة الخزينة العمومية

ولذلك يجب أن يفتح في دفتر مفردات الإيرادات حساب يسمى (إيرادات جنائن الجزيرة والجزيرة) وفي دفتر مفردات المصروفات حساب آخر يسمى (مصروفات جنائن الجزيرة والجزيرة)

٤٣٠ - الإيرادات تقيد من واقع حوافظ التقود الواردة شهر يامن مأمور التحصيل ومن الكاتب المعين بأشغال الجنائن وحوافظ نوويداً ثمان المحصولات المدفوعة من المزايد نلخزينة تقظارة المالية مباشرة
المصروفات تقيد من واقع اذونات الصرف المؤشر عليها من مديراً ملالك الميرى الحرة



فصل ثامن المحسابات بالوجه

قسم ١ - أحكام عمومية

صنف المصالح

١ - يشغل صنف المصالح على ما يأتي

أولاً - الأدوات المعدة للاستهلاك وللتنشغيل

ثانياً - المكينات والكتب والمفروشات والعدد والالات والصنف المستديم من كل نوع

أصناف الماكولات وأدوات الاستهلاك التي لا تستدعي التكوين والأصناف الجارية ويريد هاتفتي تعيينات لأجل استهلاكها حالاً أو بالمقايضة لمدة معلومة يسعر معلوم عن كل نقر الجارية خصم أثمانها بالمصروفات كأدوات الكتابة وأصناف الماكولات الجارية صرفها للاستثمارات لزوم المرضى والأصناف الأخرى المشابهة لها فهذه جميعها لا تورد بالحسابات بالوجه

٢ - المخزني مسؤول شخصياً عن الأدوات الموجودة بالمخزن وهو عهدته بمقاديرها أرباب العهد بحسب فئة كل منها

٣ - يجب على المخزني أن يقدم ضمته سنوية بصير تجديدها قبل أول يناير من كل سنة ولا فيستبدل المخزني بخلافه والقلم المحفوظة فيه الضمانات مسؤولة عن تجديدها في الوقت اللازم

٤ - افتتاح حساب كل عهدة يكون من تاريخ استلامه الأصناف بموجب الجرد التي يعمل عنها وتقيله يكون من تاريخ لغو المصلحة وتسليمها إلى عهدة خلافة الحسابات بالوجه يجب أن توضع فيها المقادير والقيمة

٥ - لا يجوز للعهدة أن يسلم كشوفة أو أن يبلغ شيئاً عن حالة المخزن عهدته بدون منع التبليغ من حالة المخازن تصرح بحسب بصره بذلك

٦ - يجب على العهدة التي يتغيب عن محل إقامته أن يقيم عنه وكيله بقبوله المصلحة ويكون مقبول من الضمان

فصل ثامن المحسابات بالوجه

قسم ٢ - فى مسئولية أرباب عهد الادوات

٧ - لا يترتب على رئاسة رئيس المصلحة على أرباب العهد تخفيف مسئوليتهم
المعهدون غيرهم
فى كل ما يتعلق بجنس ومقادير وصيانة وصرف الادوات التى بعهدتهم

٨ - يجب على الخزانجى أن لا يستلم الا الاصناف المتوفرة فيها جميع الشروط الواردة
شروط الاستلام
فى القوترايات والمطابقة الى العينات أو المقاسات التى يكون جرى المشتري بموجبها
والافىكون مسؤولاً

لامسؤولية على الخزانجى عن جنس الادوات عندما يكون جرى استلامها بمعرفة
قومسيون وبناء على أمر من رئيس المصلحة

٩ - الادوات المهمة وعلى العموم كل صنف تزيد قيمته عن عشرة جنيهات مصريه
القومسيون المكلف
بمحصر اللوازم
يجب أن يكون استلامه بحضور قومسيون يفيضه رئيس المصلحة

فى حالة وقوع منازعة بخصوص مطابقة الاصناف على العينات يصير تعيين قومسيون
جديد بناء على طلب المتعهد ويشكل هذا القومسيون من ثلاثة من آل الخيرة أحدهم
يعينه رئيس المصلحة والثاني يعينه المتعهد والثالث يفيض بمعرفة المنتخبين المذكورين
أو بمعرفة قاضى الامور المستحيلة اذالم يحصل اتفاق بين المتعاقدين ويصدر
القومسيون قراره بأغلبية الآراء فى الاختلاف الواقع وهذا القرار لا يكون قابل
الاستئناف

١٠ - الادوات المفقودة أو التالفة لا تنضم الى أرباب العهد الا اذا كان فقدها
المخازن الناشئة
من القوترايات
أو تلفها مسيما عن قوة جبرية مثبتة كالسرقة أو اسطية على السلاح أو كسر أبواب
المخازن أو الحريق أو الفرق أو سقوط المحلات أو عوارض فى أثناء مسافة الطريق

١١ - لاجل خصم قيمة الادوات المفقودة بسبب القوة الجبرية لحساب القعدة
اثبات أحوال القوة
الجبرية
يجب عليه أن يثبت وبين جالأن فقدها لا ينسب لاهمال أو لعدم اعتناء أو لعدم بصيرة

١٢ - الادوات المفقودة أو التالفة بسبب عدم حفظ الاماكن الموجودة فيها الخسائر بسبب عدم
لا تقتصر لحساب العهد الا اذا ثبت أنه قد قدم في الوقت اللازم طلبا لرئيس المصلحة
بشأن التليجات اللازم اجراؤها

١٣ - اذا كانت أحوال القوة الجبرية من النوع الذي يستلزم لاتخاذ اجراءات
امام محكمة الجنائيات ضد فاعليها أو شركائهم فيها فعلى رئيس المصلحة أن يجري هو
بنفسه أو بواسطة أحد رجال البوليس القضائي كل ما يلزم لاجل اثبات الجنائيات والجنح
وتسليم الفاعلين الى المحاكم

١٤ - الادوات الصادرة يجب أن تكون على الدوام في أحسن حالة ممكنة حين
تسفيرها ويقتضي المخزني مسؤولية اعمى فقد أو تلف من الادوات اذا تحقق حين وصولها
الى جهة المرسله لها أن فقدت الادوات أو تلفها بسبب عن اهمال منه ولا يخفى المخزني من
المسؤولية في ذلك الا بموجب ايصال يعطى ممن استلم الادوات بعد قبولها بالمخزن
اذا طرأ في أثناء الطريق ما يؤدي الى فقدان أو تلف كامل الادوات المرسله أو جزء منها
فيجب على جهة الاستلام بعد ورود الادوات اليها أن تخطر حالا المصلحة الراسله بما
حصل والافتكون هي ملزمة بالخسائر التي تنجم من ذلك

١٥ - لا يرسل أرباب العهد الاصالات بالادوات الابدو وقوفهم على صحة الاجناس
والمقادير الواردة في اشعار التصدير ولذلك فالمخزني يتقى مسؤولا بالفروقات التي لا يكون
أجرى اثباتها حين وصول الادوات
لا يضيف أرباب العهد بحساباتهم ولا يملكون ايصالات الاجمادير الادوات التي استلموها
حقيقة

بوصول الطرود بحالة جيدة اذا ظهر مع ذلك فيها عجوزات وانضم أنها ناتجة عن سهو
بسيط من الراسل فالعهد الذي استلم الادوات يصحب الايصال الذي يحرره بما بصورة
من محضر الاستلام لكي يصحح العهد المرسل حساباته على موجبها

فصل ثامن الحسابات بالواجب

قسم ٣ — في تنقلات أرباب العهد

١٦ - في حالة تنقلات أرباب العهد يكون التسليم والتسلم بين العهدة السلف والعهدة الخلف بموجب محضر جرد يحرر بعرفة مأثور يعينه رئيس المصلحة. ويوقع عليه من العهدة السلف والعهدة الخلف

١٧ - لا يلتزم العهدة الخلف بأن يستلم من العهدة السلف الا الادوات المتوفرة فيها الشروط والاجناس المطلوبة كلها واردة في الدفاتر ويجرد استلامه الادوات تترتب عليه كافة الواجبات المفروضة على العهدة السلف ويجب أن يتوضح في محضر الاستلام عن حالة الادوات الغير نافعة اللازم أن تحفظ في الخزن

١٨ - في سائر الاحوال يجب على العهدة الخلف أن تراجع ويتحقق بنفسه بحضور العهدة السلف وزن أو عدد أو مة اس جميع الادوات الموحدة بالخزن بعرفة العهدة الخلف

١٩ - الاختلافات التي يمكن حدوثها بين العهدة السلف والعهدة الخلف على مقدار أو حالة أو ضئاف المأكولات والادوات يكون الحكم فيها اداريا بعرفة رئيس المصلحة أو من ينتدبه لذلك

٢٠ - في حالة وفاة العهدة أو اختفائه أو توقيفه عن وظيفة أو عذر يمنعه عن الحضور يعين رئيس المصلحة عهداً خلفه في مدة غيابه ويعلن الضمان بالحضور ويجب على قلم الحسابات بعوم المصلحة أن يقطع باقي حساب العهدة الاصلى وأذا ذلك فيكون العهد الموقت هو نفسه عهد الادوات اللازمة لادارة الاشغال الجارية

وما يزيد عن ذلك من الادوات يجرى رئيس المصلحة وضع الختم عليه وبين هاتين العمليتين في دفاتر الحسابات

وعلى ذلك بحق قيام العهد الموقت حارسا على الاختتام وبحضور العهد الجديد بصير الشروع في قلم الاختتام وعمل الجرد النهائي بحضور وكيل عن العهدة السلف أو عن الذين أحيلت لهم حقوقه وان لم يكن لهم وكيل فيكون بحضور مأثور يعين لذلك

أحوال الوفاة
أو عذر يمنعه من
الحضور

فصل ثامن المحسابات بالوجه

قسم ٤ — في الجرد والوتاريو

٢١ - يشرع في جرد أفراد وعموم الادوات الموجودة بالمخزن في أوقات غير محددة مواعيد الجرد والافضل أن يكون ذلك في الاوقات التي يكون بها المخزن على حالة تمكن من اجراء الجرد بأكثر سهولة وضبط

يجب على رئيس المصلحة أن يكرر الجردات الاقرادية بأوقات غير معينة بحيث أنه يتم في خلال كل سنة جرد كامل الاصناف الموجودة بالمصلحة

٢٢ - قبل الشروع في الجرد يجري رئيس المصلحة عمل حساب العهدة على واقع موازنة الحسابات دفتر الشطب ويقطع باقي الادوات المرغوب جردها لاجل مضاهاته على حقيقة الموجود قبل اجراء الجرد

٢٣ - اذا وجد في المخزن مقادير زيادة عن اللازم وجودها فيه بمقتضى الحسابات زيادات في المخزن فعلى العهدة أن يبين أصل مصدرها وأن يضيفها على عهده بموجب اذن (استمارة ١١٢) يصدره من رئيس المصلحة

٢٤ - اذا وجدت المقادير في المخزن أقل من المقادير اللازم أن توجد فيه فيكون الجوزات العهدة مسؤولا عن مقدار العجز واذا ذلك فنظارة المالية تقرر بناء على التقرر الذي يتقدم له من رئيس المصلحة عما اذا كان يجب الزام العهدة بتسديد الثمن ما عدا ما يترب عليه من العقوبات ويخصم المخزفي الجوزات المذكورة بحجة بموجب اذن (استمارة ١١٣)

٢٥ - يجب على فروع المصلحة أن تورد الى مخزن العموم الادوات المتحقق لها عدم صلاحية التشغيل وان تعجب ارسالياتها بكشف بيان الادوات المذكورة مع تقرير ردال على مدة استعمالها وأسباب تلفها وأعمارها الاصلية فتجري المصلحة ببعضها بطريق المزاو العموى الا اذا كانت الادوات ذات قيمة دينية ولكن عندما يتحقق أن العهدة هو السبب في تلف الادوات وأنه ملزم بتسديد أعمارها فيتحصل من أعمار مبيع الادوات التالفة بعد خصم مصاريف البيع يستزل من المبلغ المتبقى تسديده من العهدة

٢٦ - يجب أن تكون الاصناف والمهمات في المخزن على الدوام مرتبة بغاية ترتيب الادوات بالمخازن ما يكون من الاتقان بحيث أنه يمكن مراجعة مقاديرها وأجناسها بكل سهولة

فصل ثامن الحسابات بالوجه

قسم ٥ - في الايراد والصرف ومستنداتها

٢٧ - كل عملية أدوات تستلزم لاجراء اضافة وخصم من والى حساب العهدة لايسوغ قبول أو صرف أدوات ولو كانت برسم التشغيل أو التصليح أو بسبب تخريب حصل في الآلات بدون اذن يصدر ابتداء من رئيس المصلحة

٢٨ - الايراد والصرف هما على نوعين أولاً الايراد والصرف الحقيقيين ثانياً حركة الادوات المتداولة

الايراد والصرف الحقيقيين هما اللذان يترتب عليهما زيادة أو نقص في موجودات كل مصلحة ويشتملان كذلك على ما يصرف من الادوات برسم التحويل والتشغيل وما يرد من هذه العمليات

٢٩ - حركة الادوات المتداولة فاصرة على نقل الادوات من عهدة الى عهدة أخرى بدون أن يحصل تغيير في نوع ومقدار وجنس وأثمان الادوات المستعملة وتشتمل على تسليم واستلام الادوات الدائمة ما بين العهدة وبعضها بمصلحة واحدة ورد الاشياء المستعارة أو المودعة أمانة

٣٠ - حركة الادوات الدائمة التي يصير نقلها بذات المصلحة لا يورد بالحسابات داخل المصلحة عندما يكون الايراد موازياً للصرف ولم يحدث أدنى تغيير في الادوات

٣١ - كل عملية تتعلق بإيراد أو صرف أدوات يجب لاجل قبولها بالحسابات أن تؤيد بمستندات مستوفاة تدل على اضافتها على العهدة أو خصمها

وهذه المستندات هي الآتية يانها

أولاً -	المرد	} عن الايراد
ثانياً -	الحاضر والإيصالات والشهادات الدالة على الاضافة على العهدة	
ثالثاً -	القوائم وأشعارات التصدير	
رابعاً -	الشهادات الادارية	

أولا - الأدونات المنصرفة بموجبها الأدوات
ثانيا - المحاضر أو الإيصالات
ثالثا - اشعارات التصدير
رابعا - الشهادات الادارية

عن الصرف

٣٢ - تحجز المستندات ~~بكون~~ بمعرفة كل عموم حسابات المصلحة وتفرقة تحرير المستندات متسلسلة سنوية يجب قيدها في دفتر الخزنجي ويلزم أن تكون غمرة مستندات الإيراد منفصلة عن غمرة مستندات الصرف وأن يكون قيد المستندات بأنواع مقاديرها وعند ما تكون العملية الواجب قيدها مستنداتها استلزامت صرف مبلغ من مربوط الميزانية فيتمين المبلغ على ورقة المستند

أوراق المستندات يجب أن تكون صورا أصلية تستخرج من دفاتر قسمة وخالية من الشطب والقشط والتجسس والرقائق بين السطور وكل تصحيح غلط فعلى تصديق عليه من الكاتب الذي حرره ومن رئيس المصلحة

٣٣ - تؤلف مستندات الإيراد من أدونات القبول الصادرة الى الخزنجي ومقطوعة أوراق مستندات من دفتر قسمة (استمارة ١١٢)

ينقسم الاذن الى ثلاثة أقسام تشمل على بيانات واحدة عن نوع الاصناف ومقدارها وقيمتها فالقسم الاول من الاذن يبق في القلم الذي حرر الاذن والقسمان الآخران يسلمان الى المتعهد لاجل تسليمهما الى الخزنجي

وهذان القسمان الاخيران من الاذن يسين على ظهرهما المحضر المحرر بمعرفة القومسيون المكلف بفحص الأدوات

٣٤ - يحجز الخزنجي سند الاستلام على الأدونات ويعيدها الى المتعهد فيقدمها مع طلب الصرف الى الخزينة المكلفة بإجراء الصرف وهذه الخزينة بعد أن تتحقق من مطابقة قسمي الاذن لبعضهما تحفظ أحدهما نظير مستند للصرف وترسل الآخر الى قلم حسابات المصلحة ليحلها بحساب الخزنجي لاجل المضاهاة

٣٥ - في حالة ما اذا كان قبول الاصناف لا يقترب عليه صرف مبلغ من المربوط بالميزانية فيستعمل لاجل اذن القبول (استمارة ١١٢) لأنه لا يصير ردح الثمن في أنظمة المعدة للاصناف الواردة بالثمن

٣٦ - هذه الاوراق تستعمل على طلبات اللوازم وأذونات التسليم أوراق مستندات الصرف

طلبات اللوازم المستخرجة من دفتر قسمة استمارة (١١١) تقدم من فروع المصلحة الى عمومها في الاوقات المحددة لكل مصلحة ويثبت فيها المقادير الموجودة من اللوازم المستلمة في آخر دفعة وبعد أن تنظر مصلحة العموم في الطلبات تبين للمقادير اللازمة صرفها في الخانة المعدة لذلك

في بعض الاحوال يجب أن تعجب طلبات اللوازم بكشوفة واضحة فيها مواعيد الاصناف ووزايع آخر تسليم حصل

٣٧ - ينقسم اذن الصرف الى ثلاثة أقسام فالاول يحفظ بقلم الحسابات بمصلحة العموم والقسمان الآخران يرسلان الى الخزني فيحفظ أحدهما ويرسل الآخر للفرع الذي طلب الاصناف اخطاراً بإرسال اللوازم له فيقطع الفرع الايصال الذي في ذيل الاذن ويرسله للخزني تأييداً للصرف الاصناف من عهده

عند ورود اللوازم الى الفروع اذا وجد فيها فروقات أو كانت الادوات على غير ما يرام فتوضع ملحوظاتها على ظهر الايصال ويوقع عليها مأمور المصلحة والمأمورون الذين حضروا فتح الطرود

فصل ثامن

الحسابات بالوجه

قسم ٦ - في الدفاتر وعملية الحسابات

٣٨ - يتخذ قلم الحسابات بمصلحة العموم لحسابات أدوات الاستهلاك ما يأتي أدوات الاستهلاك
أولاً - دفاتر قسائم لأدوات إيراد وصرف الأدوات استقارات (١١٢) و (١١٣)
ثانياً - دفتر مراجعة طلبات اللوازم أنوار دقة من القروغ (قال بهذا الدقتر
يختلف بحسب المصالح)

٣٩ - المراجعة تستلزم مضاهاة الطلبات على آخر صرفية لوازم صار اجراءها
وعلى الباقي منها بدون استعمال ومقابلته المدة الحقيقية التي استهلك فيها الأدوات على
المدة المقررة بلائحة المصلحة الخصوصية

ومن مقتضى هذه المضاهاة والموجود من الأدوات في المخزن يوضح رئيس المصلحة المقادير
اللازم تخفيضها من أصل الطلبات

دفتر المراجعة المئينة فيه الأدوات المستهلكة بكل جهة يساعد أيضاً لاجل تقدير ما يلزم
مشترا من اللوازم للزوم السنة التالية

٤٠ - لا ينبغي أن يكون مقدارا الأدوات اللازم تقوينا في مخزن العموم أقل من
المقدار اللازم استهلاكه في مدة ستة أشهر وعندما يقارب الموجود في المخزن أن يتناقص
لحد هذا المقدار فيخبر المخزني رئيس المصلحة بذلك لاجل أن يتخذ الاجراءات اللازمة

٤١ - في شهرى أغسطس وسبتمبر من كل سنة ترسل القروغ الى المصالح التابعة
هي لها كشفاً للوازم اللازمة لها للسنة التالية فتعصر المصالح هذه الكشوفات
وتراجعها على كشف اللوازم المستهلكة بالقروغ المذكورة في السنة الماضية وبناء
على ذلك تحرر الميزانية بمقادير الأدوات اللازمة الى السنة التالية

المزاد العمومي عن الأدوات اللازم تقوينا يجب اجراءه في الوقت اللازم حتى لا يحصل
تأخير في سير العمل

الادوات الدائنة
أو المقتضى اثبات
استهلاكها

٤٢ - يتخذ قلم العموم لكل عهدة دفتر استمارة (١١٨) لقيد الاصناف الدائنة على عهدهم أو التي لا يجب خصمها لهم الا بناء على شهادات ادارية كالشهادات المحررة عن المهمات المنصرفة لمصلحة التنظيم والاخشاب المسلمة الى مأموري مصلحة الري لاشغال حفظ النيل و يلزم أن يتبين في الشهادات المذكورة أن المهمات قد استمكت أو استعملت أو أنما ارتفعت الى مخزن العموم أو تسلمت الى عهدة آخرين.

وما عدا ذلك يجب أن يكون بقلم العموم دفتر (استمارة غمرة ١١٨). لاجل الصنف المستديم الوارد بحسابات أرباب العهد فتخص فيه الاصناف بافواعها لاجل أن يتيسر على الدوام معرفة جال كل صنف من الاصناف المستدime وأما الزيادات والمجوزات فيصير لتوردها بالدفتر المذكور في كل ثلاثة أشهر أو نام كل صنف

٤٣ - كل ترميم يصير إجرؤه في الصنف المستديم يستلزم عمل محضر وهذا المحضر يجب إرساله الى ادارة عموم الحسابات والتأشير عنه في دفتر الصنف المستديم استمارة

غمرة ١١٨

٤٤ - كل ما يصير إجرؤه من الصنف المستديم يجب أن يقدم به عند تسديد الثمن كشف بيان الاصناف المشتراة أو أن يجري قيد الاصناف الواردة بالكشف المذكور بدون تأخير في دفتر الصنف المستديم (استمارة غمرة ١١٨)

٤٥ - لا يجوز لأرباب العهد أن يقولوا في المخازن الكانتنة تحت ادارتهم أصنافا بخلاف الاصناف التي تخص الحكومة دون غيرها وما ثبت وجوده من الاصناف غير المقيمة في دفتر الصنف المستديم يعتبر حق الحكومة ويجري اضافته على أرباب العهد

حسابات الصنف
المستديم

٤٦ - حسابات الادوات الدائنة تستلزم الى
أولا - مجرد استمارة (١٢١) يحرر تحت امضاء المأمور المكلف بإجرائه ويعتمد
ويقبل من العهدة ويرفع عليه رئيس المصلحة

ثانيا - كشوفة تحرر كل ثلاثة شهور بالزيادات استمارة (١١٩) وبالمجوزات
استمارة (١٢٠)

وهذه الكشوفة تقدم من الفروع المضافة بها الادوات الى مصلحة العموم التابعة هي لها

وفي آخر السنة بعد اجراء الجرد يصير مضاهاة على حسابات أرباب العهد في دفتر الصنف المستديم

كشف الجرد (استمارة رقم ١٢١ حسابات) يكون تحريره من واقع الحساب الاجمالى ببيان أنواع الاصناف ويجب ارسال هذا الكشف لنظارة المالية في بحر شهر يناير من كل سنة

كشوفات الجرد والاذونات العادية المختصة بالزيادات والعجوزات الواردة في الدفاتر (استمارة رقم ١١٨) تحفظ بملف مخصوص يكون تابعاً للدفتر المذكور وترسل صورة من المستندات لنظارة المالية مع الحواظ (استمارة رقم ١١٩ و ١٢٠)

وعند تسليم اذن صرف استمارة (١١٣) يجب على قلم الحسابات بمعم المصلحة أن يتلاحظ الاصناف التي من النوع المستديم ويضيفها على المصلحة التي استلمها ويخصم لها العادم من الادوات الدائمة المينة في الحواظ التي تصدر كل ثلاثة أشهر بالعجوزات يجب على مصلحة العموم أن تسرع كل ستة أشهر في بيع جميع ما يكون تالفاً من الادوات الدائمة وغير قابل للتصليح

حسابات المخزني

٤٧ - يتخذ المخزني

أولاً - يومية استمارة (١١٤) لقيود اذونات الايراد والصرف باختصار كل اذن في سطر واحد

ثانياً - دفتر شطب استمارة (١١٥) يفتح فيه حساباً بخصوص الكل صنف في آخر الشهر يقفل المخزني حساباته ويرحل اجماليات الايراد والصرف بكشف شهري استمارة (١١٦) يسلمه الى قلم الحسابات بمصلحة العموم مع مستندات الايراد والصرف (استمارة رقم ١١٢ و ١١٣)

يجب درج الاصناف في الكشف الشهري بحسب ترتيبها في كشف أسماء الاصناف المقرر للمصلحة الذي يكون أساساً للعمليات المتقتضى انشاؤها بدفتر الشطب

فصل ثامن الحسابات بالوجوه

قسم ٧ - المراجعة

٤٨ - كفية المراجعة - علمية العهدة هي تحت مراجعتين متتابعتين: أولاً المراجعة المحلية أى التى يصدر اجراءها بمعرفة المصلحة ثانياً المراجعة بإدارة عموم الحسابات

٤٩ - المراجعة المحلية - يجب على قلم الحسابات بمصلحة العموم أن يراجع اجماليات الكشوفات الشهرية المقدمة له من المخزنجي على اجماليات دفاتر قسائم اذونات اليراد والصرف الجارى العمل فيها بمعرفة وفى آخر الشهر يعين أحد الكشة لاجل مراجعة اذونات اليراد والصرف على دفتر شطب المخزنجي للتحقق من صحة اضافة وخصم الاصناف من والى أنواعها

٥٠ - المراجعة بإدارة عموم الحسابات - يجب على المصالح أن ترسل فى آخر كل ستة أشهر (أى فى ٣٠ يونيو و ٣١ و ديسمبر) كشف استمارة (١١٦) الى ادارة عموم الحسابات مينة فيه أدوات المخزن الباقية لغاية الستة أشهر السابقة والوارد والمنصرف فى الستة أشهر المنتهية والباقي لغاية هذه المدة

٥١ - وهذا الكشف لا يجب بأوراق المستندات (أى اذونات اليراد والصرف) الجارى مضاهاتها بمعرفة المصلحة ذاتها على دفاتر المخزنجي ومراجعتها بمعرفة منسندوب من نظارة المالية الذى يراجع بعضا من المستندات نظير جاشنى

٥٢ - ويجب على المفتش أن يتأكد أن النصوص المختصة بالمصلحة جارية معاتها وأن المستندات محررة باستوفاء وأن الشطب بالدفاتر جارا ولا بأول وأن مصلحة العموم مجرية مراقبة حقيقية على مخزنجيها وباقي أرباب العهد التابعين لها

٥٣ - وعلى المفتش المذكور أن يقدم تقريرا الى نظارة المالية يبين فيه المخالفات التى تظهر له من التفتيش

فصل تاسع لوائح خصوصية محاسبات الوجه

قسم ١ - مطبعة بولاق

١ - من خص فقط لادواوين العموم بالمصالح المقرر لها مبلغ بالميزانية لمصاريف المطبوعات أن تطلب من مطبعة بولاق اجراء التشغيلات اللازمة لها
المديرية والمحافظات ومصلى المحمدية والمطرية ترسل طلباتها الى المطبعة بواسطة
التنظارات التابعة هي لها

٢ - يجب على مطبعة بولاق أن تحفظ مجموعات المطبوعات والدفاتر والاستمارات حفظ الاستمارات المختصة بالمصالح وكذا الحوافظ المحررة عن كل من المجموعات المذكورة
لا يجب على المطبعة أن تجري أى تشغيل لا تكون استمارته مندرجة ضمن الحوافظ المذكورة قبل العرض عنه لنظارة المالية (ادارة عموم الحسابات) ويجب على المطبعة أن تسنلت النظارة المذكورة الى الاقتصادات والتنقيصات المقترضى اجراؤها فى الاستمارات وأن تستعمل بقدر ما يمكن ذات المطبوعات لطلبات المصالح.

٣ - كافة الطلبات يجرى حصرها فى دفتر استمارة (١٧٠ حسابات) قيد الطلبات

٤ - لا يسوغ اجراء أى تشغيل كان بالمطبعة بدون اذن يصدر على استمارة (١٧١) اذن التشغيل
حسابات) وهذا الاذن يصير الحاقه بالاورنيك اللازم لتشغيله ويتبعه فى ورش التشغيل الى أن يصل الى ورشة التجليد حيث يجرى حفظه حين تسليم التشغيلات

٥ - الاشياء المشغولة لا يصير توريد لها العجز بل تصدرها ورشة التجليد مباشرة الى المصالح التى طلبت التشغيل وهذه التصديرات ترفق بتذكرة تستخرج من دفتر قسيمة (استمارة ١٧٢ حسابات)

٦ - رئيس ورشة التجليد مسئول عن تصدير التشغيلات ولا يتجاوز طرفه من هذه مسؤولية رئيس ورشة التجليد فى تصدير التشغيلات
المسؤولية الاعند اعاده التذكرة (استمارة ١٧٢ حسابات) وعليها سند الاستلام

٧ - تخزين الورش - يأخذ رؤساء الورش ما يلزم لهم من الأصناف من المخزن مرة واحدة في كل أسبوع ولكن يجب أن لا يكون عندهم إلا الأدوات اللازمة للتشغيلات المطلوب إجراؤها

٨ - المراقبة على طلبات رؤساء الورش بصير إجراؤها بمعرفة ناظر المطبعة فينتظر في الطلبات وينقص مقاديرها إذا اقتضى الحال ولذلك فرؤساء الورش لا يلزمهم أن يقدموا حسابات عن استعمال الأدوات المعهدة لهم

٩ - استلام الحروف الجديدة وفوريده الحروف التالفة - حروف الطبع تعتبر نظير أدوات مستديمة ولذلك يلزم اضافتها على رئيس ورشة الجماعين الذي لا يخلو طرفه من مسؤوليتها لا بتوريد الحروف التالفة للمخزن بمقتضى إذن القبول (استمارة ١١٢ حسابات)

قلم حسابات المطبعة يخصم لعهدته رئيس ورشة الجماعين قيمة الحروف التالفة في دفتر الأدوات المستديمة (استمارة ١١٨ حسابات)

في شهر يناير يصير جرد الحروف الموجودة بعهدته رئيس ورشة الجماعين وتخصم له الفروقات المشبوهة لغاية مقدار معظمه ثلاثة بالمائة نظير عوام

الأدوات التي يستلمها رئيس ورشة السبك من المخزن لأجل سبك الحروف مع ما يسلم له من ورشة الجماعين من الحروف التالفة يضاف ذلك عليه في دفتر الأدوات المستديمة وفي مقابلة ذلك تخصم له الحروف الجديدة المشغولة الموردة للمخزن والعادم بسبب السبك الذي لا يلزم في أي حال كان أن يتجاوز معظمه ثلاثة بالمائة

أدوات مستديمة ١٠ - قلم حسابات المطبعة يجري على حسابات الأدوات المستديمة المضافة على عهدته رؤساء الورش على مقتضى أحكام فصل ٨ بند ٤٢ وبما يليه

فصل تاسع لوائح خصوصية محسابات الوجه

قسم ٢ —

مخزن عموم التوريدات ومخازن التوريدات في المصالح

- ١١ مخزن عموم التوريدات مكلف بتقديم أدوات الكتابة لمصالح الحكومة مخزن عموم التوريدات
- ١٢ - ليس مرخصا لمصالح الحكومة أن تجرى أى شراء كان من أدوات الكتابة منع المصالح من يستغنى من هذا الحكم مصالح السكك الحديدية والدومين وصندوق الدين العمومي مستغنى أدوات الكتابة والدائرة السنية والمحاكم المختلطة ومجلس الصحة البحرية والكورتينات وأمانطرة المعارف: فأخذ ما يلزمها من أدوات الكتابة من مخزن العموم ولا تشتري مباشرة الادوات اللازمة لتعليم بالمدارس
- ١٣ - يعين بكل مصلحة واحد من مستخدم الموجودين ليقوم بوظيفة أمين مخازن التوريدات بالمصالح
توريدات فينشط به استلام الاصناف الواردة من مخزن العموم وتوزع بها على أقلام المصلحة وتأييد استعمالها
- ١٤ - المصالح التي بالمحروسة تقدم طلباتها الى مخزن العموم في كل شهرين مرة تقديم طلبات المصالح واحدة وأما المصالح التي مركزها خارج العاصمة فتقدم طلباتها الى مخزن العموم كل ثلاثة أشهر مرة واحدة وذلك في التواريخ المبينة بالجدول بعده

جدول بيان التواريخ المقتضى على المصالح أن تقدم فيها الطلبات
الى عموم التوريدات بالمالية بصرف اللوازمات

تنبه - المصالح المدرجة تحت حرف (ا) تقدم طلباتها في كل شهر من أى في يناير ومايو
ومايو ولولايو وسبتمبر ونوفبر والتي تحت حرف (ب) تقدمها في كل شهر من أى في فبراير وأبريل
وجونيو وأغسطس وأكتوبر وديسمبر والتي تحت حرف (ت) تقدمها في كل ثلاثة أشهر أى في
يناير وأبريل ولولايو وأكتوبر والتي تحت حرف (ث) تقدمها أيضا في كل ثلاثة أشهر
أى في فبراير ومايو وأغسطس ونوفبر
الطلبات المذكورة يجب أن يكون وصولها الى عموم التوريدات في التواريخ المبينة في هذا الجدول

أسماء المصالح	أسماء المصالح
حرف ب -	حرف ا -
٥ { دفتر خاذه المصريه	١ { نظارة الخارجه
٦ { قسم أملاك الميرى الحره	٢ { اورات ركابيه المنيه السنيه
٧ { اداره عموم الحسابات	٣ { مجلس النظان
٨ { محكمة استئناف مصر	٤ { مجلس شورى القوانين
٩ { قلم استشاره بالماليه	٥ { محافظه مصر
١٠ { اداره السكرتاريه بالماليه	٦ { نظارة المعارف
١١ { اداره الاموال المقرره	٧ { نظارة الداخليه
١٢ { الفخوليات والتوريدات العربيه	٨ { نظارة محققية
١٣ { المطبعه الاهليه	٩ { مصلحة الصحة العموميه
١٤ { الضرسه (علم نفقة المصاغات)	١٠ { (الاشغال العموميه)
١٥ { اداره المصالح	١١ { ديوان العموم والمصالح التابعة له وهى
١٦ { محكمة مصر الكبرى	١٢ { مصالح المدن في الجهات الاثنيه وهى
١٧ { مجلس الاحكام	١٣ { شسين الكوم وديمهور وديماط
١٨ { الكتبخانه الخديويه	١٤ { والقيوم والنصور والمجله الكبرى
١٩ { الكمارك	١٥ { والنيافورت سعيد وأسيوط
٢٠ { السكك الحديديه	١٦ { والسويس وهررت توفيق وظنطا
٢١ { محافظه اسكندريه	١٧ { والرقاريق
٢٢ { الكمارك	١٨ { اداره مبانى الميرى
٢٣ { السكك الحديديه	١٩ { قسم الهندسه
٢٤ { محافظه اسكندريه	٢٠ { مصلحة مدنيه الجروسه
٢٥ { الكمارك	٢١ { اداره عموم الانتخانه
٢٦ { السكك الحديديه	٢٢ { اداره عموم الاشغال الصناعيه
٢٧ { محافظه اسكندريه	٢٣ { الكمارك
٢٨ { السكك الحديديه	٢٤ { السكك الحديديه
٢٩ { محافظه اسكندريه	٢٥ { السكك الحديديه
٣٠ { الكمارك	٢٦ { السكك الحديديه
٣١ { السكك الحديديه	٢٧ { السكك الحديديه
٣٢ { السكك الحديديه	٢٨ { السكك الحديديه
٣٣ { السكك الحديديه	٢٩ { السكك الحديديه
٣٤ { السكك الحديديه	٣٠ { السكك الحديديه

قسم ٢ - مخزن عموم التوريدات ومخازن التوريدات في المصالح ٢٥٥

تابع جدول بيان التواريخ المقتضى على المصالح أن تقدم فيها الطلبات الى عموم التوريدات بالمالية بصرف اللوازم

أسماء المصالح	أسماء المصالح	أسماء المصالح	أسماء المصالح
مديرية القيوم	١٤	محافظة دمياط	٣٥
» القليوبية	٦١	» العريش	٣٦
» الغربية	٦٢	» عموم القنال	٣٧
» البحيرة	٦٣	» رشيد	٣٨
» جرجا	٦٤	» سوكن	٣٨ مكرر
» قنا	٦٥	نظارة الحربية	٣٩
» المنوفية	٦٦	المحمودية والحوض	٤٠
» المنيا	٦٧	الطرية بدمياط	٤١
» أسيوط	٦٨	وابورات البوستة الخديوية	٤٢
الاشغال الصناعية بجرجا	٦٩	تفتيش عموم البوليس	٤٣
الاشغال الصناعية بالقناطر الخيرية	٧٠	البيانات والفنارات	٤٤
ادارة أشغال مدينة أسكندرية	٧١	البوستة لمصرية	٤٥
ادارة أشغال مدينة حلوان	٧٢	تفتيش عموم السجون	٤٦
تفتيش قسم أول الري	٧٣	تفتيش عموم السجون	٤٧
» قسم ثاني	٧٤	محكمة أسكندرية الاهلية	٤٨
» ثالث	٧٥	» بنها الاهلية	٤٩
» رابع	٧٦	» بنى شريف الاهلية	٥٠
» خامس	٧٧	» قنا الاهلية	٥١
محافظة السويس	٧٨	» المنصورة الاهلية	٥٢
الدارثة السفينة	٧٩	» أسيوط الاهلية	٥٣
بيت المال	٨٠	» طنطا الاهلية	٥٤
تفتيش بيت المال	٨١	مديرية البحيرة	٥٥
.....	٨٢	» بنى شريف	٥٦
.....	٨٣	» الشرقية	٥٧
.....	٨٤	» القهيلية	٥٨
.....	٨٤	» الحدود	٥٩

تستخرج الطلبات المذكورة من دفاتر قسمة (استمارة ١٦٦ حسابات) وتحرر على ثلاث نسخ فالقسمة تبقى بنفس المصلحة والنسخة الاصلية يحفظها أمين عموم التوريدات والنسخة الثالثة ترسل مع الادوات الى جهة الطلب طلبات صرف الادوات لها استمارة ان مطبوعتان تشتملان على أسماء كافة الادوات الموجودة بمخزن العموم فاحدى الاستمارتين المذكوورتين معدة لطلب الورق والمظروفات والثانية معدة لطلب أدوات الكتابة وعلى ذلك يجب أن توضح المصالح المقادير بالرقم أمام الاصناف المطلوبة

استمارات الطلبات يحتوى كل منها على أربع خانات ففي الخانة الاولى يبين الباقي من الادوات طرف أمين توريدات المصلحة وفي الثانية تورد المقادير المطلوبة وفي الثالثة التخفيض المعروف من أمين عموم التوريدات عن اجرائه وفي الرابعة المقادير التي يصرح بها قطعاً من النظارة والايصال الذي يعطى من المصالح بالادوات يقطع من ذات طلب الادوات (استمارة ١٦٦ حسابات)

دقر الادوات ١٥ - لاجل أن يتمكن أمين عموم التوريدات من مراجعة الطلبات يجب عليه المنصرف للمصالح أن يتخذ دقراً (استمارة ١٦٧ حسابات) يبين فيه عن كل مصلحة مقدرات جميع الادوات المنصرفة لها

مراجعة الطلبات تستلزم مضاهاتها على آخر صرفية من الادوات وعلى الباقي منها بدون استعمال فعلى مقتضى هذه المضاهاة والموجود من الادوات بالمخزن يوضح أمين عموم التوريدات المقادير اللازمة تخفيضها من أصل الطلبات الدقيرة المدينة فيه الادوات المسهلكة بكل مصلحة يكون أساساً لتقدير ما يلزم مشتملاً من الادوات اللازمة للسنة التالية

(مخازن التوريدات بالمصالح)

المعاذ من الضميمة ١٦ - كل رئيس مصلحة يعين الموظفين الذين لهم الحق أن يقدموا طلبات لمخزن توريدات المصلحة بصرف أدوات ولا يسوغ لهؤلاء الموظفين أن يطلبوا سوى الادوات الضرورية اللازمة لهم ولا يكتفوا مسؤولين بما يطلبونه زيادة أمناً لتوريدات المصالح معافون من احضار ضمائمات

- ١٧ - تستخرج طلبات الادوات من دفتر قسيمة (استقارة ١١١ حسابات) ويجب أن يكون لها ترمز متسلسلة - وقبل أن يقع الموظف على هذه الطلبات يجب عليه أن يتحقق بواسطة مراجعة القسائم بأن مقدار الادوات المستهلكة في قلبه ليس فيه مبالغة الطلبات المقدمة لأمين توريدات المصلحة يجب أن يبين فيها فضلا عن بيان الاصناف غمرة أسماء الادوات الواردة بالكشف المرسله بمنحه نسخ مطبوعة لكافة المصالح
- ١٨ - يجب على أمين التوريدات أن يستلفت رئيس المصلحة إلى الطلبات التي يظهره فيها مبالغة مبينا له التخفيضات المقترضة اجراءها فيها وعليه أن يطلب منه قصرها بخصوصيات صرف الادوات الغير مطلقة الاستعمال
- ١٩ - يتخذ أمين التوريدات دفترا (استقارة ١١٥ حسابات) لحصر ايراد و صرف الادوات التي يعهدهه ويكون فيه لكل صنف حساب منفصل وأما العمل بالدفتر المذكور فيكون اجراؤه كما يأتي
- أولا - الايراد من مقتضى الطلبات المقدمة لمخزن العموم بحيث لا يجري اضافته الا بعد استلام الاصناف على حسب التعديلات التي أجرتها نظارة المالية في الطلبات
- ثانيا - الصرف بحسب المنصرف الى أقلام المصلحة
- ٢٠ - ليس على أمين التوريدات أن يقدم حسابات بل يجري مراجعة عملياته في كل ستة أشهر مرة على الاقل بمعرفة مندوب بعينه رئيس المصلحة ويناط بهذا المندوب مضاهاة المستندات على الوارد بحسابات أمين التوريدات وقطع الباقي بمقتضى الحسابات ومضاهاته على مقادير الادوات الموجودة حقيقة بالمخزن اذا ظهر للمندوب المذكور مخالفة في الحسابات أو عجزات فيجب عليه أن يجزئها رئيس المصلحة لاجل تحصيل ثمن ما يكون ناقصا من الادوات من أمين التوريدات وذلك خلاف الجزآت التأديبية التي ترتب عليه

فصل تاسع لوائح خصوصيه محسابات الوجه

قسم ٣ - السرايات

٢١ - يعين موظف مخصوص بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية ويكون مكلفا بحفظ وصيانة موجودات السرايات فيضيف على عهدة ما يستجد من المقروشات ويتخذ دفتر حرد مستوفيا ويطلب من الخدمة الذين تحت ادارته تقديم كشوفات بالزيادات والهجوزات التي تحدث في الموجودات متبعا في ذلك أحكام الفصل ٨ بند ٢ و ما يليه

حساب موجودات
السرايات
عصر
وسكنذريه

فصل تاسع

لوايح خصوصيه بحسابات الوجه

قسم ٤ - المدير يات والمحافظات

حسابات الوجه
في المدير يات
والمحافظات

٢٢ - يكون بالمدير يات والمحافظات خلاف الحسابات المختصة بالمفروضات حسابات لورق القفغ واللامانات بالوجه وللدفاتر

(ورق القفغ)

٢٣ - تقدم المصالح في كل ثلاثة أشهر طلباتهم المخزن العموم بتظارة المالية بالورق القفغ اللازم لها

٢٤ - يسع ورق القفغ في المدير يات بصيرا جراؤه معرفة من يأتي بانهم أولا - مستخدمو البوستة - فيكونون مسئولين أمام مصلحة عموم البوستة عن الورق القفغ المسلم لهم ويعطى لهم على مبيعه واحد بالمائة نظير عمولة وعلى ادارة عموم البوستة أن تقدم حسابا بشهر ياب هذه العمليات لتظارة المالية ثانيا - صيارف التواحي - فلا يسوغ لهم أن يبيعوا الا الورق القفغ الذي من فية ثلاثين ملبا ومن يرغب منهم البيع من هذا الورق يجب عليه أن يطلب ما يلزمه من مخزن العموم بالمديرية وان يدفع الثمن مقدما بعد خصم واحد بالمائة نظير عمولة

ثالثا - المحاكم الشرعية - عن ورق القفغ المختص بعقود البيع والتسجيل وذلك بدون أن يعطى المستخدمى هذه المحاكم عمولة على ما يساع من ورق القفغ رابعا - المتعهدون - فالورق القفغ المسلم للمتعهدين هو من كافة الانواع ولهم عمولة اثنين بالمائة على ما يساع منه وما يسلم لهم من الورق يجب أن لا يتجاوز مقداره المقدار الذي يظن استهلا كفى مدة شهر واحد ويجب على المتعهدين أن يقدموا ضمانة سنوية وعلى قلم الحسابات أن يلاحظ تجديد هذه الضمانة وكذا يجب على المديرية أن تشرع شهرين في جرد المقادير الموجودة عند المتعهدين

٢٥ - وعلى العموم يجب على المدير أن تلاحظ أنه عند خلو وظيفة أى متعهد ورق تقغه لا يصير استبداله بخلافه بل يعهد ببيع ورق التقغه الى الهوسته أو الى صراف الناحية

٢٦ - بعض أنواع مخصوصة من ورق التقغه مثل أوراق المزايدات يصير اجراء بيعها بدون عمولة بعرفة أحد مستخدمى المديرية فيعطى له عشرون ورقة نظير سلفه مستديمه

٢٧ - وفى كل مصلحة يكلف بشئ مخصوصى أحد المستخدمين بصرف ورق التقغه الذى يؤذن بصرفه مجانا للفقراء وما يصرف من هذا القليل يرسل به شهريا كشف للنظارة التابعة لها المصالح لاجل التصديق عليه

٢٨ - حسابات ورق التقغه يكون العمل فيها من اختصاصات قلم الحسابات بالمديرية. وهى تشتمل على حساب العهدة العمومى وحسابات المستخدمين والمتعهدين المضاف عليهم ورق التقغه

وهذه العمليات تورد فى الدفاتر الاعتيادية المعدة لحسابات الوجه وتستلزم لاستعمال الاستمارات الآتية وهى

اذن القبول	(استمارة ١١٢ حسابات)
اذن التسليم	(» ١١٣ »)
يومية	(» ١١٤ »)
شطب	(» ١١٥ »)
ملخص شهرى من دفتر الشطب	(» ١١٦ »)

- يفتح لكل نوع من أنواع ورق التقغه حساب مخصوص فى دفتر الشطب (استمارة ١١٥ حسابات) ويكون القيد فيه من مة متضى أدونات القبول والتسليم

٢٩ - ويفتح أيضا متعهدى ورق التقغه حسابات فى دفتر (استمارة ١١٥) حيث يكون لكل منهم حساب مخصوص فى صفحة مخصوصة فحبا يتسلم للتعهد من ورق التقغه يضاف بالجنينة والملايم بأصول حيايه وما يتسد منه من أصل ميسوعاته يورد بالخصوص

٣٠ - وأما مصارف النواحي فيفتح لهم حساب واحد في دفتر المذكور حيث تورد بالتتابع أسماء العهد وقيمة السلفة المعطاة لكل منهم التي يلزم أن تكون قيمتها على الدوام أربعة جنيهاً

وعندما يحضر المصارف لتوريد تسديداتهم يسلم لهم ورق تغفه بدلا عن الورق المباع بغيرتهم نوع أن مبلغ الأربعة جنيهاً قيمة السلفة المستدعية من ورق التغفه يبقى على الدوام مضافا عليهم

حساب المصلحة الشهرى يجرى تحريزه على المخلص الشهرى من دفتر الشطب (استقامة ١١٦ حسابات) ويجب أن يكون موصولا بنظارة المالية فى الخامس من الشهر التالى

٣١ - الأوراق القضائية تحرر على ورق تغفه من فية ٣٠ و ٥٠ و ٧٠ ملجأ بحسب ورق التغفه خاصة المحاكم

المصوص بغيره رسوم المحاكم وأما المحاضر ومسودات الأحكام والأوامر فيحررها كتاب الأقاليم على ورق غير ممتوغ يكون من ذات حجم ورق التغفه

تكتب أيضا على ورق مطبوع وغير ممتوغ علامات الطلب المحررة للاشتصاص الموجهة عليهم التهمة وللشهود وكذا قوائم المصاريف

وفى الحالين المذكورين يؤخذ رسم تغفه مقداره ٣٠ أو ٥٠ أو ٧٠ ملجأ طبقا لنص المادة ٢٥ من التعريفة

٣٢ - جميع الأحكام المتعلقة بارسال وقبول وتسليم ورق التغفه بغيره المديرية والمحافظات وحساباته يجب أن يكون اجراء العمل يقتضاها فى المحاكم الأهلية كتاب الحسابات يكون مكلفا بحفظ ورق التغفه

٣٣ - يعطى كاتب الحسابات الى أمين الصندوق سلفة مستدعية قيمتها الاسمية ٢٥ جنيهه معمري فيورد الى خزينة المحكمة قيمة المبيعات التى أبحراها وبين لكاتب الحسابات تعداد الورق الباقي طرقة فينسب له كاتب الحسابات مقدارا من ورق التغفه يعادل قيمة النقديه المسددة فعلى هذا الوجه يكون على الدوام فى عهدة أمين الصندوق مبلغ ٢٥ جنيهه معمري قيمة السلفة المستدعية المعطاة له

حسابات الامانات
بالوجه

٣٤ - يجب على كل مصلحة أن تتخذ لها دفتر قسمة (استمارة ١٢٤ حسابات)
للامانات التي ترد لها بالوجه

يجب على مودع الامانة أن يحتّم بحتمه على الكيس الموضوعه فيه المصاعنات أو القيم
من فضة وذهب

الاشياء التي من نحاس ونحوه ويجرى وزنها ويؤشر بالقسمة (استمارة ١٢٤) عن مقدار
الوزن ونوع الاشياء

عندما يجري ايداع امانة بدون أن تعلم حقيقة شخصية صاحبها فالكيس الموجود فيه
الاشياء يجب ان يلصق عليه بختم رئيس المصلحة

حال ورود كل امانة يجري قيدها بالبيان في القسمة وفي الورقة الملحقة بها وهذا الورقة تبعد
أن يوقع عليها من المستخدم الذي اسلم الامانة ومن رئيس المصلحة أو من مندوبه تسلّم
لمودع الامانة نظير اصال بيده

يجب حفظ كل امانة على حدتها

٣٥ - الامانات الغير مرتدة يعمل عنها جدول شهري فالتى منها تكون أختتامها سلمية
تعتبر بأنه لم يجز قصها وأما اذا كانت حالة الإختتام فيها شبهة فيجب فتح الرزم وجرّد
الاشياء الموجودة بها

يجب على الأمور الذي أجرى عمل الجرد أن يحرر على آخر قسمة شهادة تدل على أن
الامانات الغير مرتدة قد جرى جردها

عند رد امانة يجب على المودع أن يعطى بها ابصالا على القسمة قبل استلام الاشياء
المودوعة وأن يسلم لقلم الحسابات الايصال الذي كان سلم له لاجل الحاققه بقسمته

تسليم الدفاتر

٣٦ - يجري توزيع الدفاتر في شهر ديسمبر عن السنة التالية فدفاتر صيارف النواحي
توزع عليهم بمقتضى (استمارة ٢٧ حسابات) ودفاتر المصالح الاخرى توزع عليها
بمقتضى (استمارة ١٢٣ حسابات) وأما الدفاتر التي تسلم في بحر السنة فيجرّد بها
كشف على خدته ويورد ايجالها فقط في آخر يوم من الشهر في اذن الصرف (استمارة
١١٣ حسابات)

فصل تاسع لوائح خصوصية محسابات الوجه

قسم ٥ - مصالحي الصحة العمومية

٣٧ - يجب أن يكون في كل مستشفى مقدار مستديم من الاصناف (كشف استمارة أصناف مستديمة في المستشفيات
٣٧ مصالحيه) باعتبار عدد الاسرة الموجودة فيه وهذا المقدار يجري تقريره بمعرفة مدير المصالح الصحية .

وعلى أطباء المستشفيات أن يلاحظوا أن مقدار الاصناف المستديمة يكون على الدوام كاملا وفي حالة جيدة وأن يؤيدوا وجوده أمام المفتشين

٣٨ - طلبات نظار المستشفيات تحرر على ثلاث نسخ ويجب تقديمها لديوان العموم في كل ستة أشهر مرة واحدة وذلك في التواريخ المبينة بالجدول الآتي بعده الا اذا حصل ظروف غير اعتيادية ويكون تحريرها على الاورنيك المطبوع (استمارة
٣٧ مكرر مصالحيه) وتشتمل على ما يأتي

أولا - الادوية

ثانيا - أدوات الاستهلاك المتنوعة

ثالثا - الادوات المقررها مديمه

فاحدى الثلاث نسخ تحفظ في ادارة المصالح الصحية والاثنان الباقيتان ترسلان للحزب فيحفظ منهما واحدة ويرسل الاخرى للمستشفى مع الادوات

بيان المواعيد المقتضى على المصالح أن تقدمهم الادارة لمصالح العمية
كل سنة مشهور طلبات الادوات اللازمة لها

الشهور	اليوم من الشهر	أسماء المصالح
	١	الحكام والحكام البيطرية ومصالح النظافة والرش بمصر وسكندرية وحارات مصر والقلم المختص بالنساء العاهرات وسفانة مصر
يناير ولوليو	٤	مستشفى اسنا
	٧	أجرخانة طهطا
	١١	مستشفى قنا
	١٨	مستشفى جرجا في سوهاج
	٢٥	بوليس وسجون
	٢٨	أجرخانة جرجا
	٤	مستشفى أسسوط
	٧	أجرخانة العطف
فبراير وأغسطس	١١	مستشفى المنيا
	١٨	مستشفى القيوم
	٢٥	مستشفى بني سويف
	٢٨	أجرخانة ميت غمر
	٤	مستشفى السويس
	٧	أجرخانة الخلة الكبرى
مارس وسبتمبر	١١	أجرخانة الاسماعيليه
	١٨	مستشفى بورسعيد
	٢٥	مستشفى الزقازيق
	٢٨	أجرخانة متوف

(تابع) بيان المواعيد المقتضى على المصالح أن تقدمهم الادارة لمصالح الصحة
كل سنة شهر وطلبات الادوات اللازمة لها

الشهور	اليوم من الشهر	أسماء المصالح
ابريل واكتوبر.....	٤	مستشفى قصر العيني
	٤	المارستان
	٤	أجنحة نفقش الصحة بصر
	٧	أجنحة بليس
	٢٥	أجنحة الجيزة
	٢٨	نظارة الحربية
مايو ونوفمبر.....	٧	أجنحة بنها
	١١	مستشفى المنصورة
	١٨	مستشفى دماط
	٢٥	نظارة المعارف
	٢٨	أجنحة كفر الزيات
يونيو وديسمبر.....	٤	مستشفى الاسكندرية
	٧	أجنحة انجيم
	١١	مستشفى دمنهور
	١٥	أجنحة ملوى
	١٨	مستشفى طنطا
	٢٢	مستشفى شين الكوم
	٢٦	أجنحة رشيد
	٢٨	أجنحة حلوان
	٣٠	أجنحة منفوط

مراجعة طلبات
اللازمات

٣٩ - طلبات اللوازم المقدمة من قطار المستشفيات تراجع في إدارة المصالح الصحية ولا يصدر أدوات المفزنجي بصرفها الا بعد اجراء هذه المراجعة من حيثية التفتيشات المقتضى اجراؤها في الطلبات التي يلزم مضاهاتها على المعتاد استهلاكها مع مراعاة الباقي من الادوات وما يترا أى وجوب تقيصه من الطلبات يجب توضيحه في كل من نسخ الطلب الثلاثة في النماذج المعدة لذلك

ولاجل أن تيسر لإدارة المصالح الصحية مراجعة طلبات الادوات المقر لها مدد معلومة يجب عليها أن تتخذ دفترا (استمارة ٦٨ مصلح صحي) يبين فيه تواريخ صرف الادوات لكل مستشفى ويجب على المستشفيات أن تؤيد طلباتها وأن تعطي الايضاحات اللازمة عن الاصناف التي لا تكون أوفت المدة المقررة لها في اللوائح

بيع الادوية

٤٠ - لايسوغ اصاله لمخزنجي العموم أن يبيع أدوية ولا يمكن اجراء هذا البيع الا بعرفة أجزئيات المستشفيات وبناء على موافقة طبيب المستشفى ويجب أن يكون بيع الادوية بالتدريج حسب القيات المقررة بعرفة إدارة المصالح الصحية

(الاسسبتياليات)

أطباء

٤١ - طبيب المستشفى مسؤول أمام ديوان العموم عن حفظ أدوات المستشفى والاجزئيات وعن استعمال الاصناف وهو مسؤول بنوع أخص عن العدد والآلات الجراحية وعلميته تكون تحت مراقبة مفتشي الصحة

٤٢ - باشمورجي المستشفى أو من يقوم بهذه الوظيفة مسؤول عن حفظ أدوات المستشفى وصيانتها

اجزئياته

٤٣ - الاجزئى مسؤول عن حفظ المركبات الاقربازنية وعن تحضير الادوية ولايسوغ له صرف أدوية أو خلافها سواء كان للمستشفى أو للخارج بدون إذن من الطبيب

وعليه أن يتخذ دفترا (استمارة ٧٥ مصلح صحي) لتقيد صورة الاوامر الطبية وان يبين فيه نموا الاامر والاجزاء التي يركب منها الدواء وأما الادوية المباعة فيبين أثمانها بالدفتر المذكور

ويجب عليه أن يضع هذا الدفتر على الدوام تحت طلب الطبيب والمفتش المندوب من طرف مصلحة عموم الصحة

٤٤ - يتخذ الاجرائى (عدا الدفتر الذى تقدم ذكره) دفتر قسميه (استمارة ٣٣ بيع الادوية حسابات) للايرادات الناشئة عن مبيع الادوية

قيمة الايرادات الناشئة عن مبيع الادوية تخصصها ادارة المصالح الصحية لاستعواض الاصناف أو الادوية التى فرغت وتستلزمها من المصروفات المقتضى اجراؤها من أصل ذات الفصل -

فصل تاسع

لوائح خصوصيه محسابات الوجه

قسم ٦ - نظارة عموم المعارف

- ٤٥ - المخزن العموى المخزن العموى فى نظارة عموم المعارف مناط بقبول الادوات وتقديم ما يلزم الى المدارس الميرية بالمحرسة والاقاليم
- ٤٦ - أمناء التوريدات يعين ناظر كل مدرسة أجدده مستخدمى مدرسته ليقوم بوظيفة أمين توريدات أمناء التوريدات مسئولون عن الادوات المسلمة لهم وفيهم معافون من تقديم الضمانة السنوية وليس عليهم أن يقدموا حسابا لاجل تأييد اللوازمات الذين يتبعوا حركتها بواسطة دفتر الشطب (استمارة ١١٥ حسابات)
- ٤٧ - طلب اللوازمات تستخرج طلبات نظار المدارس من دفتر قسيمة (استمارة ١١١) ويجب تقديمها لديوان العموم فى اليوم العشرين من الشهر مرفوعة عليها من أمين التوريدات ومن ناظر المدرسة ويلزم أن يتوضع فيها عدد التلامذة الداخلية والخارجية ومقدار الموجود من الاصناف المطلوبة ويوجد فى الطلب حالة مخصوصة لاجل أن يضع فيها ديوان العموم مقدار الاصناف التى يصرح بصرفها
- ٤٨ - كشوفه تأييده تأييد طلبات الكساوى واللوازمات المدرسية المهمة المقرر لاستعمالها مدقة معلومة يجب أن يرفق معها كشف (استمارة ٦٨ حسابات) يتوضع فيه اسم وغرفة كل تلميذ وتاريج آخر صرفية لمن الكساوى واللوازمات
- ٤٩ - مراجعة الطلبات طلبات اللوازمات المقدمة من نظار المدارس تراجع فى سكرتارية النظارة ولا يصدر للخزنى أذونات بصرفها الا بعد اجراء هذه المراجعة التى تستلزم مضاهاة طلبات نظار المدارس على عدد التلامذة الميسدين بديوان العموم وعلى المدد المقررة باللوائح

- ٥٠ - لاجل أن يتيسر لسكرتارية النظارة مراجعة طلبات الوازمات المقدمة من نظارة المدارس يجب عليها أن تتخذ قترا (استمارة ١٦٩ حسابات) تبين فيه عن كل تلميذ ما يصرّف له من الكساوى والادوات المهمة وهذا الدفتر يجب أن يستمر فيه العمل مدة ثلاث سنوات ويكون تحريره من مقتضى البيانات المعطاة لديوان العموم من نظارة المدارس الذين يجب عليهم إيجاد دفتر نظيره عند أمناء توريدات مدارسهم
- ٥١ - أمين التوريدات مسؤول أيضا بحفظ مفروشات المدرسة وعمل حسابها على حسابات المفروشات مقتضى نصوص الفصل ٨ بند ٤٢ وما يليه
- ٥٢ - مصرح الخزنجي أن يبيع للدارس أو لافراد المشتري كتب بحسب الفيات . بيع الكتب المقررة بمعرفة النظارة ويجب أن تكون هذه المبيعات بالتقديرو أن يعطى بقيمتها ايضا (استمارة ٣٣ حسابات) يستخرج من دفتر قسيمة وفي اليوم العشرين من الشهر يورد الخزنجي هذه الإيرادات الى الخريضة القرعية بالنظارة بموجب حافظة (استمارة ٣٧ حسابات) وبعد اطلاع السكرتارية على الايصال المعطى من الصراف تصدر للخزنجي اذنا يخصم حلة الاشياء المباعة وهذا الاذن يجب أن يرفق بايصال الصراف مع كشف بمفردات الاشياء المباعة لا يصوغ الخزنجي أن يخصم شيأ لعهدته الا بموجب هذا الاذن وانما اذا كان يقرّب على هذه المبيعات نقص جسم في الموجود بالخزن فللنظارة أن تمنع البيع

فصل تاسع لوائح خصوصية محاسبات الوجه

قسم ٧ - مدرسة الفنون والصنایع

- ٥٣ - تجعل حسابات منفصلة لأصناف الخامات التي تستعمل بالورش وكذلك للشغولات
حسابات الخامات
والشغولات
- استعمال أصناف الخامات يصير تأييده أمام نظارة المالية مباشرة فتعرض هذه النظارة مقتضا كل ستة شهور لمراجعة الحسابات في ذات المصلحة وأما الشغولات فيكون تأييده استعمالها أمام نظارة المعارف
- ٥٤ - الخزنجي مسؤول عن الأدوات من كل نوع والشغولات الموجودة في المخازن والمسئولة المخزنجي
والمحلات المجهودة إليه
- ٥٥ - خويجة الأشغال اليدوية مسؤول عن كل نوع من الأدوات المسلمة له لنعمة مصلحة الورش التي تحت إدارته
مسئولة الخويجة
- ٥٦ - إيراد وصراف الخامات المعدة للورش لا يجزيان إلا بموجب أذونات تعطي من ناظر المدرسة
إيراد وصراف
الخامات
- الإيراد يكون بمقتضى أذونات قبول تقطع من دفتر قسمة (استمارة ١١٢ حسابات) الصرف يكون بموجب أذونات تبليغ (استمارة ١١٣ حسابات) تصدر من ناظر المدرسة بناء على طلب خويجة الأشغال اليدوية
- ٥٧ - عندما يكون ناظر المدرسة غائبا فاذونات الإيراد والصرف تصدر عن تعيينه نظارة المعارف نائب عنه
في حالة غياب ناظر
المدرسة
- ٥٨ - المشتروات التي يسوغ للمدرسة مداركتها لا يجب أن تتجاوز قيمتها مقدار الاعتمادات المربوطة بالميزانية على نعمة مشتري أصناف الخامات مضافا لذلك المقدار قيمة المحصل من أغان الشغولات المباعة بعد استبعاد العشرين بالمائة المقرراضافتها للإيرادات
مشتروات المدرسة

المشتريات يجب الموافقة عليها من نظارة المعارف وهذه التصاريحات ان لم يمكن ارسال صورها الاصلية فيرسل منها الى ادارة الخزينة العمومية نسخة مع طلب الصرف مصدقا على مطابقتها للاصل

٥٩ - نواصى التشغيلات الغير منظورة التي تحصل من مصالح الحكومة أو الافراد يجب على المدرسة أن تعمل عنهما مقاييس تفصيلية مبين فيها السعر القطعي وأن تطلب المبالغ اللازمة حالما تشرى الخانات

٦٠ - لايسوغ تشغيل أى صنف من الاصناف بدون اذن من ناظر المدرسة يصدر أدونات التشغيل على (استمارة ١٧٤ حسابات) تستخرج من دفتر قسمة وهذا الاذن يكون له فترة متتابعة ويتمين فيه الشئ اللازم لتشغيله ومقاسات ورقايق الشغل ونوع الخانات المقضى التشغيل منها ويصدر ناظر المدرسة الاذن المذكور الى خوجة الاشغال اليدوية المسئول عن اتمام الشغل بالورش ويجب أن يتوضع في الاذن اذا كان التشغيل يرسم البيع أو لصالح المبرى

٦١ - يطلب خوجة الاشغال اليدوية من المخزن أصناف الخانات اللازمة للتشغيل وهذه الطلبات تستخرج من دفتر قسمة (استمارة ١٧٣ حسابات) وتوضح بها الخانات المرغوب أخذها والغرض المعدة لاجله

يبين خوجة الاشغال اليدوية في طلب صرف الاصناف فترة اذن التشغيل
٦٢ - تعرض أدونات الصرف المذكورة على ناظر المدرسة فيؤشر عليها باعتماد أدونات الصرف الصرف ويجب أن تكون فترة الادونات متتابعة

يجرؤ خوجة الاشغال اليدوية سندا الاستلام على ذات الاذن فيحفظه المخزن حتى كستند لصرف الخانات

وتعتبر هذه الاصناف عند صرفها من المخزن نظير مستهلكة وبذلك لا يلزم ان خوجه عمل حسابات عنها

٦٣ - لو زيد المشغولات الى المخزن يكون بمعرفة خوجة الاشغال اليدوية بموجب تذكيرة (استمارة ١٧٥ حسابات) تقطع من دفتر قسمة ويتوضح بها نوع الشغل * لسلم المخزن وفترة الاذن المصرح بالتشغيل

توريد المشغولات

يوقع الخزنجي على القسيمة الباقية تحت يد خوجة الاشغال اليدوية تأييدا لعمليته وأما ذات التذكرة الموقع عليها من ناظر المدرسة فتسلم الى الخزنجي فيحفظها عنده نظير مستند للإيراد

٦٤ - قوائم الورش الذي يشكل من خوجة الاشغال اليدوية وأسطوانات الورش يتم كلاً من المشغولات على واقع أسعار خاماتها المستعملة وما يناسبها من أجر الصانع عمراً ودرجة الشغل وحالة السوق بحيث يكون التمين ناقصاً عن أسعار البند بسهولة البيع

٦٥ - المشغولات التي يراد صرفها من الخزن تكون بموجب أذونات تصدر من ناظر المدرسة تقطع من دفتر قسيمة (استمارة ١٧٦ حسابات) مبنياً فيها السعر بحسب التمين الأصلي ويكون الخزنجي مسؤول عن كل صنف يصرف بدون هذا الاذن

٦٦ - ما يتبع من هذه المشغولات ينبغي أن يكون بالنقدية ومع ذلك ففي بعض الاحوال الاستثنائية يكون مصرحاً لناظر المدرسة أن يؤجل دفع الأثمان لمواعيد يعينها. وإذا لم يتوضع في اذن الصرف فضلاً عن الثمن الأصلي المقدار الذي يتراكم لزوم تنزيله أو علاوة على السعر بحسب الظروف

٦٧ - يتخذ الخزنجي دفترين أحدهما للاصناف المشغولات الواردة (استمارة ١٧٧ حسابات) ويكون فيه قسم مخصوص لكل صنف والثاني لما يصرف منها (استمارة ١٧٨ حسابات) وترسل صورة من هذين الدفترين للنظارة المغارف شهرياً معصوبة بالمستندات

٦٨ - بسلم اذن البيع الى المشتري فيورد قيمة أثمان الاصناف مستواه الى الخزنجي الذي يسلمها استدايصال (استمارة ٣٣ حسابات) ويجب على الخزنجي أن لا يصرف شيئاً من المشغولات الا اذا صدر له من ناظر المدرسة اذناً بالكتابة بخلاف ذلك وفي آخر يوم من الشهر يورد الخزنجي أثمان المبيعات المتحصلة في نفس الشهر لخزينة النظارة المغارف وعلى هذه النظارة مراجعة دفاتره

٦٩ - يتخذ خوجه الاشغال اليدوية دفتر (استمارة ١٧٧ حسابات) لقييد دفتر الموجودات المشغولات المسلمة له وفي آخر كل سنة يصير من اجمعه هذا الدفتر على دفتر الخزنينجي ويعمل بجد عن الاصناف الموجودة

يوضح الخوجه بالدفتر المذكور في الخاتمة المعدة لوضع اسم العهدة اسم رئيس الورشة المسلمة له هذه المشغولات

ما يستملك من موجودات الورش يقدم عنه الخوجه كشفا في آخر السنة مصدقا عليه من ناظر المدرسة فيقتصر مقتضاه في دفتره ويورد من جمعاتها الى الخزن خامات

٧٠ - استسلام وتسليم الادوات ما بين الورش وبعضها والمصنوعات الجارية حركة الادوات في تشغيلها ويجز بان يعرف خوجه الاشغال اليه بدون توسط ناظر المدرسة الورش

ما يكون من موجودات الورش نقل الى ورشة غير الورشة المقيد عليها في دفتر (استمارة ١٧٧ حسابات) بين الخوجه في خاتمة المحفوظات بالدفتر المذكور اسم العهدة الذي نقل اليه

فصل تاسع لوائح خصوصيه محسابات الوجه

قسم ٨ — مصلحة اليمانات والقنارات

٧١ - صرف الادوات يكون للتسفير من المندوبين من جهات اليمانات والقنارات بحضور موظف مندوب من طرف رئيس العموم

٧٢ - فنارات البحر الاجر تقدم طلباتهم الخزن العموم كل سنة في أول مارس
وفنارات البحر المتوسط تقدمها مرتين في السنة أي في أول فبراير وأول أغسطس

٧٣ - عند استلام الادوات يجب على مأموري القنارات أن يشرعوا في مراجعة مقاديرها وأن يتحققوا من جودة الاصناف الواردة وإذا كان لهم ملحوظات يرغبون أن يدوها عن هذا الخصوص فيلزم أن يجرؤوا ذلك بدون تأخير وأن يحرروا ملحوظاتهم على الابصالات التي يسلمونها (استمارة ١١٣ حسابات)

٧٤ - يتخذ مأمورو القنارات دفترا للطلبات (استمارة ١١١ حسابات) ويرسلون في كل سنة لديوان العموم كشفا محررا يخط اليه البيان الاصناف المستديعة التالفة أو العادمة أو المستهلكة بواسطة الاستعمال ويوضحون فيه بالاختصار سبب اتلاف أو اعدام الاصناف ومدة استعمالها

وتتاروا المقروشات والادوات المستديعة بالقنارات يكون العمل به بديوان العموم

(الوابورات)

٧٥ - الوابورات التابعة لمصلحة اليمانات والقنارات هي الآتي بيانها

أولا - وابور محمد علي الغفر بسكندييه

ثانيا - وابور الصاعقه « بيورسيدييه »

ثالثا - وابور عايده المعين للرور

لبحرية الوابورين الأولين فقط الحق في تعيينات وكساوى على مقتضى لوائح نظارة

البحرية والبحرية

طلبات صرف
أدوات

٧٦ - الأدوات اللازمة للوابورات تستحل على ما يأتي
أولا - الأدوات اللازمة لحفظ الوابورات
ثانيا - التعيينات والكساوى

طلبات صرف الأدوات يجب تحريرها على (استمارة ١١ حسابات)
وعما أن مراجعة طلبات الأدوات المختصة بحفظ الوابورات يكون اجراها قبل صرف
الأدوات فالوابورات ليس عليها أن تقسّم مستندات الاعن استعمال التعيينات
والكساوى التي استلمتها

حسابات الوابورات

٧٧ - تتخذ الوابورات

أولا - دفتر اثنين فيه الكساوى المنصرفة لكل نفر بايضاح نوارخ منصرفها
ثانيا - حساب (استمارة ٥٩ و ابورات البوستة الخديوية) مينافيه يوميا
عددا لانتشار الحاضرين والتعيينات والكساوى المنصرفة لهم

ثالثا - دفتر (استمارة ١١٣ حسابات) بالاذونات الصادرة للخصم في استلام
التعيينات التي ليس جارا استلامها بمخزن العموم مثل لحم وخضار وخبز
وكذا البارود والمرسل من نظارة الحربية والمصلح المرسل من مصلحة الملاحات
هذه الدفاتر عينها تستعمل في وابور عايدته لاجل استلام الفهم الذي يورده
من المين التي يمر عليها

قسام هذه الاذونات تبقى تحت يد مخزني الوابور وأما النسختان الباقيتان
من الاذن فيجري ارسالها لديوان العموم الذي بعد التحقق من حقيقةهما
ترفق احدهما باذن الصرف الى المتعهد وتحفظ الاخرى لاجل مضاهاتها
فيما بعد على الحساب الذي يقدم له في أواخر الشهر من الوابور

رابعا - دفترو بتاريخ مفروشات الوابور وجميع الصنف المستديم فيه (فرقة ١١٨
حسابات) وهذا الدفتر يحصر على نسختين واحدة يجري العمل بها بذات الوابور والثانية
تكون بديوان العموم وكلما انتهت يكون مسؤول عن العمل في هذا الدفتر أولا بأول

الحساب المتقضى
تقديعه

٧٨ - الحساب المتقضى تقديمه من كل وابور هو صورة حرقية من الحساب المحكى
عنه في الفقرة الثانية من المادة السابقة وفضلا عما يلزم بيانه فيه عن استعمال الكساوى
والتعيينات فيبين فيه الزيادة والتقصان اللتان حدثتا بالأدوات المستدعية في أثناء الشهر

وهذا الحساب يجري تحريره بمعرفة خوجة الواوور ويصدق ويوقع عليه من
سواى الواوور

٧٩ - هذه الاحكام تنسرى على الواوور (المحروسة) الذى يقدم حساباته وأسا
لنظارة المالية وكذا على واوورات البوستة الخديوية الجارى مراجعة حساباتها بمصلحة
عموما والتفتيش عليها سنويا بمعرفة أحد مفتشى المالية
(اداره محليـه)

طلب صرف أدوات ٨٠ - الادارات المحلية فى بورت سعيد والسويس ودمياط وكذلك قلم العموم
بالاسكندرية يناط بها حفظ الفلايك بهذه المين ويجب عليها أن تقدم الطلبات
بلوازماتها على (استمارة ١١١ حسابات) مرتين فى السنة أى فى أول فبراير وأول
أغسطس الى ديوان العموم
وفى آخر السنة ترسل الادارات المذكورة لديوان العموم كشفا بالادوات المستدعية التالفة
أو العادمة بحجج راعى حسب أحكام المادة (٧٤) من هذا الفصل
(الورشـه)

٨١ - يجب على الورشة أن تقرى الاشغال والتميمات اللازمة لفروع المصلحة
ولا يلزم أن يكون شغلها الا لخدمة فروع المصلحة دون غيرها. وهى تحت ادارة مهندس
مسؤل عن اتمام الاشغال فيها

أذونات التشغيل ٨٢ - مهندس الورشة لا يجب أن يجرى أى شغل كان بدون اذن يصدر له من
العموم على (استمارة ٤٠ ليسانات وفنارات) وهذه الاذونات المحفوظة قسيتها فى قلم
ديوان العموم يجرى تحريره من مقتضى طلبات الفروع التى يصير تعديلها اذا اقتضى
الحال بعد فحصها

٨٣ - عند ورود الاذونات لمهندس الورشة يتقدم طلبا على (استمارة ١١١
حسابات) بصرف اللوازم من المخزن العمومى ولا يلزم أن يطلب الا الاصناف التى
يكون لزومها ضروريا لاجراء الاشغال أولا بأول

واوور المحروسة
واوورات البوستة
الخديوية

ادارة الورشة

أذونات التشغيل

طلبات صرف
الادوات

٨٤ - يتخذ المهندس فضلا عن قسائم الطلبات دفقرا لقمدا أدونات التشغيل التي تردله (استمارة حرف أ) وبين فيه نوع الشغل المطلوب وأسماء الفروع الطالبة التشغيل وتاريخ انتهاء الشغل وتسليمه

٨٥ - يجرى قلم العموم مراجعة هذا الدفقتر على الاذونات ليمحقق أن الاشغال قدأتمت في الميعادا المقرر وأن عدد الانقار الشغالة لا يتجاوز العدد اللازم للمصلحة وأنه جار استعمال الادوات باقتصاد

٨٦ - عند انتهاء كل شغل يعيد المهندس لديوان العموم اذن التشغيل (استمارة ٤) اضافته على الوتاريو ليمانات وفنارات) فيلحقه بقسمته على ديوان العموم أن يضيف على وتاريخ لكل فرع من فروع المصلحة المشغولات التي سلمت له والافيكون مسؤولا

(ديوان العموم)

٨٧ - يناط بديوان العموم اعمل قوتيرات المشتروات بالازادومراجعة طلبات اختصاصات ديوان العموم صرف اللوازمات بواسطة دفقتر (حرف ب) وقترير أدونات الابراد والصرف والعمل بدفاتر الوتاريو ومراجعة حسابات الخزنيجي ومراقبة حسابات الواوروات والورشة وعمل الجرووات وحفظ حسابات الخزنيجي

٨٨ - نظارة المالية يرذلها في آخر جوتيو وأخر دمه حساب الوارد والمتصرف مراقبة نظارة المالية في مدة الستة أشهر وهذا الحساب لا يصعب بأوراق المستندات التي بصير اجراء مراجعتها في ذات الجهة على حساب الخزنيجي بعرفه أخدمفتش المالية بنوع الجاششني ويجب على هذا المفتش أن يتحقق بان كافة الاحكام السابق ذكرها مرمية الاجراء واذا ظهر له بعض مخالفات فيقدمها تقريرا بالكاتبه لنظارة المالية

فصل تاسع لوايح خصوصيه محسابات الوجه

قسم ٩ - حسابات آلات الهندسه بالاشغال العموميه مشروعات ومبيوعات

٨٩ - يجعل في قسم الهندسه بنظارة الاشغال مخزن لقبول جميع آلات الهندسه
المستعارة لزوم مصلحة العموم ومصلحة الري ومصلحة التنظيم وجميع المصالح التابعة
لنظارة الاشغال العموميه
ليس مرخصا للمصالح المذكورة أن تجرى شراء أو بيع أى شئ بدون توسط قسم
الهندسه بالنظارة

٩٠ - يناط بقسم الهندسه بنظارة الاشغال اتباع حركة ايراد وصرف الآلات
المذكورة وهى عهدتها أمام نظارة المالية وانما لا يلزمها أن تثبت أمام هذا النظارة
الامستروانات والآلات وما ينفق أو يباع حقيقة منها وأما عن حركة ايراد وصرف
الاصناف داخلا أى فيما بين المصالح التابعة للاشغال العموميه فقسم الهندسه
مسؤول دون غيره عنها ونظارة المالية تعتبره العهدة الوحيدة لجميع الاصناف المذكورة

٩١ - كل صنف يجرى مشتراه يفرحين وروده لمخزن العموم بفترة تحفر عليه بنوع
ظاهرى ويجعل لكل نوع من الآلات فترة مخصوصة مثل (علب مايتاتيك
وكرافومترات وموازين وبلائنيت وتيودليدات وغيره) على حسب البيان
المقرر لها بمعرفة قسم الهندسه

على المخزنجي أن يضع فترة الصنف على اذن القبول (استمارة ١١٢ حسابات)
الاصناف مثل خارطات وقامات وفينشات الغير قابلة لوضع غير عليها لا يلزم تغييرها
ويكون توريدها بالحسابات بالعدد

٩٢ - يجعل في مخزن العموم صنابير مطاوعة تصليح الآلات فتتخذ لذلك المصلحة تصليح الآلات
العهدت دفتر (استمارة ج) يتوضح فيه درجة وغرة الآلة التي جرى تصليحها
وتاريخ التصليح وبين بالاختصار الشغل الذي جرى انجازه

٩٣ - يقدم قسم الهندسة الى نظارة الاشغال في كل ستة أشهر كشفاً لآلات مبيع الآلات
الغير قابلة للتصليح أو التي أصبحت عديمة النفع لاجل أن يصير الشروع في بيعها
ولا يجب أن يكون بالمخزن الا الاشياء النافعة للمصلحة أو قلها

الآلات المفقودة يقدم رئيس المصلحة تقريراً عنها الى قسم الهندسة يبين فيه الظروف
التي حصل فيها فقدان الآلات ويذكر رأيه بخصوصها ويثبت ذلك بشهادات يعطيها
مصدقاً عليها من قسم الهندسة وهذه الشهادات ترسل أيضاً في آخر كل ستة أشهر
لنظارة المالية وتدرج بالكشف (استمارة ٩٦ أشغال عمومية)

٩٤ - مرخص لمخزني العموم أن يبيع من الخارطرات بالأسعار التي تحددها له مبيع الخارطرات
نظارة الاشغال فيعلمها على باب المخزن

في اليوم الثلاثين من الشهر يورد المخزني الى الخزينة الفرعية بنظارة الاشغال
الايرادات الناشئة من مبيع الخارطرات المذكورة فيسجله قسم الهندسة بعد توريد
النقدية اذا باع تصدق المبيعات المذكورة
في آخر السنة أشهر يرسل نظارة المالية كشف ببيان تلك المبيعات مصدق عليه من
قسم الهندسة ومعه الايصالات (استمارة ٣٧ حسابات) المعطاة من الخزينة
الفرعية بالنظارة

٩٥ - يتخذ المخزني لاجل اثبات عملياته دفتر (استمارة ٣١ أشغال عمومية) حيث حسابات المخزني

يبين عن كل نوع من الآلات

أولاً - غرة الآلة

ثانياً - تاريخ خنائها

ثالثاً - سعر المشتراة به

رابعاً - تفلات الآلة

ويوضح الخزنيجي في الخاتمة الرابعة الاراساليات والمرتجعات والتصلحيات وأسماء التفاتيش العهد التي حصلت الاضافة عليها والمباع والمفقود وبالاختصار جميع البيانات المتعلقة بالآلات

٩٦ - الحساب المتقضى تقديره للمالية - في ٣٠ يونيو و ٣١ ديسمبر بحرق قسم الهندسة كشف (استمارة ٩٦ أشغال عوميه) بالآلات الهندسية الموجودة لغاية الستة أشهر الماضية في مخزن العموم وفي بقية المصالح التابعة للاشغال العمومية والمشتروات التي صار اجزاؤها والمباع والمفقود في هذه الستة أشهر الاخيرة والباقي لغاية هذه المدة ويرفق الكشف المذكور بالاستندات وهي (أذونات قبول المشتروات استمارة ١١٢ الصادرة للخزنيجي وكشوفه مبيع الآلات والمخارطات ومعها ايصالات صراف الخزينه وكشوفه الآلات المفقودة) ويجب ارساله لنظارة المالية (ابرادوصرف آلات الهندسه)

٩٧ - المصالح العهد - في سائر الاحوال لا يسوغ تسليم الآلات الى المهندسين مباشرة بل يكون التسليم الى التفاتيش التابعة للاشغال العمومية الذين هم عهدة تلك الآلات أمام قسم الهندسة المهندسون وباقي عهد الآلات يكونون عهدة هذه الآلات أمام التفاتيش الذين هم في دائرته

٩٨ - النقل الى تفاتيش أخرى - الأمور الذين ينتقلون الى تفاتيش أخرى يلزمهم أن يوردوا الآلات الى دائرة التفاتيش الاصلى المستقلين منه

٩٩ - مراقبة التفاتيش - يجب على المفتشين ورؤساء المصالح الاخرى أن يلاحظوا أنه لا يكون عند المهندسين الذين تحت ادارتهم الا الآلات اللازمة ضرورة لهم ويلزم أن يرجعوا الخزن العموم جميع الآلات الغير نافعة في الجهة ادارتهم أو اللازم تصلحها

١٠٠ - طلب الآلات وتجميعها - طلبات آلات الهندسة التي يقدمها المفتشون تحرر على استمارة مطبوعة (نمرة ٩٢ أشغال عوميه) فيؤشر قسم الهندسة على هذه الطلبات باعتماد صرف الآلات من الخزن

يسلم الخزنيجي الاصناف المطلوبة بمقابل ايصال يعطى على دفتر قسمة (استمارة ٣٠ أشغال عوميه)

تجميع الآلات الى مخزن العموم يكون بمقتضى ذات المحافظة التى يحرق قسم الهندسة
الاذن عليها الى المخزني بالقبول

١٠١ - مستندات ايراد وصرف آلات الهندسة داخلات تكون من الايصالات
مراجعة أوراق
المستندات
(استمارة ٣٠ أشغال عمومية) التى ترسل فى كل ستة أشهر من المصالح الى قسم
الهندسة الذى يراجعها على الطلبات (استمارة ٩٢ أشغال عمومية) وعلى الكشوفة
(استمارة ٩٦ أشغال عمومية) التى تقدم كل ستة أشهر
المستندات المذكورة لارسل لنظارة المالية
وبعد اجراء المراجعة يجرى قسم الهندسة ما يزنم لاجل تسوية الفروقات ويحفظ
المستندات ضمن محفوظاته

١٠٢ - لاجل وقوف التفاتيش على ايراد وصرف الآلات يزنم أن يتخذ وادفر حسابات التفاتيش
(استمارة ٣١ أشغال عمومية) ولكن لا يجب أن يؤشر وافيته عن تاريخ مشتري
الآلات وسعرها

وفى الخامس عشر من شهرى يونيو وديسمبر ترسل التفاتيش الى قسم الهندسة كشوفة
محركة من واقع الوارد بالدقاتر المذكورة مينا فيه نوع الآلة وقمرها فى السجل
والتعديلات التى حصلت فى الآلات التى بعهدتهم وترفق هذه الكشوفة بأوراق
المستندات

١٠٣ - يشرع قسم الهندسة فى كل ستة أشهر مرة واحدة فى جرد الاشياء
الموجودة فى مخزن العموم وهكذا المقتشون ورؤساء المصالح الاخرى فانه يجب عليهم
أيضا كل ستة أشهر أن يطلبوا من المهندسين الذين تحت ادارتهم أن يستعصروا لهم
الاشياء التى بعهدتهم لاجل أن يتحققوا من وجودها والحالة التى هى عليها

فصل تساع

لوائح خصوصية محاسبات الزوجه

قسم ١٠ - وابورات وصنادل وكرات الاشغال
والركايب الخـديويه

مهمات البحر

دفتر يومية الواورات ١٠٤ - قبودانات الواورات بقيدون في يوميات وابوراتهم (استمارة حرف ب)
أولاً - أدوات الاستهلاك الواردة من مخزن العموم ببيان غمرة وتاريخ كل طلب
لوازمات (استمارة حرف أ)

ثانياً - الأدوات الواردة رأساً من كل متعهد في أثناء سفر الواور

ثالثاً - ساعات السير والانتظار وعدد التوليعات

وهذه اليومية يجب التوقيع عليها من القبودان والمهندس من الاول وخوجه الواور

مراجعة يومية الواور ١٠٥ - يقدم القبودانات عند عودتهم من السفر اليومية المذكورة الى قلم
ادارة المصلحة لمراجعتها على حسابات المخزني وعلى الايصالات المعطاة من القبودانات
الى المتعهدين

جرد الادوات ١٠٦ - عند عودة الواور من السفر يجري رئيس مصلحة الواورات جرداً أدوات
للاستهلاك الموجودة بالواور ويرد لها في يومية الواور ويوقع عليها

مراجعة الاستهلاك ١٠٧ - على قلم الادارة بمصلحة الواورات أن يتحقق من واقع الحسابات والمقائن
للاستهلاك بمقتضى اللوائح بأن باقى الموجودات بالواور لا ينقص عن المقدار اللازم
أن يكون موجوداً وإذا كان الامر بخلاف ذلك فأمره الواور يكونون مسؤولين عن
تسديد عن العجز ويجب حينئذ استقطاعه من ما هيأهم فضلاً عما يترتب عليهم من
الجزاء التأديبيه

١٠٨ - على الرؤساء أن يتخذوا الاجل أدوات الواوور وعلى المهندسين أن يتخذوا لاجل أدوات الماكينات دفاتر جرد (استمارة حرف ت) لقيس الزيادة والنقص في الخانات المعدة لذلك وهذه الجردوات يصير قيدها أيضاً دفتر في قلم ادارة مصلحة الواوورات

١٠٩ - على الرؤساء ومهندسي الواوورات أن يقدموا في آخر كل شهر أو عند عودتهم من السفر الى قلم الادارة بمصلحة الواوورات كشفاً بالتغييرات التي حصلت بأدوات الواوور المستديرة وهذه الكشوفه (استمارة حرف ج) تبين فيها ما يأتي أولاً - الزيادات بإيضاح تاريخ زيورها من مخزن العموم أو من الجهات الأخرى ثانياً - النقص ببيان تواريخه والمرتمنه للمخزن وللواوورات الأخرى والعوامد من الادوات بإيضاح المدة المقررة لها وسبب تلفها ويجب أن يوقع على الكشوفه المذكورة من قبودان الواوور ويؤشر عليها من خوجة الواوور بما يدل على درج تلك التغييرات في دفتر الجرد بالواوور

(الورشة)

١١٠ - على الورشة أن تجري الاشغال والترميمات اللازمة لمصلحة الواوورات ويسوغ لها أيضاً أن تجري الاشغال اللازمة للصالح الأخرى وأشغال لحساب أفراد الناس والورشة المذكورة هي تحت ادارة أسطو مسؤل رأساً أمام رئيس مصلحة الهندسة بالاشغال العمومية عن اتمام الشغل بالورشة

١١١ - لا يجب على الأسطو أن يجري أى شغل كان بدون إذن من رئيس مصلحة أدوات التشغيل الهندسية بالاشغال العمومية

الأدوات المختصة بعمل الترميمات الكبيرة تعطى بناء على مقايضة محررة من الباشمهندس مبنياً بمقدار كل صنف يقتضى استعماله والاجر اللازم صرفها واجالى المبلغ المقدر صرفه

الترميمات الجزئية الصغيرة يسوغ اجراؤها بدون عمل مقايضة انما يكون ذلك على الدوام بموجب إذن من رئيس مصلحة الهندسة بالاشغال العمومية

طلب الموازنات ١١٢ - عند ورود أدونات التشغيل يقدم الاسطى طلبا بالاوزامات (استمارة

حرف ا) الى مخزن المصلحة

وهذا الطلب يجب مراجعته بعرفة قلم ادارة المصلحة على المقايضة والتأشير عليه من
مأمور المصلحة

لا يلزم أن تطلب الا الاصناف الضرورية لزومها للاشغال المقتضى اجراؤها

مقاييسه اضافيه ١١٣ - الاشغال يجب اجراؤها طبقا للوارد بالمقايضة ولايسوغ تجاوز المبلغ

المقدر صرف فيها بدون تصريح من رئيس مصلحة الهندسة

كافة التعديلات التي يقرر لزوم اجراؤها في المقايضة في أثناء اتمام الاشغال و يترتب
عليها زيادة في المصروفات المقررة وصدق عليها يلزم التصريح بها من رئيس مصلحة
الهندسة قبل اجراؤها

مقاييسه ختامية ١١٤ - عند انتهاء الشغل تحرر مقايضة ختامية ببيان مقدار كل صنف استعمل

والاجر ووجهه التكاليف

يتبين أيضا بالمقايضة الختامية وزن الخامات المستعملة قطعة قطعة ووزن القطع المشغولة
حتى بهذه الواسطة يظهر لرئيس مصلحة الهندسة بالاشغال العمومية ما اذا كانت عوائد
التشغيل ليست باهفلة

مرشحات المخزن ١١٥ - يحجر أيضا الاسطى حافظة (استمارة حرف ح) مبنيا فيها الخامات

الواردة من المخزن وما استعمل منها والباقي المقتضى رده للمخزن وهذه الحوافظ يؤثر

عليها من رئيس المصلحة وعلى قلم ادارة المصلحة أن يراجعها على المقايضة الابتدائية

والمقايضة الختامية ويلحقها بهذه الاخيرة ثم يصدر قلم الادارة من واقع الحوافظ

المذكورة أدونات قبول الى المخزني (استمارة ١١٢ حسابات)

حسابات الورشة ١١٦ - على الاسطى أن يتخذ

أولا - دفتر الطلبات بالاوزامات من المخزن (استمارة حرف ا)

ثانيا - دفتر جرد الادوات المستدعية بالورشة (استمارة حرف ت) الذي يلزم

أن يكون نظيره في قلم ادارة المصلحة

ترسل الورشة شهريا بالقلم ادارة المصلحة كشوفة (استمارة حرف ح) بالزيادة

والنقص للذات يحدد ثمان بالادوات

ثالثا - دفتر لقييد المشغولات التي أتمت (استمارة حرف خ) ويقفح به باب لكل جهة بإيضاح تاريخ اذن التشغيل ونوع الشغل المصرح به وقيمة المقايضة وتاريخ انعام الشغل وقيمة التكاليف الحقيقية من أجر وعين أدوات (أشغال على ذمة مذكورين أو أوضاع الميرى الأخرى)

١١٧ - أفراد الناس الذين يرغبون إجراء أشغال في الورشة يلزمهم أن يوردوا أشغال على ذمة أفراد ابتداء من قيمة المبلغ المقدر صرفه في المقايضة الابتدائية وهذا المبلغ يجري تعليته بالأمانات حين تحرير المقايضة الختامية فإن زاد لهم شئ قبضوه وإن زاد عليهم شئ دفعوه
المصاريف الحقيقية من عين خامات وأجر يعلى عليها عشرة بالمائة نظير مصاريف عمومية واستعمال الآلات والعدد

١١٨ - الاشغال لحساب مصالح الميرى يعلى عليها عشرة بالمائة أما الخامات الغير أشغال لثمة مصالح مشغولة بالورشة فيعلى عليها المائة نجسة فقط
الميرى

١١٩ - تحرر الورشة كل شهر من واقع دفتر القيد (استمارة حرف خ) حواظا احتساب هذه الاشغال التي صار جاراؤها لثمة المصالح الخارجة عن مصلحة الواورات وهذه الحواظ يبين فيها اسم المصلحة التي استلمت المشغولات ونوع الشغل وجملة المبلغ المنصرف نظير عين خامات وأجر والعلوّة نظير مصاريف عمومية
قيمة المبلغ المنصرف حقيقة في هذه الاشغال تستمرل من مصروفات مصلحة الواورات وأما قيمة العلوّة نظير مصاريف عمومية فتضاف للإيرادات المتنوعة بالاشغال العمومية

(قلم عموم المصلحة)

١٢٠ - يناط بقلم حسابات صنف وابورات الاشغال والركاب الخديوية بتحرير ومراجعة الأدونات الصادرة للخصزني ومراجعة حسابات المخزني وتحرير الجردات وتموين المخزن ومراجعة حسابات الواورات والورشة وعمل حسابات جزاء الأدوات المستدعة

مراقبة نظارة المالية ١٢١ - يرسل لنظارة المالية في آخر جويليو وأخر ديسمبر حساب الوداع والمنصرف في السنة أشهر وهذا الحساب لا ترفق به أوراق المستندات التي بصير إجراء مراجعتها على حسابات الخزينة في ذات المصلحة بمعرفة أحد مفتشي المالية بنوع الجاشنى ويجب على هذا المفتش أن يتحقق من مراعاة جميع الأحكام السابق ذكرها وإذا ظهر له مخالفات فيمافيجر تقريراً عما ظهر له من التحقيق

فصل تاسع لوائح خصوصية حسابات الوجه

قسم ١١ — الكسوة الشريفة

- ١٢٢ - يجب على مخزنجي الكسوة الشريفة أن يضيف عليه المشتروات بحسب حسابات مصرف الأستهلاك
أذونات القبول (استمارة ١١٢ حسابات) التي تعلن إلى إدارة عموم الحسابات لأجل
أن تحقق من إضافة الأدوات على المخزنجي
يتخذ المخزنجي اليومية (استمارة ١٤ حسابات) ودقته الشطب (استمارة ١١٥ حسابات)
ويفتح بالشطب حساب لكل مصرف
- ١٢٣ - التشغيلات يصير إثباتها في دفاتر غير مطبوعة فيعطى العهد سنداً
باستلام الخانات ويسلم إلى العهد آخر الصف المشغول ويأخذ منه إيصال به على
الدقته وهذه العملية تكرر من ورشة إلى أخرى حين انعام تشغيل الكسوة الشريفة
رئيس المصلحة هو المسؤول ويجب عليه أن يتحقق أنه لم تصرف إلا الأدوات اللازمة
ضرورة للتشغيل
- ١٢٤ - وفي كل سنة بعد سفر الكسوة الشريفة يجب على المصلحة أن ترسل حسب سنويه
لنظارة المالية حساباً عن الأدوات التي استعملت في التشغيل (استمارة ١١٦ حسابات)
ومعه كافة أذونات التسليم الصادرة للمخزنجي وبين فيه الباقي من كل مصرف

فصل تاسع

لوائح خصوصية محاسبات الوجه

قسم ١٢ — مدرسة الزراعة

صفحة المدرسة ١٢٥ - يشتمل صنف مدرسة الزراعة

أولا - على الادوات الواردة للمخزن والمنصرف منه المعدة للاستعمال والتحويل
عدا ما يتعلق بأمن التوريدات من المنصوص عنه في بند ١٤١
ثانيا - على الادوات المستدبة من كل نوع مثل مفروشات وماكينات وعدد
آلات ومولشي ونحو ذلك

١٢٦ - ايراد وصرف الادوات يجريان بموجب أدونات يجريها كاتب المدرسة
ويوقع عليها من ناظر المدرسة أو من الوكيل
الايراد يكون بموجب أدونات قبول تسخير من دفتر قسمة (استمارة ١١٢ حسابات)
الصرف يكون بمقتضى أدونات تسليم تسخير من دفتر قسمة (استمارة ١١٣
حسابات)

١٢٧ - المخزني مسؤول شخصيا عن الادوات من كل نوع والمحصولات الموجودة
بالمخازن والمحلات عهدته فيلزمه أن يقدم ضمانه سنوية تجدد قبل ١٥ دهمبر والا
يستبدل بخلافه

دفتر المخزني ١٢٨ - يتخذ للمخزني

أولا - دفتر يومية (استمارة ١١٤ حسابات) لتقيد أدونات الايراد والصرف
بوجازة وبسطر واحد

ثانيا - دفتر شطب (استمارة ١١٥ حسابات) يفتح فيه لكل صنف حساب مخصوص
ويعطى غرقة متسلسلة متتابعة للاصناف التي يصير قيدها في الدفتر المذكور

١٢٩ - المشتروات التي لا تتجاوز قيمة أثمانها ٣٠ جنيه مصري يسوغ إجراؤها بمعرفة ناظر المدرسة مباشرة وأما المشتروات التي تزيد قيمتها عن ٣٠ جنيه مصري فيجب أن يصدق عليها إبداء من ناظر المعارف العمومية وهذه التصريحات لم يمكن إرسال صورها الاصلية فيرسل منها الى ادارة الخزينه العمومية تأييداً لطلب الصرف نسخته مصدقاً على مطابقتها للاصل

المشتروات التي يسوغ للمدرسة مداركتها لا يجب أن يتجاوز مقدارها قيمة الاعتماد المربوط لها بالميزانية مضافاً إليها قيمة الإيرادات الناشئة من مرتبات التلاميذ ومن مبيع المحصولات وهذه الإيرادات تكون بصفة أمانة تحت طلب ناظر المدرسة

١٣٠ - الادوات المشتراة يصير بوريدها الى المخزن بمقتضى أدونات القبول (استمارة رقم ١١٢ حسابات) ويجب تقديم سند الاضافة على المخزني تأييداً للصرف الاثنان الى المتعهد

المحصولات الناشئة من ذات المصلحة يكون بوريدها الى المخزن بمعرفة الخولى أو رئيس الجنائن أو رئيس الكلايين بواسطة شهادة من دفتر قسمية (استمارة ١٧٥ حسابات) يتروخ فيها نوع المحصولات وجهة صدورهما وبعد التصديق على الشهادة المذكورة من ناظر المدرسة ترفق بأذن القبول (استمارة ١١٢ حسابات) الصادر للمخزني

١٣١ الخولى ورئيس الجنائن ورئيس الكلايين أو كل مأمور آخر يعينه ناظر المدرسة يأخذون من المخزن ما يلزمهم من الادوات للاعمال المعهود ادارتهم

١٣٢ - الطلاب التي يقدمها المذكورون بصرف الادوات تستخرج من دفتر قسمية (استمارة ١٧٣ حسابات) وتوضيح فيها الادوات المطلوب صرفها والشئ المرغوب استعماله

وهذه الطلاب تعرض على ناظر المدرسة فيوقع عليها بالاعتماد وترفق بأذن التسليم (استمارة ١١٣ حسابات) الصادر للمخزني الواجب على العهدة أن يحضر عليه سند الاستلام وتحفظ هذه الادونات عند المخزني تأييداً للادوات المنصرفة الادوات التي يجري صرفها على وجه ما توضيح تعتبر مستهلكة عند خروجها من المخزن ولذلك لا يجب على العهدة أن يجعل لها حساباً عنده

١٣٣ - مؤنة المواشي بصرفها الخنزيجي الى رئيس الكلايين على مقتضى مقنن معلوم مصدق عليه من ناظر المدرسة وتقليدوما فيوما في سرى تكون تحت يد الخنزيجي ويوقع عليه رئيس الكلايين أمام كل تسليم وفي آخر الشهر يسلم السرى الى كاتب المدرسة لاجل مراجعة المقادير المنصرفة وخصمها اجماليا العهدة الخنزيجي بمقتضى اذن تسليم (استمارة ١١٣ حسابات)

١٣٤ - محصولات الاراضى والمواشى الزائدة عن المقادير اللازمة لاشتغال المدرسة تباع بالتقديف بمعرفة ناظر المدرسة

يسلم اذن البيع الى المشتري فيورد قيمة الثمن الى الخنزيجي و يأخذ ايضا لى (استمارة ٣٣ حسابات) ويرفق هذا الايصال باذن التسليم (استمارة ١١٣ حسابات) ويجب على الخنزيجي أن لا يجرى صرف المحصولات الا بعد استلام التقودمالم يصدر له اذن بالكتابة بخلاف ذلك

وفقا لخامس عشر من الشهر يورد الخنزيجي ايرادات الشهر السابق الى خزينة نظارة المعارف العمومية حيث تجرى مراجعة حساباته بموجب المستندات التي يقدمها عن الايراد والصرف

١٣٥ - قبل ارسال المستندات المذكورة الى نظارة المعارف يجب على كاتب المدرسة أن يراجع دفاتر الخنزيجي وذلك بواسطة مضاهاة اجماليات قسائم أدونات الايراد والصرف على اجماليات اليومية ومضاهاة أدونات الايراد والصرف على دفتر الشطب ويؤشر على ذات الدفاتر بما يفيد هذه المراجعة

١٣٦ - حسابات الادوات المستدعة تستلزم عمل جرد عمومي بحره الأمور المكلف بالجرى على (استمارة ١٢١ حسابات) عن الادوات المضافة على كل من أرباب العهد ويوقع عليه باضائه ويجب ارسال صورة من هذا الجرد الى نظارة المالية

ومن مقتضى الجرد العمومي المذكور يقيد كاتب المدرسة الادوات والمواشى في دفتر (استمارة ١١٨ حسابات) ببيان الاصناف وأوصاف المواشى وسنمها

المستجدات يجب فوريدها في دفتر (استمارة ١١٨ حسابات) بالاضافة على أرباب العهد وبدون وجود شهادة تدل على ذلك لا يجرى صرف أثمان المستجدات المذكورة الى أصحابها

مراجعة

دوات مستدعة

١٣٧ - الادوات العادمة بسبب الاستعمال والمواشى النافقة بالوت يكون خصهها بموجب محاضر مصدق عليها من ناظر المدرسة

الادوات النافقة أو غير صالحة للاستعمال يصير ويردها الى المخزن بمقتضى اذن قبول (استمارة ١١٢ حسابات) ويؤشر في دفتر الصنف المستديم عن صرف هذه الادوات وهذه القاعدة تسرى أيضا على الادوات المباعة في ذات المحل ولا يكون جرى ويردها الى المخزن وفي سائر الاحوال يكون الخصم الى أرباب العهد بمقتضى شهادة مصدق عليها من ناظر المدرسة

وأما عن المواشى النافقة بالوت فلا يسوغ خصهها الى العهدة وتسليمه شهادة بذلك الابتناء على محضر محرر من حكيم يطرى دال على أن موت المواشى كان بأسباب طبيعیه

١٣٨ - في أول يناير من كل سنه يعمل جرد على (استمارة ١٢١ حسابات) عن جرد سنوى الادوات المستديرة المضافة على كل من أرباب العهد

الزيادات مثل نتاج المواشى ونحو ذلك يصير اضافة على أرباب العهد وأما اذا ظهر عجوزات فالعهدة المسؤل يكون ملزوما بتسديد قيمة العجز بحسب التمين الذى يقرره ناظر المدرسة وهذا فضلا عن الاجراء التأديمية التى تتخذ في حقه.

١٣٩ - الادوات المستديرة التى يصير تبادل تناقلها فيما بين عهد المدرسة لا توجد حركة الادوات المستديرة في الحسابات الا عندما يكون تقرر اضافة ما قطع على العهدة الذى استلها

(أحكام عمومية)

١٤٠ - مسؤولية أرباب العهد وتسليم واستلام العهدة وعلية الجرد والوتارى تسرى عليها أحكام الاقسام ٢ و ٣ و ٤ من الفصل الثامن

١٤١ - عملية أمين التوريدات وطلب اللوازمات وتأيدتها تسرى عليها الاحكام الواردة في قسم ٦ من الفصل التاسع

١٤٢ - مراجعة وتقديم الحسابات يجز بان على مقتضى أحكام قسم ٧ من الفصل الثامن

فصل تاسع لوائح خصوصية محسابات الوجه

قسم ١٣ — أدوات جنائين المجيزه والجزيه

- أنواع الادوات ١٤٣ - أدوات جنائين المجيزه والجزيه هي
- أولا - محصولات الاراضى المنزرعة على ذمة الحكومة التى جزء منها معدل عليق المواشى والجزء الآخر برئسم المبيع
- ثانيا - العليق الذى يصير شراؤه عند الحاجة لما كولى المواشى
- ثالثا - الاصناف المستدعية كالمواشى وعربات الكارو وأدوات الفلاحة والجنائين وماشا كل ذلك
- جدول الادوات ١٤٤ - أدوات الجنائين تحصر فى جدول يجعل فيه لكل صنف منها قسمة خصوصية
- مسئولية ١٤٥ - ناظر الجنائين مسئول شخصيا عن الادوات المودوعة بالمخازن وكل جنائى مسئول عن أدوات الجنائين التى يعهده
- حسابات ١٤٦ - الكتاب المعين باشغال الجنائين يكون عنده دفتر شطب (استمارة ١١٥) لاصناف الاستهلاك ودفتر آخر (استمارة ١١٨) للاصناف المستدعية فيقيم فيها بالاختصار ما يأتى
- أولا - الموجود فى أول يناير سنة ١٨٩١ بحسب الجرد الذى يعين لاجرائه أحد موظفى نظارة المالية
- ثانيا - المشتروات والمصولات التى تدخل المخزن
- ثالثا - المصولات المباعة أو المسلمة للكلافين لاجل عليق المواشى
- ١٤٧ - يفتح فى دفتر الشطب حساب لكل صنف مندرج فى جدول الادوات
- الوارد والمنصرف ١٤٨ - أصناف الاستهلاك الواردة تقسمن واقع أدوات استلام محجرة بمفرقة من أصناف الادارة الخيرية العمومية وهذه الأدوات تفصل من دفتر قسيمة (استمارة ١١٣)
- الاستهلاك

١٤٩ - محصولات الاراضى المتزرعة على ذمة الحكومة توضع فى المخزن بعد أن يكملها رئيس الكلايين بحضور ناظر الجنائين والكاتب المعين فى أشغال الجنائين ويعمل عن ذلك محضر يرسل لادارة الاملاك الحرة وهذه الادارة بعد أن تؤثر عليه بالاطلاع تسلمه الى ادارة الخزينة العمومية لكي تحرراذن الاستلام اللازم لاضافة هذه محصولات على عهدة ناظر الجنائين

١٥٠ - ما يشترى من العليق والادوات اللازمة للجنائين تحرره ادارة الخزينة العمومية أذونات استلام قبل صرف الاثمان للوردين

المنصرف من أصناف الاستهلاك يكون أيضا بموجب أذونات صرف تحررها ادارة الخزينة العمومية من دفتر قسيمة (استمارة ١١٣) وذلك عماله وآت

أولا - محصولات المباعية بالزاد العموى على حسب الشروط المعقودة مع الراسى عليهم الزاد

ثانيا - محصولات المسئلة للكلايين لاجل عليق المواشى

١٥١ - عليق المواشى بصرف للكلايين على مقتضى مقننات مقرره

ما يصرف من هذا النوع يقيد يوميا فى سركى موجود تحت يد ناظر الجنائين يوقع عليه رئيس الكلايين بختمه قرين كل دفعه

فى آخر الشهر يسلم هذا السركى لادارة الخزينة العمومية لمراجعة الكميات المنصرفة وارسل اذن الصرف اللازم للكاتب المعين بأشغال الجنائين لحصنه من عهدة ناظر الجنائين

١٥٢ - ايراد صرف الاصناف المستديمة يكون بمقتضى أذونات من ورق عاده أصناف مستديمة تصدر من ادارة الخزينة العمومية

١٥٣ - أذونات ايراد صرف أصناف الاستهلاك والاصناف المستديمة تحفظ بملفات كل نوع منها على حدة ويجعل داخلها الكل من الاصناف المتدرجة فى جدول الادوات محفوظة مخصوصة توفى فتح له حساب مخصوص فى دفتر الشطب

١٥٤ - النباتات والزهور لا يلزم فتح حسابات لها وإنما يجب على ناظر الخناين أن يقدم إلى إدارة أملاك الميرى الحرة في أول يناير وفي أول يوليو من كل سنة كشفًا ببيان الموجود لغاية الستة شهور الماضية والزيادات التي حصلت بواسطة الشراء أو السخيل أو الغرس والمجوزات التي حدثت بأسباب المبيع أو بأسباب طبيعية والموجود لغاية الستة شهور

وهذه الكشوفات تحفظ بمكتب مخصوص بإدارة أملاك الميرى الحرة لأجل أن تكون لها أساس العمل بحرودات أو لتحرير كشوفات إحصائية

١٥٥ - تسليم واستلام العهدية وعمل الحرودات تسري عليها أحكام القسم الثالث
تسليم واستلام
العهدية وعمل
الحرودات
والرابع من الفصل الثامن

١٥٦ - مراجعة الحسابات وتقديمها تسري عليها أحكام القسم السابع من
مراجعة الحسابات
وتقديمها
الفصل الثامن

فصل عاشر

التحريرات

قسم ١ — القيودات

١ - تحصر أقلام القيودات بالمصالح كافة التحريرات وتعطى أو تأخذ بها ايصالات وتلخصها بدفاتر مخصوصة وتطبع مع طبعة الكويبا جميع التحريرات العربية والأفريقية المقتضى تصديرها وهي مكلفة أيضا بتسليم الاوراق الى الاقلام الاخرى بالمصلحة أو الى أصحاب الشأن

٢ - لا تحرر مسودات الاعن التحريرات المهمة أما التحريرات الاخرى فيجرى طبعها بدفتر الكويبا

٣ - يجب على الكاتب الذى حرر الافادة أن يلخص موضوعها فى الهامش وعلى كتاب القيودات أن يفتقروا هذا الملخص بدفاتر الوارد والصادر فى الخانة المعدة للملخص الافادة

٤ - كافة التحريرات الواردة يجرى فتحها بحضور رئيس المصلحة أو بحضور من يتدبه لذلك وعندما تكون الافادة واردة من احدى المصالح مباشرة بدون واسطة البوستة يجب على قلم القيودات بعد مراجعة نمرة الافادة وعدد الاوراق المحصورة بها وتحققه من مطابقتها على الوارد فى سركى التسليم (استمارة ٣) أن يعطى ايصالا بها على السركى المذكور

٥ - كافة التحريرات الواردة يصمم عليها ختم ما يدل على تاريخ ورودها وتوقع على العمال المكلفين بشيها

٦ - التحريرات الواردة يجرى قيدها بدفتر الوارد (استمارة نمرة ١) كل مصلحة قيد التحريرات الواردة على حدها شوع أن يكون لكل مصلحة نمرة قيد مخصوصة ويبين فى هذا الدفتر ما باقى

في الخانات ١ و ٢ غرة وتاريخ قيد الافادة بالمصلحة التي قبلت الافادة

» ٣ و ٤ » » الافادة بالمصلحة التي أرسلتها

في الخانة ٥ عددا لاوراق المحقة بالافادة

» ٦ اسم الجهة المرسلة

» ٧ اسم القلم المقتضى تسليم الافادة

» ٨ موضوع الافادة لمخضاب سطر أو سطر برن على الكثير

في الخانات ٩ و ١٠ و ١١ غرة وتاريخ الافادة السابقة المجاوب عليها واسم الجهة

المرسلة لها هذا اذا كانت الافادة الواردة هي جوابا على ما سبق تحرير من المصلحة

وهذه الاستعلامات تؤخذ من دفتر الصادر

في الخانات ١٢ و ١٣ غرة وتاريخ الافادة التي ترسل فيما بعد من المصلحة جوابا على

الافادة الواردة لها

في الخانة ١٤ يتوضع عن ترتيب الافادة في المحفوظات

ويبين في الدفتر المذكور ما أجبه المصلحة في مقتضيات الافادات الواردة لها ولأجل

ذلك يتحارب كل يوم كتاب قيد الوارد مع كتاب قيد الصادر ويقيدون بدفاترهم في الخانات

غرة ١٢ و ١٣ المعدة لهذه البيانات غرة وتاريخ الافادة واسم الجهة المرسلة لها جوابا

على ما ورد منها وهذه الايضاحات تؤخذ من مقتضى الوارد تمام بدفتر قيد الصادر

٧ - يحزر كتاب الوارد على هامش الافادة اسم القلم المقتضى تسليمها

٨ - يسلم كتاب قيد الوارد التبريرات في ذات يوم وصولها الى كاتب السركى للمناط

تسلم التبريرات
الى الاقلام

به تحضر يحافظ عليها وتسليمها الى الاقلام المختصة بها على حسب ما وضعه كتاب القيد

على ذات التبريرات

٩ - وهذه الحواظ أو أوراق التسليم (استمارة غرة ٤) يجري تحريها عن كل قلم

حافطة مخصوصة بغرة متسلسلة فالخانات ١ و ٢ و ٣ يجري املاؤها بعرفة كاتب

السركى ويتوضع بها غرة القيد وعدد المحققات واسم الجهة الواردة منها الافادة والخانات

٤ و ٥ و ٦ و ٧ تلاءم بعرفة الاقلام فيوشرن في الخانة ٤ اذا كان مقتضى المجاوبة

على الافادة وبينون في الخانة ٥ اسم الكاتب الذي يلزم أن يستلم الافادة في الخانة ٧

غرة الملف الذي ترتب فيه الافادة ويؤشر الكاتب الذي يستلم الافادة بذلك في الخانة ٦ وتسلم الحوافظ المذكورة الى رؤساء الاقلام فيسندون عن كل ورقة اسم الكاتب المناط به استلامها

واذا كانت الافادة باللغة الافريقية يتوضع الملف المقتضى ترتيبها فيه ويتوضع أيضا اذا كان يلزم المجاوبة عليها ويؤشر المستخدمون الذين يستلمون الاوراق على الحافظة باستلامهم الاوراق وتعداد الحافظة الى القيودات أما الاوراق التي لا تختص بالقلم فيصير اعادتها الى القيودات بمقتضى تأشير من رئيس القلم في خانة المحفوظات

١٠ - ان يفتح رئيس المصلحة التحريرات بنفسه تعرض عليه يوميا الاوراق التحريرات المهمة والمستجيلة قبل أن تحرر عنها حوافظ التسليم

١١ - يجمع قلم القيودات عن كل قلم حوافظ التسليم المختصة به ويرتبا في محفظة من الورق الكرتون بحسب واريحها وغرها

١٢ - التحريرات الواردة بنوع الغلط المختصة بمصلحة أخرى ترسل لهذه المصلحة بمقتضى حافظة (استمارة ٥) يذكر بها أن ورود الاوراق كان بنوع الغلط

١٣ - كافة التحريرات المقتضى تصديرها تسلم الى قلم القيودات فيعطى بها ايضا على سركى التسليم (استمارة ٣) بعد وقوفه على حقيقة التحريرات وصحة عدد الاوراق المصنوعة بها او يصمم على التحريرات ختم ايدل على تاريخ ارسالها

١٤ - دفتر قيد التحريرات الصادرة (استمارة ٢) يتبين فيه المصالح لمصلحة مصلحة قيد التحريرات الصادرة ويجعل التحريرات الصادرة لمصلحة واحدة غمرة متسلسلة حتى يتيسر لها معرفة التحريرات الساقطة أو المفقودة فعلم بها المصلحة المرسله ويتوضع بالدفتر المذكور ما يأتي في الخانة ١ و ٢ غمرة وتاريخ الافادة الصادرة

» ٣ - موضوع الافادة

» ٤ - اسم القلم الذي حرر الافادة

» ٥ - اسم المصلحة والقلم الصادرة لها الافادة

» ٦ - غمرة قيد الافادة المجاوب عليها

في الخاتمة ٧ عدد المحقات

٨ ترتيب المسودة في المحفوظات

٩ غمرة صحيفة دفتر الكويا المطبوعة فيه الافادة

١٠ و ١١ غمرة وتاريخ افادات الاستجبال عندما لا يكون تجاوب عن

الافادة الصادرة

١٢ غمرة وتاريخ الجواب الوارد على الافادة الصادرة

١٥ - الجوابات التي ترد على التحريات الصادرة يجب التأشير عنها في دفاتر الصادر
بإيضاح غمرة وتاريخ كل جواب وهذه الايضاحات تؤخذ من دفاتر قيد الوارد بواسطة
تليغها يوميا من الكاتب المناط به العمل في هذه الدفاتر الى كاتب قيد الصادر

١٦ - كافة التحريات المقتضى تصديرها يجري طبعها بدفتر الكويا بعد قيدها

١٧ - التحريات الصادرة من ادارة واحدة أو من قلم واحد يجري طبعها بدفتر
كويا واحد بنوع أن التحريات تكون مجمعة ضمن مجموعة منفصلة وبأن صحائف
دفتر الكويا من غمرة ١ الى غمرة ٥٠٠ وهذه الغمرات تبذل بدفتر في اللازم
تمييز الاجزاء بواسطة وضع غمرة متسلسلة على كل جزء واسم القلم المختصة به التحريات
المطبوعة في الجزء

١٨ - ولجل أن يتيسر الكشف حالاً على التحريات الصادرة يجب على كاتب

قيد الصادر حال طبع الافادة في دفتر الكويا أن يوضح في دفتر القيد (استمارة ٢)

غمرة صحيفة دفتر الكويا وغمرة الجزء واسم القلم في الخاتمة المعدة لذلك بالدفتر مثلاً اذا قيل

«ايرادات ٣٤٥ - ٧» يعلم من ذلك أن الافادة القلانية مطبوعة في الصحيفة ٣٤٥

من الجزء السابع لقلم الايرادات

١٩ - بعد وضع التحريات في المطارييف يجري توزيعها على السعاة لاجل أن
يسلموها الى الجهات بواسطة دفتر (استمارة ٣) مينا في غمرة قيد التحريات وتاريخها

وجهة ورودها وعدد ملحقاتها والجهة المرسله لها وساعة تسليمها الى الساعي وساعة

تسليمها الى الجهة المرسله لها التي يجب أن تحرر ايصالها في الخاتمة الاخيرة بالدفتر

المذكور واذا كان التسليم الى البوطة فيكون بواسطة حاظلة ارسال (استمارة ٦)

تسليم التحريات
الصادر

مبيناً بغير القيد ونوع الأشياء (من رزم وربط وطردوا كياس) والعنوان والجهة المرسلة لها والوزن بالكيلوغرام وتحريحاً فظة الارسال المذكورة على نسختين احدهما عليها ختم الساعي تحفظ بالبوسنة والاخرى يوقع عليها كاتب البوسنة وتسلم للساعي اخلاء لطرفه ويقدم السعاة هذه الحواظ لفظ القيدوات فيؤلف منهم مجموعة كما توضح عن حواظ التسليم

٢٠ - في مدة الخمسة أيام الاولى من كل شهر يحرك كواب الوارد وكواب الصادر حواظ التصريبات المتأخر (استمارة ٧) بالتحريرات الواردة والصادرة قبل يوم عشرين من الشهر الماضي التي لا يكون تجاوب عليها ويتبين في الحواظ غمرة القيد وتاريخ الورد والتصدير بحسب الظروف وموضوع التحرير وأسباب التأخير الذي يدينها رئيس القلم وقرار رئيس المصلحة في شأنها وهذه الحواظ تحرر من مقتضى الابضاحات الواردة في الدفاتر ١ و ٢ بانطانات المعدة للتأشير عمالصار اجراءه في مقتضيات التحرير وتعلن رؤساء الاقلام ليسبقوا أسباب تأخير الجواب على كل افادة ثم تعرضها قلم القيدوات على رئيس المصلحة أما التحريرات الصادرة لمصالح أخرى ولم تجاوب عليها فتبعت الاقلام التي حررتهم الافادات الاستعمال بها (استمارة ٨) اذا ماست الحاجة

توضيح ترتيب
الأوراق
في المحفوظات

٢١ - لاجل سهولة الكشف على الاوراق الافرنكية الموجودة في المحفوظات يجب على كتاب القيد أن يوضحوا في دفتر الوارد (استمارة ١) غمرة الملفات المرتبة فيها التحريرات الواردة وذلك في الخانة المعدة لايضاح ترتيب الاوراق في المحفوظات وهذه الايضاحات تؤخذ من حواظ التسليم حيث يجري تواريخها بغير فظة الاقلام في الخانة ٧ أما الملفات الواجب أن ترتب فيها مسودات التحريرات الصادرة يلزم وضعها في هامش المسودات قبل تسليمها الى القيد لاجل أن تيسر قلم القيدوات تقبل القيد المذكورة في دفتر القيد الصادر في الخانة المعدة لايضاح ترتيبها في المحفوظات وبخصوص التحريرات العربية يجب أن يوضع على جميع الافادات الواردة والصادرة المختصة بقضية واحدة بخلاف غمرة القيد وغمرة دفتر الكويما غمرة تكرار على كل افادة فتصير انذاك هذه الغمرة الاخيرة غمرة ملف القضية ويجب وضعها على الافادة تحت غمرة القيد وعلى دفتر التحريرات في الخانة المعدة لايضاح ترتيب الاوراق في الملفات أوفى المحفوظات

التلغرافات

قيودات مخصوصه

الأوامر العلية

محررات سر

فصل عاشر

التحريرات

قسم ٢ - المحفوظات

٢٦ - تؤلف محفوظات المصالح من مجموعة دفاتها ومن التحريرات والاوراق تاليف المحفوظات التي ترد لها ومن مسودات أو صور الاوراق التي تصدرها ومن مستندات حساباتها

٢٧ - تأليف المحفوظات يصير اجراءه معرفة الاقلام المختصة بها الاوراق وذلك عند ورود هذه الاوراق لها أو عند تصديرها منها

٢٨ - التحريرات الاخرى غير القضائية والاوراق المتعلقة بها يجري ترتيبها في الاقلام على ترتيب التحريرات حسب الطريقة الآتية وهي

كافة الاوراق المختصة بقضية واحدة تجمع بحسب بوابيها ويؤلف من مجموعها ملف القضية

ثم الملفات بترتيب تسلسل متتابعة ويوضع الاوراق المؤلفة منها كل ملف في محفظة (استمارة ١٠) معدة لللف ويوضع على الصفحة الاولى من المحفظة اسم المصلحة المختصة بها الملف وغيره للملف وعنوانه أو موضوعه وتبقى الصفحات الاخرى من المحفظة محفوظة لتفيد جميع أوراق الملف ويوضع فيها مرة ترتيب الورقة في الملف (هذه المرة تكرر في رأس الورقة ذاتها) وغيره القيد وتاريخ الورقة ومصدرها والجهة المقتضى ارسالها وموضوعها

٢٩ - وعما يختص بالتحريرات العربية يؤلف الملف أولاً بالأول بواسطة جمع كافة الافادات الواردة أو المتبادلة بشأن قضية واحدة وهذه الافادات يجب اعادتها الى المصلحة حيث ابتدئت القضية ويرقم على جميع هذه التحريرات مرة تكرر على كل افادة (راجع المادة ٢١ من فصيل ١٠) وهذه المرة تكون رقم الملف ولا يكون ظواهر لهذه الملفات

٣٠ - جميع الدفاتر المختصة بعملية واحدة يجري تجميعها وتبويبها واستعدادها
تربيب الدفاتر
والمجموعات المتنوعة
بحسب ترتيب غيرها

مجموعات قرارات مجلس النظار والقوانين والذكريات والجرائد الرسمية والموازن
وحسابات المالية العمومية والمشورات واللوائح والاعلانات المتنوعة سواء كانت
مطبوعة بالمطبعة أو بحبر الكويا (أي فيلوجراف) يجري تجميعها وترتيبها
بحسب نواحيها

٣١ - لاجل سهولة الاستكشافات يجب على كل مصلحة أن تحتفظ بدفتر فهرست
الفهرست
عن جميع الملفات المولفة منها محفوظة

تحرر الفهرست عن التحريرات الاخرى بحسب ترتيب الاحرف الهجائية ويجب
أن يتوضح بها عنوان الملف ونمره

٣٢ - وأما عن الاوراق العربية فلا يتوضح بالفهرست المذكور سوى عنوان
الملف ونمره

٣٣ - يدرج أيضا بالفهرست بيان الدفاتر والمجموعات المطبوعة أو الحجرية بحبر
الكويا (أي فيلوجراف) والاعلانات الموحدة في المحفوظات

٣٤ - جرد للغة
جود الملفات يكون بواسطة قيد كافة الاوراق على ظاهرها المحفوظة

٣٥ - في شهر فبراير من كل سنة يراجع نظار الاقلام ملفات السنة الماضية
تقصيص المحفوظات
ومن حفظها
ويرتبونها على النوعين الآتين

أولا - الملفات المتقتضى حفظها الى ما لا نهاية

ثانيا - الملفات المتقتضى ابطالها فيما بعد بمرور الدفتر خاتمة العموميه

وهذه الملفات هي التي شوع عمومي لا يوجد قائده من ابقائها بعد انقضاء السنة سواء
كان من قبيل لزوم الاستكشاف منها أو من قبيل حل القضية ذاتها أو من قبيل لزومها
للإعانة عن حقوق الحكومة

٣٦ - ومع ذلك فمجموعات القوانين والذكريات المطبوعة وقرارات
مجلس النظار الحجرية بحبر الكويا (أي فيلوجراف) والمشورات والجرائد الرسمية

والاعلانات المطبوعة تبقى بالمصالح لاجل الاستكشاف منها عند اللزم والذي يرتب من هذه المحفوظات مع بقية أوراق دفتراته هي فقط الصور الاصلية من القوانين والذكريات والقرارات والمنشورات

٣٧ - الاوراق المتضمنى حفظها الى مالا نهاية هي التي يسوع عموى قابله الاوراق المتضمنى حفظها الى مالا نهاية للاستكشاف منها عن الاشياء التاريخية والعملية والشرعية والصناعية والطبوغرافية والاحصاء

وهذه الاوراق تشتمل بالانحصار على ما ياتي بيانه

(١) الاوامر والقرمات السلطانية

(ب) اوامر الحضرة الخديويه

الصور الاصلية من القوانين والذكريات

» » » محاضر مجلس شورى القوانين

» » » القرارات المهمة الصادرة من مجلس النظار

مفتاح الجفره الخاص بالحضرة الخديويه

دفتر قيد الاوامر العاليه والقوانين والذكريات والقرارات

(ت) نظارة الخارجيه

التحريرات السياسيه

الاتفاقيات الماليه

السف

الاتفاقيات المختصه بالكركاء والبوسه

التحريرات المختصه بقنال السويس

» » بالمجالس المختلطه

» » بالجرائد الاروباويه

» » بالمصالح الدوليه

» » بشمول الاروباوين

» » بحمايه التبعة العثمانيين

- (ث) نظارة الحقائق —
 كافة دفاتر أبحاثها كم الشرعيه
 دفاتر المبيعات وعقود الرهنات والعقود الرسميه
 مجموعة الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الابتدائية والاستئناف
- (ج) نظارة الداخلية —
 مفتاح الجفوه
 دفاتر المولودين
 « المتوفين »
 « تطعيم الجدرى »
 دفتر تعداد النفوس
 أوراق الاحصاء العمومي المتعلقة بالاسبابيات والسجون والجنائيات
 تقليد أختام المشايخ
 دفاتر المضابط القضائية الصادرة ضد أهالي المديریات
- (ح) نظارة المعارف العمومية —
 استمارات التعليم
 قيد الشهادات (دبلوم)
 احصاء العلوم السنوي
- (خ) نظارة الاشغال العمومية —
 الكشوفات
 المشروعات المتعلقة بربى الاطيان
 الرسومات
 رسومات المدن
 رسومات اليمانات
 رسومات وتخطيطات السكك الحديدية
 تعريفات السكك الحديدية
 أشغال المنفعة العمومية
 الرسومات والعقود المتعلقة بالالتزامات

(د) نظارة الحرب

رسومات الاستحكامات

رسومات ومشروعات أركان حرب

الخريطة الجغرافية

كشوفات احصاء القرعة العسكرية

(ذ) نظارة المالية

دفاتر الزمام (أى المكلفات)

رسومات التاريخ وكشوفات المساحة

دفاتر الاطيان

» تقسيط الاملاك

» الابعاد القديمة

» ضرائب الاموال

» تقسيم الاملاك فيما بين العائلات

» أملاك الميرى

كافة الدفاتر بوجه العموم المتعلقة بانبات الملكية

دفاتر ديون الاهالى

» المقابلة

كافة الدفاتر والاوراق بوجه العموم المتعلقة بتاعدة ضرائب أموال الاطيان

بحرالات وما يسترد ديوان المالية

مستخرجات الايرادات والمصروفات العمومية

الميزانيات وكشوفات الاحصاء المتعلقة بها

بجملات ربط المعاشات والمرتبات والاطيان المعطاة بدل عن المعاشات

دفاتر الاستحقاقات

(ر) أوراق متنوعه

حواظ تسليم الاوراق المتقضى حفظها الى مالاخايه

٣٨ - يجب على الدفترخانة العمومية أن تحتفظ الى الماتنهاية نسختين من جميع الاعلانات الادارية والقوانين والذكريات وقرارات مجلس النظارة والمنشورات والموازين وحسابات المالمه العمومية والتقارير وكشوفات الاحصاء والكتب والاعلانات التى تخرج من المطبعة الاهلية ومجموعات الجرائد الرسمية والجرائد الاخرى التى تنشر فى القطر المصرى وذلك يجب على المصالح أن ترسل الى الدفترخانة العمومية صورة على نسختين من الاوراق المينة أعلاه

٣٩ - فى شهر أغسطس من كل سنة ترسل الدفترخانة العمومية لنظارة المالمه حافظة بالاوراق المرغوب ابطالها ببيان السنين المختصة به الاوراق والدفاتر والملفات المذكورة فتوافق نظارة المالمه على الحافظة المذكورة أو تبجى ما يترأى لها تعديلها فيها وتعيد لها بعد ذلك الى الدفترخانة المصرية لاجراء مقتضاها وعند تبجى ر الحافظة المنوطة عنها يجب على الدفترخانة العمومية أن تراعى التأشيرات المحررة على ظاهرها الملفات بعمرفة نظار الاقلام لاجل حفظ الاوراق

ملفات المستخدمين ٤٠ - يختلف حفظ ملفات المستخدمين بحسب ما يكون المستخدمون موجودين فى الخدمة أو مستعفين أو مرفوتين ومستولون على مكافأة أو مرفوط لهم معاشا بالحكومة أو متوفين

٤١ - عندما يكون المستخدمون موجودين فى الخدمة تحتفظ ملفاتهم فى محفوظات المصلحة

٤٢ - اذا رقت المستخدمون واستولوا على مكافأة تلحق ملفاتهم بمستندات الصرف وترسل هذه المستندات فيما بعد مع الملفات الى الدفترخانة المصرية لحفظها فيها لمدة عشرين سنة

٤٣ - اذا رط لهم معاش بالحكومة تحتفظ ملفاتهم بالوزنائه وبعد وفاة صاحب المعاش يصير ابطال ملفه

٤٤ - المستخدم المرفوت أو صاحب المعاش اذا عاد الى الخدمة يرسل ملفه الى المصلحة التى استخدم فيها

٤٥ - المستخدمون المستغفون ترسل ملفاتهم الى الدفترخانة المصرية فتحفظها لمدة عشرين سنة

٤٦ - القوتيرات المتقدمة لمدة تتجاوز سنة واحدة تحفظ لغاية انقضاء مدتها في ديوان عموم المصلحة التي عقدتها ويستخرج منها ما يلزم من الصور لاجل تسليمها الى الاقلام الذين يحتاجون للاستكشاف منها عند اللزوم

٤٧ - أما صورة القوتيرات الاصلية فيجب أن تكون مودعة في خزانة المصلحة يؤلف للقوتيرات ملف ترتيب فيه بحسب تواريخها

٤٨ - تقيد القوتيرات في دفتر فهرست (استمارة ١١) بين فيه تاريخ القوتيرات وغرة ترتيبها في الملف واسم ولقب المتعاقد أو المتعاقدين ومضمون القوتيرات ومدتها والاقلام الذين تسلمت لهم صوريتها وغرة الحافظة التي بموجبها جرى تسليم القوتيرات الى الدفترخانة العمومية وتاريخ التسليم

٤٩ - في شهر فبراير من كل سنة يجب على رؤساء الاقلام أن يراجعوا الفهرست ويؤشروا بشرطة بالخير الاجر على القوتيرات التي انتهت أجلها ومقتضى تسليمها حالا الى الدفترخانة العمومية وترتيبها في ملف مينا عليه سنة التسليم تسليم القوتيرات المذكورة يكون بمقتضى حافظة (استمارة ١٢)

راجع الدفترخانة العمومية الارسالية الواردة على الحافظة وعلى البيانات الواردة على ظاهر الملف وتبع بعلم ذلك الى المصلحة المرسله ايصالها تقطعه من الحافظة

٥٠ - عندما يجرى رؤساء الاقلام ترتيب المحفوظات سنويا في ملفات سواء كان لاجل حفظها الى المآلانية أو لاجل ابطالها يجب عليهم أن يؤشروا بالخير الاجر عما اذا كان يجب حفظ الملف الى المآلانية أو ابطاله فيما بعد بناء على طلب الدفترخانة العمومية ويوقعوا على هذه التأشيرات

بعد التأشير على الملفات كل توضيح تسلم الى محفوظات المصلحة بمقتضى حافظة غرة ١٢ مينا فيها غرة كل ملف وعددا وراقه وعنوانه

٥١ - الملفات المقتضى حفظها الى الماتنهاية والملفات المقتضى ابطالها فيما بعد
يقدر بكل منهم ما يحفظ على حدتها بنوع أن الحافظة لاتستعمل الاعلى الملفات
التي لمدة واحدة

وهذه الحافظة يجب طبعها في دفتر الكوييا والتوقيع عليها من كاتب المحفوظات ومن
الكاتب الذي أجرى التسليم ويبين فيها مرة صفحة دفتر الكوييا وعنوان جزء دفتر
الكوييا واسم القلم

٥٢ - وبعد أن يتحقق كاتب دفتر خاتمة المصلحة مع أحد رؤساء ورش القلم المسلمة
فيه الاوراق أن جميع الاوراق موجودة ضمن الملف يوقع على الحافظة ويسلمها للقلم
القيودات ليحري طبعها في دفتر الكوييا وتكون اذ ذلك نظير اخلاء طرف للقلم الذي
سلم الملفات

٥٣ - تسليم دفاتر السنة الغابرة الى دفتر خاتمة المصلحة بصيرا جرائده مقتضى ذات
الحافظة (استمارة ١٢) ميناها مرة كل دفتر وعدد صفحاته وعنوانه وهذه الخواظ
يجري طبعها في دفتر الكوييا كما توضح بشأن حواظ الملفات

٥٤ - الكاتب المكلف يحفظ أوراق مستندات الصرف لا يستلم شيأ من هذه
الاوراق بدون أن يعطي به ايضا الاعلى حافظة استمارة ١٧ محررة على نسختين معروفة
الكاتب الذي يسلمه الاوراق فيأخذ هذا الكاتب النسخة المحرر عليها الايصال
والنسخة الاخرى تبقى محفوظة عند كاتب الدفتر خاتمة

البيانات المقتضى توريدها بالحافظة المذكورة هي الاسمية

أولا - موضوع الاوراق أو نوعها

ثانيا - الفر التسلسله

ثالثا - عددا لاوراق

رابعا - قيمة مبالغها بالقرش

خامسا - تاريخ التسليم

سادسا - توقيع كاتب الدفتر خاتمة الذي يستلم الاوراق

ثمرة التسلسل هي واحدة لاذونات الصرف والمحافظة ويوضع عليها في آن واحد وتبقى
متابعة في ذات اليوم ثم تسكر في كل يوم

- ٥٥ - لا يجب صرف أوراق من دفتر خاله بدون استعاضتها بالفي الملف بفيشة (استمارة ١٨) مستخرجة من دفتر مطبوع مؤلف من مائة ورقة من غمرة ١ الى غمرة ١٠٠
- ٥٦ - قبل تسليم الاوراق يؤشر الكاتب المناط به حفظ المحفوظات على الفيشة
- أولا - موضوع الورقة ملخصا بسطر واحد أو سطرين على الكثير
- ثانيا - غمرة التسلسل المرقومة على الحافظة
- ثالثا - قيمة المبلغ الوارد في الورقة بالقرش
- رابعا - تاريخ صرف الورقة
- خامسا - المصلحة المملوكة لها الورقة
- ٥٧ - وبعد تحرير هذه الامانات على الفيشة يوقع عليها الكاتب الذي استلم الورقة دلالة على أن الورقة تسلمت له وعلى أن البيانات الواردة بالفيشة هي صحيحة
- مريض لكاتب الدفتر خاله أن يسلم الاوراق بدون أن يصدر له اذن بها وذلك عندما يتقدم له طلب بها من أحد رؤساء أقلام ذات المصلحة
- وأما عندما يكون طلب الاوراق مقدما من مصلحة أخرى فلا يسوغ للكاتب أن يسلمها الا بموجب أمر محرر على (استمارة ١٩) من رئيس المصلحة التابع هولها وهذا الامر يلزم الحاقه بالفيشة
- ٥٨ - اذا طلب أحد الاقلام حمله مستندات في آن واحد وكانت المستندات تتعلق بصرفية واحدة فيجوز قيدها على ذات الفيشة ببيان مخصوص عن كل مستند
- ٥٩ - عند اعادة الاوراق الى الدفتر خاله يؤشر كاتب المحفوظات عن تاريخ اطلاقها ويوقع على هذا التأشير من الكاتب الذي أعاد الاوراق
- وهذا التوقيع يعتبر نظير اخلاء طرف القلم الذي كانت تسلم الاوراق له وفي سائر الاحوال التي تكون فيها الفيشة خالية من التوقيع المذكور وتكون الاوراق فقدت فالقلم الذي استلم الاوراق يكون مسؤولا بها
- ٦٠ - الفيشات التي تؤخذ من الملفات بعد اعادة الاوراق لها تشبيل مع بعضها بواسطة دبوس وتحفظ بطرف كاتب المحفوظات

عند انقضاء دفتر من دفاتر الفيشات لا يسلم خلافه الا اذا قدم الطالب مائة فيشة تجرى استعمالها في تسليم واستلام الاوراق

الاذن بتسليم دفاتر فيشات جديد يوقع عليه من رئيس القلم

٦١ - يكون على الدوام تحت يد كاتب المحفوظات دفاتر فيشات يستعمل أحدهما ويبقى الآخر احتياطياً بئوع انه عند انتهاء الدفتر الاول لا يحصل تأخير في تحرير الفيشات لحين ورود دفتر جديد

لا يجوز لكاتب المحفوظات أن يستعمل دفاتر الفيشات في آن واحد

٦٢ - لاجل سهولة وجود اوراق المستندات يجب أن يتبع في ترتيبها الطريقة المتبعة في شأن قيد الصرفيات في يوميات الخزينة ويكون ترتيب المستندات المذكورة كل يوم على حدة

٦٣ - كافة الاوراق المختصة بيوم واحد يؤلف منها ملف يرقم عليه تاريخ اليوم بدلا عن النمرة ويلحق بكل من هذه الملفات اليومية حافظة الاوراق الواردة في اليوم (استمارة ١٧) والفيشة (استمارة ١٨) المختصة بالاوراق التي لم يجر تسليمها

٦٤ - في آخر كل شهر يجري وضع الثلاثين ملف اليومية في ملف واحد يرقم عليه عمرة الشهر الذي جرى فيه تجميع الاوراق

٦٥ - وفي آخر السنة يصير تجميع الاثني عشر ملفا الشهرية بحسب تواريخها وتوضع عليها السنة المختصة بها

فعلى الكيفية التي يوضحها اذا أريد الكشف على مستندات ١٥ لوليو سنة ١٨٨٥ يكتب بالكشف من سنة ١٨٨٥ على الملف عمرة ٧ وعلى الملف عمرة ١٥ الذي ضمنه

٦٦ - في شهر فبراير من كل سنة يحرر رئيس قلم حسابات المصلحة على كل من ملفات اوراق مستندات صرفيات السنة الماضية جملة عدد الاوراق الموجودة بالملف وبعد أن يوقع على هذا التأشير تسلّم الملفات الى دفتر حانة المصلحة حيث تحفظ مدة سنتين وترسل بعد ذلك الى الدفتر حانة العمومية

٦٧ - مستندات الإيرادات وحواظ التوريد ودفاتر القسائم وغيرها تحفظ مدة سنتين في دفتر خزانة المصلحة وبعد ذلك ترسل إلى الدفتر خزانة العمومية

٦٨ - تحفظ دفاتر خانات المصالح الملفات والدفاتر التي تسلم لها من الأقلام لمدة سنتين وترسلها بعد انقضاء هذه المدة إلى الدفتر خزانة العمومية بمصر

تسليم الملفات والدفاتر التي تسلم لها من الأقلام لمدة سنتين وترسلها بعد انقضاء هذه المدة إلى الدفتر خزانة العمومية بمصر

٦٩ - ولأجل عدم الإزدحام بالدفتر خانات قد تبينت بعده التواريخ التي تحدث لأرسال الملفات والدفاتر من المصالح إلى الدفتر خزانة العمومية وهي من أول مارث لغاية ٢٠ منه نظارة المالية

» » ابريل » ٢٠ » » الاشغال العمومية *

» ٢٠ » » ٢٠ مايو » الحرية

» ٢٠ مايو » ٢٠ يونيو » الحاقانية والمحاكم الاهلية والمحاكم الشرعية

» ٢٠ يونيو » ٢٠ يوليو » المعسة السنوية ومجلس النظار ومجلس شورى القوانين والداخلية

» ٢٠ يوليو » ٢٠ أغسطس البوسنة والكرلك ووابورات البوسنة الخديوية والليمانات والفنارات والمطربة والمجوديه

» ٢٠ أغسطس » ٢٠ سبتمبر مديريات ومحافظات الوجه البحري

» ٢٠ سبتمبر » ٢٠ اكتوبر مديريات ومحافظات الوجه القبلي ومحافظ سواحل البحر الاحمر

٧٠ - ترسل الاوراق إلى الدفتر خزانة العمومية ضمن أكياس أو ضمن صناديق ممتدة

ومحتوى عليها بالحالة التي تكون فيها الاوراق مجمعة ضمن الملفات بنوع أن لا يشمل كل

كيس أو كل صندوق الا على ملفات أو دفاتر مختصة بأعمال من نوع واحد

وهذا العمل يصير اجراءه تحت ملاحظة ومسؤولية كل من كاتب دفتر خزانة المصلحة ومن

يتدب لمساعدته من رؤساء أقلامها

٧١ - قبل ارسال الاوراق يجب اخطار الدفتر خزانة العمومية بها بإفادة ميسرنا

عددا لا كياس أو الصناديق التي ترسل لها وتبعث مع الافادة حواظ من استمارة ١٢

عن كل كيس أو كل صندوق حافظه مخصوصة وتبين فيها التهمة الموضوعه على ذات

الكيس أو الصندوق

٧٢ - الايكاس أو الصناديق يجري فتحها بالدفترخانة العمومية بحضور كاتب المصلحة المرسله المعين لمساعدة كاتب الدفترخانة العمومية في مراجعة الارشالية فيراجعون أولاً الحواظ (استمارة ١٢) لاجل الوقوف على صحتها ثم يراجعون اذا كانت الاوراق الفرنيكية مما يبقية الى قيدها الوارد على ظاهر الملف

واذا ظهرت فروقات يصير اخطار المصلحة المرسله بها بالكتابة حالا

٧٣ - تحفظ الدفترخانة العمومية ملفات ودفاتر كل مصلحة على حدة كما أرسلت لها ترتيب الملفات بالدفترخانة العمومية يكون كل مصلحة على حدة وكل مصلحة ترتب ملفات كل سنة على حدة وكل سنة ترتب فيها الملفات على حسب ما رتبته الجهة التي أرسلت الاوراق

الدفاتر يجري جمعها أيضاً مصلحة مصلحة سنة سنة بحسب نمرها

٧٤ - الاوراق التي ليست مندوجة في الجدول الموضوع أعلاه عن الاوراق المقتضى حفظها الى الملائمة تفسعها المصلحة ضمن ايكاس يجري تبخيرها والختم عليها بالجمع والراسص ثم وزنها وترسل للدفترخانة العمومية في ذات المواعيد المقررة لارسال الاوراق المقتضى حفظها الى الملائمة

ارسال الاوراق والدفاتر المقتضى ابطالها الى الدفترخانة العمومية

الدفاتر التي ليست مذكورة في جدول الدفاتر المقتضى حفظها الى الملائمة ترسلها المصالح أيضاً للدفترخانة العمومية ضمن ايكاس بكاف الاوراق الاخرى

٧٥ - ارسال الملفات والدفاتر يكون بمقتضى كشف (استمارة ١٣) مبين فيه تاريخ الارسال واسم المصلحة المرسله ونمر الايكاس وعدد الاختتام والراسص ومقدار الوزن وهذه الكشوفة يجري طبعها بدفتر الكوينا بالمصلحة المرسله ويتبين فيها نمره ونمر دفتر الكوينا ونمر الصفحات المطبوعة فيها تلك الكشوفة

٧٦ - اذا فقد أحد الايكاس يصير اخطار الجهة المرسله به حالا بواسطة التلغراف وهكذا اذا وجد أحد الايكاس مفتوحاً أو متهماً ففي هذه الحالة الاخيرة يجري وزن الكيس ثمانية بعرفة الدفترخانة العمومية واذا ظهر فرق عن الوزن الاصلى يوشعنه بالمحافظة (استمارة ١٣) في حانة المحفوظات

٧٧ - تقيد الدفترخانة العمومية وزن جميع الاكياس الواردة لها في دفتر فهرست (استمارة ١٤) مصلحة مصلحة بيان تاريخ الارسل وغرة وزن كل كيس عندما تنتهى كافة المصالح من ارسال الاوراق المقتضى ابطالها فيما بعد الى الدفترخانة العمومية يجرى تكوين مقادير الاوزان الواردة في الفهرست

٧٨ - تضع الدفترخانة العمومية الاوراق المذكورة على حدة بحيث تكون منفصلة عن الاوراق المقتضى حفظها الى ما لانهاية وذلك بدون أن تفتح الاكياس الموجودة فيها تلك الاوراق وتبقى هذه الاكياس تحت ذات أختامها

٧٩ - وفي شهر أغسطس من كل سنة بعد أن تستحصل الدفترخانة العمومية من نظارة المالية على الموافقة على الكشف الذى تقدمه لها بالاوراق المقتضى ابطالها تخطر النظارة المذكورة بإفادة ترسلها بالجملة مقادير الاوراق القديمة المقتضى مبيعها

٨٠ - مبيع الاوراق المذكورة يصير ابرأؤه بمعرفة نظارة المالية التى تحرر دفاتر شروط المزاد بفهرستها

٨١ - الدفاتر والاوراق الغير نافعة تسلم ضمن أكياس مرصعة أو مخنومة

٨٢ - من رضى عليه المزاد له أن يضع آلة لكبس الورق في هذه الحالة يجرى تسليم الاوراق ضمن بالات مطوقة بأطواق من حديد

٨٣ - يجرى محضر من (استمارة نمرة ١٥) على ثلاث نسخ ببيان الاوراق المسلمة للرأى عليه المزاد ووقع عليها كل من الرأى عليه المزاد أو وكيله ومن أمين الدفترخانة العمومية ومن مندوب نظارة المالية وتسلم النسخة الواحدة من المحضر الى الرأى عليه المزاد وترسل النسخة الثانية لنظارة المالية والنسخة الثالثة تبقى في الدفترخانة العمومية لتطير بمحاصة

٨٤ - الدفاتر والاوراق الغير نافعة المباعة يجب تصديرها الى خارج القطر المصرى ولذلك يلزم أن تبقى لحين تصديرها خزنة فى ميناء الشين ضمن مخازن تكون مفاتيحها تحت يد مصلحة الكمارك

٨٥ - التحقق من تصدير الدفاتر والاوراق الغير نافعة يكون بمقتضى شهادة محررة على (استمارة رقم ١٦) من مستخدمى الكرك وهذه الشهادة لاتسلم الا بعد مراجعة عددا ووزن الاكياس أو البالات والتحقق بأن الاختتام الشمع أو الرصاص هي سليمة

أحكام عمومية

٨٦ - مرخص للاطلاع أن تسلم أوراقا الى الاقلام الاخرى في نفس المصلحة للاطلاع عليها وذلك بناء على طلب ناظر القلم أو الباشكاتب ويؤشر عن هذا التسليم في دفتر صغير محرر بخط اليد ويضعها في ثقب الملف وغرة الورقة ويعطى الكاتب الذى يستلم الورقة للاطلاع عليها ايضا لايها بجانب هذه الايضاحات وأما اذا كان طلب الاوراق لاحدى المصالح الاخرى فلا يسوغ للاطلاع أن تسلمها الا بموجب اذن يعطى بالكاتب من رئيس مصلحتهم

خروج الاوراق ٨٧ - كل ورقة تخرج من المحفوظات تستبدل حالا في ملفها بقبضة (استمارة نمرة ٢٠) مبينها موضوع الورقة وعدد ملحقاتها وتاريخها وغرة قيدها وغرة الملف وتاريخ تسليمها والكاتب الذى يستلم الورقة يتوقع على القيسه بما يدل على استلامها

٨٨ - في حالة تسليم ملف كامل يتبين في القيسه (استمارة نمرة ٢٠) غرة الملف وموضوعه وعدد الاوراق التي ضمنه وتاريخ تسليمه ويعطى به اتصال على القيسه وتكون هذه بدلا عن الملف

٨٩ - الاذونات التي يعطيها رئيس المصلحة بتسليم الاوراق يجب الحاقها بالقيسات

٩٠ - الاوراق التي ترد فيما بعد ويكون من اللازم الحاقها بالملف السابق خروجه ترتب مع القيسه التي هي بدل عنه وتلحق الاوراق المذكورة بالملف عند اعادته الى المصلحة

٩١ - عند اعادة ورقة أو ملف الى المحفوظات تسلم القيسه الى المصلحة التي كانت طلبت الاوراق اخلاء لطرفها

٩٢ - يجب على كاتب الدفترخانات أن يقدم ما في كل وقت وبدون تأخير الورقة
مسؤلية كاتب
الدفترخانات
أو الملف الذي يطلب منهم أو القيشة التي تكون بدلا عنه والافيكوون تحت المسؤولية
لا يجوز لكاتب الدفترخانات أن يفصل أو امن الملفات أو من المجموعات أى ورقة كانت
ولو كان وقتيا

كاتب الدفترخانات مسؤولون أيضا عن الحوادث التي تنسب الى عدم اعتناء أو عدم
ملاحظة من طرفهم

في حالة اختلاس أو سلب أو اعدام أوراق أو عقود أو دفاتر موجودة في المحفوظات
أو مسئلة لكاتب المناط به حفظها يصير حالة الكاتب المسؤول على مجلس تأديب
المصلحة وذلك خلاف محاکمتها امام المجالس

٩٣ - الاوراق الموجودة بالدفترخانات يجوز نسخ صورتها وتسليمها سواء كان
لمصالح الحكومة أو الى أفراد الناس

٩٤ - الاوراق التي يطلب نسخ صورها لمصالح الحكومة يتصرح بهم لمن رئيس
المصلحة أو من أمين الدفترخانه العمومية على ذات الطلب

٩٥ - أما صور الاوراق التي يطلبها أفراد الناس فيجب أن يقدم بها طلب الى
نظارة لداخلية محرر على ورق تمغه أو يقدم ذلك الطلب الى أمين الدفترخانه العمومية
ليعرضه على النظارة المذكورة

قبل ارسال الطلبات الى نظارة الداخلية يجب على رؤساء المصالح أن يعينوا مبلغ الامانة
الواجب توريدهم من الطالبين لاجل تسديد رسوم الاستنساخ وبدون توريد ذلك المبلغ
لا ينظر في الطلب

٩٦ - تسليم صور الاوراق الى أفراد الناس يلزم التصريح به من نظارة الداخلية
أو من النظارة صاحبة الشأن بعد أخذ رأى قسم القضايا عما إذا كان تسليم الاوراق
يمكن أن يجلب ضررا على الحكومة

وأما إذا كان قسم القضايا لا يوافق على تسليم الصورة المطلوبة فيصير رد مبلغ الامانة
بالكامل لصاحبه

٩٧ - اذا كانت صور الاوراق التي تسلم للمصالح هي لصالح اشغال المصلحة فتكون معافاة من جميع الرسوم

أما صور الاوراق التي تسلم الى أفراد الناس فيجب أن يحصل عليها الرسوم الآتية وهي
أولا - رسم استنساخ ٤٠ قرش

ثانيا - علاوة على هذا الرسم عندما يكون تاريخ الورقة زيادة عن خمس سنين وهذه العلاقة تكون باعثة ارغائية قروش عن كل سنة فإيد
ثالثا - رسم النسخة باعتبار ٣ قروش عن كل نصف قرش من الصورة

لاتسلم صور الاوراق الا بعد تسوية بمبلغ الامانة المدون أولاً وربما يكون باقيا من بعد خصم قيمة الرسوم لاصحاب الشأن أو تسديد باقي الرسوم منهم

٩٨ - كل صورة تسلم سواء كان لأفراد الناس أو لأحدى مصالح الحكومة يجب بصمها بختم المصلحة والتوقيع عليها من رئيس هذه المصلحة ولا يكون لها صفة رسمية بدون الختم والتوقيع المذكورين

٩٩ - جميع الاحكام العمومية السابق ايضاحها المتعلقة بتسليم الاوراق السابقة على الدفترخانه العمومية ومسئولية كتاب الدفترخانات واستنساخ صور الاوراق تسري على الدفترخانه العمومية نظير سريانها على دفترخانات المصالح

١٠٠ - في شهرى أغسطس وسبتمبر من كل سنة يعين ناظر الداخلية أمين الدفترخانه العمومية لاجراء التفتيش على دفترخانات المصالح والتحقق من حسن سير العمل بها ومن مراعاة احكام هذه اللائحة وعلى الخصوص فيما يتعلق بالتسليم الى الدفترخانه العمومية

الناظر التابعة له المصلحة المقتضى تفتيش دفترخاناتها يعين أحد رؤساء أقلام هذه المصلحة ليكون مساعدا لأمين الدفترخانه العمومية في اجراء التفتيش وأما في المديرية والمحافظات فيجب تعيين الباشا كاتب يد لاعن رئيس القلم

التفتيش الذى يجريه أمين الدفترخانه العمومية يقدم به تقريراً للنفطارة التابعة لها المصلحة وهذه التقارير يرسلها أمين الدفترخانه العمومية للنفطارة عند انتهاء تفتيش كل مصلحة

١٠١ - الدفترخانه العموميه يجرى أيضاً تفتيشها سنوياً في شهر أكتوبر ولاجل ذلك يعين ناظر الداخليه قومسيون يكون مكلفاً أن يفحص شوع عموى كيفية سير العمل بالدفترخانه

وجمائه لا يمكن اجراء هذا الفحص على عموم الدفترخانه فيصير أخذ بحثاً من الملفات ويجب على القومسيون أن يتم اجراء التفتيش في ميعاد خمسة عشر يوماً على الكفيل ويقدم به تقريراً في الاسبوع التالى لهذا الميعاد

يجب على أمين الدفترخانه العموميه أن يقدم فى آخر كل سنة تقريراً الى نظارة الداخليه تقرير سنوى يقدم عن عملية الدفترخانه العموميه والاشغال التى تمت فيها والمحفوظات المرسله من المصالح والاوراق المقتضى بجمعها

فهرست القانون المالى

فهرست القانون المالى

فصل أول — الميزانيه

صيف

٢	اعلان الميزانيات
١	المصروفات
٢	الميزانية العموميه
١	الايرادات
١	تحضير الميزانيه
١	ميعاد ارسال الميزانيات
٢-٣	نقل الاعتمادات

فصل ثانى — تحصيل الاموال فى البلاد

٥	(قسم ١ — صيارف)
٩	احالة الصيرافيات مؤقتا
٦	اعمال الصيارف
٨	التغيب بدون اذن
٩	التوقيف والعزل
٧	الخدمة على المحصلات
٧	الخدمة التى لم تصرف
٦	الضمانات السنويه
٨-٧	الاجازات
٨	الاستعفاء
٨	تسليم العمليه
٦-٥	تعين الصيارف

صحيحة

٨	تقلات الصيارف
٥	شروط القبول
٧	صرف الخدمة
٩ - ١٠	علاقة مشايخ البلاد مع الصيارف وحدودهم
٧	ماهيه
٧	محل إقامة الصيارف
٦	مساعدين الصيارف
١١	(قسم ٢ — كيفية ربط الاموال)
١١	التجهيزات
١١	المستحقات
١١	الاموال
١٢	ايجازات أملاك الميرى
١٢	تعويض المقابلة
١٢	عوائد الاملاك
١١	ربط الاموال على المولين
١٣	(قسم ٣ — في كيفية تحصيل الاموال)
١٤	فقد الاوراد
١٤ - ١٥	أقساط أموال الاطيان
١٤	أوراد خصوصيه
١٦ - ١٧	الاجراآت الاداريه
١٦	الامانات
١٦	الاموال الواقع فيها المعارضه
١٣	الاوراد
١٦	تحصيل الاموال الاخرى المقرره
١٤	تسليم الاوراد

صفحہ	
۱۴	سداد الاموال
۱۶	محصلات لحساب المدیریہ
۱۳-۱۴	وضع الاوراد
۱۸	(قسم ۴ — حسابات الصیارف)
۱۸	العمل فی الدفاتر
۱۸	بیان الدفاتر
۲۰	تقفیل الحریدہ
۱۸	توزیع المطبوعات
۱۹	حسابات الممولین آی (الحریدہ)
۲۰	دفتر قید التحریرات
۲۰	وضع الجرائد
۱۹	» الیومیہ
۱۸	یومیۃ التقدیہ
۲۱	(قسم ۵ — کیفیۃ توريد النقود بمعرفۃ الصیارف بالمدیریہ)
۲۱	انتقال الصیارف
۲۳	تعویض المقابلہ
۲۱-۲۲	کیفیۃ توريد المتحصل من الاموال المقرره
۲۲	» » » الغیر مقرره
۲۳-۲۴	» تسدید الاموال مباشرۃ بالمدیریۃ أو بالمالیۃ أو بصندوق الدین العموی
۲۱	مواعید التورید
۲۱	نقل التقدیہ
۲۴	(قسم ۶ — المقاصدہ)
۲۴	المقاصدہ
	تصفیق متأخرات الاموال بمعرفۃ کتاب مراجعۃ اعمال الصیارف بنظارة
۲۷-۲۸	المالیہ

٢٥	تسليم المقاصد بالمديرية
٢٥	تلاوة المقاصد
٢٦	طريقة مراجعة المقاصد
٢٩	كيفية التسليم بالدقتراته
٢٩	« التسويات اللازمة إجرائها بمعرفة المديرية
٢٦	مراجعة المقاصد بمعرفة المديرية
٢٤-٢٥	وضع المقاصد
	(قسم ٧ — في الجوزات التي تظهر طرف الصيارف
٣٠	وفي خلوطرف ضمانهم)
٣٠-٣١	الجوزات
٣١	خلوطرف الضمان
٣٢	» « المرفوتين
٣١-٣٢	دفاتر خلوات الطرف
٣٣	(قسم ٨ — ملحقات أعمال الصيارف)
٣٥	التطعيم
٣٤	الدفاتر الصحية المخصصة لتقيد المواليد والوفيات
٣٣	العمل في دفاتر تسجيل المواليد والوفيات ودفاتر الصحة
٣٤	الوفيات
٣٥-٣٦	تحرير كشوفات القرعة العسكرية
٣٣-٣٤	دفاتر تسجيل عقود المواليد والوفيات
٣٥	صرف النذائر
٣٥	كشوفه
٣٦	كشوفات المعافاة
٣٦	مسؤولية الصيارف

فصل ثالث — مسـتخدمين

مضمون

٣٧	(قسم ١ — لأئحة عوميه)
٤٣	أشغال غير اعتياده
٤٦	اعلان المستخدمين
٤٣	التبليغ للبراءة
٤٦-٤١	الترقى
٤٥	الجزاآت التأديبيه
٤٣	الحق المكتسب فى الماهيه
٤٦	الطرد قطعيا من الخدمة
٤٦-٤٥	المجلس المخصوص
٤٩ الى ٤٧	المحكمة العليا التأديبيه
٥٠ الى ٤٩	» » الاداريه
٤٣-٤٢	المستخدمين المظهورات
٤٧	الموظفين الكبار
٤٤	الاحالة على المعاش
٤٢	الاحوال الاستثنائية
٤٤	الاستعفا
٣٨-٣٧	ترتيب درجات المستخدمين
٤١ الى ٣٨	تعين المستخدمين
٥٠ الى ٥٣	خدمه خارجين عن هيئة العمل
٤٣	ضم الماهيه على المعاش
٤٣	عدم جواز الجزع على الماهيات
٤٢	لوائح خصوصيه

صفحة	
٤٤	مجلس التأديب
٥٠	ملفات المستخدمين
٤٣	موظفون معينون بمقتضى أمر عال
٥٤	(قسم ٢ — ترتيب درجات مستخدمي الوظائف الادارية الكبيرة في المديريات والمحافظة)
٥٥-٥٤	التعيين والترقى
٥٤	تأليف الترتيب
٥٥	مجلس التأديب
٥٥	مدة تجربته
٥٦	(قسم ٣ — الاجازات)
٥٨-٥٧	اجازات بسبب مرض
٥٩-٦٠	اجازات المستخدمين الظهورات والخدمة الخارجين عن هيئة المال ..
٦٠	أحكام عوميه
٥٨-٥٩	طلبات الاجازة
٥٦-٥٧	نوع الاجازات
٦١	(قسم ٤ — تسوية المعاشات)
٦٤	ارسال أدونات قينا المعاشات الى قلم صرف المعاشات
٦١-٦٢	الميعاد المحدد لتقديم الطلب بالمعاش
٦٣-٦٤	تحقيق الطلبات
٦٤	تسجيل المعاشات ومقاديرها الشهرية
٦١	تقديم الطلبات بالمعاش
٦٢	طلب المعاش بسبب مرض
	طلبات معاشات ومكافأة ورثة الموظفين والمستخدمين وأرباب المعاشات
٦٢-٦٣	التوفيق
٦١	قوانين المعاشات

صيفه

٦٥	(قسم ٥ — مصاريف انتقال وبدل سفره)
٧٤	احتساب مصاريف الانتقال وبدل السفره
٦٥	الحق في مصاريف الانتقال وبدل السفره
٧٢	الخدمة الطهورات
٦٨	السلفه لاجل مصاريف الانتقال
٧٢	المأموريات الى السودان
٧٢	» » خارج القطر
٧٤	المرتبات المحدوده
٧٣	المرض في أثناء المأموريه
	المستخدمين المنقولين والمستخدمين المستجدين تعيينهم أو المرفوتين من
٦٦-٦٧	الخدمة أو المتوفين
٦٧-٦٨	التقاييد بموجب طلبات
٦٦	انتقال الهفش والاتباع
٦٥	الانتقال بالعربات والمراكب ومصاريف الركاب
٦٥-٦٦	» بالسكة الحديد
٧٠ الى ٦٨	» بالمراكب
٧٢ الى ٧٠	بدل السفره
٧٢	» » في دائرته ذات المديره أو المحافظه
٦٧	دفع أجرة التقلبات نقدا
٧٤	طلب صرف مصاريف الانتقال وبدل السفره
٦٧	عائلات المستخدمين المتوفين
٢٧-٧٣	لوائح خصوصيه

فصل رابع -- الصرف

صيفه

٧٥	(قسم ١ -- الماهيات)
٨٠	الخدمة الخارجين عن هيئة العمال
٨٠	السلف على الماهيات
٧٥-٧٦	القيد
٧٨	المراجعة
٧٦-٧٧	الاستقطاع من الماهيات
٧٩-٨٠	صرف الماهيات
٧٦	كشوفات الماهيات
٧٧-٧٨	كشف التقلات
٨١	(قسم ٢ -- المعاشات)
٨٣	اعلان ربط المعاشات أو ماهيات الاستيداع
٨٦-٨٧	التوكيل
٨٥	السراكي
٨٧	الشهادات
٨١-٨٢	القيد
٨٩	المتأخرات
٨٣-٨٤	تحويل صرف المعاش من مصلحة الى أخرى
٨٨	تفصيل العمليات اليومية
٨٤	توقيف المعاشات
٨٥-٨٦	صرف المعاشات
٨٤	قطع المعاشات
٨٨-٨٩	كشوفه بياضه شهرية
٨٧-٨٨	مراجعة السراكي والمستندات
٨٩	مربيات نظير فائض التزام

صفحة

٩٠	(قسم ٣ — أجر الشغالة)
٩١	اعدام السراكن
٩٠-٩١	صرف الاجر
٩٠	قيد الشغالة
٩٠	مراجعة الحضور
٩٠	مراجعة السراكن
٩٢	(قسم ٤ — مصروفات متنوعة)
٩٣	التلفقات
٩٣	المولة على مبيع ورق القفح
٩٣	الاشتراكات في الجرائد
٩٢	ايجار الاماكن
٩٣	تزيينات وأشغال
٩٥	خدمة صيارف النواحي
٩٥	صرف الامانات
٩٢	طلب الصرف
٩٢	مشتريات
٩٤	مصاريف الطبع
٩٥	مصاريف سريه
٩٥	نقل المسجونين
٩٦	(قسم ٥ — السلفة المستدعيه)
٩٦	استرجاع المصروفات التي صار اجراؤها
٩٦	اعدام المستندات
٩٦	المصروفات المقتضى اجراؤها من السلفة المستدعيه
٩٦	(قسم ٦ — أحكام عموميه)
٩٨-٩٩	أذونات الصرف

فصل رابع وخامس — قسم ٦ — ١٠ من خامس ١١

٩٧	الاذن بالصرف
٩٩	دقة المراجعة
٩٩-١٠٠	صرف الاذونات
٩٧	طلب الصرف
٩٨	مراجعة قبل الصرف

فصل خامس — الحسابات

١٠١	(قسم ١ — الخزينة)
١٠٦-١٠٧ اختصاصات
١٠١ الخزينة
١٠٥-١٠٦ الضمان
١٠٦-١٠٣ العملة الذهب
١٠٣ » الفضة
١٠٣ » النيكل
١٠٣-١٠٤ » البرونز
١٠٤ » الاجنبية
١٠٤ » الزايقه والعمله المقوبه أو التي نقصت قيمتها
١٠٧-١٠٨ جرد الخزينة
١٠٤ سحب العملة
١٠٥ صرف الخزينة
١٠٤ ضرب العملة
١٠١-١٠٢ قاعدة العملة
١٠٥ كسورات المليم
١٠٤ معظم ما يقبل من العملة الفضة والنيكل والبرونز

١٠٩	(قسم ٢ — صندوق ايداع السندات)
١١١	الجرد
١٠٩	الصندوق
١١٠	الكروونات
١٠٩-١١٠	الايراد
١٠٩	حسابات
١١٠	ردا السندات المودعه
١١٢	(قسم ٣ — حركة النقود)
١١٢	ارسال النقود
١١٤	المبالغ المسبقة لنفارة المالية ولصندوق الدين لحساب المديرية ..
١١٣	النقود المسجلة للبوسنة
١١٣	» » للعائدات
١١٤	الايصال باستلام النقود
١١٢	تبلغات تفرغ فيه
١١٢	حواظ الارسال
١١٥	(قسم ٤ — العمل بالحسابات)
١١٥	السنة
١١٥	القياس
١١٨	الامانات الساقط الحق فيها
١١٩	حسابات خصوصيه
١١٧	دفتر حسابات الجوارى
١١٧-١١٨	» الامانات
١١٩	» العهد
١١٩-١٢٠	» الحسبه اليومية
١٢٠	عمليات أخرى بت معرفة مصالح أخرى
١١٦	مفردات الايرادات والمصروفات

١٢١	(قسم ٥ — الحسابات المقنضى تقديعها)
١٢٤	استنانات
١٢١-١٢٤	المجموع الشهري
١٢٥	المحاكم المختلطة
١٢٤	صندوق الدين
١٢٤	مصلحة السكك الحديدية
١٢٤-١٢٢	مواعيد ارسال الحسابات
١٢٥	نظارة الحرية

فصل سادس — المحاسبة العمومية

١٢٧	(قسم ١ — مراجعة الحسابات الشهرية)
١٢٧-١٢٨	أحكام عمومية
١٢٩-١٣٠	أوراق المناقصات
١٢٩	المحصل والمنصرف بمصالح أخرى
١٢٩	حسابات التسوية
١٣٠	» مصلحة السكك الحديدية
١٣٠	» نظارة الحرية والمحاكم المختلطة والاهلية
١٢٨	كشوفات المبالغيات
١٢٩	معاشات
١٢٧	ورود الحسابات
١٣١	(قسم ٢ — حصر الحسابات)
١٣٤	افتتاح الدفاتر
١٣٢-١٣٣	الجيزال العمومي
١٣٢	الحسبة العمومية
١٣٣-١٣٤	المبايستر

١٣٥	النشر شهريا
١٣٥-١٣٦	تقجيل الدفاتر
١٣٦	حساب السنة الموقت
١٣٢-١٣١	عمليات لحساب جهات أخرى
١٣٥	» شهرية بالحسابات
١٣١	مستخرجات أفراديه
١٣٢	» عمومية
١٣٧	(قسم ٣ — تقجيل حسابات السنة)
١٤١	النشر سنويا
١٣٩-١٤٠	تخصيص الزيادات في الإيرادات المخصصة
١٤١	ترجيل البواقي
١٤٠	تقجيل حسابات المصالح الغير مخصصة
١٣٧-١٣٨	مصالح مخصصة للدين العمومي
١٣٨	» غير مخصصة

فصل سابع — حسابات خصوصية

١٤٣	(قسم ١ — نظارة الأشغال العمومية)
١٤٣	اعتمادات
١٤٧-١٤٨	الصرف
١٥١	المراجعة بنظارة المالية
١٥٠	المستندات المقتضى إرسالها للنظارة المالية
١٥١-١٥٢	تقجيل الحسابات وإعلانها الصندوق الدين العمومي
١٤٩-١٥٠	حسابات
١٤٦-١٤٧	حوالات (شيك)
١٤٨	سلته مستديرة

١٤٥-١٤٦	فتح الاعتمادات للفتشين
١٤٤	مستخدمين
١٤٩	مسؤولية مفتشي قطارة الاشغال العمومية
١٤٤-١٤٥	مقاييسات وتصديقات
١٤٣	نقل الاعتمادات
١٥٣	(قسم ٢ - قطارة الحربية)
١٥٣	أحكام عمومية
١٥٤	الصرف
١٥٦	حسابات الحكمدارية
١٥٤	حوالات صرفها بالمديرية
١٥٤	» » بمصر
١٥٣	فتح الاعتمادات الشهرية
١٥٥	كشوفة الصرف
١٥٤-١٥٥	ماهيات العساكر
١٥٦	مراجعة كشوفة الصرف
١٥٦	يومية التقدير
١٥٧	(قسم ٣ - مصلحة البوستة)
١٥٨-١٥٧	الجرد
١٥٩-١٥٨	ايرادات
١٦٣-١٦٢	» متنوعه
١٦٢	» وابورات البوستة
١٦٤	حركة النقود
١٧٠	حصر الحسابات
١٥٧	» كافة الايرادات وكافة المصروفات
١٥٧	قطع باقي التقدير في الخزينة

صيفه	
١٦١-١٦٠	قلم الحوالات
١٦٢-١٦١	» السرر
١٦٥ الى ١٦٧	» الطرود البوستويه
١٦٥	» أوراق القيم التي يرسم التحصيل
١٦٧ الى ١٧٠	» خزينة العموم
١٥٩	مصرفات
١٦٣	» الميزانيه
١٦٠-١٥٩	مطبوعات بوستويه و ورق تمغه ومطبوعات مصلح
١٧١	(قسم ٤ — حسابات المحاكم المختلطه)
١٧١	(أحكام عموميه)
١٧١	التحصيل
١٧١	الاذن بالصرف
١٧١	مراجعته
١٧٢	(الخزينه)
١٧٣	اختصاصات
١٧٢	الخزينه
١٧٦	تغير الصراف
١٧٥-١٧٤	تقفيل عمليات اليوم
١٧٥	توزيعات زيادات
١٧٦-١٧٥	جداول الخزينه
١٧٣	ضمانه الصراف
١٧٤	يوميه الخزينه
١٩٨	(الميل بالحسابات)
١٩٨	الحسابات اليوميه
٢٠٣-٢٠٢	الحسبه اليوميه

٢٠٢	أمانات لم يطالب بها
٢٠٣	حسابات مفضى تقديمها وأوراق المستندات
٢٠١ الى ١٩٩	رسوم الاقلام
٢٠٣	مراجعه
٢٠٣	مستخرج عمومي من الحساب الشهري
١٨٤	(القضايا المصرح بها فاتها من الرسوم والرسوم المعلاة طلبا)
١٨٤	التحصيل
١٨٤	التقيد
١٨٥-١٨٤	رسوم معلاة طلبا
١٨٥	(المصروفات)
١٨٥	الاذن بالصرف
١٨٦	الاذونات
١٨٦	الاتقال وبدل السفرية
١٨٥	طلبات الصرف
١٨٦	مراجعة الطلبات
١٨٠	(أمانات)
١٨١	استلام الامانات مادة (١٧٤)
١٨٠	أمانات وقية
١٨٣-١٨٢	» وودائع نقدية
١٨٣	» من سندات أو من أشياء ذات قيمة
١٨٥-١٨١	تسوية الامانات
١٨٢	كشوفه تقدم في كل ثلاثة أشهر
١٧٦	(ايرادات)
١٧٩-١٧٨	تخصيل الرسوم
١٨٠-١٧٩	توريد الرسوم المتحصلة

صفحة	
١٧٨	رسوم الاقلام والمحضرين
١٧٦-١٧٧	فوق الايرادات
٢٠٧	(تفتيش أقلام الكتبة والمحضرين)
٢٠٧	اختصاصات المفتشين
٢٠٧	الخزينة وورق التفتيش
٢٠٩	أقلام المحضرين
٢٠٩	أمانات وودائع
٢٠٨	تحصيل الرسوم والامانات
٢٠٩	تقارير تقدم كل ثلاثة أشهر
٢٠٩	حسابات
	مصروفات مخصوصة من حساب « مصاريف منصرفه مجمل من
٢٠٨	الخزينة »
٢٠٨	مطابقة الرسوم المتحصلة للتعريفه
١٨٦	(سلفه مستديمه)
١٨٧	اعدام المستندات
١٨٧	تسديد ما يصرف من السلفة المستديمه
١٨٦	مصروفات بصيراجاؤها من السلفة المستديمه
١٩٧	(قلم المحضرين)
١٩٧	دفتر المراجعة
١٩٧	فهرست عمومي
١٩٧	قيد الاوراق
١٩٨	كشف شهري
١٩٨-١٩٧	مراجعة تحصيل الرسوم
١٩٨	» مصاريف الانتقال وبدل السفره
١٨٧	(مستديمين)

جميعه

١٩٢	إجازات
١٩١	أشغال غير اعتيادية
١٩١	التبليغ للبرائث
١٩٠	الترقى
١٩١	الحق المكتسب في الماهية
١٩٦	انلخدمه الخارجين عن هيئة العمال (القيد)
١٩٦	السلف على الماهيات
١٩٣-١٩٢	القيد
١٩٥-١٩٤	المراجع
١٩١	الاحالة على المعاش
١٩١	الاستمقاء
١٩٤	الاستقطاع من الماهيات
١٨٨-١٨٧	ترتيب الدرجات
١٨٨ الى ١٩٠	تعيين المستخدمين
١٩٢	خدمة خارجون عن هيئة العمال (معاشاتهم)
١٩٦-١٩٥	صرف الماهيات
١٩٠	ضم الماهية على المعاش
١٩٤	كشف التنفلات
١٩٤-١٩٣	كشوفات الماهيات
١٩١	مجلس التأديب
١٩٢	ملفات المستخدمين
٢٠٣	(ورق التفقه)
٢٠٤	ارسال ورق التفقه
٢٠٣	التعريفه
٢٠٤	الموجود من ورق التفقه في محكمة الاستئناف

٢٠٦	تغير المأمورين
٢٠٦-٢٠٥	حسابات
٢٠٦	» مقتضى تقييدها
٢٠٤	صرف ورق التغة
٢٠٦	عجوزات
٢٠٥	مبيع ورق التغة
٢٠٤	ورق التغة الموجود بالمحاكم الابتدائية
٢١٠	(قسم ٥ — المحاكم الاهلية)
٢٢٢	(التحصيل بالمرأى كفى مواد الخلفات)
٢٢٢	التحصيل
٢٢٤	التفتيش
٢٢٣	التوريد الى خزينة المحكمة
٢٢٤	ملفات
٢٢٤	(المصرف وفات)
٢٢٤	الصرف
٢٢٤	الاذن بالصرف
٢٢٥	مصاريف مختصة على الانصام
٢١٤	(أمانات وقسيه)
٢١٥-٢١٤	اراد
٢١٦-٢١٥	تسوية الامانات
٢١٦	كشوفه الامانات الباقية تحت التسويه
٢١٧	(أمانات وودابنع)
٢١٧ الى ٢١٩	الصرف
٢٢٠-٢١٩	أمانات من سندات أو من أشياء ذات قيمة
	» ناشئة من أشياء ذات قيمة مضبوطة من المتهمين بصفة أشياء
٢٢٠	منبئة للجنائية

فصل سابع — قسم ٥

٢١

أمانات ناشئة من أشياء ليس لها قيمة	٢٢١
الإيراد	٢١٧
(إيرادات)	٢١٠
التحصيل	٢١١-٢١٠
إيرادات متنوعة	٢١٤-٢١٣
توريد الرسوم المتحصلة إلى خزانة المحكمة	٢١٣-٢١٢
» » بواسطة حوالات اليوسمة	٢١٤
دفتر المراجعة	٢١٢
(تفتيش أقلام الكتبة والمحضرين)	٢٢٩
اختصاصات	٢٣٠-٢٢٩
أقلام المحضرين	٢٣٢
الخزينة وورق التفتيش	٢٣٠
أمانات وودائع	٢٣٢
تحصيل الرسوم والأمانات	٢٣٠
تقارير	٢٣٢
حسابات	٢٣١
قضايا مصرح بها فاتهام الرسوم	٢٣٢
مصرفات مخصوصة من حساب «مصاريف منصرفة مجبلا من	
الخزينة»	٢٣١
مطابقة الرسوم المتحصلة للتعريفه	٢٣١-٢٣٠
(حسابات)	٢٢٦
أحكام عومية	٢٢٦
الخزينة	٢٢٦
العمل بالدفاتر	٢٢٧-٢٢٦
أمانات غير منصرفه	٢٢٨-٢٢٧

٢٢ فصل سابع وثامن — قسم ٦٩٥ — ١ من ثامن

٢٢٩-٢٢٨ (حسابات الأموريات القضائية)
٢٢١ (رسوم معلاة طلبا)
٢٢٢-٢٢١ الرسوم المستحقة على القضايا المصرح بمعافاتهم من الرسوم القضائية
٢٢٥ (مراقبة أعمال المحصرين)
٢٢٥ دفتر المراجعة
٢٢٥ مراجعة تحصيل الرسوم
٢٢٦-٢٢٥ مراجعة مصاريف الانتقال وبدل السفر فيه
٢٢٤ (مستخدمين)
٢٢٣ (قسم ٦ — تفتيش الجيزة والجيزة)
٢٢٣ التحصيل
٢٢٤ تأجير أراضي الزراعة
٢٣٥-٢٢٤ تأجير الأراضي الفضا والبوت والعش التابعة للحكومة
٢٣٥ تحصيل الايجارات
٢٢٣ مبيع محصولات الجنائن والأراضي المنزعة على ذمة الحكومة
٢٢٦ مراقبة أعمال مأمور التحصيل
٢٢٦ ميزان سنوي عن الحسابات الشخصية
٢٢٧-٢٢٦ (حسابات الميزانية)

فصل ثامن — الحسابات بالوجه

٢٢٩ (قسم ١ — أحكام عومية)
٢٢٩ أرباب العهد
٢٢٩ افتتاح وتقبل عمليات العهد
٢٢٩ صنف المصالح
٢٢٩ ضمانه سنويه
٢٢٩ منع التبليغ عن حالة الخازن
٢٢٩ وكيل

محتويات

٢٤٠	(قسم ٢ — مسؤولية أرباب عهد الادوات)
٢٤٠	اثبات أحوال القوة الجبرية
٢٤٠	الحسائر الناشئة من القوة الجبرية
٢٤١	» بسبب عدم حفظ الأماكن
٢٤٠	القومسيون المكلف بفحص اللوازم
٢٤١	الاجراءات في حالة وقوع جفنه
٢٤٠	شروط الاستلام
٢٤٠	مسؤولية أرباب العهد دون غيرهم
٢٤١	» المخزني في التصديرات
٢٤١	» جهات الاستلام
٢٤٢	(قسم ٣ — متعلقات أرباب العهد)
٢٤٢	أحوال الوفاة وأعداء يمنع من الحضور
٢٤٢	اعتماد الادوات بمعرفة العهدة الخلف
٢٤٢	الحكم في الاختلافات اداريا
٢٤٢	تسليم واستلام العهد
٢٤٢	حالة الادوات عند استلام العهد
٢٤٣	(قسم ٤ — الجرد والتاريخ)
٢٤٣	أدوات غير صالحة للشغل
٢٤٣	ترتيب الادوات بالمخازن
٢٤٣	زيادات في المخزن
٢٤٣	مخزونات
٢٤٣	موازنة الحسابات قبل اجراء الجرد
٢٤٣	مواعيد الجرد
٢٤٤	(قسم ٥ — الايراد والصرف ومستنداتها)
٢٤٦	أوراق مستندات الصرف

٢٤ فصل ثامن وتاسع — قسم ٧٥٦٥٠ - ١ من تاسع

٢٤٥	أوراق مستندات الإيراد.....
٢٤٤	الإضافة والخصم.....
٢٤٤	الإيراد والصرف الحقيقيين.....
٢٤٥	تحرير المستندات.....
٢٤٤	حركة الادوات المتداولة.....
٢٤٤	» » في داخل المصلحة.....
٢٤٤	مستندات عمليات الإضافة والخصم.....
٢٤٧	(قسم ٦ — الدفاتر وعملية الحسابات)
٢٤٧	أدوات الاستهلاك.....
٢٤٧	الموجود الدائم في المخزن.....
٢٤٨	الادوات الدائمة أو المقتضى اثبات استهلاكها.....
٢٤٨-٢٤٩	حسابات الصنف المستديم.....
٢٤٩	» الخزفي.....
٢٤٧	حصص طلبات صرف الادوات.....
٢٥٠	(قسم ٧ — المراجعة)
٢٥٠	المراجعة المحلية.....
٢٥٠	» إدارة عموم الحسابات.....
٢٥٠	كيفية المراجعة.....

فصل تاسع - لوايح خصوصية محسبات الوجه

٢٥١	(قسم ١ — مطبعة بولاق)
٢٥٢	أدوات مستديمة.....
٢٥١	أذن التشغيل.....
٢٥٢	استلام الحروف الجديده ويريد الحروف التالفه.....
٢٥١	المصالح المرخص لها بطلب اجراء تشغيلات من مطبعة بولاق.....

٢٥١	تصدير التشغيلات
٢٥٢	تكوين الوزش
٢٥١	حفظ الاستثمارات
٢٥١	قيود الطلبات
٢٥٢	مراقبة ناظر المطبعة
٢٥١	مسؤولية رئيس ورشة التجليد في تصدير التشغيلات
٢٥٣	(قسم ٢ — مخزن عموم التوريدات ومخازن التوريدات في المصالح)
٢٥٦	(مخازن التوريدات بالمصالح)
٢٥٦	المعاقبة من الضمانه
٢٥٧	حسابات أمين التوريدات
٢٥٧	طلبات الادوات
٢٥٧	مراجعة الطلبات
٢٥٧	» — عمليات أمين التوريدات
٢٥٣	(مخزن عموم التوريدات)
٢٥٣-٢٥٦	تقديم طلبات المصالح بصرف أدوات
٢٥٦	دفتر الادوات المنصرفه للمصالح
٢٥٣	مخازن التوريدات بالمصالح
٢٥٣	منع المصالح من مشتري أدوات الكتابه
٢٥٨	(قسم ٣ — السرايات)
٢٥٨	حساب موجودات السرايات بمصر وسكندرية
٢٥٩	(قسم ٤ — المديریات والمحافظات)
٢٦٢	تسليم الديفاتر
٢٥٩	حسابات الوجه في المديریات والمحافظات
٢٦٢	» — الامانات بالوجه
٢٥٩ الى ٢٦١	ورق القفص
٢٦١	» — خاصة المحاكم

صحيفة

٢٦٣	(قسم ٥ — مصالح الصحة العمومية)
٢٦٦	أجزأه
٢٦٣	أصناف مستديفة في المستشفيات
٢٦٦	أطبا
٢٦٦	باشقورجى المستشفى
٢٦٦-٢٦٧	بيع الادوية
٢٦٣ الى ٢٦٥	طلبات نظار المستشفيات
٢٦٦	مراجعة طلبات اللوازمات
٢٦٨	(قسم ٦ — نظارة عموم المعارف)
٢٦٨	الخزن الهوى
٢٦٨	أمناء التوريدات بالمدارس
٢٦٩	بيع الكتب
٢٦٩	حسابات المقروشات
٢٦٩	دقريقدا الطلبات
٢٦٨	طلب اللوازمات
٢٦٨	كشوفه تأييديه
٢٦٨	مراجعة الطلبات
٢٧٠	(قسم ٧ — مدرسة الفنون والصنائع)
٢٧١	أذونات التشغيل
٢٧١	» الصرف
٢٧٠	ايراد صرف الخدامات
٢٧٢	تأمين المشغولات
٢٧١	لواصى غير منظوره
٢٧٢	توريدات أمن المبيوعات
٢٧١	» المشغولات

صفحة

٢٧٣	حركة الادوات في الورش
٢٧٠	حسابات الخانات والمشغولات
٢٧٢	» المشغولات
٢٧٣	دفتر الموجودات
٢٧٢	صرف المشغولات من المخزن
٢٧١	طلبات أصناف الخانات
٢٧٠	غياب ناظر المدرسة
٢٧٢	مبيع المشغولات
٢٧٠	مسئولة الخويجه
٢٧٠	» المخزني
٢٧٠	مشتريات المدرسة
٢٧٤	(قسم ٨ — مصلحة الليانات والفنارات)
٢٧٦	اداره محليه
٢٧٦	طلب صرف أدوات
٢٧٤	استلام الادوات
٢٧٤	الوايوورات
٢٧٥	الحساب المقتضى تقديمه
٢٧٤	بيان الوايوورات
٢٧٥	حسابات الوايوورات
٢٧٥	طلبات صرف الادوات
٢٧٦	وايوور المحروسه ووايوورات البوسته الخديويه
٢٧٦	الورشه
٢٧٦	ادارة الورشه
٢٧٦	أذونات التشغيل
٢٧٧	اضافه على الوستار يو

٢٧٧	دقتر أدوات قيد التشغيلات
٢٧٦	طلب صرف الادوات
٢٧٧	مراجعة الأشغال
٢٧٤	خصايات الفئارات
٢٧٧	ديوان العموم
٢٧٧	اختصاصات ديوان العموم
٢٧٧	مراقبة نظارة المالية
٢٧٤	صرف الادوات
٢٧٤	طلبات صرف الادوات
٢٧٨	(قسم ٩ — حسابات آلات الهندسه بالأشغال العموميه)
٢٨٠	ارادو صرف آلات الهندسه
٢٨٠	المصالح العهد
٢٨٠	النقل الى تفاتيش أخرى
٢٨١	تحقيق الموجودات
٢٨١	حسابات التفاتيش
٢٨٤	طلب الآلات وترجييعها
٢٨١	مراجعة أوراق المستندات
٢٨٠	مراقبة التفاتيش
٢٧٨	مستعرات وميسوعات
٢٨٠	الحساب المقتضى تقديمه للماليه
٢٧٨	المصلحة العهد
٢٧٨	تسجيل وتبوير الاضاف
٢٧٩	تصليح الآلات
٢٧٩	حسابات الخزنجي
٢٧٩	مبيع الخارطات

٢٧٩	مبيع الآلات وفقدتها
٢٧٨	مخزن العموم
	(قسم ١٠ — وابورات وصنادل وكراكات الاشغال
٢٨٢	والركاب الحديدية)
٢٨٥	أشغال على ذمة مذكورين أو مصالح الميرى الأخرى
٢٨٥	احتساب هذه المصروفات
٢٨٥	أشغال على ذمة أفراد الناس
٢٨٥	» لنزعة مصالح الميرى
٢٨٣	الورشه
٢٨٣	اداره
٢٨٣	أذونات التشغيل
٢٨٤	حسابات الورشه
٢٨٤	طلب اللوازمات
٢٨٤	مراجعات المخزن
٢٨٤	مقاييسه اضافيه
٢٨٤	» ختاميه
٢٨٢	مهمات البحر
٢٨٢	جرد الادوات
٢٨٣	» » المستديمه
٢٨٢	دفتر يومية الواورات
٢٨٣	كشف الزيادة والنقص
٢٨٢	مراجعة الاستهلاك
٢٨٢	» يومية الواورات
٢٨٥	قلم عموم المصلحه
٢٨٥	اختصاصات
٢٨٦	مراقبة نظار المالىه

٢٨٧	(قسم ١١ - الكسوة الشرعية)
٢٨٧	التشغيلات
٢٨٧	حسابات صنف الاستهلاك
٢٨٧	حسبه سنويه
٢٨٨	(قسم ١٢ - مدرسة الزراعة)
٢٩١	أحكام عمومية
٢٩١	عملية أمين التوريدات وتأيد الطلبات
٢٩١	مسؤولية أرباب العهد
٢٩١	مراجعة وتقديم الحسابات
٢٩٠	أدوات مستديمه
٢٨٨	إيراد وصرف الأدوات
٢٨٩	« الأدوات »
٢٩٠	بيع المحصولات
٢٩١	جرد سنوي
٢٩١	حركة الادوات المستديمه
٢٨٨	دفاتر الخزيني
٢٨٩-٢٩٠	صرف الاوادوات
٢٨٨	صنف المدرسه
٢٩٠	مراجعته
٢٨٨	مسؤولية الخزني
٢٨٩	مشروعات
٢٩٢	(قسم ١٣ - أدوات جناين الحيزه والخزيره)
٢٩٣	أصناف مستديمه
٢٩٣-٢٩٢	الوارد والمصرف من أصناف الاستهلاك
٢٩٢	أنواع الادوات

فصل تاسع وعشـر — قسم ١٣ — ١ من عاشر ٣١

٢٩٤	تسليم واستلام العهد وعمل الجردات
٢٩٢	جدول الادوات
٢٩٢	حسابات
٢٩٤	مراجعة الحسابات وتقديدها
٢٩٢	مسؤولية
٢٩٤	بنات وزهور

فصل عاشر — التـحـريرات

٢٩٥	(قسم ١ — القيودات)
٢٩٥	أحكام عوميه
٢٩٧	التحريرات التي لا تختص بالصحة
٢٩٩	التحريرات المتأخره
٢٩٧	» المهمه والتحريرات المستعجله
٢٩٥	» الواردة
٣٠٠	التلغرافات
	الاوامر العليه والذكرات وقرارات مجلس المنظار وقرارات
٣٠٠	النظارات والمنشورات
٣٠٠	تحريرات سرية
٢٩٧	ترتيب حواظ التسليم
٢٩٦	تسليم التحريات الى الاقلام
٢٩٨	» » الصادرة
٢٩٧	تصدير التحريات
٢٩٩	وضيح ترتيب الاوراق في المحفوظات
٢٩٨-٢٩٧	قيد التحريات الصادره
٢٩٦-٢٩٥	» » الواردة
٣٠٠	قيودات مخصوصه

صيف

٣٠١	(قسم ٢ — المحفوظات)
٣١٤	أحكام عمومية
٣١٤	إعادة الأوراق
٣١٤	تسليم الأوراق للاطلاع عليها
٣١٦-٣١٧	تفتيش الدفترخانات
٣١٧	تقرير سئوى يقدم من أمين الدفترخانه العمومية
٣١٤	خروج الأوراق
٣١٦	سريان الأحكام السابقة على الدفترخانه العمومية
٣١٥	مسئولية كتاب الدفترخانات
٣١٥-٣١٦	نسخ صور الأوراق
٣١٢ إلى ٣١٤	إرسال الأوراق والدفاتر المقتضى إبطالها إلى الدفترخانه العمومية ..
٣٠٢	الفهرست
٣٠٧	القوترات
٣٠٨ إلى ٣١٠	أوراق مستندات الصرف
٣١١	» » الأيرادات
٣٠٦	» » المقتضى إبطالها
٣٠٣ إلى ٣٠٦	الأوراق المقتضى حفظها إلى مالانهايه
٣٠١	تأليف المحفوظات
٣٠٢	تخصيص المحفوظات ومدة حفظها
٣٠١	ترتيب التحريرات
٣٠٢	» » الدفاتر والمجموعات المتنوعة
٣١١-٣١٢	تسليم الملفات والدفاتر المقتضى حفظها إلى الدفترخانه العمومية ..
٣٠٢	جرد الملفات
٣٠٦	ملفات المستخدمين
٣٠٧-٣٠٨	» » متنوعة



Universitäts- und
Landesbibliothek Bonn



0530119